الجزء الثانى

الفكر الليبرالى فى الصحافة المصرية

(١٨٨٢ - ١٩٢٤)

الباب الرابع

الفكر القومى فى الصحافة المصرية

الفصل الثانى عشر

القومية.. والوطنية..
ومفهومهما فى
الصحافة المصرية

مفهوم القومية والوطنية فى الصحافة المصرية

يلاحظ على المحاولات المتعددة من جانب الصحافة المصرية فى تلك الفترة لتعريف القومية والوطنية.. وتعريف الأمة والوطن.. أن أكثرها تراوح ما بين التصور الرومانسى وبين التعريف العلمى.. وبعضها جمع بين التصورين معا فى تعريف واحد.

ومن المحاولات المبكرة لتعريف القومية فى تلك الفترة- ولعلها أول تلك المحاولات المحاولة التى قام بها الشيخ على يوسف فى صحيفة (الآداب) حين كتب سلسلة مقالات متتالية تحت عنوان (الكلام على العصبية) وفيها يرفض اعتبار الدين من مقومات القومية ويهاجم من سبقه من الكتاب الذين كانوا: يعتبرون أن الرابطة الحقيقية بين الشعوب هى الوحدة فى الدين فقط.. يضربونها بينهم وبين مخالفيهم حدا فاصلا كأنما هم عالم آخر سواهم ولهذا كانوا ينقسمون أحزابا كما ينقسمون اعتقادا.. كل حزب بما لديهم فرحون لا يعتبرون للوطن جامعة أخرى ولا للجنسية رابطة مختلفة فيذهب بهم ذلك التعصب إلى استباحة كل دم الآخر وما له وعرضه فتتولد الفتن وتتعاظم المشاكل ويزهقون أنفسهم فدية لتلك الدعوة والدين الحق برىء منها»[1].

وهو يرى : «أن كل طائفة من الناس استقطعت حيزاً من أرجاء الكرة الأرضية وقضى عليها حكم تغيراته بالتشابه فى الخلقة والعوائد وعملت فيها قوانين الوراثة المتعاقبة وتبادلت فى المرافق وكافة المنافع وتألفت طباعا وتشاكلت أخلاقا وشارك بعضها بعضا فى ثوب الحوادث بالأخطار وشملتها الطبيعة بمؤثرات متفقة أو متقاربة وارتبطت بجامعة اللغة والقانون العام.. فهى أمة طالبتها الذمة بولاء الوحدة ولا حياة لها إلا بسلطان شامل مصدره رجل قائم على الكل مقام الأب للعائلة روحه منبثة فى مظاهر متعددة هم رجال إرادته ومنفذوا حكمه ومرجع رأيه لا يقوم إلا بهم ولا يقول إلا عليهم وهم موضع ثقته ومحل رجائه فى تحقيق كمال الهيئة ووجودها.. فالأمة والحكومة إذ ذاك متلازمتان فى الوجود ولا توجد إحدهما بدون الأخرى[2].

ويلاحظ أن الشيخ علىٍ يوسف -قد اقترب كثيرا فى ذلك المقال الذى نشره فى صحيفة المؤيد - من المفهوم العلمى المعاصر للقومية .. فبعد أن استبعد الدين من مقومات القومية.. فى مقاله الأول «بالآداب» .. نجده يستوعب - فى مقاله «بالمؤيد» - المقومات الأساسية للقومية.. والأمة مثل مقوم الأرض المشتركة وانظر قوله : «إن الأمة طائفة من الناس استقطعت حيزا من أرجاء الكرة الأرضية» ثم استوعب بعد ذلك وحدة التاريخ: «وشارك بعضها بعضا فى ثوب الحوادث» ووحدة اللغة. «وارتبطت بجامعة اللغة».. ثم مقوم التكوين النفسى المشترك الذى يجد له تعبيرا فى الثقافة المشتركة فهو يقول: «وقضى عليها حكم تغيراته بالتشابه فى العوائد وتألفت طباعا وتشاكلت أخلاقا...ثم هو يستوعب فى تعريفه أخيرا مقوم الحياة الاقتصادية المشتركة: «وتبادلت فى المرافق وكافة المنافع».

---

(١) الآداب- ٣١ مارس ١٨٨٧ - مقال بعنوان (الكلام على العصبية)

(٢) المؤيد - ١٢ ديسمبر ١٨٨٩ - مقال بعنوان (الأمة والحكومة).

ولكن الشيخ على يوسف يبتعد عن المفهوم العلمى المعاصر للقومية عندما يضيف إلى مقومات القومية والأمة.. مفهوم وحدة الجنس أو على حد قوله: «التشابه فى الخلقة» ومقوم: ضرورة وجود الحكومة أو الدولة : «فالأمة والحكومة متلازمتان فى الوجود ولا توجد إحداهما بدون الأخرى» وقد كان الشيخ على يوسف يردد بذلك القول الأخير نفس المفهوم الذى كان سائدا فى الفكر السياسى للعصور الوسطى وحتى القرن الثامن عشر. حيث كانوا يخلطون بين الدولة وبين الأمة فالقومية أو الوطنية حينئذ لم تكن تعنى غير الارتباط بالملك أو المملكة وكثيرا ما كانت البلدان تنتقل من حكم إلى حكم ومن مملكة إلى مملكة من جراء زواج الملوك ومصاهرة الأمراء والبيوتات المالكة فإذا انتقلت مقاطعة من مملكة إلى أخرى وجب على أهلها أن يتعلقوا بمملكتهم الجديدة وبتعبير آخر كان يترتب عليهم حينئذ أن يكسبوا وطنية جديدة مختلفة عن وطنيتهم السابقة(١).

وخطورة الربط بين الدولة والقومية أنه يحصر وجود القومية أو الوطنية فى الشعوب التى تملك دولة خاصة بها مستقلة عن غيرها.. مما يستبعد جميع الأمم المستعمرة والمحرومة من حكومة أو دولة مستقلة.. من عداد الأمم(٢).

وفى صحيفة «الأستاذ» تصدى عبدالله النديم لتعريف الوطنية فقال: «يزعم كثير من الناس أن الحياة الوطنية هى الجمهرة.. أى تجمع الأمة فى مكان متكثرين متضامنين.. وليس كذلك فإن وفرة العدد والتجمع لا يعنى شيئا من الفراغ من العلوم والصنائع الموصلين إلى توسيع دائرة العمران وحفظ الوطن من العاديات بما ينشأ عن العلوم من احتكاك الأفكار وتبادلها.. وحفظ الوحدة الوطنية فى الأجناس القاطنة فيما يسمى وطنا.. وذلك بتوحيد القضاء والمعاملة ويمكن الطوائف من إجراء عاداتهم فى مجامعهم ومعابدهم وأعيادهم.. كل بما هو حق فى معتقده جميل فى عاداته بلا حجر ولا تضييق وإطلاق حرية الإنشاء والمطبوعات إلى حد لا يبلغ تشويش الأفكار، ولا المطاعن الدينية ولا الأهاجى الشخصية وفتح باب الاستيطان والمرور لمجاور ومعاهد وبعيد غير محارب وتبادل السياسة وتلقى المعارف بين الأمة ومعاهديها توسيعا لنطاق الآداب والفنون وتعميم الأمن فى أنحاء الوطن(٣).

ويخلص النديم من ذلك قائلاً: «وبهذا نعلم أن الحياة الوطنية لا تتحق إلا بانتشار المعارف والصنائع فى الأمة».

والملاحظ أن النديم يربط بين (الفكرة القومية) أو (الحقيقة القومية) وبين (النظرية القومية) أو (محتوى ومضمون) هذه الحقيقة القومية.. ولعل هذا هو الربط الذى قال به بعد ذلك ميشيل عفلق عندما فرق بين الحقيقة القومية والنظرية القومية(٤). ولكن الخلاف بينهما: ان النديم

---

(١) ساطع الحصرى - الوطنية والقومية - ص ١١ - ١٢.

(٢) ستالين - اللينينية والمسألة القومية - ص ٣٦ - ٣٧ وستالين - أسس اللينينية - ص ٠١

(٣) الأستاذ - ٣٠ أغسطس ١٨٩٢ - مقال بعنوان (الحياة الوطنية).

(٤) ميشيل عفلق - فى سبيل البعث - ص ٢١١.

يقول بأنه لا وجود للحقيقة الوطنية بدون المحتوى الوطني بينما عفلق يرى أن الفكرة القومية أو الحقيقة القومية بديهية خالدة.. وقدر محبب أما النظرية القومية فهي التعبير المتطور عن هذه الفكرة الخالدة حسب تطور الزمان وظروف المكان[1].

ويرى تادرس المنقبادى أن هناك أربعة مقومات للوطنية والوطن:

الأول: الحياة المشتركة على أرض مشتركة إذ أن: الوطن هو منبت شعبة المرء ومسقط رأسه.. والأرض التي دب فيها منذ نعومة أظفاره وتعود على شرب مائها واستنشاق هوائه وذاق حلاوة السراء ومرارة الضراء فهو بهذا الاعتبار ميال بالطبع إليها ومدفوع بعوامل الغيرة إلى الأخذ بناصرها وشد أزرها وبذل النفس والنفيس في سبيل نفعها وخيرها.. وكلما نمت هذه الحاسة الشريفة في قلوب أبناء الوطن كان تقدمهم وارتقاؤهم إلى معارج النجاح ومدارج الفلاح حثيثا ومحسوسا[2].

مقال: «وبناء على هذا يكون زيد مثلا في علاقته الشخية أشد وصلة ورابطة بعائلته منه بعصبيته. وبعصبيته منه بأهل وطنه وهكذا. وقد يكون في ميوله وعواطفه الخصوصية أشد وصلة ورابطة بأهل مذهبه منه بأهل دينه وبأهل دينه منه بسواهم.. وهكذا في سائر الجامعات حتى نرى زيدا شقيق عمرو المخالف له في المبادىء الوطنية منفصلا في موضوعها عنه ومتحيزا إلى بكر عدو أبيه وجده الناصر والمحازب له فيها» وترى زيدا المحازب لبكر في المبدأ الوطني مخالفا له في الجامعة الصناعية يتوازز بأفرادها عليه ولكي يشقيه. وترى الفرنساوي عدو الألماني في المسائل الوطنية صديقا له ونصيرا بل أخا في طريقتهما الفكرية أو الصناعية أو المذهبية وغير ذلك ثم ينتهي من ذلك إلى القول بأن: «اختلاف الجامعات بأنواعها المجموعة تحت الجامعة الواحدة المعبر عنها بالإنسانية يتم به كمال وجمال الجامعة الإنسانية إذا وضع كل منها في موضعه وحدوده وزمانه ويكون به شقاؤها وبلاؤها إذا جاوزت كل جامعة حدها وموضعها وزمانها.

ثم تصدى الكاتب لتعريف الوطن متخذا نفس منهج عبدالله النديم في التفرقة بين (الحقيقة الوطنية) و (مضمون هذه الحقيقة) التي سماها أخنوخ افندي فانوس (بالسياسة الوطنية) فهو يقول: «يراد بالوطن البلاد المحدودة التي تجمع قوما يطلق عليهم اسمها العام والمراد بالسياسة الوطنية قيادة الوطن على نمط يرفع من شأن قومه داخليا وخارجيا.

ثم قال: «والقوم - جاءت منها قومية - هو الشعب على أنواعه ونحله المتألف منهم أهل الوطن والمكونة منهم الجامعة الوطنية فهل يصح بعد هذا التحديد أن يكون لغير الجامعة الوطنية شأن في تولي السياسة الوطنية للبلاد.

---

(١) نفس المصدر - ص ٢١١.

(٢) مصدر ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٥ مقال بعنوان (بماذا تقوم الوطنية).

ثم ينفى الكاتب أية علاقة بين الدين والوطنية فيقول: «ولما كان الدين مرجعه إلى يقين صاحبه كان للناس اختياريا حتى فى أشد البلدان استبدادا ونتج عن ذلك أن صار البلد وإن شئت فقل الوطن للواحد جامعا لجامعات دينية متخالفة متضادة لا ترجع فى نوعها إلى جامعة واحدة قبل لايمكن جمعها تحت جامعة واحدة تتحد فيها.. ولذا لايصح أن تتولى تلك الجامعات الدينية سياسة الوطن ولذا لايصح أن تنفرد بسياسة الوطن إحدى تلك الجامعات الدينية تغلبا إلا اذا صح جهاد الجامعات الدينية المختلفة ضد بعضها فى الوطن الواحد لنيل تلك الغلبة والانفراد بالسياسة الوطنية وهذا لايجيزه لوطنه إلا من خلا من الإدراك وأراد بوطنه حربا داخليا».

ثم يفرق أخنوخ افندى فانوس- بين طبيعة الخلافات الدينيةْ.. والخلافات السياسية.. داخل الوطن.. فعلى حين يرى أن الخلافات السياسية ظاهرة صحية وضرورية لنمو الحياة الوطنية.. نجده يرفض الخلافات الدينية حيث يرى أن الخلافات من شأنها أن تدمر الحياة الوطنية فهو يقول: «ورب قائل يقول كيف يتولى فريق من الأحزاب السياسية دون الآخر سياسة بلاده فى البلاد الدستورية تغلبا بلا حرب داخلية ولاخوف منها..؟ أولا لأن الأحزاب السياسية ترجع فى نوعها إلى جامعة واحدة وهى الجامعة الوطنية فهى كثيرة فى مبادئها واحدة فى نوعها وهى تعمل باسم جامعتها العامة التى تجمع جميع الأحزاب على اختلاف أسمائها والحال فى الجامعات الدينية غير ذلك بما بينا.. وثانيا أن الأحزاب السياسية ليست إلا هيئات اشتهرت بمبدأ عام صار عنوان اسمها فهى فى الحقيقة ليست ذات شخصية معينة وإنما كل منها عبارة عن مبدأ سياسى عام له زعماء يحملون لواءه ويعلنون للشعب آراءه ونياته السياسية فى كل مسألة بما لها من المؤثرات الأدبية فيموج الشعب فيها حتى تخلب إحداها عقول الأغلبية فيه فتضمها إليها وتتغلب بها على سواها فترقى بها منصة الأحكام وحينئذ تقف لها المغلوبة بالمرصاد وتخطىء أعمالها وتسفه آراءها حتى إذا حولت أميال الأغلبية عنها إليها خارت قوى الزعامة الحاكمة فتستقيل أو تعقبها المتغلبة.. فلا خوف من جهاد الأحزاب السياسية فى بلاد يتولى أحكامها لأن جهادها من طبيعة حاله أدبى محض وثماره لاتدرك إلا بالقوة الأدبية بل يحق لنا أن نقول إن سلامة الأمة من جموح الحكام ووجوههم قائمة على الاختلاف بين أجزائها السياسية وليس الأمر كذلك فى الجامعات الدينية فإن لكل منها ذاتية معنوية معنية بمقاعد مخصوصة قائمة بفريق مخصوص من الناس فإن تولت إحداها أمر سياسة الأمة الآن بالغلبة بقوتها الذاتية استأثرت بها وحولتها إلى منافعها الذاتية فيحول اليأس بالجامعات الدينية الأخرى ويلجأ حينئذ إلى القوة المادية إن استطاعت إليها سبيلا وإلا فإلى العراقيل والدسائس والاستنصار بخصوم الأمة وغير ذلك من أسباب الدمار»

وفى الوقت الذى كان فيه الإجماع شبه منعقد بين أكثر الكتاب والصحفيين المصريين على نفى أى علاقة بين الدين والقومية.. نجد أن مصطفى كامل كان على العكس منهم جميعا يصر على الربط بين الاثنتين ربطا عضويا لايكون فيه وجود لإحداهما دون وجود الآخرى فهو يكتب

فى صحيفة اللواء أن: «لكل أمة حية واجبان عظيمان: واجب نحو دينها وعقيدتها وواجب نحو وطنها وأرض آبائها.. وكلما ارتفعت فى مدار العرفان والكمال وتقدمت فى سبيل العمران - اشتد اجلالها لدينها ووطنها وعظم تعلقها بعقيدتها وبلادها.. وبالعكس كلما نزلت الأمة من عالى مجدها إلى حضيض مقامها وانحطت عن غيرها قل اجلالها للوطن والوطنية وضعف تمسكها بالعقيدة والدين»(١)

وأضاف: «واذا كان الغربيون وهم أساتذتنا الذين تشبهنا بهم فى أمور عديدة يجلون الدين ويعتبرونه أساسا للوطنية والمدنية والعمران فلماذا لانكون مثلهم ولماذا لانتمسك بديننا فى السر والجهر وهو دين الفضائل والمكارم والهدى وإذا كان الغربيون يعتقدون أن الدين أساس السياسة.. فيكف يكون منا مايدعى أن الدين شىء والسياسة شىء آخر.. واذا كانت القاعدة الفلسفية التى لاريب فيها هى أن التمسك بالدين والوطن سبب ارتقاء الأمم وعدم التمسك بها علة على انحطاطها فلماذا لانتمسك بهما التمسك الشديد المتين وقد ابتدأنا نعمل لارتقاء بلادنا وإعلاء شأن أمتنا ثم إن التمسك بالدين يدعو للتمسك بالوطن وحسبنا دليلا أن حب الوطن من الإيمان».

وفى اللواء أيضا كتب «عن الوطنية حيث قال إنها «الفيرية» المناقضة «للأنانية" ثم هى إذا سادت فى أمة: «رقتها وأعلت قيمتها «والوطنية تتطلب فى رأيه:" تضحية ما للنفس حبا فى ما للغير من أبناء الوطن"(٢).. ثم هو يرى:«أن الأمة الفرد مكررا. (٣).

وفى (المقتطف) يكتب "سامى جديد ينى المحامى" عدة مقالات مسلسلة بعنوان (حقوق الأمم) بدأها بايراد تعريف للقومية يقول فيها إنها: " مجموع دائم مستقل من الناس يملكون أرضا لاحق لغيرهم بها ويكونون متحدين تحت سلطة واحدة لغرض واحد هو المحافظة على هويتهم والتمتع بحقوقهم (٤).

ولكنه يضع تحفظا حول قوله (تحت سلسلة واحدة) فهو يرى أنه: "قد تكون الأمة مقسومة إلى حكومات مختلفة متعددة كبولونيا مثلا فإنها أمة واحدة مقسومة بين روسيا والمانيا كما أنه قد تكون الحكومة مؤلفة من أمم مختلفة كمملكة النمسا والمجر والسلطنة العثمانية.. فلا يصح خلط الاثنين معا».

ونشرت صحيفة «الدستور» سلسلة مقالات بعنوان«حب الوطن» بحث فى مميزات الوطن».. وهى بتوقيع رمزى (المصرى الصالح)(٥) وفيها يقول الكاتب إن أبرز مايتميز به الوطن

(١) اللواء - ١٦ يناير ١٩٠٠ مقال بعنوان (رابطة الدين ورابطة الوطن)

(٢) اللواء- ٧ أغسطس ١٩٠٦ مقال بعنوان (قوة الوطنية)

(٣) العلم- ١٦ سبتمبر ١٩١٢ مقال بعنوان (حياة الأمم رجاؤها وموتها فى بأسها)

(٤) المقتطف - أول سبتمبر ١٩٠٦ مقال بعنوان (حقوق الأمم)

(٥) الدستور- ٧ ابريل ١٩٠٨ مقال بعنوان (حب الوطن)- بحث فى مميزات الوطن)

هو:«الاهتمام بالشئون العامة وحب القوم .. والكرامة الذاتية أو الأنفة من الاهتضام والعدل والشجاعه والتضامن".. وفى رأيه انه لابد ان :" تجتمع كل هذه الصفات فى الرجل لكى يصح تسميته وطنيا".

وفى صحيفة «الدستور» أيضا تصدى «محمد فريد وجدى» لتعريف الأمة حيث قال إن:" الأمة طائفة من الناس اجتمعوا فى صعيد من الأرض واتحدوا أو توحدت بينهم الحاجة للمعيشة بحالة تضامن مستمر".. وهو يرى أن: "هذه الأمة لاتخلو من نظام حكومى.. وكل هذه الأشياء لاتوجد بالصدفة العمياء ولكن توجدها الأمة فهى صاحبة السلطة المطلقة فى أحوالها شعرت بذلك أم لم تشعر (١)

ويلاحظ أن فريد وجدى يتفق مع مصطفى كامل فى إدخال الدين كأحد العناصر الأساسية المكونة للأمة والقومية.. ولكنه يضيف إلى ذلك عنصرا جديدا وهو وجود الدولة أو مايسميه (السلطة الشرعية)و (النظام الحكومى) وهذان العنصران: الدين.. والدولة.. يبتعدان بمفهوم فريد وجدى عن المفهوم العلمى الصحيح الذى يستبعد الدين والدولة من مقومات الأمة أو القومية.

ويقدم «أمين الرافعى" فى صحيفة" الشعب" تعريفا رومانسيا للوطنية إذ يرى :"أن الوطنية تقوم لدى جميع الأمم على مبدأ التضحية بالنفس.. ويأبى الإقدام إلا أن يكون له شهداء يستعذبون كأس المنية فى سبيله(٢).

أما أحمد لطفى السيد فإنه يقدم تعريفه الخاص للقومية من خلال مقال نشره "بالجريدة" وقد بدأ لطفى السيد مقاله بعرض للمفاهيم المتعددة للوطن والوطنية.. ومنها: " تعريف الاشتراكيين الذين يقولون بأن الأرض كلها وطن واحد لهذا النوع الواحد.(٣) . ومنها تعريف علماء الأديان بأن: "الوطن كل البلاد التى يملكها ملوك دائنون بدينهم".. ومنها تعريف الحكام بان: "الوطن ماكان لهم فيه شوكة من البلاد".. ثم هناك من علماء الاجتماع من يرون:" الأوطان بحسب الشعوب فيرون لكل شعب وطنا يعتبرونهم أحق به وأهله وكادت السياسة تخضع لهذا الاصطلاح".

أما لطفى السيد نفسه.. فهو يعرف الوطن بأنه:" مركز المصلحة العامة لجماعة متضامنين يشعرون بحاجاتهم إلى التعاون فى دفع الضار وجلب النافع وربما صح أن نقول بدل قولنا"مركز المصلحة" أنه "آلة المصلحة" ومتى تعطلت الوظيفة فى هذا المذكور أو هذه الآلة فقد ها الاسم وبطل التشبب بذكراه".. ولعلنا لانبالغ إذا قلنا إن لطفى السيد بهذا التعريف يقترب كثيرا من نظرية لينين وستالين فى القومية.. فهو يركز على وحدة المصالح الاقتصادية.. كما لو كانت هى

(١) الدستور-١٩ مايو ١٩٠٨ مقال بعنوان (سلطة الامة فى يدها)

(٢) الشعب- أول مارس ١٩١٤- مقال بعنوان (ضحايا الوطنية والاقدام.. سلام على تلك النفوس الكبيرة)

(٣) الجريدة- ١٠ مارس ١٩٠٧ مقال بعنوان (الوطنية فى مصر)

العامل الرئيسى فى وجود الوطنية فلطفى السيد يرى أن: "مسقط الرأس ليس لأحد بوطن إذا صار بلقعا وخوى.. أو استحوذ عليه العدو وبغى.. ولم يعد للمرء فيه أهل ولاملك ولحق بما هو خير منه ومثال ذلك البرارى التى هاجر منها أسلاف آل عثمان فإنها لم تعد لهم وطنا بعد أن ظهر فيها العدو ولحقوا بغيرها.. فكذلك الأرض كلها ليست لأحد بوطن إذا اعتدى فيها على الحدود وجنى جناية عظيمة لم يعد له معها من ولى ولا نصير يأخذ بيده من يد الشرائع فقد لايبقى له من الأرض كلها إلاخشبة لايلبث عليها دقيقة أو ثانية حتى يقضى عليه بخروج الروح أو يبقى له ذراع فى ذراع فى حجرة من حجرات السجن يقضى فيها بقية أيامه".

ويستبعد لطفى السيد الدين من مقومات الوطنية فيقول:" وكذلك دار الإسلام ليست لمسلم بوطن.. فوحدة الاعتقاد الدينى ليست كافية لإقامة وحدة التضامن الوطنى وخاصة اذا أضيعت فيها الحقوق وعطلت الحدود وأميتت المعروفات وأحيت المنكرات".

ثم ينتهى لطفى السيد إلى أن:" الوطن فيه معنى زائد على عين التراب المعتل والجو المظل وهو كما عرفنا مركز المصلحة العامة أو آلة من آلات المصلحة العامة للمتضامنين المتعاونين فى دفع الضار وجلب النافع على حسب مايبدو لهم"

والآلة لابد لها من مدير وتختلف النتائج باختلاف من يدير هذه الآلة فمن أصلحوا كان لهم وطن ونالوا من السعادة لذه المجد والعزة والاتصال ومن أفسدوا لم يكن لهم وطن ونالوا من الشقاء ألم الخسة والهوان والانفصال.. والأرض لله يورثها من يشاء من عباده الصالحين"

ويفرق لطفى السيد بين (الوطنية) وبين (الوطنى).. فهو يرى أن: "الوطن فى عرف كل أمة هو التابع لحكومتها الداخل فى جنسيتها القانونية.. ويقابله الأجنبى" ثم هو يضيف إلى ذلك قوله أنه:" قد يطلق لفظ الوطنى على القائم بالأعمال التى تنفع الوطن وترفع من شأنه..".

ويؤكد "محمد بك وحيد "فى صحيفة"الأحرار" على ضرورة التفرقة بين الرابطة الوطنية والرابطة الدينية.. اذ يرى: "أن الدين شىء والوطن شىء آخر وأن الوطن الواحد يجمع أبناءا مختلفى العقائد الدينية"وهو يعتقد أن: "دين الفرد عقيدة شخصية ودين الأمة الوطنية(٢).

ويقدم لنا "نيفولا حداد" تعريفا للقومية والأمة أورده خلال عدد من المقالات التى نشرها بالهلال تحت عنوان (تطور الأمم) ويلاحظ على هذا التعريف أنه يتطابق تماما مع تعريف لينين وستالين للقومية والأمة وهو الذى يجعل من وحدة المصالح الاقتصادية العامل الرئيسى فى تكوين الأمم والقوميات فهو يقول: "وإذا بحثنا عن سر تجمع الناس فى أمة وترابطهم فى جامعة وجدت جاذبا واحدا يجذبهم بعضهم إلى بعض وقد أجمع معظم الباحثين الاجتماعيين على تسمية هذا

(١) الجريدة- ١١ مارس ١٩٠٧ مقال بعنوان (ماهو الوطن؟).

(٢) الأحرار- ٩ أغسطس ١٩٠٨ مقال بعنوان (دين الفرد.. ودين الأمة)

(٣) الهلال- أول نوفمبر ١٩١٤ مقال بعنوان (تطور الأمم)

الجانب بالمصلحة المشتركة.. ومعنى المصلحة المشتركة يشمل كل ما اعتقد أفراد الجماعة أنه نافع لها من أحد الوجوه فتدخل فى ذلك مبتغيات الإنسان الاقتصادية والسياسية(٣).

وينفرد الدكتور طه حسين عن غيره من الكتاب برفضه اعتبار اللغة بالإضافة إلى الدين من مقومات القومية.. فهو يكتب فى صحيفة السياسة قائلا: "ومن المحقق أن تطور الحياة الإنسانية قد قضى منذ عهد بعيد بأن وحدة الدين ووحدة اللغة لاتصلحان للوحده السياسية ولاقواما لتكوين الدولة(٤). وهو يرى أن القومية تقوم:" على المنافع الاقتصادية والوحدات الجغرافية .. وعلى ألوان أخرى من المنافع تختلف قوة وضعفا باختلاف الأقاليم والشعوب وحظ هذه الأقاليم والشعوب من قوة الشخصية والقدرة على الثبات والمقاومة".

ويلاحظ أن طه حسين يتفق فى جانب من هذا التعريف مع أستاذه أحمد لطفى السيد وخاصة فى تأكيده على دور المنافع والمصالح الاقتصادية فى تكوين الأمم والقوميات... وإن كان يختلف معه فى النظر إلى قيمة عامل الوحدة الجغرافية أو مايطلق عليه بالأرض المشتركة فعلى حين يرى طه حسين أن القومية تقوم على المنافع الاقتصادية و(الوحدات الجغرافية) نرى لطفى السيد يقول بأن "الأرض ليست لأحد بوطن".

ويكتب أمير الشعراء (أحمد شوقى) مقالا افتتاحيا لصحيفة الأخبار يقول فيه: "إن الوطن هو موضع الميلاد ومجمع أوتار الفؤاد ومضجع الآباء والأجداد".. وفى رأيه أن الوطن لايكتمل وجوده إلا حين:" يبنى العلم فيه سد العمارة ويجمع له بين دولاب الصناعة وسوق التجارة"(٣)

ومن الاستعراض السابق يمكن أن نخرج بمجموعة من الحقائق حول مفهوم القومية والوطنية فى الصحافة المصرية فى فترة البحث يمكن تلخيصها فى الحقائق الخمس التالية:

أولاً: إنه نادرا ماكانت تستخدم كلمة "قومية " ذلك أن الكلمة التى كانت سائده هى "وطنية" ولكنها غالبا ماكانت تعطى نفس معنى "القومية".

ثانياً: وعى غالبية كتاب هذه الفترة- باستثناء عدد من كتاب الحزب الوطنى وخاصة مصطفى كامل ومحمد فريد وجدى- بضرورة استبعاد الدين من مقومات تكوين الأمم والقوميات وكان الدافع الى ذلك محاولة نفى تهمة التعصب الدينى عن المصريين.. وهى التهمة التى حاول عدد من كتاب وسياسى آوربا إلصاقها بالمصريين منذ أحداث الثورة العرابية وطوال فترة البحث.. وكذلك لتجنب استغلال سلطات الاحتلال البريطانية لبعض الحساسيات التى حكمت العلاقات بين المسلمين والأقباط فى بعض فترات البحث.. وتحويلها إلى صراع طائفى يهدد وحدة الوطنية المصرية.. كما حدث عقب مقتل بطرس باشا غالى وما تلاه من عقد مؤتمر قبطى فى أسيوط والرد عليه بمؤتمر مصرى «إسلامى» فى مصر الجديدة.

---

(١) السياسة- ٣١ ديسمبر ١٩٢٣ مقال بعنوان (رأى فى مسالة القوميات)

(٢) الجريدة- ١١ مارس ١٩٠٧ مقال بعنوان (ماهو الوطن؟)

(٢) الأخبار- ٣ يناير ١٩٢٤ مقال بعنوان (الوطن)

ثالثاً: وجود آثار من مفاهيم العصور الوسطى للقومية فى كتابات كثير من المفكرين والكتاب والصحفيين.. وبالذات فى خلطهم بين مفهوم الأمة.. والدولة ويظهر ذلك فى إصرار بعض الكتاب على اعتبار الدولة أو الحكومة عنصرا أساسيا من عناصر ومكونات الوجود القومى.

رابعاً: وجود بعض تأثيرات للمفهوم الماركسى للقومية.. على بعض الكتاب... وإن كانوا قلة ضئيلة- ويكشف عن ذلك اهتمام البعض بعامل المصالح الاقتصادية المشتركة والنظر إليه باعتباره العامل الرئيسى فى تكوين القومية.

خامساً: ولم يخل الأمر من وجود عدد من المفاهيم الرومانسية للقومية ونجدها بالذات عند بعض كتاب الحزب الوطنى كأمين الرافعى وأحمد حلمى وفى الكتابات الادبية لعدد من الشعراء والأدباء مثل أمير الشعراء أحمد شوقى.. وهى غالبا ما تنحصر فى الدعوة لبذل كل جهد والتضحية بالنفس والمال من أجل ترقية الوطن وتقدمه.

* * *

الفصل الثالث عشر

الوطنية المصرية..
فى الصحافة المصرية

إذا بحثنا أصول الوطنية المصرية بالمعنى المصطلح عليه حاليا وجدناها شيئا جديدا لم تعرفه مصر إلا فى العصر الحديث وبالذات بعد مجىء الحملة الفرنسية واستقلال محمد على وأسرته بالحكم[١].. حيث وجدت فى مصر لأول مرة حياة وطنية بعد أن مضت عليها قرون طويلة فى ضعف وانحطاط[٢].

ورغم ذلك فان مقومات الوطنية من لغة وتاريخ مشترك وغير ذلك.. كانت قائمة فى مصر منذ زمن طويل.. لعله منذ توحد الوجهين القبلى والبحرى على يد الفرعون مينا[٣].

فمصر لم تفقد مقومات الوطنية يوما ماوقد ظلت هذه المقومات قائمة فى ظل غزو الفرس وتحت حكم الرومان والعرب والأتراك والمماليك[٤].. ومصر لم تفن فى غزاتها بل إن غزاتها هم الذين يفنون فى مصر.. فهم يذوبون فى بوتقة الوطنية المصرية[٥].. والعناصر الأجنبية التى تواردت على مصر لم تترك أثرا محسوسا فى مجموعة السكان.. فقد اندمج فى الشعب المصرى: الاغريق والرومان والعرب وغيرهم ممن أتوا بعدهم وتلاشت أوصافهم فيها[٦] وأصبحوا من أبنائها واتخذوا تقاليدها وسننها لهم تقاليد وسننا [٧].

فمصر إذن هى موطن أقدم وطنية فى التاريخ فى العادات والتقاليد والعقائد والأزياء ولون الطعام وأسلوب الحياة.. وقد بقى حالهم هكذا فى كل عصر وفى ظل كل دين وكل نظام حكم.. يتغير الحاكم ويتغير الزمن ويتغير الفكر وتبقى مصر ويبقى المصريون[٨]. فمظاهر الحياة فى مصر تدل على وحدة تاريخية وتواصل فى الحياة الوطنية ففى المصريين ميل إلى المحافظة على التراث تقترب كثيرا من الصورة القديمة ولم تتغير طرق المعيشة لدى الشعبية فى البقايا اللغوية وفى الاحتفاظ بكثير من العادات العائلية والاجتماعية خصوصا فى القرى وبعض الأوصاف الخلقية كتدين المصريين العميق وعنادهم وتصلبهم وهى أوصاف ذكرها المورخون والرحالة منذ زمن بعيد ولاتزال سائدة فى مصر بعد ستة آلاف سنة[٩].

---

(١) د. عبد اللطيف حمزه- الحركة الفكرية فى مصر فى العهدين الأيوبى والمملوكى الأول- الطبعة الأولى- دار الفكر العربى- القاهرة- ص٣

(٢) مريت بطرس غالى- سياسة الغد- مطبعة الرسالة- القاهرة - ١٩٣٨- ص١٤٢.

(٣) فتحى رضوان- أخى المواطن- دار المعارف- القاهرة- ١٩٥٥- ص٧

(٤) محمد زكى عبد القادر - محنة الدستور- الجزء الأول- كتاب روز اليوسف- القاهرة - ١٩٥٥- ص٧

(٥) د. حسين فوزى- سندباد مصرى (جولات فى رحاب التاريخ)- دار المعارف- القاهرة- ١٩٦١- ص١٤٥.

(٦) مريت بطرس غالى- سياسة الغد ص١٥٠- ١٥١.

(٧) د. طه حسين- مستقبل الثقافة فى مصر- مطبعة المعارف- القاهرة ١٩٣٨- ص ١٦- ١٧.

(٨) فتحى رضوان- أخى المواطن- ص١٠

(٩) مريت بطرس غالى- سياسة الغد- ص ١٥٠- ١٥١.

وليس أدل على ذلك من أن الفلاح المصرى هو نفسه فلاح آلاف السنين وهو بذلك يعطى نموذجا لوحدة المصرى عبر تاريخه ووحدة الحياة على ضفاف النيل[١]

ومن المؤكد أنه وإن غير المصريون لغتهم مرة وعقيدتهم الدينية مرتين فلا يختلف المصرى الحالى فى شىء عن اجداده القريبين والأبعدين فى قليل أو كثير[٢] كذلك حافظت مصر على شخصيتها المتميزة بفضل قدرتها العجيبة على استيعاب الثقافات الأجنبية وتمثيلها[٣].

وهناك عنصران هامان تعاونا على توفير هذه الميزات لمصر وهما الصحراء والنيل.. أما الصحراء فقد قامت على حدود مصر من الشرق والغرب كالحارسين الساهرين اللذين حميا مصر من الذوبان فى غيرها فبقيت لها داخل هذين الحدين خصائصها الجنسية والقومية.

أما النيل فقد كان أساس الحضارة فى مصر وأساس الحضارة الزراعية بالذات وهى حضارة أخص خصائصها وأظهر توابعها الاستقرار والثبات والالتصاق بالأرض فضلا عن أن ارتباط كل المصريين من البحر إلى الشلالات بهذا المنبع الأصيل للحياة قد أعان على إقامة حكومة مركزية وأعان وجود الحكومة المركزية على توحيد ظروف الحياة فى مختلف أنحاء الدولة [٤].

والمعروف أن مجتمع النهر.. أى مجتمع الزراعة يختلف عن مجتمع البداوة.. أى الرعى اختلافا بينا.. فبينما تلزم البيئة النهرية سكانها بالتجمع والاستقرار والتعاون بما يعنيه ذلك من ادراك لمعنى الوطن والأمة والدولة.. تدفع بيئة البداوة الراعى للانتقال من مكان إلى آخر سعيا وراء الكلأ بما يعنيه ذلك من التفرق والتشتت وانصراف ولاء الفرد للقبيلة أو الأسرة وحدها.. أى ينتفى معنى الوطن والأمة والدولة عن عقلية البدو.[٥]

ولابد أن نفرق فى التاريخ المصرى بين مرحلتين إحداهما السابقة على دخول الإسلام والأخرى اللاحقة لدخوله ففى المرحلة الأولى كانت الوطنية المصرية ظاهرة بوضوح أما فى المرحلة الثانية فقد انطوت هذه الوطنية فى الدين الجديد وفى مثله وأفكاره والإسلام يجعل دار الإسلام واحدة مهما تباعدت بين أطرافها المسافات وتختلف التقاليد والعادات وأصبحت مصر ترى أن خضوعها لحاكم من المسلمين شىء طبيعى بغض النظر عما إذا كان هذا الحاكم من أهل البلاد أو أجنبيا عنها وإن الاشترك فى الدين كاف بذاته لكى يغض عن كل نزعة آخرى ويجعل انضمام بلد مسلم إلى مجموعة البلاد الإسلامية شيئا يقضى به الدين ويتفق مع أحكام الشريعة(٦) لذلك عندما دخلت مصر فى حكم الدولة العثمانية شعر المصريون بولاء عميق للخليفة العثمانى ومع

(١) د. حسين فوزى- سندباد مصرى- ص ١٤٠

(٢) فؤاد محمد شبل- دور مصر فى تكوين الحضارة- الهيئة العامة للتأليف والطباعة والنشر- القاهرة- ١٩٧١- ص ٣١/ ٣٢.

(٣) المصدر السابق- ص٦.

(٤) فتحى رضوان- أخى المواطن-.ص١٠-١١

(٥) فؤاد محمد شبل- دور مصر فى تكوين الحضارة- ص٧٠

(٦) محمد زكى عبد القادر- محنة الدستور- ص٧-٩

ذلك فقد ظلت مصر محتفظة بوحدتها الجنسية واللغوية مطلقة. فأقليتها الدينية تعد محدودة وكل من الأغلبية والأقلية على حدة لاتعرف التشيع أو التشرذم الطائفى .. والكل يؤلف وحدة وطنية على درجة نادرة من التماسك ولذلك فإن الاستقرار السياسى فى مصر حتى فى ظل الإقطاع سمة واضحة(١). ولقد ظلت مقومات الوطنية قائمة فى المجتمع المصرى إلا أن الإقطاع كان يحول دون نمو هذه المقومات وانصهارها وبلورتها(٢).

فمقومات الوطنية ظلت قائمة فى مصر إلا أن الوعى بها هو الذى لم يكن موجودا ولقد أتاح انهيار النظام الإقطاعى الفرصة لهذه المقومات لكى تنصهر وتعمل على إبراز الوطنية خصوصا أن انهيار الإقطاع يرتبط عادة بإنهاء الانقسام السياسى وإقامة سوق وطنية موحدة.. وبتقدم وسائل المواصلات.

ونحن نرى أن مصر كانت تشكل حتى الفتح العربى.. "قومية مستقلة" ومتميزة عن غيرها من الشعوب والقوميات بل لعلها أو ل قومية تكونت فى التاريخ. ولكن هذه القومية انصهرت بعد الفتح العربى فى قومية أكبر هى "القومية العربية" وصحيح أن الرابطة الإسلامية كانت تغطى على هذه الحقيقة طوال عدة قرون ماضية إلا أنه بانفصال الدين عن الدولة فى تركيا مع مطالع القرن العشرين تكشفت حقيقة الرابطة القومية التى تربط بين الشعوب العربية فلم تعد مصر تشكل قومية متميزة كما كانت قبل الفتح العربى وإنما صارت مجرد "وطنية" تنتمى إلى قومية أشمل وأعم هى القومية العربية تماما كالوطنية العراقية أو الوطنية الجزائرية أو الوطنية السورية.

---

(١) د. جمال حمدان- شخصية مصر= دراسة فى عبقرية المكان - كتاب الهلال- القاهرة- ١٩٦٧- ص٢٣٧

(٢) د. محمد أنيس- محاضرات فى تاريخ الشرق الاوسط الحديث- دار العالم العربى- القاهرة- ص١٨٣.

الصحافة المصرية .. ومفهوم الوطنية المصرية

ويلاحظ عند البدء فى رصد البدايات الجنينية لفكرة الوطنية المصرية فى الصحافة المصرية عقب الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢..أن الفكرة بدأت غامضة غير محددة.. ثم أخذت تتطور وتتكامل حتى أخذت شكل الاتجاه أو التيار السياسى الرئيسى فى الحياة الفكرية والسياسية فى مصر.

فالشيخ على يوسف يبدأ افتتاحية العدد الأول من صحيفة "المؤيد" معلنا أن الغرض من إصدار الصحيفة هو:" خدمة الأوطان لصلاح شأن بنى الوطن"(١)

وهو يؤكد أن:" المؤيد جريدة وطنية".. وحين يتولى عباس حلمى الثانى أريكة الخديوية المصرية يكتب مهنئا الخديو الجديد ويستخدم لأول مرة تعبير "الأمة المصرية"(٢) ورغم اعتراف الشيخ على يوسف بوجود "أمة مصرية" إلا انه كان يرى أنه لاحق لها فى أن تكون أمة مستقلة فى حياتها السياسية عن الدولة العثمانية.. ويؤكد على تبعية مصر للباب العالى ففى رأيه:" إن الأمة المصرية ليست مستقلة فى حياتها السياسية وانما هى تابعة لكرسى الخلافة العثمانية فمن هذه الجهة يكون السير فى تدبير منافعها بما تسعه تلك الامتيازات المقررة فقط هذا فضلا عن الرابطة الدينية العظمى التى تربط مصر بالمملكة العثمانية" وهو يهاجم من يفكرون فى إنهاء هذه التبعية ويرى أن تبعية مصر خير لها من الاستقلال:" ومن الغريب أن أغلب الأمم تحسب الاطلاق فى حياتها السياسية أشرف من التبعية مهما كان نوعها ولكن الأمة المصرية صارت فى ظروف تجعلها تعتبر أعظم فخر لها المحافظة على تلك الرابطة السياسية اذ بهذه الرابطة تستعين على بقاء المميزات الممنوحة وحسن التصرف بهذه التبعية يستوجب أيضا حسن الثقة بالمتبوع".

وفى نفس المقال يكشف الكاتب عن الهدف من دعوته لتمسك مصر بالتبعية لتركيا وهو إحراج الانجليز وإخراجهم من مصر: "لقد كان من حوادث الثورة العرابية ما أوجب تداخل الانجليز واحتلالهم البلاد بحجة تأييد سمو الخديو السابق فى إمارته ويقتضى فى شرع العدالة أن انتقال الأمر لسمو الخديو الحالى تنفيذا للفرمانات الشاهانية بمحض إرادة الخليفة الأعظم يكون آخر زمن تؤدى مصر فيه تلك الإفادة على ذلك المعروف الذى انقضى نحبه".

وكان غالبية الصحف المصرية فى السنوات الأولى للاحتلال منقسمة إلى معسكرين: معسكر يدعو لانجلترا ويطالب باستمرار احتلالها لمصر وكان على رأس هذا المعسكر صحيفة" المقطم"..

---

(١) المؤيد- أول ديسمبر سنة ١٨٨٩

(٢) المؤيد- أول فبراير سنة ١٨٩٢ مقال بعنوان (مصر بين يدى أميرها الجديد).

ومعسكر ثان يدعو لفرنسا ويطالب بإخراج الانجليز من البلاد.. ومالبث أن ظهر اتجاه جديد يدعو لمصر وحدها.. لا لانجلترا ولا لفرنسا فحين كتب (سليم نقلا) فى الأهرام يقول:" أما فرنسا التى نهضت نهضة الأسد من عرينه فهيأت بمساعى رجالها فكانت الأمة بأسرها جيشا وطنيا جرارا قامت تطالب بحقوق الضعيف المصرى وتسأل احترام مصلحة الدولة العلية وتذكر انجلترا بمجد أبناء فرنسا وتأييدها على شاطئ النيل المبارك" (١)

حين كتب سليم نقلا ما تقدم رد عليه" ميخائيل عبد السيد" فى الوطن وهاجم انحياز الكتاب إلى وطن غير مصر فقال:" لابد أن لايكون الكتاب متنكلزين ولا متفرنسين بل الواجب عليهم أن يكونوا مصريين حقيقيين لا يخونوا وطنهم ولا بلادهم ولا ملكهم" (٢).

وفى افتتاحية العدد الأول من صحيفة "مصر" يعلن" تادرس المنقبادى" إن هدف الجريدة: "خدمة الأمة المصرية وتقوية رباط الجامعة الوطنية" (٣) ووعد الكاتب قراءه بأن الصحيفة لن تهتم:" بشؤون غيرنا قبل الاهتمام بشئون أمتنا وأن لاتتداخل فى الكلام على أحوال سوانا قبل استيفاء الكلام على ما يتعلق بإصلاح داخليتنا وحفظ مصلحتنا".. وقال إن الجريدة:" هى الأولى التى يجب أن تظهر بمبدأ مصرى جديد" (٤) ثم شرح هذا المبدأ فقال عنه:"إذا كنا ضعفاء فمن العار والجهل أن نقدم من قوتنا الضعيفة شيئا لتقوية القوى الذى هو فى غنى تام عن ضعفنا اللهم إلا إذا كانت نواياه استنضاب بقية ما بقى فينا من الامتيازات فنصبح صفر الأكف كما تصبح بلادنا بمثابة مستعمرة أورباوية جديدة يتهافت عليها كل غريب ويقصدها كل أجنبى".

وفى صحيفة مصر أيضا يتساءل توفيق عزوز: هل فى مصر وطنية؟

وأجاب: «هناك بعض المؤلفين والكتاب الأوربيين يزعمون أن ليس فى هذه البلاد عنصر وطنى محض وإن كل العناصر التى يتألف منها جسم الأمة المصرية إن هى إلا عناصر أجنبية دخلت إلى هذه البلاد من عهد ليس ببعيد فانتحلت لنفسها هذا اللقب وسميت بهذا الاسم زورا وبهتانا»(٥).

ثم تصدى لنقد هذه الفكرة:«ألا يعلمون أن من بين ظهرانينا مليونا من البشر هم سلالة أولئك المصريين الأقدمين الذين سادوا وشادوا ووصلوا إلى ما وصلوا وتحصلوا على ما تحصلوا

---

(١) الأهرام ـ ١٤مارس سنة ١٨٩٢ مقال بعنوان (أهمية مصر)

(٢) الوطن ـ ١٧ مارس سنة ١٨٩٢.

(٣) مصر ـ ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٥ ـ مقال بعنوان (فاتحة الجريدة).

(٤) مصر ـ ٢٢ نوفبر سنة ١٨٩٥ ـ مقال بعنوان (سياسة جريدتنا).

(٥) مصر ـ ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٥ ـ مقال بعنوان (بماذا تقوم الوطنية).

فكيف يتغافلون عن هذه الأمة بأسرها وينكرون وجودها وهى حية ترزق لم تمسها يد الانقراص ولم تعبث بها عوامل الهدم».

ثم يتعرض الكاتب لأوضاع ما يسميه" بالأمة الاسلامية" فى مصر فيقول: «ويحتمل أنهم يقصدون تلك الأمة الإسلامية التى دخلت هذه الديار فى عهد عمرو بن العاص فاستوطنتها وامترجت بأبنائها الأصليين امتزاج الماء بالروح أو الأجساد بالأرواح" وهو يتصدى لنقد هذه الفكرة أيضا: «فإن كان هذا فكرهم فليكفوا أنفسهم مئونة التعب والنصب وليعلموا أن هذا الشعب قد اكتسب حق الوطنية ببقائه فى هذه البلاد المصرية تلك المدة المديدة واختلاطه بالمصريين فى التعامل والنسب وهذا ولاشك كاف لتحويله حق الوطنية إن لم نقل حق المصرية أيضا».

وقد لعبت كتابات مصطفى كامل فى «اللواء» دورا كبيرا فى بناء فكرة الوطنية المصرية.. وهو عكس ما يشاع فى بعض الكتابات التاريخية التى تحاول أن تصور مصطفى كامل كمجرد داعية إلى الجامعة العثمانية والراغب فى إحلال الاحتلال التركى محل الاحتلال الانجليزى (١).

والواقع أن موقف مصطفى كامل.. كان موقفا معقدا أو على الأصح مركبا مما أتاح إمكانية ظهور مثل هذه التأويلات والتخريجات بالإضافة إلى أن الخلافات الحزبية لعبت دورا هاما فى شيوع مثل هذه الادعاءات.

ولقد تولى مصطفى كامل بنفسه الرد على هذه الادعاءات ففى العدد السابع من اللواء نراه ينشر رسالة بعث بها إليه «أحد فضلاء الناشئة القبطية» يقول له فيها: «يدهشنى أن أراك وأنت أشد أبناء مصر حبا لمصر مناديا بالجامعة الإسلامية محرضا المسلمين على الاتحاد والاتفاق وغير مهتم أبدا بإخوانك الأقباط الذين هم إخوتك فى الوطنية وأقرب إليك من مسلمى جاوى وبخارى والهند.. فإذا كنت أنت الذى طفت أوربا وعرفت معنى الحياة والوطنية ونلت من مزايا الوجود ما نلت تجحف بالجامعة الجنسية ولا تملأ جريدتك الغراء وخطبك الرائقة إلا بالإسلام والمسلمين فماذا يا ترى تكون إحساسات عامة المسلمين نحونا؟ إنى استلفت نظرك الصائب إلى هذا الأمر الجدير بالالتفات وأترك لك الرأى والسلام»(٢).

وقد رد مصطفى كامل على الرسالة شارحا رأيه فى الربط بين الوطنية المصرية والجامعة الإسلامية مؤكدا أنه لا يوجد تناقض بين الدعوتين وقال: «إننا لا نبخس الجامعة الجنسية حقها ولا نأبى الاتحاد الأكيد مع إخواننا الأقباط فإننا نادينا بأعلى صوت أن المسلمين والأقباط فى مصر

---

(١) محمد زكى عبدالقادر = محنة الدستور - ص ٢٠ - ٢٢، ود. عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية فى مصر - ص ٣٤ - ٣٥، وتوفيق الحكيم - مجلة الطليعة - أول إبريل سنة ١٩٧٥ مقال بعنوان (حوار بين اليسار المصرى وتوفيق الحكيم).

(٢) اللواء - ٩ يناير سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (المنبر العام).

أمة واحدة بل عائلة واحدة وقلنا إن الدم الذى يجرى فى عروق أغلب مسلمى مصر هو بنفسه الدم الذى يجرى فى عروق الأقباط وأن أول واجب نحو الوطن هو الاتحاد التام بيد أبنائه».

ثم فسر مصطفى كامل سر اهتمامه بشئون الإسلام فقال: «أما اهتمامنا بشئون الإسلام والمسلمين فإننا بصفتنا مسلمين أصحاب عقيدة قوية يجب علينا وجوبا لازما أن نهتم بأمور ديننا اهتماما فائقا وأن نجتهد فى إصلاح شئوننا وتقويم المعنى من أحوالنا فضلا عن أننا نجد تعصب أوربا ضد الإسلام والمسلمين قويا ونرى بالعيان البراهين الجمة على أننا وسائر بلاد المسلمين سواء فى الاضطهاد وأن جريمتنا الكبرى عند أوربا كوننا مسلمين».

ثم شرح خطته السياسية موضحا مذهبه فى اجمع بين الدعوتين الوطنية والإسلامية: «فخطتنا الثابتة التى لم تتغير ولن تتغير هى المناداة بالاتحاد بين كافة المصريين بالاتفاق مع النزلاء على ما فيه خير الوطن العزيز والعمل على اتباع ديننا الكريم وإصلاح شئون المسلمين».

ثم عاود مصطفى كامل شرح موقفه فى مقال بعنوان (رابطة الدين ورابطة الوطن) حيث قال: «إننا فى مصر أمة مشتركة جزء منا هو الأقباط وجزء عظيم هو المسلمين وعلينا واجبان عظيمان: واجب دينى وواجب وطنى فالواجب الدينى يحتم على الأقباط أن يحافظوا على عقيدتهم أشد المحافظة ويدافعوا عنها أقوى دفاع ولا ملامة عليهم إذا انعطفوا نحو إخوانهم فى الدين والعقيدة.. والواجب الدينى يحتم على المسلمين أن يرجعوا إلى مبادىء الإسلام الصحيحة ويعملوا بأوامر الدين الحنيف الكريم ويجتنبوا نواهيه ويتحدوا فيما بينهم اتحادا متينا أكيدا حتى يرتفع شأنهم وتسمو بين الأمم مكانتهم ولا ملامة عليهم إذا انعطفوا بكل جوارحهم نحو إخوانهم المسلمين فى سائر أقطار المعمورة لأن الإسلام جعل المسلمين إخوة بالرغم عن اختلاف النحل والبلاد.. وإذا أضفنا إلى الرابطة الدينية اتحاد المصالح السياسية واضطهاد أوربا لنا بصفة واحدة وشكل واحد ولعلة واحدة ظهر لنا ضرورة اجتماع كلمة المسلمين وعرف الناس جميعا لماذا ننادى بالاتحاد الإسلامى.. ألا ترى أن الذين يطعنون على الإسلام يتهمونه بأنه دين التأخر والانحطاط وأن جميع أبنائه متأخرون منحطون؟ أليست هذه التهمة وحدها داعية لاستنهاض همم المسلمين فى كل أنحاء الأرض ودعوتهم للاتحاد والاتفاق وترقية شئونهم وإعلاء قدر الدين الكريم»[1].

وهذا التضامن بين المسلمين من ناحية وبين الأقباط من ناحية ثانية. لا يشكل فى رأى مصطفى كامل أى تناقض مع الواجب الوطنى لكلا الاثنين: «أما واجبنا الوطنى فهو العمل باتحاد تام بين المسلمين والأقباط وغيرهم ممن صارت مصر وطنا لهم لخدمة هذه الديار العزيزة والسعى

(١) اللواء - ١٦ يناير سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (رابطة الدين ورابطة الوطن).

وراء استقلالها وحريتها» ثم يؤكد أنه: «ليس فى خدمة الإسلام أو الدعوة لاتحاد المسلمين شىء من التعصب الدينى أو المخالفة للمبادىء الوطنية الحقيقية.. بل إن التمسك بالدين يدعو للتمسك بالوطن وحسبنا دليلاً أن «حب الوطن من الإيمان».

ثم يزداد موقف مصطفى كامل من قضية الوطنية المصرية وضوحا بمقالته التى نشرها فى صحيفة (الطان) الباريسية الصادرة فى يوم ٨ ديسمبر ١٩٠٦ والتى أعادت صحيفة اللواء نشرها كاملة بعد ترجمتها إلى العربية وفيها يكشف مصطفى كامل عن حقيقة موقفه المتعاطف مع تركيا وعلاقة هذ الموقف بالوطنية المصرية فيقول: «إن انعطافنا نحو تركيا وميلنا ورغبتنا الشديدة فى أن نراها متقدمة قوية آمنة على مستقبلها لا تفيد أبدا أننا نسينا وطننا بل إن محبتنا لمصر تتقدم على كل شىء.. إن اهتمامك بمصالح أخيك أو قريبك لا يدل أبداً على أنك حجبت مصالحك.. إننا نريد أن تكون مصر للمصريين وقد أعلنت ذلك بصوت عال منذ اثنى عشر عاما وأقول يستحيل على أى إنسان أن يثبت عكس ذلك بسطر واحد أو جملة واحدة أو كلمة واحدة»(١).

وهكذا يتأكد لنا أن النزعة العثمانية الإسلامية عند مصطفى كامل كانت تسير جنبا إلى جنب فى كل خطة من خططه مع النزعة المصرية.. بل أقرب إلى الحق أن يقال إن مصطفى كامل كان يقدم النزعة الوطنية المصرية على النزعة العثمانية الإسلامية أو بعبارة أخرى كانت سبباً من أسباب قوة الأولى»(٢).

لذلك لم يكن غريبا أن يكون من بين الأسلحة التى حارب بها الاحتلال البريطانى مصطفى كامل ودعوته الغريبة التى رسخت فى أذهان البعض وهى أن مصطفى كامل لم يكن يريد الاستقلال لذاته وإنما كان يريد لها الاستقلال فقط عن انجلترا لا لتتحرر وتنطلق إرادتها وتتساوى بغيرها من الأمم والدول التى استقلت بل لتكون تابعة لتركيا فتنبسط عليها حماية الخليفة التركى وتصبح أيالة من أيالاته(٣).ولكن الولاء لتركيا من وجهة نظر مصطفى كامل - كما يظهر فى مقالاته- لم يكن إقراراً بتبعية مصر لتركيا ولا نزولاً عن استقلالها لسلطان بنى عثمان ولا تفريطاً فى حق من حقوق مصر بل كان مسايرة للظروف الدولية التى تحيط بمركز مصر الدولى ومركز الاحتلال البريطانى فى مصر(٤). فقد كان مركز انجلترا فى مصر غاية فى الضعف والوهن لأن مصر كانت من الناحية الشرعية واقعة تحت السيادة العثمانية»(٥).وقد علمت انجلترا

---

(١) اللواء - ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٦ مقال بعنوان (وطنية وجامعة إسلامية ومصر للمصريين).

(٢) د. عبداللطيف حمزة = أدب المقالة الصحفية فى مصر - (لطفى السيد) ص ١٣.

(٣) فتحى رضوان - أخى المواطن = ص ١١٢.

(٤) فتحى رضوان - مصطفى كامل - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٥ - ص ٢٣٨.

(٥) د. عبدالعظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية فى مصر - ص ٥٥.

أن احتلالها لمصر كان سبباً للعداوة بينها وبين الدولة العلية وأن المملكة العثمانية لا تقبل مطلقا السماح لانجلترا على بقائها فى مصر[١].. وكان مصطفى كامل يتخذ هذه السيادة الاسمية التركية على مصر.. أداة للضغط على انجلترا ومطالبتها بالجلاء عن البلاد..

وكان حرصه على حسن العلاقة مع تركيا مظاهرة ضد الاحتلال البريطانى تعلن لبريطانيا ولدول العالم الخارجية وبالذات فى أوربا أن مصر ترفض اعتبار هذا الاحتلال إجراءا نهائيا ثم إن ولاء مصطفى كامل لتركيا فى جانب منه يكشف عن شعور بالامتنان من جانبه لأن تركيا لم تسلم مصر لبريطانيا ولم تتنازل عن حقوقها فى مصر مما أخر طويلا فى إلحاق مصر بالإمبراطورية البريطانية[٢].ومما يؤكد وجهة نظر مصطفى كامل هو أن مصر لم تضم إلى الأملاك البريطانية إلا بعد قيام الحرب العالمية الأولى وانضمام تركيا إلى جانب ألمانيا ضد انجلترا فأعلنت الأخيرة الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤[٣].وتحولت مصر رسمياً إلى مستعمرة إنجليزية.

وفى صحيفة «الجريدة» يقدم لطفى السيد نظرية متكاملة فى الوطنية المصرية.. ولكن هذه النظرية لم تتكامل عند لطفى السيد مرة واحدة.. وإنما أخذت تتشكل يوماً بعد يوم حتى صارت شكل المذهب المتناسق.. وترجع جذور هذه النظرية عند لطفى السيد إلى ما قبل إصدار الجريدة وبالتحديد منذ وجدت مسألة العقبة وما جرى فى حادثة طابا بين مصر وتركيا.. وكان الأتراك يدعون أنها لهم والإنجليز يقولون إنها ملك لمصر.. وكانت الجرائد الوطنية تنتصر للأتراك فى هذه المسألة كما كان شأنها فى مسألة فاشودة فإن المصريين كان ضلعهم مع الفرنسيين ضد الإنجليز الذين كانوا يطالبون بفاشودة باسم مصر.. وكان رأي لطفى السيد أن مثل هذا الموقف لا يمكن تفسيره إلا بأن البلاد ثقل عليها الاحتلال فأصبحت تبغضه وتبغض معه كل ما يأتى به ولو كان خيراً لمصر[٤]. وكان من رأيه أيضاً أن موقف الصحف الوطنية وبالذات اللواء والمؤيد اللتين وقفتا مع تركيا.. عمل لا يتفق والمنطق واستنكر كيف يتحمسا لما يراد به اقتطاع جزء من أرض الوطن وأن يتنكرا لما يراد به المحافظة على أقاليمها[٥].وكان ذلك أحد الدوافع التى جعلت لطفى السيد وجماعة «الجريدة» تنزل إلى ميدان الصحافة[٦].

---

(١) مصطفى كامل - المسألة الشرقية - الجزء الأول - مطبعة اللواء - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٠٩ - ص ٢٥ - ٢٨.

(٢) فتحى رضوان - مصطفى كامل - ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

(٣) د. عبدالعظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية فى مصر - ص ٥٦.

(٤) أحمد لطفى السيد - حياتى - كتاب الهلال - القاهرة - ص ٤٣ - ٤٤.

(٥) د. محمد حسين هيكل - مذكرات فى السياسة المصرية - الجزء الأول - مطبعة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٥١ ص ٢٦.

(٦) د. حسين فوزى النجار - الجريدة تاريخ وفن - رسالة دكتوراه - غير منشورة ص ١٤/ ٧.

وأول ما نلاحظه على كتابات لطفى السيد حول الوطنية المصرية..أنه كان ينظر إلى مصر باعتبارها أمة متميزة لها قوميتها المستقلة مثل غيرها من الأمم.. فعندما تتساءل (المقطم) فى معرض نقدها لخطة «الجريدة» عن معنى كلمة الأمة المصرية التى تتشدق بها الجريدة؟[١]. يرد عليها لطفى السيد قائلا: «قرأنا فى عدد الأمس من المقطم سؤالا (للجريدة) عن مدلول لفظ الأمة فى عرفنا فنجيب بأن مدلول هذا اللفظ فى عرفنا هو مجموع الشعب المصرى»[٢].

أما الشعب المصري فهو يتكون فى نظر لطفى السيد من: «مجموع الأفراد القاطنين في مصر متى كانوا خاضعين لقوانينها الأهلية كاسبين جنسيتها بصرف النظر عن الفروق التى توجد عادة بين أفراد الأمة الواحدة كالاختلاف فى الدين أو فى أصل الوطن أو الجنسية «ويحاول لطفى السيد أن يقدم تعريفا لمفهوم القومية المصرية فقال: «إن أول معنى للقومية المصرية هو تحديد الوطنية المصرية والاحتفاظ بها والغيرة عليها غيرة التركى على وطنه والانجليزى على قوميته»[٣]. ولقد رفض لطفى السيد أى قول بانتماء قومى لمصر أبعد من حدود الوطن المصرى فهو يؤكد: «إننا نحن المصريين نحب بلادنا ولا نقبل مطلقا أن ننتسب إلى وطن غير مصر مهما كانت أصولنا حجازية أو بربرية أو تركية أو شركسية أو سورية أو رومية ومصر بلد طيب ولد التمدن مرتين وله من الثروة الطبيعية والشرف القديم ما يكفل له الرقى»[٤].

وهاجم لطفى السيد دعاة الجامعة الإسلامية فهو يعتقد أن القول: بأن أرض الإسلام وطن لكل المسلمين.. هى قاعدة استعمارية ينفع التحدث بها كل أمة مستعمرة تطمع فى توسيع أملاكها ونشر نفوذها كل يوم فيما حولها من البلاد.. تلك قاعدة تتمشى بغاية السهولة مع العنصر القوى الذى يفتح البلاد باسم الدين ويحب أن يكون أفراده كاسبين جميع الحقوق الوطنية فى أى قطر من الأقطار المفتوحة ليصل بذلك إلى توحيد العناصر المختلفة فى البلاد حتى لا تنقض أمة من الأمم المفتوحة عهدها ولا تتبرم بالسلطة العليا ولا تتطلع إلى الاستقلال بسيادتها على نفسها»[٥].

ثم أكد لطفي السيد أن التطور السياسى لم يعد يقبل بوجود فكرة الجامعة الإسلامية.. وأن الحل البديل لها هو الدول القومية المستقلة: «أما الآن وقد أصبحت أقطار الشرق غرضا لاستعمار الغرب وانقطع أمل هذه الأمم الشرقية فى الاستعمار ووقفت أطماعه عند حد المدافعة لا المهاجمة والاحتفاظ بسلامة كل أمة فى بلادها من أن تمحى جنسيتها ويفنى وجودها فإن أكبر مطمع لكل أمة شرقية هو الاستقلال.. أما الآن والحال كذلك فقد أصبحت هذه القاعدة لا حق لها فى البقاء لأنها لا تتمشى مع الحال الراهنة للأمم الإسلامية وأطماعها فلم يبق إلا أن يحل

(١) المقطم - ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٠٧.

(٢) الجريدة - ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٠٧ - مقال بعنوان (الأمة المصرية).

(٣) الجريدة - ٢ سبتمبر سنة ١٩١٢ مقال بعنوان (غرض الأمة هو الاستقلال).

(٤) الجريدة - ٩ يناير سنة ١٩١٣.

(٥) الجريدة - ١٦ يناير سنة ١٩١٣.

محل هذه القاعدة المذهب الوحيد المتفق مع أطماع كل أمة شرقية لها وطن محدود وذلك المذهب هو مذهب الوطنية».

ويرد لطفى السيد على حجة مصطفى كامل والحزب الوطنى فى الدعوة للارتباط بالدولة العثمانية والاستفادة من الوضع القانونى لتركيا فى مصر لإحراج الانجليز وإخراجهم من مصر.. ويطالب بدلا من ذلك بالاعتماد على النفس لنيل الاستقلال فيقول: «يجب ألا نقع مرة ثانية فى حبائل ذلك الوهم القديم الذى كان يراود أمتنا الوقت بعد الوقت إذ كان يزين لنا مرة أن فرنسا ستحرر بلادنا ومرة أن الدولة العلية ستقوى وبحقنا عليها تسفك دماء أبطالها لتخرج الانجليز من بلادنا ثم هى بعد ذلك تتركنا لأنفسنا فى بلادنا أحراراً نتصرف فيها بما نشاء ولابد لنا من عزة تربأ بنا عن أن نطلب من غيرنا أن يأتى ليحرر نفوسنا من الرق وقلوبنا من عبادة القوى.. إن الاعتماد على الموازنة الدولية والمعاهدات الدولية والتصريحات البرلمانية صار من (المودة) القديمة فلا ينفع مصر شيئا كثيرا إنما الذى ينفعها هو ألا تقف لحظة واحدة عن العمل لذاتها وعن إثبات شخصيتها وقوميتها وميلها إلى الاستقلال».

وقد بحث لطفى السيد فى العناصر التى تتكون منها الأمة المصرية فأكد أن «المجموعة المصرية تتألف من المصريين الأصليين ومن عناصر أخرى جديدة من الأجانب حلوا مصر على سبيل الفرار وجعلوها موضع سعيهم فصارت بعد قليل محل ثروتهم وموطن حياتهم فى الحال والاستقبال فأصبحوا بذلك مصريين يرون من الواجب عليهم أن لا يكونوا أقل غيرة على مصر من بنيها الأصليين»(١).

ويعلن الكاتب ضيقه لأن هؤلاء المصريين ذوى الأصول الأجنبية «لا يزالون يظنون أن المصريين يعتبرونهم أجانب عنهم ويكادون يتحللون بهذا الوطن من كثير من الواجبات الوطنية التى يجب على المصريين احتمالها لسعادة بلادهم».

ولقد بنى لطفى السيد نظريته فى القومية المصرية على أساس المنفعة وهو لذلك يطالب بإدخال هؤلاء الأجانب المتوطنين بمصر فى الجامعة المصرية لما سوف تستفيده مصر من جهودهم وخبرتهم وثرواتهم.. فهو يقول: «نحن نبنى عملنا لبلادنا على قاعدة المنفعة من غير أن يكون لمختلف المعتقدات والأجناس أثر كبير أو قليل فى السياسة المصرية العامة وأن كل مصرى اعتاد أن يرى المستقبل بعينه يود من صميم فؤاده لو أصبح كل من على أرض مصر من العثمانيين وغير العثمانيين والأجانب أرباب الامتيازات مصريين متساوين فى الحقوق والواجبات يعملون لسعادة هذا الوطن أو لسعادتهم أجمعين».

ثم يطالب لطفى السيد بإدخال هؤلاء الأجانب فى الحياة السياسية والاقتصادية المصرية باعتبار أن الذين جاءوا إلى مصر واستوطنوها غير سكانها الأصليين «قد برهنوا على صدق اخلاصهم ووطنيتهم».

---

(١) الجريدة - ٥ أكتوبر ١٩٠٩ مقال بعنوان الجامعه المصرية .

وقد يكون السبب وراء دعوة لطفى السيد إلى اعتبار العناصر الأجنبية جزءا من (الوطنية المصرية) أن نسبة كبيرة من الأرستقراطية المصرية فى ذلك الوقت لم تكن من أصول مصرية فأكثرها ترجع أصوله إلى الأتراك أو الألبان أو الشركس أو الشوام. أو بعض الأجناس الآوربية وهذه الأرستقراطية فى التحليل النهائى جزء من طبقة كبار ملاك الأراضى الذين كانوا أصحاب (الجريدة) ومنهم تشكل حزب الأمة.. الذى كان من مصلحته توسيع قاعدة أنصاره بضم الآرستقراطية الأجنبية فى مصر من كبار ملاك الأراضى إلى صفوفه.

ويلجأ.. محمود بك حسيب.. فى صحيفة «ضياء الشرق» إلى وقائع التاريخ ليؤكد أصالة الأمة المصرية.. حيث يرى أن الأمة المصرية تتكون من عنصرين: قدماء المصريين.. والعرب وأنه باندماج العنصرين تكونت الأمة المصرية.. فهو يقول: «إن الأمة المصرية فى تكوينها الحالى ينتهى بها النسب إلى عنصرين من أقوى العناصر وأعظمها إلى قدماء المصريين وإلى العرب.. فأما الأولون فلا نزاع فى أنهم كانوا آباء المدنية وينابيع العلوم أما الآخرون فلا شك أنهم كانوا أهل المكارم والآداب.. فمن أولئك المصريين القدماء ومدنيتهم وعلومهم وفلسفتهم وشجاعتهم ونبلهم وأدبهم وكرمهم ومكارمهم وعلمهم يتكون ذلك الدم المصرى الشريف»(١).

ويطرح محمد بك وحيد فى صحيفة «الأحرار» فهما علمانيا للوطنية المصرية حين يفصل بين الوطنية والدين فهو يرى: «أن الدين شىء والوطن شىء آخر وإن الوطن الواحد يجمع أبناء مختلفى العقائد الدينية فالوطن المصرى تجمع أفراده أمة هى الأمة المصرية الذين يعتنقون أدياناً مختلفة فمنهم المسلمون ومنهم المسيحيون (الأقباط) ومنهم الإسرائيليون فهم الكل إزاء الوطن أمة واحدة يقال لها الأمة المصرية»(٢).

وقد بدأ «عبدالقادر حمزة» افتتاحية العدد الأول من صحيفة «الأهالى» معلنا أن هدف الصحيفة هو: «تقوية الجامعة المصرية والمناداة بالاتحاد التام بين العناصر المكونة للوحدة القومية وتحارب عوامل التباغض والتفريق وتشجع بث ملكة التضامن والعدل وحب الوطن الذى هو أساس الواجبات الأدبية»(٣).

وقد رد عبدالقادر حمزة أيضاً على دعوة اللورد كرومر بدولية الجنسية المصرية ومن خلال هذا الرد وضع يده على خصائص الوطنية المصرية فقال: «عرف اللورد كرومو برأي خاص به فى الوطنية صرح به فى سنة ١٩٠٦ حين اقترح تعديل الامتيازات.. ثم قام اليوم وقد وضعت الامتيازات على نطاق البحث.. يعيد هذا الرأى فى مجلة القرن التاسع عشر ويشير على الحكومتين الانجليزية والمصرية العمل به لأنه في اعتقاده الوسيلة لتكوين (جامعة مصرية) معقولة

---

(١) ضياء الشرق - ٢ مايو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (خطاب إلى أمتى المحبوبة).

(٢) الأحرار - ١٩ أغسطس سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان «دين الفرد عقيدة شخصية ودين الأمة الوطنية»

(٣) الأهالى - ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٠.

ويتلخص هذا الرأي فى ألا تكون الوطنية المصرية خاصة بالمصريين بل شاملة لكل سكان مصر سواء كانوا مصريين أو أجانب. وعلى ذلك لا يكون المصرى هو وحده الذى تصله بمصر رفاة أجداده وتذكارات تاريخية ترجع به آلاف السنين بل هو كل من هبط مصر وكانت له فيها مصلحة من المصالح أيا كان جنسه وأيا كان وطنه الأصلى الذى لا يخفق قلبه إلا لذكره»[1].

ثم بدأ عبدالقادر حمزة يرد على فكرة اللورد كرومر فقال: ان هذه الفكرة تتناقض مع تطور الحضارة وانتماء كل شعب إلى أمة متميزة عن غيرها من الأمم: «وطنية غريبة هذه الوطنية الشائعة بين كل الأجناس ونحن نعلم أن هم كل قوم خرجوا من طور الفطرة وبدأوا يعالجون طور الحضارة أن يتآلفوا تحت راية وطن واحد تجمعهم رفات آبائهم وأجدادهم وتتوحد فيهم مشاعرهم وميولهم وتذكاراتهم التاريخية ومصالحهم الأدبية والمادية ليصفوا أنفسهم بعد ذلك بأنهم أمة قائمة بنفسها ممتازة عن غيرها ووطنيتها خاصان بها لا شائعان ولا مباحان لكل من أراد» . ثم تساءل الكاتب كيف تكون أول أمة فى التاريخ ثم يأتى اليوم من يقول لنا تنازلوا عن قوميتكم: «ونحن أقدم الأمم كلها تكونا وأسبقها على الإطلاق إلى الحضارة والعلم والمدنية يقال لنا فى القرن العشرين تعالوا فتنازلوا عن الصلة الطبيعية التى تصلكم بوطنكم وانسوا أكثر من عشرة آلاف عام لكم فى تاريخ الأمم ثم كونوا كالذين خرجوا اليوم فقط من حال الهمجية فتصالحوا على وطنية جديدة اقبلوا فيها كل نازل بينكم وكل هابط فى المستقبل عليكم ولو لم تكن له صلة بكم وببلادكم أكثر من مصلحة وقتية يقضيها ثم يرحل عنكم فهل رأى الناس وطنية مشاعة جامعة لغرائب المتناقضات مثل هذه الوطنية؟ أرأوا فى أمم الأرض كلها أمة واحدة رضيت أن تتنازل عن مميزاتها هذا التنازل المعيب؟ وأن تهين جنسيتها إلى حد أن تقدمها لكل هابط عليها ولو لم يهبط إلا لساعته.. ثم لو لم يتنازل عن شىء من الروابط التى تربطه بجنسيته الأصلية؟ أيبصر القارئ من هنا كيف تكون.. وفيها اليونانى والإيطالى والفرنسى والألمانى والإنجليزى والأمريكى واليابانى والصينى. كلهم يعتبرون تحت سمائها مصريين يتمتعون بما يتمتع به أهلها من حقوق الوطنية حتى إذا وضع الواحد منهم قدما فى البحر ليخرج منها عاد إلى جنسيته الأصلية ونسى مصر وجنسيتها المستعارة».

ثم أعلن الكاتب أن مثل هذه الوطنية مستحيلة لأن الأمة التى ثبتت على تقلبات الأيام وحافظت على مميزاتها كلها بعد هذه الألوف من الأعوام التى عرفت فى أثنائها الأعجام واليونان والرومان والعرب والترك والمماليك بحيث لو تخرج من يد إلى يد.. هذه الأمة التى عاشت أشر أنواع الحكم الأجنبى وقاست ظلمه وتحكمه قرونا وقرونا ثم استطاعت بعد كل ذلك أن تخرج ووجودها سليم وقوميتها محفوظة ومميزاتها هى هى منذ تكونت على ضفاف النيل.. هذه الأمة الحية لا يمكن أن تموت الآن فجأة وأن تدع قوميتها تضمحل وتفنى».

---

(١) الأهالى - ١٠ يوليو سنة ١٩١٣ مقال بعنوان (مصر للمصريين لا شائعة بين العالمين).

ثم قال الكاتب إن مصر سوف تبقى للمصريين: «إن لنا غاية كبرى نسعى إليها دائما وهى أن تكون مصر للمصريين لا شائعة بين العالمين ولكن هذه الغاية كما يقول اللورد كرومر بعيدة ولكنها شريفة وهى وحدها الدليل على أن فى الأمة قلبا ينبض بالحياة».

ثم طالب بوضع ضمانات للحفاظ على الجنسية المصرية من أن تكون شائعة لكل من طلبها كما يحدث فى جميع الأمم المتمدينة: «إن الأمم المتمدينة كلها تحيط وطنيتها وجنسيتها بسور منيع ولا تسمح لأحد بأن ينفذ من هذا السور إلا بإذن منها وفى أحوال وشروط خاصة ولوطنيتنا نحن أيضاً سور يحيط بها فمن واجبنا أن نبقيها محفوظة فى داخله لأننا إذا تركنا هذا السور يتهدم كما يريد اللورد كرومر لم تبق لنا قومية «ولم يعد يرجى لنا مستقبل»[1].

وفى «كوكب الشرق» يؤكد «أحمد حافظ عوض» أن شعار الجريدة هو العمل المتواصل لتحقيق الأمنية الوطنية العظمى وهو الاستقلال الوطنى للبلاد استقلالا تاما صحيحا حتى تصير لها وطنية كاملة[2].

ويطالب الكاتب جميع المصريين العمل لكى تصير مصر: «دولة قوية ولها منزلة سامية بين الأمم كما كانت مصر فى التاريخ القديم» ويعلن أن سياسة الجريدة سوف تكون بعيدة: «كل البعد عن مذهب القائلين بالوطنية الإسلامية ذلك المذهب البالى الذى يدعو إليه بعض الزعماء فى الأزمان الماضية على قاعدة أن الإسلام لا وطن له وأن بلاد المسلمين كلها وطن واحد ودولة واحدة وأمة واحدة. ويقول إن نظرية الجامعة الإسلامية سقطت لأنها لا تتفق مع حركة التاريخ ولا مع الطبيعة البشرية: «فقد أثبتت الحوادث وبرهن التاريخ على أن هذه النظرية لا تتفق مع الطبيعة البشرية فنحن نرى أن لكل أمة من الأمم الإسلامية فى شرق مصر وفى سوريا الكبيرة والجزيرة والعراق وإيران والأفغان والهند والصين وفى غربها وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش وطنا خاصا وسياسة خاصة وظروفا خاصة كما أن لنا فى مصر كذلك».

ثم يحدد الكاتب سياسة الجريدة - ولنضع فى الاعتبار أنها كانت صحيفة وفدية - فقال: «فسياستنا التى ستدعو إليها وتشد الرحال لخدمتها فى هذا السبيل هى أن تكون لكل أمة من الأمم العربية الإسلامية سياسة قومية خاصة أساسها الجنسية المتحدة لا فارق فيها بين مسلم ومسيحى وإسرائيلى وعليها فى ذلك أن توجه جهودها فى سبيل تحقيق استقلالها السياسى والاقتصادى ولها مع ذلك سياسة عامة شرقية ترتبط بها بروابط الصفاء والإخاء والولاء مع الأمم الشرقية والإسلامية وأن تكون لها ببعضها صلات أدبية وعلمية قائمة على مبدأ النهضة العربية ورقى آدابها ومعارفها».

أما الدكتور طه حسين فهو يهاجم فى (السياسة) فكرة الجامعة الإسلامية حيث يرى «إن الدين لم يعد يصلح أساسا للوحدة السياسية فالمسلمون أنفسهم منذ عهد بعيد عولوا عن اتخاذ الوحدة

---

(١) الأهالى - ١٠ يوليو سنة ١٩١٣ مقال بعنوان «مصر للمصريين لا شائعة بين العالمين).

(٢) كوكب الشرق - ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (على بركة الله)

الدينية أساسا للملك وقواما للدولة ولم يأت القرن الرابع الهجرى حين قام العالم الإسلامى متام الدولة الإسلامية وحتى ظهرت القوميات وانتشرت فى البلاد الإسلامية كلها دول كثيرة يقوم بعضها على المنافع الاقتصادية والوحدات الجغرافية ويقوم بعضها الآخر على ألوان أخرى من المنافع تختلف قوة وضعفا باختلاف الأقاليم والشعوب وحظ هذه الأقاليم والشعوب من قوة الشخصية والقدرة على الثبات والمقاومة»[1].

والدكتور طه حسين يرى أن مصر كانت من أسبق الدول الإسلامية إلى استرجاع شخصيتها القومية القديمة التى لم تنسها فى يوم من الأيام فالتاريخ يحدثنا بأنها قاومت الفرس أشد المقاومة وبأنها لم تطمئن إلى المقدونيين حتى فنوا فيها وأصبحوا من أبنائها والتاريخ يحدثنا كذلك بأنها خضعت لسلطان الامبراطورية الرومانية الغربية والشرقية على كره مستمر ومقاومة متصلة فاضطر القياصرة إلى أخذها بالعنف وإخضاعها للحكم العرفى.. والتاريخ يحدثنا كذلك أن السلطان العربى بعد الفتح لم يبرأ من السخط والمقاومة والثورة وبأنها لم تهدأ ولم تطمئن إلا حين أخذت تسترد شخصيتها المستقلة فى ظل ابن طولون وفى ظل الدول المختلفة التى قامت بعده.

* * *

ولعل موقف الصحافة المصرية من فكرة الوطنية المصرية.. يتضح بجلاء أكبر إذا تتبعنا موقف هذه الصحف من أربع قضايا رئيسية تشكل فى مجموعها مجمل أيدلوچية الوطنية المصرية وهى قضايا: مصر للمصريين.. وإيقاظ الشعور الوطنى.. والوحدة الوطنية.. وبعث المجد المصرى القديم. وهو ما سوف تكشف عنه الصفحات التالية.

* * *

(١) السياسة - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (رأي فى مسألة القوميات).

مصر للمصريين

لقد شهدت الفترة التى أعقبت الاحتلال عملية هجرة مكثفة إلى مصر من جانب أعداد غفيرة من الأجانب خاصة الفرنسيين والطليان واليونانيين وأعداد أخرى من رعايا الدولة العثمانية كالسوريين واللبنانيين.. بالإضافة إلى أعداد كانت تزداد عاما بعد عام من شباب الإنجليز الذين جاءوا لتولى الوظائف فى الحكومة المصرية وعلى سبيل المثال فقد زاد عدد الموظفين البريطانيين من ١٠٠ موظف فى أوائل سنى الاحتلال إلى ١٦٠٠ موظف فى عام ١٩١٩ كما قل نصيب المصريين فى الوظائف الكبيرة من ٢٧,٨٪ عام ١٩٠٥ إلى ٢٣,١٪ عام ١٩٢٠ أى أقل من الربع فى الوقت الذى زاد فيه عدد الموظفين البريطانيين فى هذه الوظائف من ٢,٢٤٪ إلى ٣,٥٩٪ فيما بين عامى ١٩٠٥ و١٩٢٠ (١).

ولقد شكل ذلك كله خطرا على أوضاع المصريين الذين وجدوا أن فرص العمل تضيق أمام وجوههم فى وطنهم.. بينما تتسع أمام غيرهم من الأجانب لذلك كان من الطبيعى أن تتفق آراء غالبية المصريين على معارضة هذا الاتجاه ولقد أخذت هذه المعارضة شكل الدعوة إلى فكرة (مصر للمصريين) باعتبار أن المصريين أحق من غيرهم بخيرات بلادهم، وبالتدريج صارت فكرة (مصر للمصريين) جزءا جوهريا من دعوة (الوطنية المصرية).

ولقد بدأت تتردد فكرة (مصر للمصريين) فى الصحافة المصرية منذ وقت مبكر أى منذ السنوات الأولى للاحتلال البريطانى(٢). ففى ٢٥ أغسطس ١٨٨٣ ولم يكن قد مضى عام واحد على الاحتلال البريطانى - كتب ميخائيل عبد السيد يهاجم الصحف البريطانية التى «قادتها الأغراض لخدمة فريق يذهب إلى الاستيلاء على مصر.. فإن هذا الفريق لما رأى من المصريين الإذعان والانقياد وطمع فى الاستيلاء على البلاد فحرروا الكتابات التى لا تخلو من مقومات الانحراف ومن نتائج الاعتساف كقولهم مثال بما أن «الهيضة»(٣) فشت وظهر إهمال الأطباء وجب استلام زمام الإدارة والأحكام مع أنه لا توجد مناسبة بين هذه المقومات وبين هذه النتيجة العميقة ولم يسمعوا قول المستر «علادستون» أن «الهيضة» هى من الصعوبات الاستثنائية بل إنها من الأمور التى يصعب على أعظم دولة أورباوية قهرها، وقد رأينا فى تاريخ الهيضة أن الأطباء الأورباويين كانوا يهربون منها»(٤).

ثم كشف ميخائيل عبدالسيد عن خطة أخرى استخدمت فيها الصحف الإنجليزية للتمهيد للاستيلاء على مصر فذكر أنهم كما أملوا أن تكون الهيضة واسطة فى نوال غاياتهم كذلك

---

(١) شهدى عطية الشافعى - تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٦) الدار المصرية للكتب - القاهرة ١٩٥٧ ص ١١.

(٢) لقد ظهرت الارهاصات الأولى لفكرة (مصر للمصريين) قبل الاحتلال وبالذات أثناء الثورة العرابية وفى كتابات عبدالله النديم وحسن الشمسى والشيخ محمد عبده.

(٣) الهيضة : هى الكوليرا.

(٤) الوطن - ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٣.

أملوا أن يكون «فيضان النيل واسطة فى إرسال المهندسين الإنجليز إلى مصر فأخذوا يحذرون حكومتهم من عقبى التأخير عن إرسال المهندسين وقالوا بما أننا لم نأت لقهر عرابى إلا بعد أن تمكن من البلاد وعبث فى الفساد فلابد أن ننزل المهندسين قبل أن يفيض النيل».

ثم قال الكاتب إن الصحف الإنجليزية تفترى على الشعب المصرى حيث تقول «إنه لا يوجد فى مصر ٢٤ شخصا يليقون لمشيخة القرى وقولهم أنه لو مضى على مصر ٢٠٠ سنة لما صح أن نجعل سياستنا فى مصر شبيهة بسياسة اللورد (ربون) فى الهند فإن هذا الرجل يميل إلى اعطاء الهنود حظا من الحرية والتوظف فى وظائف بلادهم وقالوا إن المصريين أقل درجة من الهنود فإنه يوجد فى الهند أناس متنورون بخلاف مصر وقال بعضهم لو كان المستر «ريون» فى مصر لغير مذهبه».

وطالب ميخائيل عبدالسيد مواطنيه المصريين بالانتباه إلى هذه الخطة التى تهدف إلى سلب وظائف بلادهم منهم ودعا كبار المصريين إلى الرد على افتراءات الصحف الإنجليزية حيث قال: «وأملنا أن يلتفت المصريون إلى هذه الخطة وهذا الخطر الداهم على حقوقهم فى تولى وظائف بلادهم ولنا رجاء أن يلتفت كبراؤنا (ولاسيما حضرة النبيه الكامل الشيخ إبراهيم باشا أحد أكابر الاسكندرية فإنهم خصوه بالذكر فى بعض الأمور) إلى مثل هذه التنديدات ويردون عليها فى جرائد انجلترا مثل الدالى نيوز فإنه يميل إلى المصريين بعض الميل».

ونشرت صحيفة «الزمان» مقالاً بعنوان (شكاية أبناء الوطن) ويتوقع (المحزونون الوطنيون) وقد جاء فيه: «كنا سمعنا من عهد قريب أن لا يستخدم فى دوائر الحكومة المصرية أحد من الأجانب فسرنا ذلك ولكن لم نجد له تأثيرا ولا أدنى فعل من أننا أحق بما لنا كما أوضحنا مراراً فإن مساكن الدارأدرى بما فيها وأنه أحرص الناس على المحافظة عليها[١]. وأكدت الصحيفة على وجود الخبرات والكفاءات المصرية الكافية لسد حاجات البلاد دون الاعتماد على الأجانب.. وكانت بذلك ترد على الحجج التى كانت سلطات الاحتلال تبرر بها تشغيل الأجانب: «إن فى مصر أناسا ذوى معارف ودراية بكافة أمور الخدمات السياسية والإدارية وغيرها يقومون بجميع خدمات الممالك العثمانية فما بالها يظهر حكامها الاحتياج لخدمة الغير فيها ويا عجبا من أولياء أمورنا فى إغفالهم واجباتنا».

وهاجم الشيخ على يوسف الحكومة لتفضيلها الأجانب على الوطنيين فى وظائف الحكومة وأشار إلى «وجود تلامذة بالأرياف حائزين شهادات نهائية يخدمون الآن خدمات دنيئة بطرف أرباب الفلاحة والتجارة بعد أن طرقوا أبواب الحكومة بطلب خدمات ولم يقبل لهم رجاء»[٢].

وحمل الشيخ على يوسف الحكومة تبعة هذه الحال وقال إن السبب فى ذلك يرجع إلى «تفضيل الحكومة الأجانب على الوطنيين فى التوظف بالحكومة».

---

(١) الزمان - ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٨٣ مقال بعنوان (شكاية أبناء الوطن).

(٢) المؤيد - ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٢.

وقد عوقبت «المؤيد» على نشرها هذا المقال فوجه إليها وزير الداخلية مصطفى باشا فهمى انذاراً نشرته الصحيفة فى صدر صفحتها الأولى حيث جاء فيه «إن هذا المقال لا صحة له بل هو مجرد اختراع ولقد بادرتم بنشر هذه الأقاويل الفاسدة التى من شأنها تهييج العامة.. فقد اقتضى تحرير هذا لكم ليكون أول إنذار»(١).

أما « اللواء» فقد أخذت تنبه المصريين إلى ضرورة احترامهم لأنفسهم أمام الأجانب وعدم الخضوع لهم أو الاستسلام لرغباتهم أو التزلف على أعتابهم واستنكرت الصحيفة «ذل نفوس بعض المصريين أمام الأجانب وخلودهم إلى الاستسلام أمام أصغرهم وأحقرهم اقتداء بالسادة العظماء من أبناء هذه البلاد الذين يحقرون أبناء وطنهم.. ان أبناء وطننا الذين يتسامحون مع الأجانب إلى هذا الحد، إن هذا أمر لا تسمح به الآداب الأوربية فى بلادهم ولا تقبله أخلاق الغربيين بالنسبة لغيرهم من الشعوب فليعتبر المصريون بما يجرى فى بلاد الأوربيين أنفسهم وليعلموا أن الغربى لا يحترم الشرقى إلا إذا احترم الشرقى نفسه وحافظ على عوائده وأخلاقه وآدابه فإنما الاستقلال الشخصى أساس الاستقلال الكلى أو الوطنى(٢).

واستغل «اللواء» حادث دنشواى للتنديد بكثرة الأجانب فى مصر واستفزازهم للمصريين: «وما حادث دنشواى إلا أحد نتائج هذا الاستفزاز للمصريين»(٣). ثم هاجمت الصحيفة الأجانب وسمتهم (الدخلاء) واتهمتهم بمحاولة السيطرة على جميع الحياة الاقتصادية فى مصر ومنافسة الوطنيين فى أرزاقهم «فزحت هذه العشيرة الشريدة إلى وداى النيل فى الربع الأخير من القرن الماضى فما صادفوا من المصريين إلا صدورا رحبة وأكفا سخية وأخلاقا مرضية وتسامحا فى المعاملة كعادتهم مع كل غريب هبط أرضهم واختار جوارهم.. فلم يجدوا معارضا ولم يصادفوا منازعا فسعوا على أرزاقهم فلما جاء الاحتلال وأنسوا من عميد دولة الاحتلال ميلا إلى التداخل الادارى فى جسم الحكومة المصرية قلبوا للوطنيين ظهر المجن ومالوا بكليتهم إليه وأخذوا يعرضون عبوديتهم فاستخدمهم فى التجسس على المصريين وإرشاده إلى عوراتهم ومكان الضغف منهم».

واتهمت الصحيفة اللورد كرومر المعتمد البريطانى السابق فى مصر بتشجيع سيطرة الأجانب على الحياة الاقتصادية فى البلاد وقالت: «لقد استمدوا ثقة عميد الاحتلال بهم فصاروا يوهمون الموظفين حتى كبارهم أنهم يستطيعون أن ينالوا عند العميد كل شىء وقد صدقوا ولذلك خافهم الحكام وراعوا جانبهم.. وجعلوا لأنفسهم دور الوسيط بين الأهالى وبين الاحتلال فكانوا يقضون للناس أعمالهم منهم مقابل أجور باهظة يأخذونها من أرباب الأشغال فى كل مصلحة من مصالح الحكومة كبيرها وصغيرها.. وكل ذلك كانوا يأتونه فى مصر بزعامة عميد الاحتلال السابق كرومر وفى ظله وبهذه الذرائع استطاعوا أن يجمعوا ثروات كبيرة».

---

(١) المؤيد - ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٢.

(٢) اللواء - ٥ أبريل سنة ١٩٠١ مقال بعنوان (الداء الأجنبى عند الأفراد)

(٣) اللواء - ٣ يوليو سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (عداء الدخلاء للمصريين).

وفى اللواء أيضاً كتب (أحمد حلمى) يدعو كل مصرى إلى عدم التفريط فى الوظيفة التى بين يديه حتى لا يحتلها من بعده أجنبى: «لما كانت هيئة الحكومة المصرية تخالف كل هيئة حكومية أخرى بما اختلط فى جسمها من العناصر الأخرى وجب على كل مصرى أن لا يفرط فى الوظيفة التى بين يديه وأن يحرص عليها حتى لايخلفه غيره فيها من عنصر غير مصرى»(١).

ثم طالب الكاتب الأمة المصرية بالاحتجاج ضد سلب المصريين وظائفهم وإسنادها للأجانب: ووجب فوق ذلك أن يدأب كل فرد من أفراد الأمة على الاحتجاج الشديد ضد كل عمل يقصد به سلب الوظائف من الوطنيين وإعطائها لغيرهم بأى حجة كانت ما دام عندهم من العلم ما يستطيعون به إدارة هذه الوظائف فهم أحق بها وأولى من سواهم وأولى من سواهم ولهم الحق فى هذا الاحتجاج لأن القانون الحالى الذى هو العمود الفقرى لقوام جسم الحكومة يشترط الجنسية المصرية فى كل موظف إلا إذا احتاج الحال لعالم لا نظير له فى المصريين أو رجل من أهل الفن الذى لا يحسنه المصريون».

وقال الكاتب إن إسناد الوظائف لغير المصريين: «والذين أكثرهم غير خبيرين بهذه الوظائف أضاع على الأمة المصرية نفقات تتعدى ملايين الجنيهات ثم هم لم يقوموا بعمل نافع للبلاد بل أضروا الأمة والحكومة معا».. وفى النهاية يطالب الكاتب: «كل مصرى أن يعلم أن الحرص على وظائف حكومة بلاده فى مقدمة الواجبات الوطنية حتى لا يبقى الوطنيون غرباء فى بلادهم وحكومتهم والغرباء وطنيون فيها.. وتصير مصر لغير المصريين».

وطالب أمين الرافعى فى صحيفة «الشعب» بعدم تعيين أى أجنبى فى أى وظيفة جديدة أو أى مكان يخلو فى وظائف الحكومة فهذه الوظائف من حق الوطنى دون غيره فهو يقول: «يحق لنا كلما خلت وظيفة من الوظائف أن نطالب بإسنادها لوطنى دون غيره لأن الوظائف فى جميع البلدان تعد ملكا لأبناء الأمة لا للأجنبى عنها.. وإذا كانت الأمة هى التى تنقد صاحب الوظيفة مرتبه فيجب أن يذهب هذا المرتب إلى أحد أبنائها»(٢).

وكان أحمد لطفى السيد هو الكاتب المصرى الوحيد الذى لم يهاجم عملية التزوح الأجنبى المستمر إلى مصر.. بل لقد كتب يطالب باعتبار هؤلاء الأجانب مصريين وإعطائهم كل حقوق المصريين فى وطنهم فهو برىء «إن كل مصرى يود لو أصبح كل من على أرض مصر من العثمانيين وغير العثمانيين والأجانب أرباب الامتيازات مصريين متساوين فى الحقوق والواجبات»(٣).

* * *

(١) اللواء - ١٠ يوليو سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (فى الحرص على الوظائف).

(٢) الشعب - ٣٠ أبريل سنة ١٩١٤ مقال بعنوان (الوطنيون والإنجليز فى وظائف الحكومة).

(٣) الجريدة - ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (الجامعة المصرية).

إيقاظ الشعور الوطنى

هناك شبه إجماع بين أكثر المؤرخين والكتاب الذين تحدثوا عن السنوات التى أعقبت الاحتلال البريطانى لمصر.. أن اخفاق الثورة العرابية قد أشاع فى البلاد روح الخضوع وانتشر اليأس فى نفوس المصريين[١].. وإنه بمجىء الاحتلال بدأت فترة من الظلام الكثيف تخيم على البلاد واتفق كثير من الخاصة والعامة على التسليم للقضاء[٢]. وركن الناس إلى حياة فقدوا فيها الأمل فى الخلاص من الاحتلال[٣].. وأصبح سبيل النجاح سواء فى المناصب أو الحياة الاجتماعية هو الولاء للاحتلال والزراية بالمبادىء الوطنية وقلة الاخلاص للبلاد.. ودرج الناس على هذه الحالة وألفوها حتى عدوها كأنها حالة عادية وكأن الخروج عليها ضرب من السخف أو الجنون وهكذا يمسخ الحكم الأجنبى نفسية الأمة ويفقدها الروح القومية والكرامة.. وينشىء نفوسا ضعيفة مريضة يروضها على التفريط فى حقوق الوطن وتضحية مصالحه فى سبيل التهافت على موائد الغاصب.. وإذا فقد الناس التطلع إلى المثل العليا فقد انصرفوا إلى الصغائر والسفاسف وتعلقوا بها واطمأنوا إليها وتنكروا لمعانى الشهامة والبطولة والاستمساك بالحق والواجب فلم يعودوا يأبهون لهذه المبادىء السامية أو يقدرونها حق قدرها.. ونشأت عن كل ذلك حالة نفسية هى أبعد ما تكون عن الوطنية[٤].

ومع ذلك فإن تتبع أعداد الصحف المصرية الصادرة فى السنوات الأولى للاحتلال قد يصل بنا إلى نتيجة مخالفة لتلك التى وصل إليها الكثيرون ممن كتبوا عن هذه الفترة. ويبدو لنا أن هناك خلطا كبيرا وقع فيه أصحاب هذا الرأى فلم ينتبهوا إلى أن هناك اختلافا بين الموقف من الاحتلال والموقف من الثورة العرابية.. واعتبروا كل من هاجم الثورة هو بالضرورة عميل للاحتلال أو راضٍ عنه، وعلى ذلك فقد فسروا الحملة العنيفة التى شنتها صحف ما بعد الاحتلال على الثورة العربيةّ وقادتها.. بأنه انهيار فى الشعور الوطنى ورضاء بالاحتلال أو استكانة ورضى به ولكن الأمر لم يكن فى الحقيقة على هذه الصورة بالمرة.. فقد تبين لنا من خلال دراستنا لصحف تلك الفترة أن الهجوم على العرابيين لم يكن دائماً يعنى العمالة للاحتلال الإنجليزى أو الرضى عنه أو الاستكانة له.. ولتفسير ذلك لابد من أن نرجع قليلاً إلى أيام الثورة العرابية كى نستعرض خريطة الصحف التى كانت تصدر أثناءها ومواقفها من الثورة.

---

(١) عمر الدسوقى - فى الأدب الحديث - الجزء الثانى - لجنة البيان العربى - القاهرة - ١٩٥٠ ص ٧٧.

(٢) د. سامى عزيز - الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الإنجليزى - دار الكاتب العربى - القاهرة ١٩٦٨ ص٦٦.

(٣) د. عبداللطيف حمزة - أدب المقالة الصحفية فى مصر - الجزء الخامس . مصطفى كامل - دار الفكر - القاهرة - ص ٥٣.

(٤) عبدالرحمن الرافعى - مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال - مطبعة النهضة الطبعة الثالثة - ١٩٤٨ - القاهرة ص ١٧٥ - ١٧٧.

فالواقع أن الصحف لم تكن تقف كلها فى صف العرابيين.. فقد اتخذت أكثر الصحف التى كان يصدرها الشاميون موقفا متحفظا من الثورة العرابية مثل الأهرام لبشارة وسليم تقلا.. والمحروسة والعصر الجديد لسليم النقاش، ومصر التى كان يصدرها عونى اسحق ويحررها أديب اسحق، مما دفع الصحف المؤيدة للثورة إلى الهجوم على هذه الصحف الشامية واتهامها بالعمل صد الثورة[١]. مما اضطر أصحاب تلك الصحف إلى الهجرة[٢].

كذلك فقد وقفت بعض الصحف الوطنية التي يصدرها مصريون موقفا مشابها للصحف الشامية تجاه الثورة العرابية بل إن بعضها اتخذ موقفا صريحا فى معارضة الثورة مثل صحيفة الوطنية لميخائيل عبدالسيد[٣]. وكذلك صحيفة الزمان لحسن حسنى[٤].

---

(١) لقد كان موقف الصحف الشامية من الثورة العرابية مثيراً للدهشة بالفعل فقد يعجب الباحث كثيرا كيف أن واحدا من أكثر الكتاب ثورية فى ذلك الوقت وهو أديب اسحق يتحول أثناء الثورة إلى داعية للاعتدال فى طلب الحرية بعد أن كان من أكثر دعاتها تطرفا فى الفترة التى سبقت الثورة مما أبغض عليه رياض باشا فأغلق له جريدته «مصر» و«التجارة» فى عام ١٨٧٩.

ولقد كان من نتيجة موقف أديب اسحق المعتدل هذا أن سخط عليه العرابيون ولم يجعلوا من جريدته «مصر» لسان حال الثورة كما كان متوقعا واستعاضوا عنها يومئذ بصحف أخرى مثل جريدة المفيد لحسن الشمسى والطائف لعبدالله النديم.

ولقد نتج عن حملة الصحف العرابية على جرائد الشاميين أن اضطر الكثير منهم إلى إغلاق جرائدهم والهجرة من مصر وقطع أديب اسحق.. (وكان موظفا فى الحكومة المصرية ويعمل كاتماً لأسرار مجلس النواب) كل صلة له بجريدة مصر ولم يبق من الصحف السورية يومئذ غير صحيفة المحروسة لسليم النقاش إذ بقيت موالية للعرابيين حتى عطلها عرابى ثلاث أشهر.. وتلخص صحيفة (المفيد) موقف الجرائد الوطنية من الصحف الشامية عندما كتبت تقول: «كل من جريدة الأهرام والمحروسة ومصر أتانا أصحابها وجيوبهم أفرغ من فؤادهم من الوطنية والخدمة الإنسانية والحال فى سكون فلما ارتبكت الحال قطعوا ألسنة جرائدهم ورجعوا بلادهم بجر الحقائب فنعم الأصحاب لازمونا فى الهناء وفارقونا فى الشفاء» (المفيد ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٢).

(٢) إبراهيم عبده - تطور الصحافة المصرية - مطبعة الآداب - القاهرة ١٩٥١ ص ١٢١ - ١٢٣.

(٣) فقد علق ميخائيل عبدالسيد على مظاهرة الجيش فى سبتمبر سنة ١٨٨١ فقال: «ويخشى ان ما بنته هذه الأسرة (يقصد أسرة محمد على) فى مائة سنة تهدمه فى يوم واحد وتتقهقر إلى حضيض الذل بعد العز وتقول الناس علينا أنه لا ينفع فى المصريين إلا من كان رأيه الفتك والهتك والاحتيال والاغتيال وأنهم قد تعودوا على ذلك منذ ألوف السنين».. (الوطن - ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١).

(٤) كان حسن حسنى محرر جريدة الزمان هو الكاتب المصرى الوحيد الذى وقف يعارض الاتجاه العام الذى ساد الصحافة المصرية فى فترة الثورة العرابية عندما كتب يدافع عن الحكومة الاستبدادية المطلقة ويرى أنها من ضمن شروط الإسلام فهو يعلن أن «الحاكم هو القابض على قوة تنفيذ القانون القائم بشئون المصالح العمومية والخصوصية وهو فرد من أفراد الهيئة الاجتماعية التى خولته من تلقاء نفسها سلطة عامة عليها أو بحق ثابت مشروع وله حقوق الطاعة والانقياد (الزمان - ٦ مارس سنة ١٨٨١ مقال بعنوان (الحاكم وروح الأمة) ويمكن فهم موقف حسن حسنى إذا عرفنا أنه أنشأ الزمان فى الأصل للدفاع عن الخديو توفيق ونظام حكمه المطلق وللوقف فى مواجهة الصحف الوطنية التى كانت تؤيد العرابيين وتطالب بالحكومة المقيدة بالدستور و[illegible] للنواب.

لذلك لم يكن غريباً أن تشتد الوطن والزمان وغيرهما من الصحف الوطنية التى كانت تعارض العرابيين فى الهجوم على الثورة وزعمائها بعد الاحتلال.. وكان طبيعيا أيضاً أن تشاركها فى هذا الهجوم الصحف الشامية بعد أن عادت إلى الصدور.

ولم يجد العرابيون - بعد فشل الثورة - من يدافع عنهم ليس فقط لأنهم أبعدوا عن السلطة ودخلوا السجون وإنما لأن الخديو توفيق قام بمعاونة سلطات الاحتلال - بإغلاق صحف العرابيين فأصدر وزير الداخلية (وكان وقتئذ رياض باشا) أمرا فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بإغلاق جريدة السفير.. وكانت الطائف قد توقفت بعد اختفاء عبدالله النديم.. كذلك قبض على حسن الشمسى صاحب جرائد المفيد والسفير والنجاح[١].

ولم يلبث الشمسى بعد خروجه من السجن أن أصبح محاميا واضطر إلى الابتعاد عن العمل الصحفى[٢]. وسجن الشيخ محمد عبده.. ثم نفى خارج البلاد وعند السماح بوجوبه اشترط عليه عدم العمل فى الصحافة وترك سعد زغلول الصحافة إلى المحاماة بعد أن كان قد برز كأحد المحررين اللامعين في الوقائع المصرية التى كان يرأس تحريرها الشيخ محمد عبده[٣].

كل هذه الحقائق كانت تحتم قيام حملة عنيفة ضد الثورة العرابية وزعمائها المشتركين فيها أو المتعاطفين معها.. عقب هزيمة الثورة.. ولكن ذلك لم يكن يعنى أبدا أن الشعور الوطنى فى مصر قد انهار لدرجة أن الناس هللت للاحتلال أو رحبت به.. أو حتى رضيت عنه.. والذى يؤكد رأينا هذا ان الهجوم على الاحتلال الانجليزى بدأ قبل أن يستكمل الانجليز عاما واحدا على وجودهم فى مصر.

وإذا تتبعنا بدقة ما كتبته الصحف المصرية فى السنوات الأولى التى أعقبت هزيمة العرابيين والاحتلال سوف نكتشف ما يؤكد صحة الرأى الذى نذهب إليه.

فميخائيل عبدالسيد -مثلا- يستقبل فى «الوطن» خبر هزيمة العرابيين فيحمد الله الذي استدرك برحمته: «خلقه من المصريين» ورد إلى خديوينا المعظم حقه واطلع الشمس من مطلعها ووضع الرئاسة فى موضعها فقد شرف الخديو المعظم مصرنا ونزع الخوف منا وشد أزرنا فامتلأت بتشريفه آفاق السما»[٣].

ثم أخذ يكيل المديح «لرياض باشا» وزير الداخلية الجديد فى حكومة الخديو وعدو العرابيين الأول فقال: «من الناس من يسعى فى نفع بلاده ووطنه ولا يبالى بتعب فكره وضنى بدنه فمثل هذا الإنسان يكون لحكومته ولملكه بمنزلة السهم الصائب والشهاب الثاقب بل هو من أعظم بوكات الدنيا وهذا هو ما رأته مصر من دولتلو رياض باشا قبل الحوادث الأخيرة».

---

(١) سليم خليل النقاش - مصر للمصريين - الجزء السادس - مطبعة المحروسة - القاهرة - سنة ١٨٨٤ ص ٦.

(٢) د. سامى عزيز - الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى ص ٦٩.

(٣) المصدر السابق - ص ٦٩ - ٧٠.

(٤) الوطن - ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

ثم هاجم الكاتب عرابى وزملاءه فقال عنهم: «ومن الجهة الأخرى يوجد أناس أشبه بالطاعون فمطمع أنظارهم موجه إلى غاياتهم الذاتية الخصوصية فلا يبالون بتخريب البلاد بعد عمارها ولا يفكرون فى راحة الأهالى ورفاهيتهم التامة.. إذا تحصلوا على اليسار والغنى.. وهذا هو حال عرابى العاصى وفئته الطاغية الباغية الذى بدل من يسر مصر عسرا ورمى تجارتها بالكساد وبخس ماليتها وهدر دماءها وشتت أموالها واضمحل حالها وكل ذلك لغايته الشيطانية ولغايات الفئة التى اغترت بسرابه».

وعندما خفف الحكم على عرابى من الإعدام إلى النفى اعترض ميخائيل عبدالسيد وطالب بإعدام عرابى فقال: «لقد أجمعت شرائع الدنيا وجوب قصاص من خلع دثار الطاعة لولى الأمر وتردى برداء العصيان والغدر بالإعدام فإنه شبيه بالعضو المشلول الواجب قطعه لإصلاح الجسم وعلى هذا المبدأ الصحيح حكم على عرابى بالقتل غير أنه خفف هذا الحكم بالنفى وقد ساء هذا الأمر كل من يرغب فى هدوء مصر وتحسن أحوالها»[1].

وفى نفس العدد أشارت الصحيفة إلى استقالة رياض باشا من الوزارة احتجاجا على تخفيف الحكم على عرابى.. وأيدته الصحيفة فى موقفه فقالت «غمنا وغم كل محب لخير مصر انحراف مزاج دولتلو رياض باشا من أول هذا الأسبوع الماضى وقد قدم استعفاءه للجناب الخديو وذلك فإنه رجل حر الأفكار صائب الأنظار صادق فى خدمة بلاده وخدمة ملكه وقومه».

ورغم هذا الهجوم العنيف الذى شنه ميخائيل عبدالسيد ضد العرابيين نراه فى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٣ أي قبل أن يمضى عام واحد على احتلال الإنجليز لمصر.. يهاجم الجرائد الإنجليزية.. ويعلن أنها تخدم أغراض فريق من الإنجليز الذين يريدون الاستيلاء على مصر فقال: «لا يخفى أن بعض الجرائد الإنجليزية قادتها الأغراض بحبل من مدد وساقها إلى التهويل الطمع والحسد.. فأخذت تقدم فى محل المدح وتذم فى محل القدح وتقول على الخطأ وترفض الصواب وهذا كله لغايات طريق يذهب إلى الاستيلاء على البلاد»[2].

واستمر ميخائيل عبدالسيد فى هجومه على الاحتلال حيث ذكر أنه كان مفروضا على إنجلترا أن تترك مصر بعد حسم الثورة العرابية فى يد كبار المصريين الذين اشتهروا بالنزاهة والحزم وبمعرفة المصريين وعاداتهم ولغتهم وما ينفعهم وما يضرهم[3].

ويلاحظ أن هذه هى المرة الأولى التى يطلق فيها ميخائيل عبدالسيد لفظ (ثورة) على الحركة العرابية بعد أن كان يطلق عليها (تمرد العصاة).

وعندما بدأت تجرى مداولات بين تركيا وانجلترا حول المسألة المصرية.. كتب ميخائيل عبدالسيد مطالبا الطرفين بألا يعمل كل منهما لصالح بلاده وينسيان مصالح مصر وقال:

---

(١) الوطن - ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢.

(٢) الوطن - ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٣.

(٣) الوطن - ٢٣ مايو سنة ١٨٨٥.

«أجمعت جرائد لندن على أنه قد حصل خلاف بين الدولة العلية وبين انجلترا عند المداولة فى المسألة المصرية.. وهذا أمر لا مفر منه فإن كل جانب منهما جعل نصب عينيه مصالح بلاده وحكومته وتأييد شوكتها وصولتها فى مصر.. ولكن لو جعل كل من الجانبين نصب عينيه مصلحة المصريين المساكين وجعل غايته القصوى تحسين حالهم وإعادة ما كان لهم من الامتيازات والاختصاصات سهل حل المسألة المصرية ويا حبذا لو كانت هذه الغاية هى الغاية المشتركة بين الدولة العلية وبين انجلترا -لا أن تجعل انجلترا غايتها تأييد شوكتها ونفوذها وصولجانها فى مصر»(١).

وإذا ما انتقلنا إلى صحيفة «الأهرام» فسوف تجدها تنشر صورة كبيرة للجنرال ولسلى قائد الحملة الإنجليزية(٢).. أما قادة الثورة العرابية فهم فى رأى «بشارة تقلا»، «العاصى عرابى ورفاقه البغاة»(٣).

ولكن مع بداية عام ١٨٨٤ بدأت الأهرام فى معارضة الاحتلال وأخذت تتصيد له الأخطاء مما أدى إلى أن يصدر مجلس النظار قرارا بتعطيل الأهرام شهرا فى أغسطس سنة ١٨٨٤ لإخلاله بالنظام العمومى(٤).. أي بعد أقل من عامين فقط من الاحتلال.. وقد ظل الأهرام يطلب الإنجليز بتنفيذ وعودهم بالجلاء وطالما كشف عن زيف ادعاءات الحكومات الإنجليزية ووعودها بالجلاء عن مصر فكتب «سليم تقلا» يقول: «أعلن المحتلون أن ليس لهم إلا غاية واحدة هى توطيد النظام فمتى وصلوا إلى هذه الحجة ارتحلوا فوثقنا وصبرنا حتى تم المرام، فلما طولبوا بالانجاز انتخلوا العلل من خوف ورود الطوارىء فى الداخل والخارج فوثقنا وصبرنا حتى انتفى الخوف وطولبوا فتمهلوا بعلل الإصلاح المالى ولما شهدوا هم أنفسهم بتقاريرهم بالحصول عليه وطولبوا.. فانتقلوا إلى علل الاصلاح الإدارى وكان ذلك آخر العهد فى بيان الأعذار ولا وجه للإشكال فى ملاءمة ذلك لانجلترا التى تريد الحصول على مصر لنفسها.. والسلام على شرف الوعود»(٥).

فإذا ما انتقلنا إلى صحيفة «الزمان» لصاحبها الكسان صورفيان ومحررها حسن حسنى باشا.. سنجدها تجعل مانشت أول أعدادها عقب إعادة إصدارها بعد الاحتلال : «يعيش الخديو حامى الأمة» وفيه مديح كثير للخديو وهجوم عنيف على العرابيين وسمتهم: «العصاة أصحاب الهيئة الباغية وتجمهر الفئة الطاغية»(٦). وفى نفس العدد تحدثت عن «سلطان باشا» ووصفته: بالهمام

---

(١) الوطن - ١٦ يناير سنة ١٨٨٦.

(٢) الأهرام - ٥ أكتوبر سنة ١٨٨٢.

(٣) الأهرام - ٣ أكتوبر سنة ١٨٨٢.

(٤) الوقائع المصرية - ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٤.

(٥) الأهرام - ١٢ مارس سنة ١٨٩٢ مقال بعنوان (لمحة - الأمور مرهونة بأوقاتها).

(٦) الزمان - ١٢ فبراير سنة ١٨٨٣ مقال بعنوان (يعيش الخديو - حامى الأمة).

الحكيم ووجهت الخطاب إليه قائلة: «لقد أقمت اليوم فى وجدان كل ذى فؤاد يرتوى بماء النيل تمثالاً أبديا بما بذلته من الخدمة الصادقة فى سلامة الأمة»[١].

ولكن لم يمض أكثر من ثلاثة أشهر على إصدار الصحيفة حتى بدأت تدخل فى مناوشات مع سلطات الاحتلال وبدأت تهاجم الاحتلال هجوما غير مباشر عن طريق هجومها على التدخل الأوربى بشكل عام فى شئون الشرق وكثيرا ما أخذت الصحيفة تحذر الأمم الشرقية للانتباه للأطماع الأوربية والعمل على مقاومتها.. فتقول الصحيفة مثلاً: «وإذا تأملنا سياسة أوربا رأيناها سياسة مطامع والتهام.. إن أوربا تطمع فى الاستيلاء على الشرق بحجة نشر العدل ورفع راية المدنية به.. فكان من ذلك مبدأ الاستيلاء والاستعمار وما نجم عن ذلك من المشاكل وما زال هذا المبدأ آخذا بين دول أوربا مأخذ القوة والامتداد»[٢].. ثم قالت الصحيفة إن الخطر الأوربى لابد وأن يدفع الشرقيين للانتباه للخطر: «ومع ذلك فما زال لنا نحن الشرقيين أبواب للفلاح ومع أن أوربا طامعة بنا فهى فى نفس الوقت تدفعنا للانتباه وتحثنا على النهوض».. وحذرت الصحيفة الشرقية عموما والعرب خصوصا من الخطر الأوربى: «فإننا نناشدكم الله يا دول الشرق عموما ويا من يلفظون الضاد خصوصا أن تنتبهوا من سنة غفلتكم حذرا من أن يسوقكم الجهل إلى الذل والصد فى وجه غارة التقدم إلى نهاية الانحطاط دون الحد».

وعلى صفحات جريدة «الزمان» يتكشف لنا أن الشعور الوطنى فى مصر ظل مشتعلا.. فلم تنته مقاومة الشعب المصري - كما يتصور البعض بهزيمة العرابيين.. أو بمجيء الاحتلال.. وغير صحيح أن الإنجليز دخلوا مصر فوجدوا أمة فى شبه ذهول[٣].. وليس صحيحا أنه قد سرت فى نفوس المصريين روح الخضوع واليأس كما يدعى آخرون[٤].

اذ تكتب صحيفة الزمان فى ٥ يونيو من عام ١٨٨٣ أى بعد أقل من عشرة شهور على الاحتلال عن: «الاشاعات الصادرة عن القاهرة بإرسال تحاذير تهديدية للجناب الخديو ونظاره.. تبين على ما يظهر أنه قد بدأ بإحداث دسائس لتوقع البلاد مرة ثانية فى الأمور التى تستغنى عنها»[٥].

وفى ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٣ تنشر الزمان -خبر القبض على جمعية وطنية سرية تعمل لمقاومة الإنجليزى وعملائه فى مصر من أمثال الخديو توفيق ونظاره وأعوانه فتقول: «ذكرنا سابقا مرة بعد مرة أن بعض الجهلة والطفيليين قد تجاسروا من صغر عقولهم على إرسال بعض التقارير التهديدية للجناب الخديو ونظاره الكرام ولم يكن من نية الحكومة السنية أن تعيرهم نظر الأهمية إلا أنه لما كثرت حركتهم اضطرت همة الهمام مأمور الضبطية سعادة عثمان باشا غالب إلى

(١) الزمان - ١٢ فبراير سنة ١٨٨٣.

(٢) الزمان - ٤ يونيو سنة ١٨٨٣ مقال بعنوان (حوادث الأيام - الشرق والغرب).

(٣) د. إبراهيم عبده - جريدة الأهرام - ص ١٤٢.

(٤) عمر الدسوقى - فى الأدب المصرى الحديث، الجزء الثانى ، ص ٧٧.

(٥) الزمان ٥ يونيو سنة ١٨٨٣ مقال بعنوان (مصر).

البحث عليهم فكشف مخبآتهم وكان مركز هذه الجمعية الخبيثة بيت عبدالرازق بك درويش ومديرها وكاتبها رجل فرنسوى تسمى باسم (محمد سعد) منذ تشرفه بالدين الإسلامى من ثلاثة أو أربعة أشهر ومن أعضائها مصطفى بك صدقى وأخيه حسين بك فهمى ومحمد بك الحبابى وقد قبض على هؤلاء ليلة أمس»[١].

ولم تكن هذه الجمعية هى الوحيدة فى مجال المقاومة الوطنية ضد الاحتلال وعملائه فقد ذكرت الصحيفة فى نفس المقال. بعد أن أوردت خبر القبض على الجميعة السابقة - أن أعضاءها بعد أن قبض عليهم: «الحقوا بالذين أوقفوا من مدة وهذا يدل على وجود منظمات وطنية أخرى وعناصر مقاومة ألقى القبض على بعضها قبل اكتشاف هذه الجمعية.

وقد اكتشفت الحكومة أن هذه الجميعة هى المسئولة عن خطابات التهديد التى كانت تصل إلى الخديو ونظاره فتقول الصحيفة: «وعند القبض عليهم وجد فى محل الجمعية مكتوبان كالمكاتيب الأولى معنونين إلى المحلات التى كانوا يرسلونها إليهم باسم.... و..... ووجد مع المكتوبين قانون الجمعية تحت الختم».

وأعلنت الصحيفة أن: «عدد المقبوض عليهم الآن بلغ ما بين العشرين والسبعين» وفى العدد التالى مباشرة اعترفت الصحيفة بمدى تأثير هذه الجمعية الوطنية السرية على الرأي العام المصرى فقالت: «أخذت الأفكار العمومية باديء بدء أهمية كبرى لهذه الجمعية وعبرت عنها بعض الألسن بتأويلات لا أصل لها ولا طائل تحتها»[٢].

ثم طمأنت الصحيفة الأهالى فقالت: «هذا وكانت قد تقلقل بعض أفراد الأهالى خشية عاقبة لا تنتظر فنحن نؤمن بالعموم بكل صراحة أنه لا يمكن أن يخشى وقوع الاعتساف بحق أحد فى أيام رئاسة العادل القادر حضره رئيس النظار دولة شريف باشا وما مقصد الحكومة السنية إلا تأديب أرباب المفاسد حفظا لراحة البلاد وطمأنينة العباد».

وبعدها بيومين نشرت الصحيفة أسماء المقبوض عليهم من أعضاء الجمعية السرية وكان من بينهم: «سعد أفندى زغلول»[٣].

وبعد ذلك بثلاثة أيام نشرت الصحيفة نبأ اكتشاف: «الضبطية ٣٧ كيسا من البارود مهربة الى بولاق ويعتقد أن لذلك علاقة بموضوع الجمعية السرية»[٤].

وقد استمرت «الزمان» فى مناوشة الاحتلال البريطانى - ثم انتقلت إلى المعارضة الصريحة - والاحتجاج على استمراره ولم يكد يمضى عام واحد على الاحتلال حتى طالبت «الزمان» بجلاء الإنجليز وقالت: «لقد مضى على الإنجليز حول فى مصر فاقشعرت الأبدان وارتاعت الأفئدة وبكل يقين تقول أنه لابد من إنجلاء عساكرهم من وادى النيل»[٥].

---

(١) الزمان - ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٣ مقال بعنوان (محب الوطن، والضبطية).

(٢) الزمان - ٢١ يونيو سنة ١٨٨٣ - مقال بعنوان (الجمعية السرية).

(٣) الزمان - ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٣.

ثم أخذت الصحيفة تعدد الأسباب التى تجعل انجلترا ملزمة بالجلاء عن مصر منها وعود وزرائها بهذا الجلاء ومنها التزام انجلترا للدول بأن مهمتها مؤقتة ومرهونة بالقضاء على الثورة العرابية.. ومنها أن انجلترا بملكها الشاسع لا تستطيع أن تطمئن إلى وجودها بمصر ولا أن تحفظ الأمن فيها بسبب ثورة الأهالى على وجودها.. فتقول الصحيفة: «ولا نعجب من بذل انجلترا الملايين فى مصر لتوطيد أركان الراحة.. وإن كانت قد عادت لها فى ماهيات رعيتها ودفع المخاطر عن الترعة (يقصد قناة السويس).. وتجارتها.. ولكن لو كان ضم مصر إلى انجلترا عبارة عن ضم مدينة واحدة كما يفهم البعض لما حسبت للعواقب الداخلية حسابا عظيما ولكن مصر خديوية متسعة جدا فيها نحو ١٥ مليونا من الأنفس أكثرهم فى أقطار بعيدة صعبة المسالك محتاجة إلى قوة دائمة لمنع التعديات من الغير والعدوان من الأهالى.. فهذا هو القسم الأول الملجىء لانجلترا على خروجها من مصر».

ثم تدعو الصحيفة المصريين إلى التضامن والاتحاد حول مطلب الجلاء: «فيا أيها المصريون هذا زمن الاتحاد ووقت اجتماع الكلمة ويوم نبذ الأغراض والاستمساك بعرى الصداقة والعقيدة الوطنية والمحبة الجنسية.. فبغير ذلك لن يخرج الإنجليز».

وبعد عشرة أيام فقط من مطالبة «الزمان» بجلاء الإنجليز عن مصر.. إذا بها تنشر رسالة مفتوحة إلى الخديو تطالبه بالعفو عن العرابيين المنفيين والمسجونين والمحجوزين فى قراهم فقالت «إن جريدتنا هذه عربية اللسان فإذا كتبنا شيئا فإنما نحن نأخذ بناصر أبناء الوطن والنطق بأفواههم ونشر آرائهم ومآربهم ونقول إننا أتينا بذم العصاة العرابيين والتمسنا لهم العقوبات الزاجرة بما جنت أيديهم ولكننا ما وجدنا ذنبا بلا كفارة وما نخال أنه يعاقب المرء أبد أيامه وعلى ذلك نقول أنه قد حان أوان العفو عنهم وأن للجناب العالى الخديوى الحق المطلق فى العفو عمن يشاء وكلنا طامعون فى رحمته وحلمه وأننا نعلم أن العفو عن أولئك المبعدين لبعد من الحكمة السياسية والفراسة وأنه ليرتب عليه الأثر الحميد فى مستقبل الأيام. فلو حسبنا أن عدد أولئك المحجور عليهم فى ابعادياتهم ثلثمائة رجل وحسبنا لكل واحد مائة من الصحاب يترجون له الإفراج وأن أصحاب هؤلاء الصحاب يعضدونه اجتمع لنا منهم ألوف مؤلفة تدعوا ببقاء أفنديا وتأييده ونصره»[1].

وتعلن الصحيفة أنه قد بلغها أن الخديو يفكر فى العفو عن العرابيين فعلا ولكنه يؤجله إلى مناسبة ملائمة.. ورغم ذلك فقد استحثته الصحيفة على إصدار القرار فى أسرع وقت: «وقيل لنا أن موالنا الخديو أعزه الله يتوق إلى الصفح عن المذنبين ولكنه يؤخر ذلك إلى حين ونحن نقول أن خير البر عاجله».

فإذا ما علمنا أن هذا المطلب الخير بالعفو عن العرابيين.. يأتى فى وقت لم تنقض فيه سوى عدة أيام على مرور عام واحد على الاحتلال.. وبعد ثلاثة أشهر فقط من اكتشاف الجمعية

(١) الزمان - ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٣ مقال بعنوان (العفو).

السرية.. لأدركنا أن الشعور الوطنى فى مصر ظل قويا ومتأججا رغم وجود الاحتلال ورغم استمرار البطش بالقوى الوطنية.. ولقد بلغت قوة الشعور الوطنى حدا احتاج فيه الخديو إلى العفو عن العرابيين أنفسهم كوسيلة لتهدئة هذا الشعور الوطنى الرافض للاحتلال.

ولقد ظلت كثير من الصحف الوطنية فى خطتها المناوئة للاحتلال رغم ما كان يصيبها على يد سلطات الاحتلال من مصاعب واضطهاد ورغم أنه كانت تصدر الأوامر للصحف بعدم المساس بالاحتلال[١]. وخاصة بعد أن كتبت صحف الوطن ومرآة الشرق والبرهان: «بضعة أسطر نهجت فيها منهج الحدة بالنسبة للدولة البريطانية ومن حيث أن تلك الجرائد تعلم أن مثل هذه الكلمات لا تعتبر شيئا سوى إثارة الخواطر لذا وجب تنبيه الجرائد بلزوم خطة الاعتدال ولتعتبر الجرائد المحلية أن هذا بلاغ عمومى لها فمن تجاوزته عوملت بما تقضى به نظامات المطبوعات فى البلاد»[٢].

وعندما لم تنفذ الصحف الوطنية أوامر الحكومة بالسكوت عن انجلترا واستمرت فى خطتها فى الهجوم على الاحتلال ومطالبته بالجلاء.. تعددت لها قرارات التعطيل، والإلغاء ففى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٣ صدر قرار بتعطيل الزمان لمدة ٣ شهور وفى ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ صدر قرار بتعطيل جريدة البرهان نهائيا وفى ١٢ مارس سنة ١٨٨٤ صدر قرار بتعطيل جريدة الوطن نهائيا ثم ظهرت بعد يومين وفى ٩ فبراير صدر قرار بتعطيل جريدة مرآة الشرق لمدة شهر وفى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٦ صدر قرار بتعطيل جريدة مرآة الشرق نهائيا وفى ٢٩ أغسطس سنة ١٨٨٦ صدر قرار بتعطيل جريدة الزمان نهائيا وفى ٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ صدر قرار بتعطيل جريدة الوطن لمدة شهر ولم تحو قرارات التعطيل سوى العبارة التقليدية بأن ما ينشر «يشوش الأفكار ويخدش الأذهان»[٣].

ورغم كل هذا الإرهاب الذى واجهته الصحف الوطنية من سلطات الاحتلال فقد ظلت الصحف المصرية تلعب دورها فى إيقاظ الشعور الوطنى عن طريق المعارضة المستمرة لوجود الاحتلال فى مصر... فالمؤيد تنشر خبرا تقول فيه: «إنه صدر قرار عطوفتلو رئيس مجلس النظار أمس بإلغاء جريدة الفلاح إلغاء مؤبدا بسبب ما نشرته فى عددها الأخير من أن الضباط المصريين تواطئوا فى الجيش مع العساكر على ضرب الضباط الإنجليز بالرصاص عند عمل مناورة»[٤].

ولم يكن قد مر على الاحتلال أكثر من عشر سنوات عندما عاد عبدالله النديم إلى إثارة الشعور الوطنى فى مصر ضد الإنجليز.. عندما أخذ يؤكد: «أن أى دولة من دول أوربالم تدخل بلدا شرقيا باسم الإصلاح وبث المدنية وتنادى أول دخولها أنها لاتتعرض للدين ولا للعوائد ثم تأخذ فى تغيير الاثنين معا شيئا فشيئا»[٥].

---

(١) د. سامى عزيز - الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى - ص ٧٧.

(٢) الوقائع المصرية - ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٣.

(٣)د. سامى عزيز - الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال البريطانى ص ٨١.

(٤) المؤيد -٢٨ يونيو سنة ١٨٩١.

(٥) الأستاذ - ١٧ يناير سنة ١٨٩٣ مقال بعنوان (لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا).

ثم اكد قوله بأن ضرب مثلا بما قامت به انجلترا فى مصر حيث شبهها بالنصوص فقال: وهذه انجلترا دخلت مصر باستدعاء أهلها وأخذهم بناصرها بعلة تأييد المركز الخديوى الشريف ثم زيد على تلك العلة علة بث النظام ووضع حكومة ثابته تشابه حكومات أوربا.. ومن جهل أعمال انجلترا فى مصر بيناها له ليرى أنه حقيق بما يوجهه إليها من النكير.. فقد كان مثلها كمثل لص دخل دار قوم وقال له حملونى ما عندكم من أثاث وحلى وآنية فأخذوا يحملونه ما يريد من غير معارضة فهل إذا دخل عليه البوليس وأهل الدار يحملونه بأيديهم يقول هذا لص كلا بل يقول أنه صاحب الدار وهؤلاء خدمه».

ثم أخذ النديم يعدد أخطاء انجلترا فى مصر.. وتساءل هل أخذت انجلترا رأي المصريين عندما أنفقت ملايين الجنيهات فى المقاولات والأعمال الهندسية من غير أن تسأل عما تفعل فيها فإياكم والسؤال عن مبالغ ستكونون عبيدا مكلفين بسدادها إلي روتشيلد وغيره، وهم الذين أعطوا الالتزامات الوابورية والأرضية ووسعوا نطاق المعاهدات إلى أن ضيقوا عمل كل مصرى.. وهم الذين منعوا المصريين من زراعة الدخان والحشيش لتروج مزارع أوربا بخراب بيوت هؤلاء الضعفاء.. وهم الذين باعوا مهماتهم وآلاتهم بغير ثمن وربما أعطوا من أخذها شيئا يستفيد به على نقلها حتى تركوا البلاد محتاجة لمن يحرسها بالعصا والنبوت.. وهم الذين أبعدوا المصريين عن الخدمة وحشروا الغرباء فى المصالح حتى أصبح ألوف من المصريين لا يجدون القوت ولا يعرفون لاستخدامهم مرة ثانية سبيلا.. وهم الذين قللوا لغتهم الوطنية بغرض المكافآت لمن ينبغ فى الإنجليزية لنفس لغة القرآن فينسى بها الدين الواقف عقبة أمام أوربا كما يصرحون بذلك فى مجالسهم وأندية شوراهم».

وينتهى النديم من سرده للأضرار التى أحدثتها انجلترا بمصر إلى دعوة المصريين.. صراحة.. للقيام بالاضرابات والمظاهرات للاحتجاج على الاحتلال والمطالبة بحقوقهم المهضومة فهو يقول: «فأى مانع يمنع المصريين من المطالبة بحقوقهم بالتظاهرات الأدبية.. أنحن أقل درجة من فعلة الإنجليز والغزالين الذين تعصبوا لحقوقهم.. وتجمعوا لراحتهم وأذهلوا العالم بأفعالهم التى ما دخلها شغب ولا تخللها خلل».

وكان هذا المقال سبباً فى إغلاق صحيفة «الأستاذ» ونفى النديم خارج مصر.. ومن العرض السابق يتأكد لنا أن الشعور الوطنى فى مصر لم يمت أو يضعف بوقوع الاحتلال.. ولا بهزيمة الثورة العرابية وإنما استمر هذا الشعور الوطنى قائماً.. يزداد يوما بعد يوم..يغذيه ما كانت تقوم به سلطات الاحتلال البريطانى من محاولات للتسلل إلى جميع نواحى الحياة فى مصر وسلب المصريين ثرواتهم ووظائفهم.. بالإضافة إلى ما يشكله مجرد وجود قوات الاحتلال.. من تحد للشعور الوطنى.

كذلك فإن الاستعراض السابق للصحف المصرية التي صدرت فى السنوات الأولى التى أعقبت الاحتلال يؤكد أنه ليس صحيحا ما يقال بأن مصطفى كامل هو باعث الشعور الوطنى فى مصر وموقظه بعد أن ظل فى سبات طويل بعد الاحتلال فالشعور الوطنى فى مصر كان قائما

قبل ظهور مصطفى كامل ولم يكن مصطفى كامل نفسه سوى ثمرة لهذا الشعور المتأجج. ويرجع فضل مصطفى كامل بالدرجة الأولى إلى محاولته أن يصل بصوت مصر إلى خارج حدودها.. فى أوربا وبالذات فى إنجلترا وفرنسا كذلك فإليه يرجع الفضل فى تحويل الشعور الوطنى فى مصر.. من مجرد شعور بالرفض لوجود الاحتلال البريطانى دون أن يرتبط ذلك بعمل منظم لتصفية هذا الوجود الاستعمارى.. إلى بلورة هذا الشعور الوطنى الرافض للاحتلال فى حركة سياسية منظمة تولت توجيه الشعب المصرى وتوعيته وتعبئته للعمل من أجل الاستقلال ولقد أخذت هذه الحركة السياسية تنمو وتتطور حتى أخذت شكلها النهائى فى تشكيل الأحزاب الوطنية المصرية.

* * *

الوحدة الوطنية

كانت الدعوة إلى الوحدة الوطنية هى أحد المقومات الأساسية لفكرة الوطنية المصرية.. طوال فترة البحث وصحيح أن التاريخ المصرى قد شهد وحده عنصرى الأمة: المسلمين والأقباط عبر مراحله المختلفة منذ مئات السنين.. غير أن تسلل النفوذ الأجنبى الأوربى إلى مصر مع بداية القرن التاسع عشر قد رافقته حملة مكثفة من جانب الصحافة الأوربية لإلصاق تهمة التعصب الدينى بالمصريين. وقد وجدت هذه التهمة قبل الاحتلال إلا أنها اشتدت وعنفت بعده فقد استخدمها الإنجليز كوسيلة للنيل من سمعة مصر والمصريين فى أوربا ولتبرير استمرار احتلالها لمصر بحجة الحفاظ على الأمن وحماية أرواح وممتلكات الأجانب كذلك استخدام الإنجليز تهمة التعصب الدينى كأداة للتفرقة بين عنصرى الأمة ولضرب الوحدة الوطنية القائمة فى مصر.. لشغل الحركة الوطنية فى مصر عن المطالبة بالاستقلال.

لذلك فقد لوحظ حرص الصحف المصرية منذ بداية الاحتلال على نفى تهمة التعصب الدينى ومحاربة هذا التعصب نفسه إن وجد فى بعض الحالات.. ثم التركيز على الدعوة للوحدة الوطنية واتحاد عناصر الأمة المصرية وبالذات المسلمين والأقباط فى جامعة واحدة هى الجامعة الوطنية المصرية.

ويكتب ميخائيل عبدالسيد فى «الوطن» معلنا حقيقة ثابتة فى نظره وهى أن «البلاد المرتاحة من آفة التعصب هى المرتقبة إلى ذرى المجد والسعد»(١).

وبالعكس من ذلك فإن البلاد «المتمكن منها هذا الداء هى المنحطة إلى حضيض التأخر والنذالة»(٢).

ثم يفسر هذه الحقيقة شارحا أسبابها: «وسبب ذلك أن الممالك المرتاحة من هذه الآفة تكون الجدارة الأهلية فيها هى الركن الركين المهم فى التربية والتوظف بخلاف البلاد الممزقة بهذه القرية فتكون فيه المحسوبية.. فلا عجب إذا فشا فيه الجهل والظلم والتأخر عن المكارم»(٣).

ولكن موقف صحيفة «الوطن» المؤيد والمدافع عن الوحدة الوطنية تغير كلية بعد وفاة ميخائيل عبدالسيد وتولى (نجدى إبراهيم) مسئولية الصحيفة والذى قادها إلى خط معاكس لخطها القديم وتحول إلى أداة فى يد سلطات الاحتلال البريطانى لتخريب الوحدة الوطنية(٤).

---

(١) الوطن - ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الوطن - أول يوليو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (العبرة الكبرى).

وكان طبيعيا أن يتسبب هذا فى إثارة الفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط.. فصحيفة الوطن تتحمل مسئولية هذه الفتنة أمام التاريخ(١).

ولكن ما وقع فى هذه الفتنة من أحداث أكد لكلا العنصرين المسلمين والأقباط أن الخلاف بينهما لن يكون فى صالح أيهما.. وإنما المستفيد الوحيد منه هو الاحتلال الإنجليزى.. لذلك فنحن نسجل لصحيفة الوطن أيضاً -رغم دورها السابق فى تخريب الوحدة الوطنية- أنها كانت أول صحيفة قبطية انتهت إلى خطورة نتائج الفتنة الطائفية وبدأت دعوة المصالحة بين عنصرى الأمة.

وابتداء من العدد الصادر من الوطن في ٥ يونيو سنة ١٩١١ بدأت الصحيفة فى الحديث صراحة عن ضرورة إنهاء الخلاف الطائفى بين المسلمين والأقباط وطالبت بإصلاح ما بين الصحف القبطية والصحف الإسلامية. ونشرت الوطن عدة رسائل بعث بها إليها مواطنون يحملون الجرائد تبعة قيام الفتنة الطائفية.. ثم نشرت الصحيفة سلسلة من المقالات بقلم (سليم حموى) بعنوان (الاتحاد والوئام بين النصرانية والإسلام) قال فيها الكاتب «إن الدروس الماضية تعلم أبناء الوطن المصرى أن القوة فى الإتحاد وأن الدين لا دخل له فى مثل هذه الخلافات وأن الأمم الراقية فى أحوالها المتقدمة فى حياتها القومية لم يتحقق لها ذلك إلا بتوحيد القلوب على الإخلاص فى الرابطة الوطنية باطنا وظاهراً»(٢).

وفى ٩ يونيو سنة ١٩١١ أعلنت الصحيفة لأول مرة أن الخلاف بين عنصرى الأمة لن يستفيد منه سوى الإنجليز فقالت: «فلا يخدعن القبط بما يلقونه من التشجيع فى لونده ويخدعن المسلمون ما يلقونه من الارتياح عند غورست ورجاله فإن كلا الأمرين يرمى إلى غرض واحد وهو إضعاف المصريين وسحق بعضهم بعضا سياسياً كما يسحق البوليس من أبنائهم جموع المتظاهرين من أبنائهم أخوة البوليس لمطلب من المطالب الإصلاحية.. ولا تخدعن أحدا وظائف الفراشين ينالها فريق ويحرمها فريق، هذا ويقيننا واعتقادنا أن هذه كانت خدعة احتلالية لا يجب أن تطول وأن الأمة المصرية مستفيقة قريبا بفضل عقلائها ومزيلة كل انقسام وعائده إلى اتحاد أتم واخاء أكمل»(٣).

---

(١) فقد بدأت الفتنة الطائفية فى مصر بعدة مقالات نشرتها الوطن «لفريد كامل» عام ١٩٠٨ قال فيها أن القبط فى مصر مظلومون وحقوقهم فى هذا البلد مهضومة ورد عليه الشيخ عبدالعزيز جاويش فى اللواء بعدة مقالات بعنوان «الإسلام غريب فى داره» وبعد مقتل بطرس غالى عام ١٩١٠ زاد الخلاف حدة وفكر الأقباط فى الدعوة إلى مؤتمر عام للأقباط واختاروا له مدينة أسيوط وانعقد هذا المؤتمر وشرح فيه المجتمعون مطالبهم بصراحة تامة وإذ ذاك دعت الجرائد الوطنية وفى مقدمتها (المؤيد) إلى عقد مؤتمر عام للمصريين جميعا واختاروا له ضاحية مصر الجديدة وأطلقوا عليه (المؤتمر المصرى الأول) وانعقد هذا المؤتمر فى مايو سنة ١٩١١ وكان رياض باشا رئيسا له.

(٢) الوطن - ٥ يونيو سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (الاتحاد والوئام بين النصرانية والإسلام).

(٣) الوطن - ٩ يونيو سنة ١٩١١.

ويمكننا أن نرى فى موقف «تادرس شنودةبك المنقبادى» وصحيفته «مصر» وهى ثانى أكبر الصحف القبطية فى مصر نفس الموقف الذى سبق ورأيناه بالنسبة لصحيفة (الوطن) فقد بدأ تادرس المنقبادي مدافعا عن الوحدة الوطنية.. حيث كان يرى أن «الوطنية الحقة» لا تتحقق فى مصر: «إلا باتحاد العنصرين المسلم والقبطى»(١). وأن هذا الاتحاد المتين لا يجب أن يكون قاصراً فقط على المعاملات المشتركة وعلى المساواة فى الأمور الحيوية وعلى الاتفاق الودى القديم بل: «لابد أن يشمل كل الشئون الخاصة بالوطن والذب عن حقوقه والمدافعة عن حوضه والجهاد فى سبيل رقيه والمحافظة على أمواله والسعى فى جنى خيراته لكلا العنصرين معا أى يدًا بيد أو جنبا بجنب كلاهما متضافر متعاون ليكون غرضهما الوحيد من هذا الاتحاد الرقى.وتكون المنفعة الوحيدة من رقيها السعادة والسعادة بنت الجد وأخت المجد».

ولكن سرعان ما تحول موقف صحيفة (مصر) من الوحدة الوطنية.. وصارت تنشر المقالات التى تضر بالوحدة الوطنية(٢).

ثم ازداد موقف مصر عنفا بعد مقتل بطرس غالى أثناء انعقاد المؤتمر القبطى ثم المؤتمر المصرى ولكنها عادت تشارك الوطن فى الدعوة إلى المصالحة الوطنية وباتت ترى «أننا يجب أن ننسى ما فات.. وليكن دستورنا القادم الوحدة والالتئام التام بين المسلمين والأقباط»(٣).

ولقد تنبه «عبدالله النديم» منذ وقت مبكر إلى خطة الاحتلال البريطانى لضرب الوحدة الوطنية فى مصر وزرع بذور الشقاق بين عناصر الوطنية المصرية لذلك نراه يؤكد على مبدأ الوحدة الوطنية فهو يعتقد أن المصريين: «أمة مؤلفة من عرب وترك وجركس وارناؤط وأقباط وسودانيين واسرائيليين وهم بين مسلم ومسيحى ويهودى تضمهم البقعة المباركة الطيبة التربة عاشوا العصور الطويلة مرتبطين ببعضهم محبة ومعاشرة ومساكنة ومعاملة لم يفرق بينهم اختلاف دين ولا تباين جنس ولا تغاير لغة»(٤).

ثم يطالب النديم بالمحافظة على وحدة عناصر الأمة وخاصة المسلمين والأقباط واتهم الإنجليز بصراحة بمحاولة اختلاق الخلاف بين عنصرى الأمة فقال: «قضى المسلمون مع الأقباط ثلاثة عشر قرنا وهم فى اختلاط أهل البيت ومعاملة عشرة واتحاد عائلة.. ما جرى بينهم يوما واقعة عدوانية مسببة عن اختلاف الدين.. بل بقينا معهم كل هذه المدة نتبادل الوظائف والزيارات وامتلاك الطين والعقار فلم نسع فى شق اجتماعهم وتفريق كلمتهم لنتخذ ذلك ذريعة إلى أمر مطوى فى باطن المستقبل ولهذا لم تجد دولة من الدول العدوانية علة دينية تتداخل بها فى شأن مصر باسم راحة مسيحى والمحافظة على المعابد المقدسة وإعطاء الأقباط حريتهم فى عوائدهم الدينية بل كان

---

(١) مصر - ٢٣ مارس سنة ١٩٠٦ مقال بعنوان (الوطنية الحقة).

(٢) مصر - ٥ يونيو سنة ١٩٠٦.

(٣) مصر - ١٣ يونيو سنة ١٩١١.

(٤) الأستاذ - ٢٣ مايو سنة ١٨٩٣ - مقال بعنوان (أعداء المصريين).

ائتلاف المسلمين بهم حجاباً بين مصر وبين تلك الدعوة التى تقودها أوربا تغريرا وتضليلا وفتحا لباب الحروب بعلل وهمية لا وجود لها فى الخارج ولهذا ترى المسلمين متألمين من شقاق إخوان الوطنية وحل رابطتهم التى مضت عليها القرون الكثيرة وهى أوثق رابطة عقدت عليها القلوب لا الخناجر والكل يهجى ويخمن فى الباعث والعافية.. فالمحتل هو العامل والمستفيد من هذا الشقاق.. ولابد من سد الأذن عن سماع الأصوات الأجنبية التى تحرك النفوس وتظلم القلوب»[1].

ثم طالب النديم بأن يحرص الجميع على الوحدة الوطنية حتى تصير مصر فعلا للمصريين:«فيا بنى مصر ليعد المسلم إلى أخيه المسلم تأليفا للعصبية الدينية وليرجع الاثنان إلى القبطى والاسرائيلى تأييدا للجامعة الوطنية وليكن المجموع رجلا واحدا يسعى خلف شىء واحد هو حفظ مصر للمصريين».

ولقد اهتم الشيخ على يوسف فى «المؤيد» بالرد على اتهام المصريين بالتعصب الدينى من جانب بعض الصحف الأوربية وخاصة الصحف الإنجليزية وضرب مثلا: بنوبار باشا القبطى الذى وصل إلى رئاسة الوزارة المصرية قبل الاحتلال، وناب عن الخديو فى حكم دولة إسلامية وقال: «هذا هو الشعب الذى جلس فيه الوزير نوبار باشا على كرسى الخديوية نائبا عن الحاكم الشرعى للبلاد النائب عن الخديوى الأعظم والحكومة كما تعلمون إسلامية وذلك الوزير مسيحى ولم تسمعوا أن أحداً من المصريين فتح فاه بكلمة بل ربما لم يخطر هذا الخاطر على بال أحد من المسلمين كأنه لم يعد فارق بينهم وبين غيرهم من أبناء دين آخر حتى فى الأمور الجوهرية التى للدين فيها حكم قوى وهو من أقوى الحجج على أن المصريين أبعد الشعوب عن التعصب الدينى»[2].

ورغم أن المؤيد دخلت فى معركة عنيفة مع الصحف القبطية خلال تفجر أزمة الفتنة الطائفية عام ١٩١٠ و ١٩١١.. إلا أنه من الملاحظ أن الشيخ على يوسف - رغم عنف المعركة وعنف الاتهامات المتبادلة بين الفريقين.. إلا أنه كان يرفع دائما.. وفى قلب الخلاف شعار الوحدة الوطنية ويدافع عن هذا الشعار .

وعندما عقد المؤتمر المصرى تقدم الشيخ على يوسف إليه بدراسة نشرتها المؤيد وفيها تساءل:«من هم مسلمو مصر؟ ومن هم قبط مصر؟ وقال فى إجابته" «ما أكثر من أسلم فى مصر من قبط وغير قبط حتى لقد شكا والى مصر فى عهد عمر بن عبد العزيز من قلة الجزية لقلة من يدفعها من هؤلاء»[3].

---

(١) الأستاذ - ١٧ يناير سنة ١٨٩٣ مقال بعنوان«لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا».

(٢) المويد - ٢١ فبرارير سنة ١٨٩٥ مقال بعنوان (ما لكم لا تنتبهون وماذا بالله تبغون»

(٣) المؤيد - ٣٠ أبريل سنة ١٩١١.

ويخلص الشيخ على يوسف من ذلك إلى أن كثيرين من مسلمى مصر يلتقون مع القبط فى عنصر واحد وأن «عدداً قليلاً من المسلمين كانوا ينتمون إلى القبائل العربية التى اشتركت فى الفتح الإسلامى ثم امتزجت بالشعب المصرى ونسيت أصولها العربية».

ثم قال الشيخ على يوسف أن «من خواص مصر التى ميزها الله بها على سائر الأوطان والبلدان تتناسب فيها صور سكانها متى مرت عليهم الأجيال فلا تبقى لهم بعد ذلك إلا الصورة المصرية تحمل الذكاء المصرى والأخلاق المصرية الكريمة التى زادها الإسلام جمالا وتسامحا».

ثم ينتهى الشيخ على يوسف إلى نتيجة هامة وهى أن عنصرى الأمة المصرية قد اتحدا منذ القدم فى العادات وسائر المقومات كما اتحدا فى اللغة التى تكلما بها منذ يومئذ وهى اللغة العربية الشريفة.

ولقد كان مصطفى كامل يدرك منذ بداية نشاطه السياسى أن «اتحاد الأمة المصرية» هو السلاح الذى يمكن أن يتحقق عن طريقه استقلال البلاد.. ومما يدل على ذلك أن مصطفى كامل بدأ الدعوة إلى وحدة عنصرى الأمة منذ وقت مبكر ففى ٤ يوليو سنة ١٨٩٦ نشر فى صحيفة «المؤيد» مقالا بمناسبة الاحتفال بيوم ٤ يوليو عام ١٧٧٦ وهو اليوم الذى أعلنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية استقلالها عن إنجلترا.. فطالب المصريين برفع نفس الشعار الذى رفعته الثورة الأمريكية وهو الاتحاد «فأقوى سلاح يسلح به المطالبون بحرية واستقلال بلادهم هو الاتحاد، فهذا السلاح المتين كان سلاح الأمريكانيين وغير الأمريكانيين من الأمم الحرة ويكون سلاح المصريين إن أرادوا عزاً ورفاهية وحرية واستقلالاً»(١).

ثم استمر مصطفى كامل فى دعوته إلى الوحدة الوطنية بعد ذلك على صفحات «اللواء» فقد كان يرى أن أكبر دعائم الوطنية الحقة هى التضامن بين أفراد الأمة الواحدة.. حتى تكون الأمة كعائلة واحدة مرتبطة فيما بينها متحدة الأعضاء متفقة الأهواء.. ولا تنال الأمة المصرية سعادتها المبتغاة ولا يحل المجد المحبوب بديارها إلا إذا اعتقد كل فرد من أفرادها أنه يمثل الأمة بأسرها وأنه متضامن مع بقية الأفراد فى الخير والشر»(٢).

والحقيقة أن الاتجاه العام لصحيفة اللواء كان مؤيداً ومدافعاً ومطالباً بالوحدة الوطنية بين عناصر الوطنية المصرية وخاصة بين المسلمين والأقباط وهو عكس ما يشاع عن الحزب الوطنى واللواء لسان حاله والمعبر عن سياسته -الذى كان أكثر القوى الوطنية فى مصر - وإدراكا بأن أحد الخطوط العامة فى سياسة الاحتلال البريطانى هو ضرب الوحدة الوطنية وإشعال نار الشقاق بين المسلمين والأقباط وذلك لإضعاف الحركة الوطنية المصرية.وإذا استعرضنا أعداد صحيفة اللواء وبالذات الصادرة خلال الفترة التى تبدأ بعام ١٩٠٨ وهى بداية نشوب الخلاف الطائفى حتى توقف الصحيفة.. وكذلك إذا تتبعنا بقية الصحف التى أصدرها الحزب الوطنى كالعلم والشعب

---

(١) المؤيد - ٤ يوليو سنة ١٨٩٦ مقال بعنوان (يوم ٤ يوليو).

(٢) اللواء - ٢٣ أبريل سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (التضامن الوطنى).

أو الصحف التى أصدرها أنصار الحزب الوطنى كضياء الشرق ووادى النيل والدستور والقطر المصرى سوف نجدها جميعا تقف ضد الخلاف الطائفى وتكتب مع الوحدة الوطنية.. وهذا الاتجاه العام يشمل أيضاً الشيخ عبدالعزيز جاويش أحد أقطاب الحزب الوطنى ورئيس تحرير اللواء بعد وفاة مصطفى كامل.. والذى يرى البعض أن كتاباته كانت أحد أسباب إثارة الفتنة الطائفية ولكن الحقيقة التى اتضحت لنا من خلال البحث تشير إلى ما يناقض ذلك فقد كان الشيخ جاويش يعى أكثر من غيره أن الخلاف الطائفى مؤامرة احتلالية لضرب الحركة الوطنية لذلك تراه يكشف عن تلك الحقيقة فيقول: «إننا نقول لعقلاء الأقباط كلمة نرجوهم أن يبثوها فى أذهان بنى دينهم وهى أن الإنجليزى لا يهمه غير نفسه وأمته ولا يفضل إلا منفعته ومنفعة بلاده فإذا قوى يوماً على بناء هذه الأمة الكريمة استبد بالأمر فيهم واحتكر الوظائف العالية لبنى وطنه فلا يترك لنا غير المراكز المنحطة التى لا يرضى بها إلا صغار النفوس»(١).

وطالما كرر الشيخ جاويش أن المسلمين والأقباط عاشوا منذ الفتح الإسلامى فى سلام وتسامح.. وأن الوظائف لم تكن يوماً سببا لنزاع بين المسلمين والأقباط.

كما أننا نرجوهم أن يلفتوا معنا أنظار الأقباط عموما إلى تسامح المسلمين معهم وحسن معاملتهم وأن يذكروهم بالسنين الرغيدة التى قضوها فى ظل الحكومات الإسلامية منذ ترأست على هذه البلاد حتى يومنا هذا وأن يخبروهم بأن المسلمين مع علمهم برجحان عدد الأقباط فى كثير من المصالح لا يغبطونهم على هذه الكثرة».

ثم يطالب الكاتب المصريين: «بالاتفاق والاتحاد أمام العدو المشترك وأن من الحكمة والصواب ترك الصغائر للاهتمام بالكبائر».

ولقد بلغ من حرص الحزب الوطنى على إنهاء الخلاف الطائفى قبل أن يتسع أن كلف «ويصا واصف» أحد أعضاء اللجنة الإدارية للحزب بالكتابة إلى إخوانه الأقباط فنشر مقالاً فى اللواء تحت عنوان «العنصر الإسلامى والعنصر القبطى» كلمة قبطى منصف فاضل: «وفى هذا المقال، قال:(ويصا واصف) إن الخلاف بين المسلمين والأقباط دسيسة إنجليزية يراد منها إيغار الصدور لهدم ما بناه الحزب الوطنى من محاربة القائلين بأن فى الوطن أقباطا ومسلمين ولهدم ما بنته الشبيبة القبطية التى مدت يدها ووضعتها فى يد إخوانها المسلمين فى جميع المظاهرات الوطنية الأخيرة»(٢).

ثم دعا الكاتب إخوانه الأقباط إلى نبذ الخلاف الطائفى وقال إنه فى حالة وجود مطالب خاصة للأقباط فإن مكان المطالبة بها العمل السياسى وليس العمل الطائفى ودعا الأقباط إلى الاشتراك فى الأحزاب السياسية القائمة والدعوة من خلالها إلى مطالبهم العادلة وفى هذه الحالة فإن إخوانهم المسلمين أعضاء هذه الأحزاب سيقفون معهم يؤيدونهم فى هذه المطالب.. ثم أشار

(١) اللواء - ٤ يونيو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (المسلمون ومجتمع الإصلاح القبطى).

(٢) اللواء - ٤ يونيو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (العنصر الإسلامى والعنصر القبطى).

الكاتب إلى موقف الحزب الوطنى وتأييده لمطالب الأقباط وقضاياهم وأن الحزب ألزم صحيفة اللواء بعدم الرد على الصحف القبطية : «واختم قولى بكلمة أخرى لإخوانى الأقباط فأقول لهم إن الأحزاب السياسية التى تشكلت فى مصر جعلت فى أول مطالبها الدستور والقاعدة الأساسية للدستور هو العدل المطلق بين أبناء الوطن الواحد فلو انضممتم إلى هذه الأحزاب وعرضتم الأمر بصفتكم سياسيين وتناقشتم فيه كمبدأ سياسى لوجدتم مساعدة كلية من إخوانكم المسلمين أعضاء هذه الأحزاب وأحسن دليل على ذلك عدل جريدة اللواء وأعضاء الحزب الوطنى فإنهم لم يرضخوا مطلقا بنشر كلمة واحدة من الرسائل العديدة التى وصلت إليهم من بعض الذين أثارت نفوسهم هذه الأعمال من المسلمين الأمر الذى أشكرهم عليه من صميم فؤادى».

ثم يعلن الكاتب باسم اللجنة الإدارية للحزب الوطنى.. إدانة الخلاف الطائفى والتمسك بالوحدة الوطنية فقال: باسمى وباسمكم.. وقد أنابونى عنهم لمخاطبتهم وذلك بعد مناقشة صرحوا لى فيها أن أقول لكم ان كل عنصر من أعضاء الحزب الوطنى جعل من أقدس الواجبات عليه عمل كل ما يستطيع لمحو التفريق بين العنصرين لأن فى ذلك إحياء للوطن وأنه اذا أعطيت الوظائف كلها من ادارية كبرى وصغرى وغير ادارية للأكفاء من الطرفين فهم لايعارضون فى ذلك ولا يعنيهم الأمر مطلقا بل يفرحون له اذ أن فيه خيرا للوطن».

وعندما حاول البعض استغلال حادث مقتل بطرس باشا غالى فى زيادة رقعة الخلاف الطائفى قالت اللواء: «فليبرأ المفرقون بأنفسهم وبأمتهم فان المأسوف عليه بطرس باشا غالى لايريد أن يتوجهوا عليه بهذه الأصوات المنكرة لأنه مصرى قبل كل شىء وما كان لجماعة دون أخرى بل كان رجل الجميع الذي أحزن الجميع مصابه فلم يتألم فريق من هذه الأمة إلا والفريق الآخر مشاركه فى شعوره[1]»

وخلال انعقاد المؤتمر القبطى.. ثم المؤتمر المصرى بعده.. ظل موقف اللواء مدافعا عن الوحدة الوطنية حيث تكتب الصحيفة افتتاحية العدد الصادر فى ٢٤ أبريل سنة ١٩١١ تقول فيها: «لاريب فى أن الأمة المصرية مؤلفة فى نظر السياسى من عنصر واحد وجنس واحد لا من عنصرين كما توهمت بعض الصحف فاذا ساغ للفقيه أو القسيس أن يقسمها قسمين مسلمين وأقباط فليس للسياسى أن يذهب هذا المذهب تذرعا إلى التفريق ولاسيما فى الوقت الحاضر لأنه بذلك يحارب بلاده ومصالحه الشخصية التى لايستطاع الفصل بينها وبين مصالح البلاد[2]».

فإذا ما انتقلنا إلى الصحف الأخرى التى كان يصدرها الحزب الوطنى أو التى يصدرها أعضاء الحزب أو الموالون والمتعاطفون معه.. فسنجدها جميعا تقف مع الوحدة الوطنية ضد محاولات إثارة الفتنة الطائفية.. «فمحمد الكلزة» «صاحب صحيفة «وادى النيل مثلا يكتب مطالبا بأن يقتصر الدين على القلب والمعبد.

(١) ٧ مارس سنة ١٩١٠ ـ مقال بعنوان (المسلمون والقبط).

(٢) اللواء ـ ٢٤ ابريل سنة ١٩١١.

أما إذا دخل به فى غير ذلك.. جاءت الفتنة «للدين موطنان أحدهما فى القلب ومن كان فى قلبه متسع لدينه نقيا طاهرا من شوائب المدعيات والمفتريات كان فى كل دين محترما فاضلا.. وآخر في المعبد فاذا حال الدين فى غير هذين المكانين كل فتنة»(١)

وطالب «الكلزة» باحترام كل طائفة لدين الأخرى: «فالعقلاء فى اختلافهم دينا كالعائلة فى اختلافها رأيا وأن هذا الخلاف لايجعل تأثيرا ولا يدخل تفريقا مادامت فكرة احترام الآراء سائدة ومادام العقل كبيرا لا يتأثر بما يتأثر به العقل الصغير».

وقال على الجميع أن يدركوا أننا مهما اختلفنا فى أديانا فسوف نظل جميعا مصريين: «ليس فى مصر مسلم ولا يهودى ولا نصرانى بل الكل مصرى ويجب علينا فهم هذه الحقيقة والبحث فيها لأنه يتوقف عليها نجاة مصر».

وهو يرى أن كلمة (مصرى) تختزل داخلها أى اختلاف فى الدين أو الجنسية «يجب اذا سألت واحدا منا عن دينه يقول مصرى.. واذا سألته عن وطنه يقول مصر.. واذا طلب منه خيانة مصر يقول: المصرى لايخون وطنه ولو ذاق المنون».

ويكتب «أحمد حلمى» صاحب «القطر المصرى» مقالا افتتاحيا عقب تولية بطرس باشا غالى رئاسة الوزراء فيقول «ومعلوم أن الرجل الكبير لاينظر للأمور من الوجهة الطائفية مهما كان حبه لعشيرته وقومه ويجب أن يكونوا سائدين على غيرهم بل إنما ينظر للأمور من الوجهة العامة متحريا منفعة الأمة غير مؤثر طائفة على طائفة.. ولهذا نقول بملء الفم أيضا لتبق وزارة بطرس غالى المصرى الوطنى اذا غض الطرف عن تعصب عشيرته»(٢)

ولقد كان الخلاف الطائفى.. امتحانا صعبا «لأحمد لطفى السيد» ولأفكاره عن القومية المصرية التى لاتقوم على الدين بل تقوم على الشعور المشترك بالمصلحة العامة لمجموع السكان فى رقعة محدودة من الأرض التى تعرف بالوطن.. كما كان يردد لطفى السيد دائما ولهذا كان اهتمام الجريدة بأمر الفتنة الطائفية فوق اهتمام الصحف الأخرى(٣).

ولعل ذلك كان السبب فى تصدى لطفى السيد للصحف القبطية بنوع من العنف لم يعرف عنه وأنه لم يتخل عن منطقه المتزن وأسلوبه بالعف الرصين فأخذ على الصحف القبطية محاولتها افساد وحدة الأمة ورفض ادعاءات هذه الصحف «مسألة قبطية» وكذلك ماسموه (بالأمة القبطية)(٤) فقد كان لطفى السيد يرى «أن مايسمونه بالمسألة القبطية خيالا مبهمًا فى أدمغة بعض الصحافيين من الأقباط عز عليهم أن توجد فى العالم مسألة شرقية ومسألة مصرية من غير أن يكون هناك مسألة قبطية.

---

(١) وادى النيل ـ ٦ مايو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (اتحاد الشعوب فى مصر)

(٢) القطر المصرى ـ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ـ مقال بعنوان (لتسقط وزارة بطرس غالى القبطى الاحتلالى.. ولتبق وزارة بطرس غالى المصرى الوطنى)

(٣) د. حسين فوزى النجار - الجريدة تاريخ وفن ـ ص ٢٣٣.

(٤) الجريدة ٨ مارس سنة ١٩١١ مقال بعنوان الحركة القبطية ـ نظرة عامة)

أما تسمية طائفة الأقباط أو العنصر القبطى بالأمة القبطية.. فليس لهذه التسمية أيضا مدلول فى الوجود الخارجى لأن العرف لايسمح باطلاق لفظ أمة إلا على قوم مستقلين استقلالا اجتماعيا فى وطن محدود».

ثم اشتد لطفى السيد فى حملته.. فاتهم الأقباط بالتعصب وبأنهم يودون التحكم فى الأكثرية: «ليس من الشذوذ أن نرى فردا أو طائفة يطالب الأمة بحقوقه ولكن الشذوذ أن نرى طائفة تطمع فى اضطهاد الأكثرية[١]»..

ثم حذر الأقباط من خطر الاستعانة بالانجليز لضرب الوحدة الوطنية، «ومن الضرر البين أن تتخذ الأقلية سواعد من الانجليز لتفكيك الروابط بين عناصر المصريين»[٢].

ثم شارك فى الدعوة لمؤتمر مصرى يصلح مافسد بين عنصرى الأمة: «من أجل ذلك كانت الدعوة إلى مؤتمر مصرى يصلح مافسد بين الأقلية وبين الأكثرية.. تدرس فيه المسائل بالانصاف على قاعدة من التسامح فإن التسامح ألزم مايكون بين الأقباط وبين المسلمين ليعيشوا كما كانوا مصريين».

ولقد لعب لطفى السيد دورا هاما فى انجاح المؤتمر المصرى (٢٩ أبريل سنة ١٩١١) الذى تولى رئاسته مصطفى رياض باشا وتولى أحمد لطفى السيد سكرتارية المؤتمر.. وقام أيضا بتلاوة تقرير اللجنة للمؤتمر الذى كان من عمل لطفى السيد كمايبدو فى أسلوبه وروحه»[٣].

ولقد كانت الفكرة السائدة فى التقرير هى تأكيد الوحدة الوطنية وتدعيم الجامعة الوطنية والتوفيق بين العناصر التى تتألف منها الوطنية المصرية التى تصدع بناؤها بعقد المؤتمر القبطى وقال إن الدين ليس هوالأساس الذى تقوم عليه الأكثرية والأقلية ولكنه المذاهب السياسية.. والأمة كائن سياسى يتألف من عناصر سياسية فأى مذهب من المذاهب السياسية اعتنقه أفراد أكثر عددا وأثرا كان أكثرية وكان الآخر أقلية وعلى هذا يمكن فهم الأكثرية والأقلية فى كل أمة.. وليس للدين دخل فى ذلك»[٤].

وقد وقف عبدالقادر حمزة فى صحيفة «الأهالى» موقفا معتدلا من الخلاف الطائفى.. وكان دائم الدعوة إلى الوحدة الوطنية واتحاد عناصر الأمة.. فهو يكتب والأزمة فى قمة اشتعالها يدعو زملاءه الصحفيين والكتاب من الفريقين ألا ينسوا أنهم جميعا أبناء أمة واحدة وأن ما ينفع فريقا.. ينفع الفريق الآخر.. وما يضر فريقا.. يضر الفريق الآخر بالضرورة: «لابد أن نضع نصب أعيننا فى كل مانكتب ونقول أننا أمة واحدة ذات وطن واحد ولغة واحدة وأصل واحد وأن ماينفع أو يضر فريقا منا ينفع أو يضر لا محالة الفريق الآخر»[٥].

(١) الجريدة ـ ١١ مارس سنة ١٩١١ مقال بعنوان (الحركة القبطية ـ منصب الأقلية)
(٢) الجريدة ـ ٢٣ مارس سنة ١٩١١ مقال بعنوان (شىء جديد)
(٣) د. حسين فوزى النجار ـ الجريدة تاريخ وفن ـ ص ٢٣٣.
(٤) الجريدة ـ ٢٩ أبريل سنة ١٩١١ ـ ومجموعة أعمال المؤتمر المصرى
(٥) الأهالى ـ ٤ يناير سنة ١٩١١ مقال بعنوان (نحن واخواننا الأقباط).

وطالب الفريقين بالعودة إلى الاتحاد والتضامن: «فأولى أن نتضامن وأن نعمل بالرفق حتى نكون يدا واحدة تتلقى الخير كله أو تدفع الضير كله».

وكان عبدالقادر حمزة هو الصحفى الوحيد «من كتاب الصحف الاسلامية الذين حضروا جلسات المؤتمر القبطى[1]. وكان يخرج من المؤتمر ليكتب بما يضيق من شقة الخلاف بين الفريقين فيقول مثلا «أعجبنى من خطباء المؤتمر القبطى أنهم ضربوا فى أقوالهم على نغمة (اتحاد المسلمين والأقباط) وأعجبنى على الأخص تصفيق السامعين لكل كلمة أو اشارة أريد بها وجوب هذا الاتحاد ولا ريب فى أن المسلمين أول المرحبين بهذه النغمة».

وعندما أعلن عن التفكير فى عقد مؤتمر اسلامى يرد على المؤتمر القبطى كتب عبدالقادر حمزة يطالب عقلاء الفريقين بالعمل على انهاء الخلاف: «ماذا بعد مقابلة المؤتمر القبطى بمؤتمر اسلامى؟ وبأى عين ينظر جهلاء الفريقين إلى كل من المؤتمرين؟ وأية نتيجة ينتجها وقوف المؤتمرين وجها لوجه؟ لينظر العقلاء فى ذلك قليلا ولينظر الذين يدعون أنهم مصريون وأن لهم وطنا يغارون عليه ويدفعون عنه السوء[2].

ويبدو أن مرارة التجربة التى عاشها المصريون مع الفتنة الطائفية عام ١٩١٠ و ١٩١١ كانت درسا بليغا أدركوا بعده قيمة الوحدة الوطنية وما يمكن أن يأتى به الخلاف الطائفى من أضرار لكل الأطراف لذلك لم يكن غريبا أن تكون أبرز مميزات ثورة ١٩١٩ هى تلك الدرجة العالية من الوحدة الوطنية التى ربطت بين عنصرى الأمة، المسلمين والأقباط.. ورغم ذلك يمكننا أن نضع أيدينا على ثلاثة عوامل رئيسية يمكن أن تفسر خلو ثورة ١٩١٩ من أى خلاف طائفى.

أولا: نضج الحركة الوطنية.. فقد كان الاستقلال الذى طالب به زعماء ثورة ١٩١٩ استقلالا سياسيا كاملا مستندا إلى الوعى القومى فى أقوى مظاهره وليس إلى الوعى الدينى وكان استقلالا لا صلة له بدولة الخلافة أو تأثر بها أو انفعل معها لذلك كان طبيعيا أن يكون طابع الثورة هو تقوية الكيان الوطنى واظهار الشعب بمظهر الوحدة السياسية المتكاملة فكان الإخاء بين الهلال والصليب وكان الاتحاد المطلق بين عنصرى الأمة.

ثانيا: رغم أن عددا من الأقباط قد شارك فى الحركة الوطنية أيام مصطفى كامل مثل ويصا واصف الذى كان عضوا فى اللجنة الادارية للحزب الوطنى كذلك فقد كان مرقص حنا مقربا من مصطفى كامل.. إلا أن دعوة مصطفى كامل التى كانت مشوبة بصفة دينية لم تجذب

---

(٢) الأهالى ـ ١٤ مارس سنة ١٩١١.

(٣) الأهالى ـ ٥ مارس ١٩١١ مقال بعنوان (إلى أين تسير).

إليها أكثرية الأقباط[١].. بعكس سعد زغلول الذى اهتم بضم بعض الممثلين للطائفة القبطية إلى الوفد المصرى فى محاولة لتوحيد عنصرى الأمة وغلق الطريق فى وجه الدسائس الانجليزية[٢] فضم سينوت بك حنا وجورج خياط بك وواصف غالى باشا[٣] وكان كبار الأقباط من زعماء الثورة بل وجد ماهو أبلغ وأعظم فقد كانوا المقربين عند زعيم الثورة فى كثير من الأحيان[٤].

ثالثا: ولقد ساعدت أحداث الثورة فى تأكيد الوحدة الوطنية واتحاد عنصرى الأمة فقد تآخى الجميع بعد أن ألف بينهم الدم المسفوح برصاص الانجليز واتخذوا لهم علما فى وسطه هلال أبدلت نجومه بصلبان وأخذ القساوسة من الأقباط يخطبون على منابر المساجد حتى الجامع الأزهر وأخذ مشايخ المسلمين يخطبون أمام مذابح الكنائس حتى الكنيسة المرقصية الكبرى بل إن السيدات المسيحيات أيضا دخلن المسجد وألقين الخطب كما حدث فى يوم ٢٤ أبريل عندما استقبلت لجنة من السيدات المسلمات المجتمعات بمسجد السيدة زينب وفدًا من السيدات القبطيات اللاتى أتين لشكرهن على التهنئة بعيد الفصح فقد ألقيت الخطب هناك من المسلمات والمسيحيات مما لم يسبق له نظير[٥].

وعندما حاول اللورد إللنبى ضرب الوحدة الوطنية بمحاولة تأليف وزارة برئاسة يوسف وهبه باشا وهو قبطى أظهرت طائفة الأقباط استياء شديدا واجتمع أكثر من أربعة آلاف من كبراء الأقباط فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ وكتبوا احتجاجا شديدا على اشاعة قبول يوسف وهبة رئاسة الوزارة وقالوا ان ذلك يعد مخالفة لما أجمعت عليه الأمة[٦].

وعندما قامت السلطة العسكرية البريطانية فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩ أيضا باعتقال محمود باشا سليمان وابراهيم سعيد باشا وكيل الوفد ورحلتهما إلى بلدتيهما عمد عبدالرحمن فهمى بعد ذلك إلى اختيار قبطى (مرقص حنا) فى مركز الوكيل ليترأس على لجنة الوفد المركزية مدة إبعاد محمود سليمان باشا وابراهيم سعيد باشا[٧].

وهكذا أحبطت الخطة الانجليزية لايقاع الفتنة بين المسلمين والأقباط.. وغنى عن الذكر أن الفضل الأول فى احباط هذه المحاولة وغيرها من محاولات الوقيعة بين عنصرى الأمة.. أن مثل هذه المحاولات والمؤتمرات عجزت عن التنفس فى جو الوحدة الوطنية الطاغى الذى كانت تعمل فيه الحركة الوطنية فى ذلك الوقت.

---

(١) محمد زكى عبدالقادر ـ محنة الدستور ـ ص ٣٧.

(٢) د. عبدالعظيم رمضان ـ تطور الحركة الوطنية ـ ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٣) عباس العقاد ـ سعد زغلول ـ سيرة وتحية ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦

(٤) محمد زكى عبدالقادر ـ محنة الدستور ـ ص ٣٧.

(٥) أحمد شفيق ـ حوليات مصر السياسية ـ ص ٢٦٧ ـ ٣٣٩ ود. عبدالعظيم رمضان تطور الحركة الوطنية ـ ص ١٣٢

(٦) عبدالرحمن الرافعى ـ ثورة ١٩١٩ ـ الجزء الثانى ـ ص ٨٢.

(٧) د. عبدالعظيم رمضان ـ تطور الحركة الوطنية ـ ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

ويلاحظ مما سبق أن ثمة تغييرا جذريا قد طرأ على مفهوم الوحدة الوطنية مع ثورة ١٩١٩.. حيث صارت الوحدة الوطنية تعنى اتحاد القوى السياسية العاملة فى الحركة الوطنية من أجل الحصول على الاستقلال.. بمعنى أن النضج الوطنى قد تجاوز مرحلة الدعوة إلى تأكيد وحدة عنصرى الأمة.. بعد أن فشلت مؤامرات الاحتلال فى اذكاء التفرقة بينهما.

ولقد اشتدت الدعوة إلى الوحدة الوطنية بمفهومها السياسى بعد أن بدأ الشقاق داخل الوفد.. وانسحاب بعض القوى السياسية منه.. وتشكيلها لحزب الأحرار الدستوريين.

وكان أبرز دعاة الوحدة الوطنية بهذا المفهوم الجديد. «أمين الرافعى» الذى جند «صحيفة الأخبار» لدعوة الشعب المصرى إلى ما كان يسميه (بالاتحاد المقدس) وكان يرى أن الوطن: «يعتبر من أكبر الجنايات عليه وعلى مستقبله سعى أى شخص فى المساس بالاتحاد المقدس وتشويه جمال الحركة المباركة التى سارت إلى الآن سيرا حسنا أعجب به العالم بأسره»[١] وهو يعتقد أن النجاح الذى حققته ثورة ١٩١٩ إنما يرجع الى وحدة الأمة المصرية فقال:

«لقد ضربنا للعالم الأمثلة العديدة على رقى قوميتنا السياسية وأتينا بجنود من الأدلة على أن الوطنية المصرية لاتقل عن وطنية أى شعب آخر من الشعوب المتحضرة حتى أصبح اسم مصر لايذكر إلا بالتمجيد والعطف وبفضل هذه الوطنية تقدمت قضيتنا تقدما باهرا فى زمن قصير.. فالأمة المصرية لا تقبل بعد الآن أن ترجع إلى الوراء خطوة واحدة ولا يمكن أن تتأثر بعوامل التفريق الضارة».

ثم طالب الشعب المصرى بالالتفاف حول الوفد المصرى الذى يعتبر مظهر وحدة الوطنية المصرية: لقد كسبنا باتحادنا فيجب أن نبقى على هذا الاتحاد ويجب أن نظل ملتفين حول الوفد ندعو له بالتوفيق ويجب أن يسرى إلى يقيننا أن نجاح الوفد متوقف على احتفاظنا بهذا الاتحاد».

وعندما اختلف أمين الرافعى مع سعد زغلول فى بداية عام ١٩٢١ حول بعض أسس المفاوضة مع انجلترا لم يمنعه ذلك الخلاف من التمسك بالوحدة الوطنية والالتفاف حول الوفد. ولكنه قال إن ذلك لا يعنى أن تمنع أى فرد من الاحتفاظ برأيه المخالف للوفد ولقيادته.. فالخلاف فى الرأى لايمس أبدا وحدة الأمة فى المطالبة بالاستقلال: «إن احتفاظنا برأينا وعدم موافقتنا على ماذهب إليه الوفد أخيرا لا يمنعنا ولا يمكن أن يمنعنا عن ضرورة الدعوة إلى الالتفاف حول الوفد والاحتفاظ بوحدتنا فى هذا الظرف العصيب» [٢].

وعندما اشتد الخلاف بين سعد باشا زغلول وعدلى باشا يكن أخذت الأهرام قيادات الدعوة إلى نبذ الخلاف والاتحاد بين القوى السياسية فى الأمة وطالبت بالاسراع بالمصالحة بين سعد باشا وعدلى باشا: «يقيننا أن مصدر القوة الوحيد فى هذه البلاد هو الاتحاد»[٣].

---

(١) الأخبار ـ ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٠ مقال بعنوان ـ القضية المصرية واتحاد الأمة.

(٢) الأخبار ـ ١٤ يناير ١٩٢١ ـ مقال بعنوان (المسألة المصرية بعد عامين).

(٣) الأهرام ـ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (يقيننا).

وخاطبت سعد باشا قائلة: «ولا ننسى أن نذكر هنا الزعيم الكبير المحبوب سعد باشا الذى كان واسطة الاتحاد فى فاتحة أعماله والذى امتدح هذا الاتحاد فى رسالته إلى الأمة وشد العزائم بتلك الرسائل المؤثرة الشائعة واذا كانت أرجاء البلاد تتجاوب الآن بصوته فما أعذب ذلك الصوت اليوم نسمعه فى الآذان فيعيد كل شىء إلى قراره وتلك اليد ينبسط منها نور الاخاء فلا نسمع إلا صوتا واحدا هو ألذ الأصوات كذلك نتجه بآمالنا إلى وزرائنا الكرام فيعمل الجميع فى ماهو خير البلاد والعباد».

وبعد حادث مقتل سردار الجيش البريطانى واستقالة سعد باشا زغلول من رياسة الوزارة.. تقدم الأمير عمر طوسون يدعو الأحزاب المصرية إلى الاتحاد وتناسى الخلافات والمنازعات الحزبية لمواجهة آثار الحادث.. وقد قبل كل من الحزب الوطنى.. والأحرار الدستوريين دعوة الأمير عمر طوسون.. بينما رفضها الوفد.. ولم يهتم بالرد عليها إيمانا منه بأن الشعب كله متحد وراء الوفد وقيادة سعد باشا زغلول.

وقاد محمد حسين هيكل حملة قوية على الوفد وعلى سعد باشا زغلول متهما الوفد وقيادته بأنهما يعملان ضد الوحدة الوطنية فقال : ولنا نحن الذين يفترض أن يجىء من ناحيتهم عمل يقيم العراقيل فى سبيل الاتحاد وقد دعونا إليه من قبل المرة بعد المرة ـ وليس كذلك غيرنا من غير السعديين وإنما هو سعد باشا وطغمته معه الذى رفض الاتحاد وقضى على الخير العام بما أصبح متغلغلا فى روحه وفى جسده من عداوة للاتحاد وميل غريزى إلى الشقاق لأنه يرى فى الاتحاد قضاء على شعوذته ولأنه يرى فى الشقاق وسيلة للهتاف باسمه والتظاهر لحياته.. ويظهر أن الرجل وقد بلغ من السن مابلغ أضحى يحس أن الهتاف والتظاهر لازمتان من لازمات وجوده»(١).

وهكذا استغلت صحيفة «السياسة» دعوة الاتحاد فى غير هدفها.. وحولتها إلى سلاح تضرب به الوفد وقيادته. وعلى كل فإن هذه الدعوة إلى الاتحاد بين الأحزاب سرعان ما تبخرت بعد أيام قليلة من ظهورها عندما فتح باب الترشيح لانتخاب ثانى مجلس نيابى فى مصر- بعد أن تم حل المجلس النيابى الأول عقب مقتل السردار وبدأت الأحزاب تطعن كل منها فى الأخرى.. جريا وراء الفوز بمقاعد المجلس.. وهى اللعبة التى أخذت تتكرر طوال التجربة النيابية فى مصر حتى عام ١٩٥٢. وسوف نعرض لهذا كله بتفصيل فى الباب التالى الذى خصصناه للحديث عن الفكر الديمقراطى فى الصحافة المصرية.

* * *

(١) السياسة ـ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (لمناسبة دعوة الأمير الجليل إلى الاتحاد).

بعث المجد المصرى القديم

كان من الطبيعى فى بلد لها ما لمصر من تاريخ عريق فى المدنية والحضارة يرجع إلى أكثر من خمسة آلاف عام أن تكون محاولة بعث هذه المدنية وإحياء تلك الحضارة ركنا أساسيا من أركان الفكرة الوطنية المصرية.

والواقع أن الدعوة لبعث المجد المصرى القديم كانت تستهدف فى تلك الفترة هدفين رئيسين:

الهدف الأول: اثبات وحدة التاريخ المصرى بما يؤكد أن البلد الذى كان مهدا لأول حضارة فى التاريخ ليس بمبعيد عليه أن يعود ليلعب دوره فى الحضارة الانسانية من جديد.

الهدف الثانى: أن نشر الوعى بين المصريين بمجدهم القديم وبدورهم القيادى فى خلق الحضارة والتمدن الانسانى ساعد فى نشر الوعى القومى وعمل على ازدياد تماسك عناصر الوطنية المصرية وبالذات بين المسلمين والأقباط وكان من شأنه أيضا أن يدفع المصريين إلى محاولة التشبه بأجدادهم القدامى والعمل على النهضة الشاملة بمصر فى شتى المجالات حتى يصيروا جديرين بأن يكونوا ورثة بناة أول حضارة فى التاريخ.

ولقد ساعد على ذلك أن مصر شهدت فى فترة البحث عملية واسعة للتنقيب فى آثار مصر القديمة، فقد أمكن الوصول قبل الاحتلال بفترة ليست ببعيدة على سر الكتابة الهيروغليفية مما كشف بالتالى عن صفحات باهرة من تاريخ مصر الفرعونى(١). كذلك شهدت السنوات الأولى من هذا القرن الكشف عن كثير من خفايا الآثار المصرية فضلا عن اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون وعلم الاكتشاف الذى أثار ضجة عالمية ولفت الأنظار إلى عراقة الحضارة المصرية القديمة وبالتالى كثر الحديث عن مصر ودورها فى تطور الحضارة الانسانية لذلك لم يكن غريبا أن يكتب «تادرس المنقبادى» فى افتتاحية العدد الأول من صحيفة (مصر) يقول أنه اختار اسم (مصر) ليكون عنوانا لصحيفته لأن مصر هى: البلد الأمين والبقعة المباركة والأرض الطيبة.. بل مهد التمدن ومهبط العلم ودوحة الحكمة والفضائل خطتها يد جدنا الأكبر (مصرايم) ابن حام بن نوح من عهد الطوفان وظلت حافظة اسمه حتى الآن وقد شيدت أركان عمارتها ووسعت نطاق نفوذها وصولتها حكمة أولاده المصريين الأقدمين الذين نشروا راية آدابهم ومعارفهم فوق أطراف المسكونة وأكتاف المعمورة قبل أن تقوم أمة أخرى تضارعهم فى القوة والاقتدار وهذه آثارهم مخلدة فى الأرض شاهدة بما كان لهم من شدة القوة وعظيم الاختيار.. أولئك هم أباؤنا منهم ولدنا وإليهم نسبنا وهذه هى بلادهم التى نشأنا فى أرجائها وعشنا تحت سمائها وتنسمنا طيب شذاها وتعلقنا بحبها وهواها وما كنا نعرف لنا وطنا سواها بل هى أمنا التى نهواها وربينا فى حماها وجبلنا على محبة تقدمها وارتقائها»(٢).

---

(١) صلاح عيسى ـ الثورة العرابية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٧٢ - ص ٢٢٠.

(٢) مصر ـ ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٥ مقال بعنوان (لم سميت الجريدة مصر).

وكانت الرغبة فى احياء المجد المصرى القديم وراء اهتمام الصحف المصرية بترجمة الكتب التى بدأت تظهر فى أوروبا عن تاريخ مصر والحضارة المصرية ومثال ذلك قيام صحيفة «الآداب» بنشر ترجمة لكتاب فرنسى عن تاريخ مصر قام بترجمته (أحمد أفندى حسن) وقد قالت الصحيفة فى تقديمها للكتاب إن هدفها من ترجمته ونشره هو «مباهاة ومفاخرة بمصر والزاما للأمم بالاعتراف بفضل المصريين سلفا وخلفا»(١).

واستخدم مصطفى كامل التاريخ المصرى ليثبت به أن مصر.. كانت دائما مقبرة لكل الأمم الطاغية فقال: «لقد كانت مصر فى كل أطوار حياتها مقبرة للأمم الطاغية والدول الباغية الظالمة وأن الممالك العظمى التى انتهت إليها من سالف الزمان القوة والعظمة والسلطان ما أن دخلت مصر واستولت عليها حتى أدركها الهرم وقبرت على شواطىء النيل.. ولهذا نرى بعض المؤرخين يقول: متى آن لدولة أن تزول دخلت مصر واستبدت فى أهلها.. وهذا مصداق لقول رسولنا الكريم «مصر جنة الله فى أرضه من أرادها بسوء قصمه الله»(٢).

وفى «الجريدة» أعلن «لطفى السيد» أن من حق المصرى أن يفخر بتاريخه القديم: «فمن المحقق أن المصرى تأخذه هزة الارتياح ويلعب به شعور العزة أمام عظمة المصريين القدماء ويكون حظه من شعور الفخر أكثر من ذلك لو أنه عالم بالحوادث المصرية المكتوبة على حيطان المعابد والمحارب وواجهات القبور وقارىء ترجمة تلك النقوش فى أشعار المسيو ماسبيرو وماريت وناقيل ومحاضرات كمال بك اذ يعلم أن مصر كانت من العزة والقوة فى ذلك الزمان الغابر على قدر أن الملك يصل اليه سفراء الممالك الأخرى راكعين ساجدين يرغمون أنوفهم بالتراب ويجأرون له بالدعاء يقطع أصواتهم خوف الملك وجلالته»(٣).

ثم استخدم لطفى السيد الكثير مما عرف فى ذلك الوقت من تاريخ المصريين القدماء فى تصحيح بعض المعلومات الخاطئة والشائعة عن المصريين فقال: «وإن المصريين لم يكونوا على مايصفهم الأجانب ـ مخلدين إلى السكينة، كارهين السياحة والتنقل، قانعين من الرزق بما تحت متناول اليد.. بل كانوا أمة جد واستعمار تجرى فى استعمارها على أحدث الطرق الأوروبية الآن اذ يخرج المسلمون إلى الأقطار المختلفة فى أفريقيا يجوسون خلالها حاملين الى أهله العطر ذا الرائحة النفاذة والأقمشة الزاهية الألوان وغير ذلك مما يحمله الأوربيون فى هذا العصر إلى سكان تلك الأقطار الشائعة فى أفريقيا ولم تكن أغراض المصريين من فن السياحة قاصرة على الربح التجارى.. بل كان أولئك السياح يكسبون بلادهم نفس الفوائد التى جلبتها انجلترا من وراء الشركة التجارية الانجليزية فى بلاد الهند قبل فتحها وسياحات سيسيل رود وما كسبته فرنسا من بعثاتها فى الكونغو والسودان اذ كان السياح المصريون يدعون لاستماع أخبار مصر والمصريين

---

(١) الآداب ـ ١٠ مارس ١٨٨٧

(٢) اللواء ـ ٦ يناير سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (مقبرة الأمم الطاغية).

(٣) الجريدة ـ ٨ ديسمبر سنة ٩١٢ مقال بعنوان (الآثار القديمة).

ودينهم ولغتهم ويبثون عظمة ملكهم وثروة بلادهم حتى يصوروا مصر فى أذهان القبائل بصورتها القوية القاهرة التى لايعجزها تحقيق شىء مما تريده فإذا رجع أولئك المرسلون إلى مصر ووصفوا تلك البلاد وأفاضوا للحكومة بكل ماوصلوا إليه من المعلومات لتسير الجنود المصرية على أثر ذلك تفتح البلاد النائية التى صار فتحها بفضل معلومات السياح المصريين أمرا هينا».

والغريب أن لطفى السيد رأى فى كون مصر كانت بلدا استعماريا سببا للتفاخر رغم ما كانت تعانيه مصر فى ذلك الوقت من سيئات الاستعمار.. ولعل ادراكه لذلك جعله يدافع عن الاستعمار المصرى حيث يرى أن المصريين كانوا أسمح الأمم المغلوبة دينها وعاداتها وشكل حكومتها ويتركونها حرة فى بلادها مقابل الاعتراف بالسيادة المصرية».

ثم يستخدم لطفى السيد كل هذه الحقائق الجديدة التى كشفت عن صفحات مجهولة من التاريخ المصرى القديم فى رفع الروح المعنوية للمصريين ولتأكيد استعدادهم الطبيعى للاستقلال فقال: «ولاشك أن علم المصرى الحاضر بهذه الحقائق المسطورة فى نحو القرن الخامس والثلاثين قبل الميلاد يخرج من نفسه القنوط من ارتقاء مصر ويجعل آراء الذين يظنون بمصر عدم الاستعداد الطبيعى للاستقلال والسيادة بالسخافة بمكان».

وعندما اكتشف اللورد كارادون مقبرة توت عنخ أمون اهتم الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير صحيفة السياسة اليومية بهذا الاكتشاف وغيره من الاكتشافات الأثرية وقام برحلة إلى الأقصر وزار مقبرة توت عنخ آمون ووادى الملوك وكتب عدة مقالات يصف فيها هذه الرحلة وانطباعاته بين الآثار المصرية القديمة»(١)

وفى صحيفة «السياسة» أيضا طالب الدكتور طه حسين بالاهتمام: «بتعلم الشباب المصرى علم الآثار حتى يساهم الشباب المصرى فى اكتشاف آثار بلاده والمحافظة عليها»(٢).

وبمناسبة اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون كتب أيضا «ابراهيم عبدالقادر المازنى» فى (الأخبار) يشيد بالحضارة المصرية القديمة فقال: «إن ههنا نشأت مدينة عظيمة قبل مولد المسيح عليه السلام بثلاثة آلاف عام وإن منها بقايا تربط الحاضرين بمن عاشوا فى تلك القرون الغابرة أوثق رباط وأمتنه(٣)».

ثم قال إن هذه الآثار ترفع قامة المصرى على غيره: «يقف المرء بين آثار هؤلاء الملوك الأمجاد فيحس كأن قامته طالت واعتدلت ويخامره من العجب والزهو والكبرياء ما يجعله يستخف بأى من الحاضرين من أبناء المدينة الحالية الذين يشمخون بأنوفهم علينا ويشعر كأنما ساغت فى نفسه حياة جديدة وقوة مستمدة من عظمة بلاده فى ذلك العصر الموغل فى القدم وهو احساس طبيعى ومعقول».

---

(١) السياسة ـ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (آثار وادى الملوك من القاهرة للأقصر و ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (الفنون و(الآثار).

(٢) الأخبار ـ ٢ يناير سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (نحن ومدنية أجدادنا.. هذا ميراثنا وحدنا).

(٣) الأخبار ـ ٢ يناير سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (نحن ومدنية أجدادنا هذا ميراثنا وحدنا).

وقال المازنى إن هـذه الحضارة المصـرية العظيمـة التى كشـفت عنها الآثار المصريـة تحمل كل مصـرى مسئولية جسـيمة للارتفـاع إلى مستوى أجـداده القدامى، «على الشـعب المصرى واجب الشعـور بأنه مسئـول عن مجد آبائه وسـمعتـهم وأنه مطالب بأن لايلوث صفـحتهم اذا عـجز أن يضيف إليـها ويزيد عليها فـما ظنك باحساس من الفـراعنة أجداده؟ أى فخر يستكثر منه؟ أى فضاء يسع احساسه الذى يريد أن يفيض على العالم والذى يعلو فى صدره حتى ليعانى الألم من فرط الخفقان وشدة الوجيب».

وقد اهتم «الأهرام» أيضا باكتشـاف مقبرة توت عنخ آمون فنشرت مقالا افتتـاحيا أشارت فيه إلى اهتمام العالم كله بالآثار المصرية وكنوزها القـديمة التى تتكشف يوما بعد يوم فقالت: «تلك آثارنا تدل علينا.. وأنه لتأخـذ المصرى فى اتمام مبانيهم القـريبة كالأعمدة ونيجـانها والدرجات المحفورة فى الجبال[1].

ثم كتب (أنطون ذكرى) مقالا ثانيا عن (الطب فى عهد الفراعنة) أثبت فيه أن مصر: «كانت مهد المدنـية القديمة وفخرهـا منذ آلاف السنين لأن تاريخها فى الارتقاء يبـتدىء منذ ٥٠٠٠ سنة على أقل تقدير.. ومن مـدينتهم استـمدت جميع الأمم القـديمة واكتـسـبت العلوم والفنون وأخذ عنهم أهل أوربا الجنوبية وخصوصا اليونـان والرومان الذين بواسطتهم سرت الحضارة إلى أوروبا الغربيـة.. وقد ثبت من التـاريخ أن مصـر هى أصل العلوم ومبـدأ العرفان فـلابد أن يكون علم الطب مندرجا فى هذه العلـوم التى نشأت فى هذه الأمة التى سـبقت جميع الأمم فى كل مـجد وفضل»[2]

* * *

(١) البلاغ ـ ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ـ مقال بعنوان (الفن المعمارى فى عهد الفراعنة)

(٢) البلاغ ـ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤.

وبعد أن استعرضنا فى بحوث هذا الفصل كل ما كتب حول الوطنية المصرية فى صحف هذه الفترة يمكن أن نخرج بالحقائق التالية:

أولا: إن فكرة الوطنية المصرية بدأت غامضة غير محددة.. ثم أخذت تتطور وتتكامل حتى أخذت شكل الاتجاه أو التيار الرئيسى فى الحياة الفكرية والسياسية فى مصر.. وقد تم ذلك عندما أخذت الفكرة طابعا علمانيا وتخلصت من أى ارتباط أو تأثر أو انفعال بدولة الخلافة العثمانية.

ثانيا: إن فكرة الوطنية المصرية كانت تنطلق فى الصحافة المصرية من اعتبار أن الشعب المصرى (أمة) كاملة له (قومية) متميزة.. عن غيرها من القوميات تماما كالقومية الفرنسية أو الانجليزية.. وكانت الصحف المصرية ترى أن مقومات هذه الأمة وتلك القومية.. قائمة فى مصر منذ آلاف السنين.

وصحيح أن الصحف المصرية لم تكن تستخدم (كلمة قومية) إلا نادرا اذ كانت الكلمة الشائعة هى كلمة الوطنية ولكنها كانت تعنى عندهم (القومية) المتكاملة المتميزة.. لا الوطنية المنتمية إلى قومية أكبر.. حيث كانت فكرة العروبة حتى نهاية فترة البحث مازالت تنمو على استحياء شديد.

ثالثا: إن فكرة الوطنية المصرية تكونت فى الصحافة المصرية من خلال طرح عدة قضايا وطنية هامة فى مقدمتها قضايا «الوحدة الوطنية.. وايقاظ الشعور الوطنى وبعث المجد المصرى القديم.. ومصر للمصريين.

رابعا: إنه قد ساعد على نمو فكرة الوطنية المصرية.. تحدى الاحتلال للشعور الوطنى عند الشعب المصرى.. لذلك فإن الدعوة للاستقلال ومحاربة الاحتلال الأجنبى كانت دائما الخلفية القائمة وراء أية قضية من قضايا الوطنية المصرية.

خامسا: إن سيادة فكرة الوطنية المصرية على الفكر القومى فى مصر فى فترة البحث لا ينفى أبدا وجود أفكار قومية أخرى فى ساحة العمل الصحفى والفكرى والسياسى فى مصر مثل فكرة العروبة.. أو فكرة الجامعة الاسلامية. وهذا ماسوف نتعرض له فى الفصول التالية.

* * *

الفصل الرابع عشر

العروبة فى الصحافة المصرية

كان من نتائج إخفاق مصر فى توحيد العالم العربى بعد فشل محاولة محمد على وابنه ابراهيم فى بناء دولة عربية كبرى[١].. أن انسحبت مصر من الساحة العربية.

ورغم وجود احتمالات كثيرة بأن الفكرة العربية طرحت أثناء الثورة العرابية[٢].

فمن المؤكد أنه بفشل الثورة ووقوع الاحتلال انصرف همُّ المصريين إلى مقاومة الحكم البريطانى واصبحت هذه الفكرة المسيطرة على تفكيرهم[٣]وكان من الطبيعى أن يتطلعوا إلى تأييد دولة اسلامية كبرى كالدولة العثمانية وأن يجدوا فى دعوة الجامعة الاسلامية عامل دعم لهم فى نضالهم ضد الاحتلال[٤].. ويرى بعض المؤرخين أن سيطرة هذا الاتجاه المؤيد للدولة العثمانية على الحركة الوطنية المصرية- حتى سقوط الخلافة فى تركيا فى نهاية الحرب العالمية الأولى- كان وراء الانشقاق القومى الذى فصل مابين مصر وشعوب المشرق العربى[٥]..وعزل مصر- لفترة- عن مجرى الحركة القومية العربية[٦]..

---

(١) هناك شبه إجماع بين المؤرخين على أن محاولة على وابنه إبراهيم لبناء دولة عربية كبرى هى أول محاولة فى تاريخ البلاد العربية للوحدة الشاملة.. وليس هناك سبيل إلى تجاهل هذه الحقيقة فسياسة إبراهيم وبالذات فى بلاد الشام (١٨٣٢-١٨٤٠) وتصريحاته المتكررة وتقارير القناصل الاجانب إلى حكوماتهم تقطع بأن فكرة الوحدة العربية كانت مختمرة فى ذهن ابراهيم باشا (د. محمد أنيس-دراسات فى العالم العربى - ص ٣١٤ - ٣١٨ وعبدالرحمن الرافعى- عصر محمد على- ص ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١) وقد لوحظ وجود تيارين فى سياسة مصر العربية - تيار يرى قيام امبراطورية تركية تحل محل الخلافة فى الاستانة ويمثله محمد على وحاشيته التركية- وتيار يرى قيام امبراطورية عربية يقوده ابراهيم باشا ورجال جيشه والقوى الجديدة التى تربت فى المدارس الحديثة والبعثات والجيش الوطنى وجهاز الدولة الجديدة (محمد عمارة- العروبة ص١٥٨ - ١٧١) وهى التى كانت تود أن التوسع المصرى لابد وان يقف عند آخر نقطة للمتكلمين بالعربية.
(د. حازم نسيبه- القومية العربية- ص ٥٧).

(٢) يقال أنه بعد مظاهرة الجيش فى سبتمبر ١٨٨١ زاد الهمس عن قيام حركة سرية ترمى إلى انشاء دولة عربية من مصر وسوريا وفى حين كانت بعض العناصر الثائرة فى الأزهر تتجه إلى إنشاء خلافة عربية فى اطار الانفصال النهائى عن الخلافة سواء كانت عثمانية أو غير عثمانية (صلاح عيسى- الثورة العرابية- ص ٢٢٨). وتشير كل الدلائل إلى أن الثورة العرابية لم تكن تخلو من اتجاهات عربية رغم نفى عرابى- فى خطاب إلى جورجى زيدان- لمثل هذه الاتجاهات حيث قال:" ولم يخطر ببالى أصلا الافتداء بالفاتحين والمتغلبين كما ذكرتم ولا بتأليف دولة عربية كما أرجف المرجفون.. لأننى أرى ذلك ضياعا للإسلام عن بكرة أبيه وخروجا عن طاعة الله ورسوله ﷺ
(مجلة الهلال حـ جـ٢م ١٠ص ٣٣- ١٩٠١).

(٣) د. فيليب حتى ود. أدو جرجى ود. جبرائيل جبور- تاريخ العرب الجزء الثالث- دار الكشاف- بيروت- ١٩٥١ ص ٨٨٩.

(٤) د. عبد العزيز الدورى- الجذور التاريخية للقومية العربية- دار العلم للملايين- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٦٠ - ص ٨٤- ٨٥

(٥) د. حازم نسيبه- القومية العربية- ص٥٧

(٦) د. عبد العزيز الدورى- الجذور التاريخية للقومية العربية- ص٥٨

ففى الوقت الذى كانت فيه مصر تستعين بدولة الخلافة لإخراج الانجليز، كانت شعوب المشرق العربى- حيث بدا وكأن الظروف مواتية لانبثاق حركة قومية عربية - تكافح فى سبيل تحررها من السيطرة العثمانية وتتطلع إلى تأييد انجلترا والدولة الأوربية.. فأعداء مصر كانوا حلفاء لحركة القومية فى المشرق.. وأعداء الحركة القومية العربية كانوا حلفاء الحركة الوطنية المصرية[1]...

لذلك كان من الطبيعى أن يكون صوت الفكر القومى العربى فى مصر خافتا ولكن هذا لاينفى ان كثيرا من كتاب هذه الفترة كانوا يدركون ان هناك رابطة ما تربط مصر بالبلاد العربية ولكنهم غالبا ماكانوا يخلطون بين هذه الرابطة.. والرابطة الاسلامية .. أو الرابطة الشرقية.. فعبدالله النديم مثلا كان يرى ان هناك رابطة عضوية تربط مصر بالشام فهو يخاطب بعض الكتاب السوريين فى مصر الذين انحازوا بصحفهم إلى جانب الاحتلال البريطانى ويقول: "أنا أخوك فلم أنكرتنى. ما الشام ومصر إلا توأمان أبوهما واحد..يسوء الاثنين ماساء أحدهما.. أبراتب قدره عشرون جنيها يبيع المرء منا أخاه ووطنه.. بل جنسه ودينه[2].. ولكن عندما يبعث إليه (أحد نابغة السوريين المسلمين بمدينة بطر سيرح) برسالة يقول فيها:" بعد الاطلاع على مجلتكم تحققت أنكم لاتزالون على خطتكم الوطنية العربية التى قمتم بنشرها بين كل ناطق بقطع النظر عن اختلاف الأديان والأخلاق حتى تتقدم الوحدة العربية وتقف أمام صدمات الأعداء من جميع الأوجه وأن مجلتكم الغراء لابد أنها ستصبح آجلا أو عاجلا آلة فعالة لبث هذه المبادىء الوطنيه العربية بين أفراد الامة العربية التى لاينقصها أمر سوى جمع شتاتها تحت راية هذه الوحدة [3]عندئذ نجد النديم يرد على صاحب الرسالة معترضا على الاقتصار على (الوحدة العربية) مطالبا بالدعوة لوحدة أكبر وهى.. الوحدة الشرقية.. فيقول : "لوقال هذا الفاضل إننا ننادى بحفظ الوحدة الشرقية من عرب وعجم وترك وجركس وكرد وأرمن وغيرهم على اختلاف الدين لأصاب الغرض.. فإننا ننادى بها لا بالجامعة العربية وحدها.

وعندما نشرت بعض الصحف الأوربية أخبارا عن وجود سياسة سرية بقيادة الخديو عباس حلمى الثانى تستهدف تكوين دولة عربية أو خلافة عربية تنفصل عن الخلافة العثمانية وتضم كلاً من مصر والشام وولاية الحجاز.. كتب الشيخ على يوسف فى (المؤيد) يهاجم مروجى هذه الأخبار وفى نفس الوقت أكد أنها محض افتراء.. وليست سوى دسائس أوربية للإيقاع بين الخديوى والسلطان فقال:"إن القول بأن مصر والشام وولاية الحجاز بينها صفاء وهدوء ومحبة ناشئة عن اعتقاد أهالى كل من هذه الأقطار بأنهم جميعا أعضاء جامعة واحدة وأهم من خلق محررى الجرائد الاوربية وأن القول بأن هناك من يسعى لحدوث انقلاب عظيم فى شكل الحكومات الحاضرة لم يخطر على بال أحد غير مكاتب الجرائد الأوربية الذين أرسلوا إلى جرائد يقولون "إن الحزب العربى أو الوطنى فى مصر قائم لنشر مبادىء جديدة من مقتضاها حصول

(١) د. محمد أنيس- دراسات فى العالم العربى. ص٣٣٤
(٢) الأستاذ- ١٧ يناير سنة ١٨٩٣- مقال بعنوان (لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا)
(٣) الاستاذ- ١٣ يونيو سنة ١٨٩٣.

انقلاب مهم وأنهم عازمون على تمديد سلطة الجناب العالى الخديوى المعظم إلى طرابلس ظنا أن هذا الستار الرقيق يحجب النظر عن الدسائس التى خلفه[1]..

ثم أكد الشيخ على يوسف ولاء الخديوى والشعب المصرى للسلطان:

"إن المصريين جميعا شعارهم الطاعة المطلقة لأميرهم الأفخم وكيل جلالة السلطان المعظم الشرعى ونائب خليفة رسول الله أمير المؤمنين ولاتؤثر عليهم شراك ودسائس المضلين"

إن حماس الشيخ على يوسف للرد على هذه الاتهامات تعكس رغبة الخديوى عباس حلمى الثانى - لما كان معروفا عن العلاقة الوثيقة بين الشيخ والخديو - فى استمرار صفو العلاقات بينه وبين الباب العالى فقد كان الخديو فى ذلك الوقت يجد فى تركيا تأييداً له فى صراعه مع اللورد كرومر عميد الاحتلال البريطانى فى مصر.. ولكن هذا الموقف تغير بعد عزل كرومر.. والذى انتهت بعزلة سياسة الخلاف بين قصر عابدين.. وقصر الدوبارة "وبدأ عهد (الوفاق) بين الخديوى.. والمعتمد البريطانى الجديد (فورست).. فلم يعد عباس حلمى الثانى محتاجا لعون أو تأييد الباب العالى.. وبالتالى لم يعد يوجد ما يحول دون تشجيعه لفكرة الخلافة العربية.. ولعل ذلك كان السبب فى تفكير بعض القوميين العرب فى اقتراح اسم عباس حلمى الثانى عاهلا للدولة العربية الجديدة الموحدة.. بعد أن يتم انسلاخها عن تركيا إلى جانب شريف مكة الحسين بن على كخليفة.. ومما يؤكد ذلك أن الخديو كان يشجع الدعاية له فى صحف سورية وأكرم وفادة المهاجرين السوريين إلى مصر حتى صار أوفى الحكام العرب حظا فى عرش سوريا فى حال استقلالها[2]..

وقد انعكس ذلك التطور الجديد فى سياسة الخديو تجاه تركيا.. على موقف الشيخ على يوسف من فكرة العروبة فنجده يكتب عن علاقة مصر بالأقطار العربية. ويؤكد ان "القطر المصرى قبلة الشعوب العربية وروح نهضتها المنتظرة فهى ترقبه كما يرقب الملاح ابرة البوصلة التى أمامه ليهتدى بها وينعطف إلى الجهة التى تدل عليه[3]..

وقال الشيخ إن مصر تحتل موقع القيادة بالنسبة للبلاد العربية لأنه :"ليس فى الأقطار قطر أخذ من المدنية الغربية نصيبا وافرا مثل القطر المصرى". وذكر أن "رغبة المصريين فى حفظ استقلالهم وإحياء لغتهم ليس فيه مصلحة لهم وحدهم بل هو أيضا من مصلحة جميع اخوانهم المتكلمين بلغتهم".

ولقد تسبب موقف صحيفة (المؤيد) المدافع عن العرب.. والمعارض للدولة العثمانية غضب الباب العالى فأوعز إلى المحكمة العسكرية التركية باصدار قرار يمنع دخول المؤيد الممالك العثمانية وقد دفع ذلك الشيخ على يوسف إلى إصدار بيان يعلن فيه موقفه من الدولة العثمانية

(١) المؤيد - ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٢ مقال بعنوان (الأمم الشرقية)
(٢) أنيس صايغ - الهاشميون والثورة العربية الكبرى - ص٤٦ - ٤٨
(٣) المؤيد - ٢ يونيو سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (مصر والأقطار العربية)

وقد قام بنشر هذا البيان فى صدر صحيفة (المؤيد) فى عددين متتالين ثم طبعه فى.. كراس.. مستقل مترجما إلى اللغتين التركية والفرنسية.

وقال فى هذا البيان إن الأتراك يأخذون على (المؤيد) أنه يشتغل بمسألة الخلافة وأنه لسان حال عدد من الزعماء العرب فى محاربة الحكومة التركية الحاضرة وفى الدعوة لانشاء حكومة عربية مستقلة عن الدولة العثمانية.

وقد رد الشيخ على يوسف على هذه الاتهامات بأن استرجع الأصل التاريخى لهذا الاتهام منذ أيام السلطان عبد الحميد وقال"إنه يقدر ما أحيا السلطان عبد الحميد من شعار الخلافة واهتم بشأنها.. صار يخافها .. والسلاح الذى يحمى صاحبه يقتله أحيانا.. وقد عرف هذا الجانب الضعيف من السلطان المخلوع كثيرون من مرتزقى الجاسوسية فى الأستانة فاتخذوا مسألة الخلافة العربية ربيعهم الذى ينتهون إليه كلما أجدبت بهم فصول السنة الأخرى حتى سمعت السيد جمال الدين الأفغانى قبل وفاته يقول: لو أن مقعدا مفلوجا من العرب يسكن غارا سحيقا فى شنفيط أو السنغال ادعى الخلافة لنفسه لخافه عبد الحميد وطلق الكرى جفنيه "وبديهى أن الجواسيس كانوا يتحفون مصر من أزهار هذا الربيع بنصيب وافر(١)..

ثم أخذ الشيخ على يوسف يعدد الأسباب التى ترشح مصر لتزعم دعوة الخلافة العربية لأن مصر هى أكبر مملكة عربية (أو تعد عربية) بين الممالك الاسلامية ولأنها مستقلة استقلالا اداريا دون بقية الولايات العربية العثمانية ولأنها مقر الخلافة العثمانية فى العصور السالفة حتى أن السلطان سليم الأول لم يلقب خليفة إلا بعد أن خلعه عليه الخليفة العباسى الذى كان موجودا فى مصر سنة ٩٢٣ هجرية.. وكان المصريون أول أمة اسلامية بايعته بالخلافة إذ ذاك.

ورغم أن الشيخ على يوسف حاول فى هذا البيان أن ينفى هذه التهم ويؤكد أنه لايشتغل بمسألة الخلافة العربية إلا أن خطته العملية فى (المؤيد) كانت تؤكد عكس ذلك فقد فتح صفحات الجريدة للكتاب العرب الذين ينادون بالقومية العربية والخلافة العربية.. وتصدت المؤيد لحملة الهجوم التى بدأت تشنها الصحف التركية فى الاستانة ضد العرب بمناسبة ثورة شعب اليمن على الحامية التركية بها.. فتنشر (المؤيد) مثلا خبرا عن هجوم عشرين طالبا عربيا بالاستانة على دار جريدة (أقدام) التركية وتخريبها وكان سبب ذلك نشرها فى عددين متتالين هجوما على العرب على لسان ضابطين تركيين جاءا أخيرا من اليمن.. وقد نشرت (المؤيد) بعض ماجاء فى هذه الجريدة التركية عن العرب فقالت: " نقل المحرر التركى عن محدثه فى المقالة الأولى أقوالا عن الشعب جاء فيها: انهم فطروا على الاستعداد لكل أمر.. فهم يتقنون صناعة الصباغة وهم عاملون اجراء وسفاكو دماء وبالإجمال هم كل شىء ويكونون كل شىء لأجل الدرهم

(١)المؤيد- ١٤ يوليو سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (بيان فى خطة المؤيد تجاه الدولة العلية العثمانية)

وقال فى المقالة الثانية: إن من الطبائع التى آلفها العرب واتسموا بها أنهم يغدون لأجل الدرهم أرواحهم ويلقون بأنفسهم إلى التهلكة.. بل إنهم يبذلون عرضهم فى هذا السبيل[١]..

ثم أضافت (المؤيد): " وقد بنى المحرر على هذا المبدأ سياسة جديدة فى إدارة الأمم وهى إغداق الدراهم على هؤلاء الرجال الذين هم كقومهم العرب يبذلون عرضهم لأجل الدرهم وبذلك تأمن الدولة- على رأيه- غائلة الثورات".

ثم علقت المؤيد قائلة: "هذا ماقالته جريدة "اقدام" فاستحقت أن توطأ بأقدام العرب وكان للطلبة منهم فى الأستانة العذر فى أن يهجموا على دارها ويخربوا ماطبعتها".

ونشرت المؤيد مقالة لكاتب عربى اكتفى بالتوقيع بالأحرف الأولى من اسمه (ع.ح) يرد على مقالة نشرتها جريدة العرب بالأستانة فى أحد أعدادها الأخيرة انتقدت خلالها الكتاب العرب الذين " يذكرون قومهم وتنبيههم إلى ما هو جار فى هذه الآونة من التى تناقض العدل والمساواة.. وقالت إن اولئك الكتاب يتعصبون لجنسيتهم العربية وأنهم يبذرون فى المملكة بذور الشقاق ويدعون الامة إلى التفرقة [٢]..

وقد رد (ع.ح) على صاحب صحيفة العرب التركية قائلا: "ياحضرة الأستاذ الغيور إن كان يغيظك التعصب للجنسيات حسب دعواك فلماذا لم ترد على زملائك الكتاب الترك حينما يتعصبون للترك بدعوتهم لحصر السلطة فى أيديهم .. ولعمرى إنكم لم تنسبوا لنا زرع الشقاق والنفاق إلا لأننا ذكرناكم بحقائق التاريخ التى تناسيتموها والتى تغيظكم وتؤلمكم اذ قلنا غير مرة وأثبتنا بالبراهين التاريخية فضل العرب على الدولة والاسلام".

ونشر (المؤيد) أيضا مقالا بقلم (محب الدين الخطيب) يهاجم الصحف التركية التى تهاجم العرب حيث قال :" منيت صحافة اخواننا الترك فى الأستانة ببعض نفرلا يقيمون للقول وزنا ولايقدرون للأعمال أقدارها.. إن لنا فى كل يوم من هؤلاء الاخوة طعنة نجلاء غادرة ووصمة سوداء جائرة[٣]..

وتعرض الكاتب لمقال نشرته الصحيفة التركية (كرسى ملل) " التى تتظاهر بالدعوة إلى جامعة اسلامية والتى قالت إننا معشر العرب جميعا سواء كنا فى مصر أو فى وريا أو فى تونس أو فى سائر الأقطار العربية الأخرى مسوقون بأصبع أجنبية للانفصال عن الترك وأننا أسسنا لهذا الغرض جمعيات قومية غرضها إعادة الخلافة إلى العرب.. إن بعضنا قاموا قبل بضع سنوات يؤسسون فكرة (الوطن العربى) بتسجيل كل ذكرى جميلة ومأثرة للخلفاء الأولين وعدوا ذلك أمرا منكرا وحملوه على الدعوة إلى فكرة وطنية عربية" .

---

(١) المؤيد- ١٣ مارس ١٩١٠- مقال بعنوان (الطلبة العرب فى الأستانة العلية وجريدة اقدام.. تخريبها.. وتعطيلها.

(٢) المؤيد- ٢١ مايو سنة ١٩١٠- مقال بعنوان- العرب وصاحب جريدة العرب)

(٣) المؤيد- ٥ يونيو سنة ١٩١٠ مقال بعنوان (الأصدقاء الجاهلون فى مسألة العرب والترك)

ثم تساءل الكاتب" ترى من هم هؤلاء الذين كانوا أصحاب هذه النهضة العربية؟ نحن نعلم أن الذين كانوا يذكروننا بأخلاق خلفاء العصر الأول للإسلام ويتلون علينا مآثرهم الشريفة يومئذ.. هم المرحوم الشيخ محمد عبده والمرحوم السيد الكواكبى وجميع العقلاء الذين أرادوا بهذه الأمة العربية خيرا.. فهل يضمر رئيس تحرير (كرسى ملل) التركية النقمة والضغن لناشرى الذكرى الجميلة والمأثرة الشريفة لخلفاء الإسلام من العرب؟ اللهم اذا كان ذلك فنحن براء فى الدنيا وفى الآخرة من حضرته ومن كل الذين يشاركونه فى سخافته".

ونشرت (المؤيد) أيضا مقالا (لزكى مغامز) هاجم فيه الأتراك لاضطهادهم اللغة العربية واعترض على قرار الحكومة التركية بأن يكون التعليم فى المدارس الاعدادية والثانوية العربية باللغة التركية وقال " ان التعليم الابتدائى والثانوى لايمكن أن يكون بغير اللغة العربية فى البلاد العربية.. وإلا فتلك البلاد تبقى فى ظلام وجهل ويحيق بها الحيف والدمار ويبقى العنصر العربى فى تأخر(١)" وطالب الكاتب اخوانه العرب بأن يهتموا بانشاء المدارس العربية وأن يرسلوا ناشئيهم فى بعثات إلى أوربا «لذلك أخص إخوانى العرب على الغيرة على لغتهم تشييد المدارس الابتدائية والثانوية بلغة آبائهم وارسال الناشئين منهم إلى مدارس أوربا.. وإذا لم يقوموا بنهضة علمية عصرية سريعة النتيجة فإن الدائرة تدور عليهم ويندمون".

ثم نشرت (المؤيد) مقالا افتتاحيا بدون إمضاء نعتقد أنه للشيخ على يوسف أوردت فيه كلاما كتبه عبيد الله صاحب جريدة (العرب) فى الأستانة حاول فيه أن يفرق بين العرب مدعيا ان المسيحيين ليسوا عربا فنقلت المؤيد عنه قوله.« هذا وانى أرى من الفضول مداخلة النصارى العرب فيما بدور من المباحث بين العرب والترك لأن الترك اذا ذكروا العرب فلا يتصورون غير المسلمين اذًا هم لا يعقلون وجود رجل عربى يقول بألوهية رجل اسرائيلى ولا يقول بنبوة رجل عربى قائل له أنا بشر مثلكم(٢).»

وقد ردت المؤيد على الكاتب التركى مؤكدة ان العروبة تجمع بين المسلم والمسيحى فقالت:« فيا أيها الكاتب أنت تحاول أن تلقى بذور الشقاق بين قوم اتحدت مصالحهم واتحدت كلمتهم وهم أبعد من أن تنالهم دسائس « ثم أخذت المؤيد تؤكد الوحدة الوطنية بين المسلمين العرب والمسيحيين العرب عبر التاريخ وتكشف عن دور المسيحيين فى الحضارة العربية فقالت:«على أنك لو درست التاريخ لعلمت أننا واياهم منذ القديم.. منذ ألف سنة وأكثر شركاء فى جميع المناصب والمباحث حتى فى مباحث الألوهيات نفسها وإن «أبا نصر الفارابى» تلقى هذه العلوم عن (أيمن بشرمت بن يونس) فى بغداد وأن علماء الكلام والتوحيد من المسلمين وثقوا فى الألوهيات بتراجم حنين واسحق وقسطا وعبد المسيح بن ناعية وأبى ذكريا يحى بن عدى ويوحنا بن جيلان وابن البطريق واعتمدوا على تفاسيرهم لتلك الكتب وحسبك ما جاء فى الحديث الشريف «إن الله ليمنع هذا الدين بنصارى من ربيعة».

(١) المؤيد- ١٢ يونيو سنة ١٩١٠ مقال بعنوان (اللغة العربية واللغة التركية)
(١) المؤيد ـ ٢٧ يوليو سنة ١٩١٠ مقال بعنوان (العرب.. مسلمون ومسيحيون).

ثم تساءلت (المؤيد) «كيف يضرب هذا الكاتب النصارى فى بلاد العرب هذه الضربة المؤلمة فيضيع عليهم أصولهم التى يعتزون بها ويقول لهم إنكم ما دمتم غير مسلمين فلستم من العرب ولا العرب منكم.. وليس بعد هذا العمل من جهل وحماقة».

ولعل ذلك المقال يكشف عن جانب هام من جوانب الفكرة القومية العربية.. وهى كونها فكرة علمانية.. لاتقوم على أساس الروابط الدينية [١]. وعلى كل فإن استعراض صحيفة (المؤيد) يؤكد لنا أن سياسة الشيخ على يوسف وأراءه الشخصية كانت تقوم على الوحدة العربية ولم يفته فى يوم من الأيام ما كان فى الاتحاد العربى من عظمة [٢].

وكان مصطفى كامل يرفض دعوة العروبة.. ويعادى فكرة الخلافة العربية.. اذ كان يعتقد أن دعوة العروبة أو الخلافة العربية مجرد دسيسة بريطانية لاضعاف الدولة العثمانية كبداية لالتهام الولايات العربية فى الدولة.. وكان من رأيه أن معظم الكتاب والمفكرين الذين يدعون للعروبة فى مصر ليسوا سوى دخلاء ودساسين وعملاء للاستعمار الأوربى [٣].

ولقد كان موقف مصطفى كامل الرافض لفكرة العروبة بشكل عام ولفكرة الخلافة العربية بشكل خاص.. موقفا قديما.. أى قبل أن يصدر «اللواء» فهو يكتب فى المؤلف الذى وضعه عام ١٨٩٨ باسم (المسألة الشرقية) يقول:

«ولا يظن القراء أن مسألة الخلافة العربية مسألة حديثة بل إن ساسة أوربا فى القرن الثامن عشر اشتغلوا بها كثيرا واهتم نابليون نفسه بها اهتماما عظيما.. وإن مشروع جعل الخلافة الاسلامية تحت وحماية الانجليز وحمايتهم هو مشروع ابتكره الكثيرون من ساستهم منذ عهد بعيد وقد كتب كتاب الانجليز هذا الموضوع ومنهم المستر «بلانت» المعروف فى مصر وقد كتب كتابا قبل احتلال الانجليز لمصر فى هذا المعنى سماه (مستقبل السلام) وأبان فيه أغراض حكومة بلاده وأمانى الانجليز فى مستقبل الاسلام وقد كتب فى فاتحة كتابه ما نصه:

---

(١) لابد من الاشارة فى هذا الخصوص إلى الدور الذى لعبه المسيحيون فى نشر فكرة العروبة وهو أمر طبيعى فى ذلك الوقت لأن الحركة القومية العربية كانت القطب المعادى للحركة الاسلامية التى تستبعد العناصر غير الاسلاميه.. كذلك فقد كان من نتيجة اهمال العثمانيين لتعليم اللغة العربية بل ومطاردتها اللغة العربية وأدابها لم تجد سوى ملجأ واحد هو الارسالات التبشيرية المسيحية فى بلاد الشام بالذات وهكذا اتيح للمسيحيين فرص الاطلاع والتنقيب فى تاريخ العرب وآدابهم ولغتهم.. وإليهم يرجع الفضل فى تلك الفكرة التى شاعت عن ج للعرب حضارة قبل الاسلام ثم ازدهرت على يد السلام وان ـ المسيحيين لعبوا دورا خلاقا فى بناء الحضار الغربية مثل المسلمين وأنه لا يمكن أن يكون الطابع العام للحضارة العربية دينيا (د. محمد أنيس ـ الدولة العثمان والشرق العربى ـ ص ٢٦٤).

(٢) المصرى ـ ١٣ مايو سنة ١٩٥١ ـ مذكرات الخديوى عباس حلمى الثانى.

(٣) أحمد طربين ـ الوحدة العربية ـ معهد الدراسات العربية العالية ـ القاهرة ـ ١٩٥٧ ـ ص١٨٧

«لا تقنطوا فالدر ينثر عـقده.. ليعود أحسن فى النظام وأجمل» أى أن هدم السلطة العـثمانية لا يضر بالمسلمين بل إن هذا العقد العثمانى ينثر ليـعود عقدا عربيا أحسن وأجمل.. ولكن مالم يقله مستر «بلنت» هو أن قومه يريدون هذا العقد فى جيد بريطانيا لا فى جيد الاسلام [١]

ولأهمـية مـوضوع الخـلافة الـعربيـة بالنسبـة لمصطفى كـامل نراه يفـتتح به العـدد الرابع من (اللواء)[٢] بمقال يهـاجم الداعين إلى الخلافة العـربية ويتهمـهم بأنهم عملاء للانجليـز فقال «إن أعداء الدولة العثمـانية يسعون لحل المملكة وتأسيس خلافة عـربية تكون العوبة فى أيدى احدى الدول الأجنبـية وتسليم زمـامهـا إلى احد المسلمين ـ الفـاقدين الاحـساسـات الاسلامـية.. وإن سماسرة السوء والفساد فى مصر يخدمون أغـراض الانجليز ويخدعون الناس بتفهيمهم أن فصل الخلافـة عن السلطة يفيد الدولة كـما استـفادت دول اوربا من فصل السلطة الدينية عن السلطة السيـاسية ولكن الدين الاسـلامى لا يصح فيه مطلـقا فصل السلطتين عن بعـضهمـا لأن الفصل بينهما يقتلهما معا».

وفى صحيـفة (القطر المصرى) هاجم (أحـمد حلمى) الشيخ على يوسف واتهمـه بأنه يجمع حوله الخارجين على الدولة العثـمانية والداعين إلى الخلافة العربية وقـال «جاء حزب التأخر إلى مصـر وقد التفـوا حول صاحب المؤيـد أو هو جذبهم إليه وقـد علمت أنه استـعمل اسم الجناب العالى لتأييد مشروع الخلافة العربية [٣]»

وتساءل أحمد حلمى «فمن هم رجال حزب التأخر؟.. الجواب أنهم عزت باشا العابد وأخوه رشيد بك مطران وشفيق باشا المؤيد عضو مجلس المبعوثان عن دمشق وطالب باشا عضو مجلس المبعوثان عن البصرة محمد باشا زهيـر من أعيان البصرة.. هؤلاء هم أركان التأخر الذين يدعون أنفسهم عثـمانيين من أبناء العرب وأخذوا يسعون فى تأليف جـمعية عربية (وكلمة جـمعية هنا للتعمـية وصحتهـا خلافة) تضم بين جوانحهـا أبناء سوريا ومصر والعـراق والحجاز وعلى ذلك ألفت فى الاستانه جمـعية «الاخاء العربى» وفى باريس نودى بالجامـعة السورية وأرسلت الكتب إلى سوريا ومصر وأمريكا لهـذا الغرض وفى مصر يهمسون بالخلافة العـربية». ثم تساءل أحمد حلمى مـرة أخرى عن اسم الخليـفة الذى يرشـحونه لتـولى الدولة العـربية الجـديدة واستـعرض الأسمـاء المرشحة ومنها الخـديو عباس حلمى الثـانى واستبـعده.. وكذلك عزت باشـا العابد ثم شريف مكة الحسـين بن على وشفيق باشا المؤيد واستـبعدهم جميعـا.. ثم انتهى إلى الشيخ علِى يوسف باعتـباره المرشح الوحيد الباقـى ثم أشبعه سخـرية وتفريعا وسمـاه بخليفة شارع مـحمد على.. ايماء إلى أن مقر صحيفة (المؤيد) فى شارع محمد على فقال:

---

(١) مصطفى كامل ـ المسألة الشرقية ـ ص١٧٦

(٢) اللواء ـ ٤ يناير سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (سلامة الدولة العثمانية .

(٣) القطر المصـرى- ٢٠ مارس سنـة ١٩٠٩ مقـال بعنوان (أجمـعـية عـربية أم خـلافـة...؟! من هو الخليفـة الذى ترشحونه؟)

«إن الخديو لا يريد هذه الخلافة العربية لأنه عارف أنه لابد للخليفة من أن يكون قويا بجيوشه وسلاحه وماله ورجاله للدفاع عن الاسلام وكل تلك الشروط لو توفرت لسموه لقاوم بها الاحتلال. وصاحب السياده حسين باشا بن على رجل أكبر من أن يجرى وراء هذا السراب.. فاذا قالوا شفيق باشا المؤيد إن كان كذلك فهذا أمر مضحك فاذن لم يعد إلا واحد من اثنين أحدهما عزت باشا العابد الثانى صاحب المؤيد والأول ليس شريفا حتى يطمع فى ذلك المنصب».

ثم أضاف أحمد حلمى ساخرا من الشيخ على يوسف «والأحسن أن نقول بأن الأجدر بالخلافة العربية هو سماحة الحسيب النسيب الشيخ على يوسف صاحب المؤيد لشرفه الوفائى وحسبه البلصفورى وعلمه الازهرى وفضله الاميرى وقوته الكتابية وماله الذى لا يحصى فاذا كان هذا يرمى اليه حزب التأخر فويل للأحرار الأتراك من هؤلاء الأبطال وعلى الجيش العثمانى ان يلقى بنادقه وسلاحه أمام سلطة جلالة الخليفة الجديد فى شارع محمد على ولنخضع لإرادة عامله فى لندرة أو عماله فى البصره ودمشق وباريس والاستانة»!

وعندما قامت صحيفة (الوطن) بالهجوم على قرار أصدرته الحكومة المصرية بتخصيص ألف جنية لإعادة إحياء وطبع نفائس التراث الفكرى العربى القديم.. رد الشيخ محمد رشيد رضا فى (المنار) ودافع عن قرار الحكومة فقال «لا ريب فى أن العمل الذى شرعت فيه الحكومة المصرية العربية جليل ولا ريب فى أن المال الذى خصصته له فى هذا العام من ميزانيتها قليل فهى تنفق أكثر منه فى اضافة أحد ضيوف الأمير يوما واحدا وتنفق أكثر منه فى مساعدة التمثيل الأفرنجى الذى يرى جمهور الأمة أن إثمه أكبر من نفعه[1]» ثم هاجم رشيد رضا محرر الوطن فقال عنه «إن محرر الوطن لم يكتف بتحقير جميع العرب والقدح فى كل ماكتبوا وصنعوا حتى صرح بذم دينهم فى ضمن ذلك فقال فى سياقه البذىء: وهل أصبح كل مافى مصر آداب العرب وتاريخ العرب وحضارة العرب ودين العرب وخرافات العرب وغلاظات العرب.

وعلق رشيد رضا على أقوال محرر الوطن يعنى الكاتب بدين العرب دين الاسلام وهو يريد أن يمحى الاسلام ولغته وآدابها من مصر ويحل محلهم القبطية».

ويؤكد رشيد رضا أن اللغة العربية ليست لغة للمسلمين وحدهم بل لكل العرب مسلمين ومسيحيين ويهود وهو بذلك يرفض خلط اللغة بالدين فيقول «إن اللغة العربية ليست لغة خاصة بالمسلمين وإنما هى مشتركة بينهم وبين غيرهم فى نفس جزيرة العرب لا فى مصر وحدها وقد كانت لغة لليهود وللنصارى فيها قبل ظهور الاسلام وقد صارت بعده اللغة الطبيعية لجميع العراقيين والسوريين والمصريين وسائر القسم الشمالى من أفريقيا وأنه ليس فى استطاعة صاحب جريدة الوطن وصاحب جريدة مصر القبطيين ومن على شاكلتهما من المتعصبين مسحها واستبدال القبطية بها».

---

(١) المنار ـ أول نوفمبر سنة ١٩١٠ مقال بعنوان (مشروع إحياء الآداب العربية)

وبعدها بأيام تنشر (المنار) مقالا لباحث قبطى يؤيد فيه رشيد رضا فيما ذهب إليه من فصل اللغة عن الدين فقال هذا الباحث القبطى الذى لم يفصح عن اسمه «ومن الخطأ الفاضح خلط اللغة والأدب بالدين فإن اللغة لا تخص دينا دون الدين»والأمة العربية كان منها مسيحيون واسرائيليون وصائبون وملحدون وقد نبغ فى الشعر والأدب عدد كبير منهم مثل ثابت بن قرة والأخطل وابن ساعده أسقف بخران وهم مسيحيون والسموءل وابن سهل وهما موسويان وغيرهم ممن لايدينون بدين الاسلام»(١).

وعندما قامت الثورة العربية فى الحجاز ضد تركيا تحت قيادة الشريف حسين وهو الذى سبق وتردد اسمه كثيرا كأحد المرشحين الرئيسين للخلافة العربية. وقف الرأى العام المصرى ضد هذه الثورة خاصة عندما رأى أنها تعمل متحالفة مع انجلترا ضد الدولة العثمانية فاعتقد أكثر المصريين أن الثورة ماهى إلا وليدة مطامع شخصية ونتيجة دسائس انجليزية وتحت هذا التأثير استنكرت مصر الثورة العربية ومقتتها وصارت تكره العرب والعروبة من أجلها(٢).

واذا استعرضنا غالبية الصحف المصرية الصادرة فى ذلك الوقت سوف نجدها جميعا تهاجم الشريف حسين وتتهمه بخيانة الاسلام والعمل لصالح انجلترا.

فيكتب أمين الرافعى مثلا فى صحيفة (الأخبار) يهاجم الاتفاقية التى كان ينوى الشريف حسين عقدها مع انجلترا والتى بمقتضاها ـ كما يقول أمين الرافعى ـ تعلن الحماية الانجليزية على الحرمين والأماكن الاسلامية المقدسة.. فقال «الملك حسين الذى يزعم أنه منقذ العرب وأنه حامى الحرمين الشريفين والذى لقب نفسه بأمير المؤمنين (كذا) يضحى بالحرمين الشريفين فى مقابل الاحتفاظ بالصداقة الانجليزية إن صح أن لهذه الصداقة معنى غير المعنى المعروف فى قاموس الاستعمار والمستعمرين(٣).

وهاجم أمين الرافعى تنصيب الشريف حسين نفسه خليفة فقال. «إن هذه الحركة الطائشة من جانب الملك حسين والمؤتمرين بها إليه ستقابل بالفشل التام لأن العالم الاسلامى لا يرضى ولن يرضى بمثل هذا الرجل خليفة للمسلمين بعد أن أثبت أنه صنيعة للانجليز وأنه لايطمع إلا فى أن يكون موظفا لديهم وخاضعا لحمايتهم. فهل مثل هذا الرجل يصلح للخلافة؟ إنه أبعد الناس عن هذه الصلاحية»(٤)

وفى السياسة كتب الدكتور محمد حسين هيكل مقالا تعرض فيه للقضية العربية بمناسبة الحرب الدائرة فى الحجاز بين الملك حسين وابن سعود. ويلاحظ فى هذا المقال عطف الدكتور

---

(١) المنار ـ أول ديسمبر سنة ١٩١٠

(٢) ساطع الحصرى ـ نشوء الفكرة القديمة ـ ص ٢٥٦

(٣) الأخبار ـ ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (ملك الحجاز يقبل الحماية الانجليزية)

(٤) الأخبار ـ ٦ مارس سنة ١٩٢٤ ـ مقال بعنوان (الملك حسين وتطلعه للخلافة).

هيكل ونسيله إلى فكرة العروبة عكس ما هو شائع عنه. فهو فى هذا المقال يرجع الاضطرابات السائدة فى بعض أقطار العالم العربى إلى فكرة الوحدة العربية فيقول «ولعل هذه الحركات التى تمت إلى اليوم وما قد يقوم من الحركات فى المستقبل ناجم كله عن اضطراب الفكرة الأساسية السائدة فى أقطار العرب الأساسية والتى تعتبر مطمع آمال الكثرة الساحقة من أهلها.. وهى فكرة الوحدة العربية واضطراب هذه الفكرة فى الوقت الحاضر ويرجع ذلك إلى أن كل ملك من ملوك العرب وكل أمير من أمرائهم يطمع فى أن يكون على رأس هذه الوحدة»[1]. وأرجع الدكتور هيكل اضطراب الفكرة العربية إلى تداخل كل من فرنسا وانجلترا ورغبتهما فى استغلال مطمع الوحدة عند الدول العربية لصالحهما. وقال إن هذا التداخل قد جعل الشعوب العربية التى تقع خارج شبه الجزيرة العربية تنظر إلى قضية الوحدة العربية بفتور وتظن أنها دسيسة أوروبية «وحقيقة الحال أن القضية العربية قديمة وقائمة من أيام اعلان الدستور العثمانى. وليس فى مقدور أحد اليوم أن يتنبأ بمبلغ الرجاء فى تحقق هذه الفكرة ولكن الكثيرين يعتقدون أن أول شرط لتحقيقها أن تبتعد كل من هذه الولايات العربية والدول ما استطاعت عن نفوذ الدول الأوروبية وأن تعمل لاستقلالها الصحيح ولسؤدد الحرية حتى ينسى بعد ذلك ارتباطها جميعا برابطة الوحدة البعيدة عن ألاعيب السياسة وحتى تكون الأماكن الاسلامية المقدسة بعيدة عن أن تتأثر بنفوذ أية دولة أوروبية»

ثم رفض الدكتور هيكل أية محاولة لادخال مصر فى الخلافات بين الدول العربية وخاصة بعد أن ترددت أنباء عن التفكير فى ارسال قوات مصرية تحمى الأماكن المقدسة من نفوذ الوهابيين فقال الدكتور هيكل «على أنا وإن عطفنا كل العطف على استقلال كل أمة عربية ورجونا أن لايكون لأى دولة ذات مطامع استعمارية ونفوذ مهما تكن صوره فى هذه الأمم فإننا من ناحية أخرى لانرى محلا لتداخل مصر فى شئون هذه الممالك والولايات بأية صفة رسمية ولقد ما أدهشنا دعوة الداعين إلى تداخل مصر لحماية الحجاز من اعتداء ابن سعود عليه ولشدة ما عجبنا اذ سمعنا الأمير زيدا (ابن الحسين) يريد مقابلة زغلول باشا فى أوروبا ليطلب منه مداخلة الحكومة المصرية فى الأمر. دهشنا وعجبنا لأنا نرى من الحماقة أن نتداخل لصالح دولة عربية ضد دولة عربية أخرى فإنما الذى نرجوه أن تتحقق الحرية لكل مملكة... اذا ما تحقق هذا فيؤمئذ يصبح لأصحاب الفكرة العربية الأمل الواسع أن يروا فكرتهم حقيقة واقعة تحت الشمس».

ويلاحظ أن الدكتور هيكل لا يرفض فكرة الوحدة العربية. وإنما يرى أن الظروف الحاضرة فى ذلك الوقت غير ملائمة وهو يضع لتحقيق هذه الوحدة فى المستقبل شرطًا.. وهو استقلال كل بلد عربى.

---

(١) السياسة ـ ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (القضية العربية بمناسبة مشاكل الحجاز)

ولكن الدكتور هيكل يستخدم اصطلاح (الأمم العربية) وكأنه يرى أن هناك أكثر من أمة عربية لا أمة واحدة.. ولعل ذلك يثير التساؤل فى حالة ما إذا كانت هناك أكثر من أمة- فعلى أى أساس تعتبر الوحدة بينهم فى نظر الدكتور هيكل..؟ وهذا مالم يجب عليه الدكتور هيكل.

أما الطريقة المثلى للوحدة العربية فى رأى صحيفة الأهرام فهى «أن يعقد حلف بين أمراء وملوك البلاد العربية أساسه استقلال كل حكومة ثابتة فى إدارة بلادها مع اتفاق الجميع على صيانة البلاد كلها من كل عدوان أو نفوذ خارجى والتعاون على انقاذ البلاد العربية التى احتلها الأجانب بالطرق الممكنة وأن يكون لهم مجلس حلفى تقرر فيه جميع المسائل العامة المتعلقة بحفظ استقلال البلاد وترقيتها»[١] والنظرة المدققة لهذا الرأى يمكن أن تجد فيه شبيهاً كبيراً بالأهداف العامة لجامعة الدول العربية التى أقيمت بعد ذلك بوقت طويل.

* * *

وبذلك يتضح أن الاحتلال البريطانى كان يمثل العائق الرئيسى أمام فكرة العروبة فى مصر فقد انشغل المصريون بمقاومة الاحتلال البريطانى. وفى نفس الوقت كانوا لا يثقون فى الحركة القومية العربية فى الشرق. حيث بدا للمصريين وكأنها دسيسة إنجليزية وابتعدوا عن طريق العروبة وسيطرة دعوة القومية المصرية [٢] على الحياة السياسية فى مصر. بمعناها الأقليمى الضيق- وليس أدل على ذلك من القول المأثور الذى رد به سعد زغلول على عبدالرحمن عزام حين أراد أن يحدثه عن الوحدة العربية فقال له سعد باشا: «إذا جمعت صفراً إلى صفر فماذا تكون النتيجة؟»[٣]

وقد ظلت فلسفة «الأصفار» تسيطر على موقف مصر من العروبة حتى حان الوقت الذى استطاعت فيه مصر أن تخفف عن كاهلها عبء السيطرة الأجنبية [٤] فكشف بصراحة عن انتمائها القومى العربى بعد قيام ثورة يوليو.

---

(١) الأهرام - ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (الوحدة العربية).

(٢) د. فيليب متى وآخرون- تاريخ العرب- الجزء الثالث- ص ٨٨٩

(٣) ساطع الحصرى- العروبة أولاً- دار العلم للملايين- الطبعة الرابعة ١٩٦١ بيروت صفحة ٦٠ .

٤) الدكتور عبد العزيز الدورى- الجذور التاريخية للقومية العربية - ص ٨٤ - ٨٥ .

الفصل الخامس عشر

القومية الإسلامية..
فى الصحافة المصرية

الحديث عن موقف الصحافة المصرية من «القومية الإسلامية» أو «الجامعة الإسلامية» كما كانت تسمى فى فترة البحث.. يتصل تمام الاتصال بطبيعة العلاقات المصرية العثمانية.. وبالتالى بموقف الصحف المصرية من الدولة العثمانية. فقد نشأت الجامعة الإسلامية أساسًا كفكرة استغلها السلطان عبدالحميد الثانى (١٨٧٦ - ١٩٠٩) لتحقيق الأهداف التالية:

(أ) أن تكون أداة تحقق التفاف الشعوب الإسلامية حول الخلافة العثمانية.

(ب) تثبيت سيطرة الدولة العثمانية على الولايات العربية التابعة للدولة.

(جـ) أن تكون بديلاً يواجه به التيار الديمقراطى الدستورى الذى أخذ يدق أبواب الدولة العثمانية بعنف.

(د) وسيلة للضغط على الدول الأوروبية عن طريق التهديد بإثارة الشعوب الإسلامية الواقعة تحت احتلال هذه الدول خاصة فى المغرب العربى وبلاد التتار فى روسيا القيصرية وفى الهند[١] وفى مصر بطبيعة الحال.

وكانت مصر - رسميًا - إحدى ولايات الدولة العثمانية حتى معاهدة لندن عام ١٩٤٠ حيث ارتفع مركز مصر من مجرد ولاية عثمانية لا تختلف عن سائر ولايات السلطة إلى دولة مستقلة استقلالاً مقيدًا بقيود السيادة التركية[٢].

وفى الفترة التى تمتد من توقيع معاهدة لندن حتى بداية الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ حكم العلاقات المصرية العثمانية قانون ثابت: فعلى حين كانت الدولة العثمانية تعمل على تكبيل مصر بمزيد من قيود السيادة العثمانية.. كانت مصر تسعى إلى تحقيق مزيد من الاستقلال عن السلطة العثمانية.[٣]

---

(١) د. محمد أنيس - الدولة العثمانية والشرق العربى - ص ٢٣٨ .

(٢) لقد اعترفت معاهدة لندن ١٨٤٠ بأن لمصر مركزًا دوليًا مستقلاً عن تركيا فقد جعلت حكومتها وراثية فى أسرة محمد على - وكانت ولاية العهد فى ذلك الوقت هى أبرز مظاهر السيادة والاستقلال.. ولكن كان يحد من ذلك الاستقلال عدد من القيود التى فرضتها المعاهدة لصالح الباب العالى مثل ضرورة دفع جزية سنوية لتركيا وسريان معاهدات الدولة العثمانية فى مصر.. واعتبار قوات مصر الحربية جزءًا من قوات السلطة العثمانية (عبدالرحمن الرافعى - عصر محمد على - الطبعة الثالثة - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٥١ - ص ٢٤١).

(٣) فعقب معاهدة لندن مباشرة حاول الباب العالى استغلال تكاتف الدول الأوروبية ضد مصر فغالى فى الفرمانات التى أصدرها لمحمد على وغلها بالقيود.. وخاصة فى الفرمان الأول الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ولكن محمد على اعترض لدى الدول على تلك القيود وقد تدخلت الدول الأوروبية لدى السلطان واضطرته لتعديل هذه القيود فى لائحة ٩ أبريل سنة ١٨٤١ ثم فى فرمان أول يونيو ١٨٤١ ولقد حاول الباب العالى مرة أخرى أن يعيد مصر إلى باشوية عادية من الباشويات العثمانية وحرمانها من الوضع الذى خولته لها معاهدة لندن والفرمانات التى صدرت مقرة للمعاهدة.. فطالب الباب العالى عباس الأول.. بتطبيق التنظيمات الخيرية فى مصر باعتبارها ولاية عثمانية ولكن عباس عارض فى ذلك وأيدته انجلترا ففشل التدخل العثمانى.. ومن الناحية الأخرى فقد عمل الخديوى إسماعيل على تحرير مصر من أكثر القيود التى فرضتها الفرامانات العثمانية بل وبعض القيود التى نصت عليها معاهدة لندن عن طريق استخدام وساطة الدول الكبرى وبالأموال التى أنفق منها بسخاء على رجال الدولة العثمانية فكانت الفرمانات التى أصدرها السلطان بتوسيع حدود اختصاصات الخديوية والتى انتهت بالفرمان الشامل الصادر فى ٩ يونيو ١٨٧٣ الذى منح إسماعيل حق =

ولكن الأمر اختلف تمامًا بعد الاحتلال البريطانى لمصر.. فقد تطلع المصريون أو الجزء الأكبر منهم.. إلى تأييد الدولة العثمانية ومساعدتها فى التخلص من الاحتلال الإنجليزى وصار التمسك بمظاهر السيادة العثمانية- فى نظر الفضائل الرئيسية العاملة فى الحركة الوطنية المصرية- ضمان لحماية مصر ومن أن تتحول إلى مستعمرة بريطانية ووجدوا فى دعوة الجامعة الإسلامية- عامل دعم لهم فى نضالهم ضد الاحتلال البريطانى.

والأمر الذى لا شك فيه أن صحيفة (العروة الوثقى) التى أصدرها جمال الدين الأفغانى فى باريس بمعاونة الشيخ محمد عبده قد لعبت الدور الرئيسى فى بلورة المحتوى الأيديولوچى لفكرة الجامعة الإسلامية .. ويرجع إلى جمال الدين الأفغانى ومقالاته فى (العروة الوثقى) الفضل فى أن فكرة الجامعة الإسلامية لم تقف عند الحد الذى أراده لها السلطان عبدالحميد الثانى.. فقد منحها جمال الدين الأفغانى محتوى تحرريًا ومضمونًا معاديًا للاستعمار.(١)

فالأفغانى فى (العروة الوثقى) يربط بين الوحدة الإسلامية ومقاومة الإستعمار الأوروبى الذى كان يستهدف فى نظره القضاء على الإسلام(٢). والتحكم فى الشعوب الإسلامية. والأفغانى يرى أن هناك قومية إسلامية تجمع بين المسلمين مهما اختلفت أوطانهم ذلك «أن الأصول الدينية الحقة تنشئ للأمم قوة الاتحاد وإئتلاف العمل وتبعتها على إقتناء الفضائل وتوسيع دائرة المعارف وتنتهى بها إلى أقصى غاية فى المدنية.(٣).

وهو يرى «أن لا جنسية للمسلمين إلا فى دينهم(٤) » و «علمنا وعلم العقلاء أجمعين أن المسلمين لا يعرفون لهم جنسية إلا فى دينهم واعتقادهم (٥) وكان كثيراً ما يطالب المسلمين بأن

= سن القوانين واللوائح الداخلية على أنواعها ومهما كانت مراميها وحق عقد اتفاقيات جمركية ومعاهدات تجارية وحق اقتراض أى قروض يشاؤها فى مصلحة البلاد وحقه فى زيادة الجيش أو ضغطه كما يشاء وحق بناء السفن الحربية ما عدا المدرع منها.. ولم يرد فى الفرمان ما ينص على أن القوانين الأساسية السائدة فى مقاطعات الدولة الأخرى تطبق فى مصر.. وسمح الفرمان لمصر بحق عقد إتفاقيات تجارية من الدول الأجنبية دون تعد على معاهدات الباب العالى السياسى. ولما كانت بعض المعاهدات التجارية المعقودة بين الباب العالى والدول الأوروبية - وهى التى تنطبق على مصر- ينتهى أجلها فى عام ١٨٧٦ فقد كانت الدول الأوروبية فى حل من أن تتباحث مباشرة مع الحكومة المصرية فى شروط تحديدها (د. أحمد عبدالرحيم مصطفى- علاقات مصر بتركيا- ص ١٧٩ - ١٨١) وبعد عزل إسماعيل وتولية توفيق حاول الباب العالى استغلال الفرصة لإعادة سيادته الكاملة على مصر وذلك بإلغاء الإمتيازات التى منحت لإسماعيل بمقتضى فرامانات ١٨٦٦ و ٦٧ و ١٨٧٣ لكى تعود مصر مجرد باشوية عادية من باشويات الدولة ولكن انجلترا وفرنسا وقفتا فى وجه السلطان وأرغمتاه على إصدار الفرمان فى ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ مؤكداً حتى الخديو فى التصرف التام فى شئون بلاده المالية والداخلية.

(١) محمد عمارة - الأعمال الكاملة للأفغانى- دار الكاتب العربى- القاهرة- ١٩٦٨- ص ٣٤ .

(٢) د..أحمد سويلم العمرى- المجمع العربى وتطوراته الاجتماعية السياسية- مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٦٥ - ص ٢٠٧ .

(٣) العروة الوثقى - ١٤ يوليو سنة ١٨٨٤ مقال بعنوان (الوحدة الإسلامية).

(٤) العروة الوثقى - ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٤ مقال بعنوان (الجنسية والديانة الإسلامية).

(٥) العروة الوثقى - ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ مقال بعنوان (الوحدة والسيادة).

«يعتصموا بحبال الرابطة الدينية التى هى أحكم رابطة اجتمع فيها التركى بالعربى والفارسى بالهندى والمصرى بالمغربى وقامت لهم مقام الرابطة الجنسية»[١].

ويحاول الأفغانى أن يستخدم التاريخ ليؤكد به آراءه فيقول: «هذا ما أرشدنا إليه سير المسلمين من يوم نشأة دينهم إلى الآن لا يقيدون برابطة الشعوب وعصبيات الأجناس وإنما ينظرون إلى جامعة الدين لهذا نرى المغربى لا ينفر من سلطة التركى والفارسى يقبل سيادة العربى والهندى يذعن لرياسة الأفغانى لا إشمئزاز عند أحد منهم ولا إنقباض وأن المسلم فى تبدل حكوماته لا يأنف ولا يستنكر ما يعرض عليه أشكالها وانتقالها مادام صاحب الحكم حافظًا لشأن الشريعة ذاهبًا مذاهبها»[٢].

وقد كان الأفغانى يعتقد أنه لن تقوم للشرق قائمة إلا إذا كان «الإصلاح يعتمد على أساس دينى».

وعلى عكس ما يقول بعض الكتاب [٣] فقد كان «ميخائيل عبدالسيد» صاحب (الوطن) القبطية يتخذ موقف الدفاع عن الدولة العثمانية ويدعو للحفاظ على روابط مصر بالدولة العلية وكان من رأيه أنه كلما قويت الدولة العثمانية كان فى ذلك حماية لمصر من الأطماع الأوروبية .. وكلما ضعفت الدولة زاد الخطر على مصر. . وعلى ضوء ذلك نراه يعتقد أن «كل ما كان موافقًا للدولة العلية عزيزة مهابة أمنت مصر على نفسها من جور الجائر وصارت فى أمن متين وحصن حصين بخلاف ما إذا كانت ضعيفة فإن ضعفها يطمع الطامعين فى التعدى عليها».[٤]

وفى أزمة العقبة [٥] .. وقف ميخائيل عبدالسيد فى صف تركيا وهاجم تدخل الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا فى المسألة وقال إن هذا الخلاف مسألة داخلية لا حق لأحد غير مصر وتركيا فى بحثها «إن مسألة العقبة مسألة داخلية.. فإنها بين الدولة العلية وبين مصر فقط ولكن البعض (يقصد إنجلترا) حاول جعلها من المسائل الدولية فقد أخلت هذه الدول وتلك ولا نرى وجهًا لتداخل أى دولة من الدول فيها[٦].

---

(١) العروة الوثقى- ٢٤ أغسطس سنة ١٩٨٤ مقال بعنوان (عصبية الجنس وعصبية الدين).

(٢) العروة الوثقى- ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٤ - مقال بعنوان (أمة واحدة).

(٣) د. ذوقان قرقوط- الفكرة العربية فى مصر - ص ١٧٦

ود. سامى عزيز- الصحافة وموقفها من الإحتلال البريطانى ص ١٥٩ .

(٤) الوطن - ٢ مارس سنة ١٨٩٢ .

(٥) أزمة العقبة: لقد تسببت فى هذه الأزمة محاولة تركيا سلب مصر شبه جزيرة سيناء بما فيها خليج العقبة وكان ذلك وراء تأخير فرمان تولية الخديو عباس حلمى الثانى ولكن إنجلترا أرغمت تركيا على التراجع وصدر فرمان تولية عباس حلمى الثانى معترفًا بملكية مصر لشبه جزيرة سيناء حتى العريش أما خط العقبة وتوابعها فصار فى يد تركيا.

(٦) الوطن ٣ مارس سنة ١٨٩٢ مقال بعنوان (مسألة العقبة)

وكانت الوطن سباقة إلى نشر خبر إنهاء الخلافة وتفاصيل الاتفاق بين مصر وتركيا فهى تبشر «المصريين بأنه بقيت الحدود على مرام جناب السلطان المعظم وعلى مرام جناب خديوينا المعظم ودخل فى حدود مصر العرب والسويس أما خط العقبة وتوابعها فيكون فى يد الدولة العلية أما جبل الطور إلى السويس فيكون فى يد الدولة ولكنه يبقى تحت إدارة مصر مؤقتًا ليكون محطة لضرب الحجر الصحى على الحجاج»(١).

ثم يعلق ميخائيل عبدالسيد على هذا الاتفاق فيحاول التقليل من دور إنجلترا فى حل الخلاف ويخرج من ذلك بالدعوة إلى تأييد ارتباط مصر بالدولة العثمانية معلنًا أن مصر بأكملها ليس سوى جزء من الدولة العلية فهو يقول «ومسألة الحدود مسألة بسيطة فإن مصر بحدودها وسودانها تابعة للدولة العلية.. وإذا نقصت حدود مصر أو لم تنقص فتلك الجهات ليس بمديريات مرهونة لأرباب الديون حتى تتعرض الدول لها» ويتساءل الكاتب «إذا كانت الحكومة الإنجليزية ألزمت مصر على ترك السودان برمته والتنازل عن «مصوع» لإيطاليا فهل يجوز التشديد مع الدولة العلية فى مسألة العقبة.. والدولة العلية هى صاحبة السيادة على مصر ومصر تابعة لها «بل إن الكاتب يصل إلى حد القول بأنه لو فرض وكانت العقبة تابعة للحكومة المصرية وطلبها الباب العالى لحاجة إليها وجب على الحكومة المصرية منحها له «وعلى فرض أن العقبة كانت تابعة للحكومة المصرية والدولة العلية رأت لزومها لإطفاء وقمع الثائرين تعين على الحكومة المصرية إجابة طلبها بل المتعين عليها ساعدتها بالمال والرجال كما حصل فى الحروب الروسية فإن مصر أرسلت نجدة عسكرية إليها كما هو شأن المتبوع المعتصم بالولاء».

وينتهى الكاتب إلى تأكيد ولاء مصر للباب العالى باعتبار أنه «لا يوجد شئ أفيد ولا أنفع من المحافظة على أحكام عروة الوفاق بين مصر والدولة العلية».

ولكن نظرة صحيفة الوطن إلى الدولة العثمانية سرعان ما تغيرت كليًا بعد وفاة ميخائيل عبدالسيد» وتولى «نجدى إبراهيم» مسئولية إصدار وتحرير الصحيفة.. فقد كان (نجدى إبراهيم) من أنصار الإنجليز فى مصر.. وأحد أدوات الاحتلال فى الدعوة لإنجلترا وسياستها فى البقاء فى مصر لذلك كان طبيعيًا أن تتحول الصحيفة .. عن مناصرة الدولة العثمانية وتهاجم أى دعوة للارتباط بها وأن تعمل فى نفس الوقت إلى محاولة فك الارتباط (الإسمى) بين مصر والدولة العثمانية خدمة للمصالح الإنجليزية الساعية إلى تحويل مصر إلى مستعمرة بريطانية مرتدية رداء الدعوة إلى القومية المصرية.. وتظهر تلك السياسة الجديدة لصحيفة الوطن فى إتخاذها موقف الدفاع عن وجهة النظر البريطانية فى أزمة طابا(٢). فقد أرجع نجدى إبراهيم المشكلة إلى «استبداد السلطان.. وإن الأتراك نزعوا علامات الحدود عند العريش(٣)».. ثم يهدد الباب العالى

(١) الوطن - ٥ مارس سنة ١٨٩٢ - مقال بعنوان (الفرمان السلطانى.. ومسألة العقبة).

(٢) أزمة طابا: وهى نقطة على الحدود المصرية قرب منطقة العقبة استولت عليها الجنود التركية فى عام ١٩٠٦ بحجة حماية حدود الدولة العثمانية من غارات الثوار العرب فى شبه الجزيرة العربية.. ولكن إنجلترا أرغمت تركيا على الإنسحاب منها.

(٣) الوطن - ٢٨ أبريل سنة ١٩٠٦ .

معللا «إننا لا نقدر على الاستمرار فى السكوت عن مثل هذه الأعمال فإنها تشجع المحرضين على الشر وأصحاب الدسائس من أهل مصر الساعين إلى تهييج الخواطر وبعضهم يحتل مراكز عليا فى البلاد».

ويلاحظ أن (نجدى إبراهيم) فى هذا المقال يذكر- ولعلها المرة الأولى فى الصحافة المصرية حتى ذلك الوقت- اسم السلطان مجردًا من عبارات التعظيم. والتفخيم المعتادة عند ذكر اسمه فى الصحف .. كذلك فهو يقول (الأتراك) بدلاً من (الدولة العلية) وهو بذلك يصور المسألة باعتبارها صراعًا بين قوميتين: التركية والمصرية وأخيرا فهو يشير إلى أعوان السلطان والدولة العثمانية فى مصر ويستعدى عليهم سلطات الاحتلال عندما يقول أن بعضهم يحتل مراكز عليا فى البلاد.

ويرفض (نجدى إبراهيم) اعتبار مسألة العقبة «مسألة دينية إسلامية[1]. وكذلك فهو يعترض على «الإشارة إلى كل مخالف للسلطان فى أمرها اشارتهم إلى أعداء الدين والخلافة » وهو يستند فى رفضه هذا إلى عدة اعتبارات:

الأول : «إن الخلاف عليها - (يقصد العقبة) قائم بين أميرين من أمراء الإسلام هما السلطان وسمو الخديو المصرى».

الثانى: «إن الحكاية لا تخرج عن خلاف بين اثنين على ملكية الأراضى».

الثالث: «إن الأديان لم توجد لتكون ملاحًا فى المنازعات والخصومات ولكنها وجدت لأغراض أسمى وأهم لا علاقة لها باختلاف الناس على حدود أملاكهم وتباين مصالحهم السياسية والمالية وبقية هذه الشئون».

الرابع: «إن السلطان خليفة ورئيس دينى لأهل الإسلام جميعهم ولكن والإمارة المصرية مكونة من أمة فيها المسلم وفيها القبطى وفيها الإسرائيلى وفيها الأجناس الأخرى وأن أملاك الإمارة المصرية أملاكها من وجه قضائى أو مدنى وليس من وجه دينى فإذا كان للمسلمين من أبناء مصر رئيس دينى. فليس يجوز لهذه الفئة أن تهبه ما أراد من أملاك الأمة بمجموعها وليس يحق لأفرادها أن تعد كل من خالفهم فى هذه الهبة عد لدينهم لأن المسألة مسألة امتلاك وحقوق وليس مسألة مذهب دينى وهى أمر يتعلق بالأمة المصرية وبالبيت الحاكم فى مصر وليست من الأمور المتعلقة بمبادئ الدين».

ثم انتهى الكاتب من ذلك كله إلى تأكيد ملكية مصر لسيناء فقال «فإذا اتضح ما تقدم فنحن ننطق بلسان مصر وأبنائها ونقول إن بلاد سيناء لمصر وليست لتركيا وأن إعتداء تركيا عليها فى هذه الأيام لا يجوز وأن الأمة المصرية لا تريد التنازل عنها لأحد وكل قول غير هذا مردود وكل حجة غير حجة القانون والعقل فى هذه المسألة من أدلة القاصرين».

---

(١) الوطن- ١١ مايو سنة ١٩١٦ مقال بعنوان (الرأى فى العقبة)

وكثيراً ما هاجمت صحيفة الوطن دعوة الجامعة الإسلامية وكانت تتحين الفرص للنيل من الدولة العثمانية وسلاطين آل عثمان وخاصة السلطان عبدالحميد الثانى، وكان (نجدى إبراهيم) يرى أن الجامعة الإسلامية (وهم) خلقه السلطان عبدالحميد الثانى لتهديد دول أوروبا فهو يقول: «إن السلطان عبدالحميد يهدد أوروبا فى بعض الأحيان بذكر هذه القوة الدينية وهو يفعل ذلك إتكالاً على جهل أوروبا بالحقيقة.. لا على قوة صحيحة ناشئة عن رئاسته الدينية لأن هذه الرئاسة لا علاقة لها بالسياسة والأحكام ولا تقيم الشعوب الإسلامية لحرب على دولة آل عثمان ولو أن فى هذه السيادة الدينية شيئًا صحيحًا من القوة يمكن للدولة العلية أن تستخدمه على أوروبا لفعلت وما تأخر سلاطينها عن الاستنجاد بهذه القوة من زمان طويل[1]» ثم افترض (نجدى إبراهيم) إمكانية السلطان إثارة المسلمين الخاشعين لدول أوروبا المسيحية ولكنه قال إن دول أوروبا يمكنها أيضًا أن تثير على السلطان الشعوب المسيحية الخاضعة لحكم الدولة العثمانية: «وحتى لو حاول السلطان أن يستخدم النفوذ الدينى لإثارة الشعوب الإسلامية على أوروبا سهل على أوروبا أن تعامله بعمله وتثير عليه الشعوب المسيحية فى بلاده وتمدها بالسلاح والمال فتكون العاقبة على الدول العلية أو ضح من الوبال.. فالذى يقيم فى بيت من الزجاج لا يجوز له أن يرشق الأخرين بالحجارة».

وذكر الكاتب أن الشعوب الإسلامية لا يمكن أن ترضى بأن تستبدل الحكم الأوروبى بالإستبداد التركى وطرح فكرة غريبة تقول بأن الشعوب الإسلامية إذا خيرت بين نوع الدول التى تحكمها فإنها سوف تختار حكم الدول الأوروبية لأنه أقل ظلمًا واستبدادًا من الحكم التركى ثم تطوع الكاتب ناصحًا الدول الأوروبية الاستعمارية بأن كل ما يلزمها لتثبت أقدامها فى البلاد الإسلامية هو أن تسير فى حكمها على خطة إنجلترا .. التى تحكم - فى نظر الكاتب بالعدل والحرية» إنك لو سألت المسلمين فى جميع البلاد عما يريدون رأيت أنه ليس منهم جماعة تريد أن تخلص من رمضاء الأحكام الأوروبية بنار المظالم التركية فمن العبث أن تعد الخلافة قوة فى يد السلطان بعد هذا البيان وكل ما يلزم للدول الغربية فى الأقطار الإسلامية هو أن تسير على خطة حكومة إنجلترا فى العدل وإعطاء الحرية للأديان والأفراد».

وفى خضم هذا الصراع بين أنصار الجامعة الإسلامية وأعدائها يخرج بعض الكتاب بأفكار جديدة، فيدعو عبدالله النديم إ لى (الجامعةالشرقية) وهى فى رأيه تلك الجامعة التى «تحفظ الوحدة الشرقية من عرب وهجم وترك وجركس وكرد وأرمن وغيرهم على إختلاف الدين»[2]. فالنديم كان يرى أن الوحدة يجب أن تقوم بين شعوب (الشرق جميعًا) وليس بين (مسلمى الشرق وحدهم) على اعتبار أن الخطر الاستعمارى الأوروبى لا يهدد المسلمين فى الشرق وحدهم بل يهدد الشرقيين جميعًا مهما اختلفت أديانهم.

---

(١) الوطن - ٢ يناير سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (الجامعة الإسلامية).

(٢) الأستاذ - ١٣ يونيو سنة ١٨٩٣ .

وإذا كان «عبدالله النديم» يرفض (الجامعة الإسلامية) كفكرة دينية ويدعو بدلاً منها (الجامعة شرقية) كان «سليم نقلا» يرفض أيضًا (الجامعة الإسلامية) ولكنه يقدم «الجامعة العثمانية) بديلاً عنها.. فهو يطالب «بوجوب تأييد التابعية العثمانية واحترامها وتوفيقها والمحافظة عليها بالنفس والنفيس فهي معقلنا وحصننا وسياجنا[1]» ووقف (الأهرام) فى صف الدولة العثمانية فى أزمة العقبة.

فعندما تأخر وصول فرمان تولية عباس حلمى الثانى كتب سليم نقلا يقول: «ثبت من الأخبار الخصوصية عن دار الخلافة أن علة تأخير الفرمان من إنجلترا التى تنوعت فى سياستها وتفننت فى مطالبها وتعززت فى إشتراطاتها كأنها هى المالكة لمصر وصاحبة الأمر المطلق فيها مما نفر الجناب السلطانى واضطره إلى أن يأمر بتأخير الفرمان فيعرف الإنجليز أن جلالته مطلق التصرف فى بلاده يتصرف تصرف المالك الشرعى فى أرضه سواء كان ذلك فى مصر أوفى ما بين النهرين فكلاهما واحد لديه[2]. وأعلن أن المصريين جميعًا يؤيدون الباب العالى فى موقفه من مسألة العقبة «ونحن نعلم علم اليقين أن المصريين كلهم مرتاحون من سياسة الخليفة أمير المؤمنين «ثم نبه (نقلا) كبار المسئولين فى مصر أن عليهم أن يعرفوا أن مصلحة مصر فى مزيد من الإرتباط بالدولة العثمانية وأنهم من يهمل العمل من أجل هذا الارتباط بالخيانة فى حق وطنه «وتود من المصريين عمومًا والقابضين على زمام الأمر منهم خصوصًا أن يعرفوا أن مصلحة مصر السياسية لا تقوم إلا بالسلطنة السنية قيام مصلحتهم العلية بالخلافة العثمانية فإذا أهملوا الأول فقدوا الثانية وهذه جريمة وتلك خيانة وكلاهما ذنب لا يغتفر».

ورد (الأهرام) على صحيفة المقطم التى ادعت أن إنجلترا فى وقوفها فى وجه السلطان فى مسألة العتبة «إنما تدافع عن مصالح مصر والمصريين[3] فقال (الأهرام) «إذا قيل أن انجلترا إنما تروم ذلك خدمة لمصر قلنا إن خدمة مصر تقوم بالمحافظة على الرضى السلطانى الشريف[4]».

ويلاحظ أن موقف (الأهرام) المتعدد فى الدفاع عن الدولة العثمانية و (الجامعة العثمانية) قد هبطت حدته بعد الإتفاق الودى الذى تم بين إنجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ وبمقتضاه اعترفت فرنسا بنفوذ انجلترا الخاص فى مصر مقابل اعتراف انجلترا بنفوذ فرنسا الخاص فى المغرب العربى فقل هجوم الأهرام على سلطات الإحتلال إن لم نقل أنه قد ندر وتقلص اهتمامها بالرابطة العثمانية واتخذت موقفًا أقرب إلى الحياد من الصراع التركى البريطانى على مصر.

وبدأ «الشيخ على يوسف» حياته الصحفية مؤيدًا متحمسًا للجامعة العثمانية .. وداعية لتوثيق الروابط بين مصر والدولة العثمانية .. فقد كان يرى : «إن دوام ارتباط مصر بالجامعة العثمانية عنوان على حياة البلاد الأبدية»[5].. وإنه «بقدر ما يكون الجفاء بين مركز مصر السياسى وبين دار الخلافة العظمى يكون التدلى بالأولى إلى مكان سحيق من الضعف والإنحلال كما أنها

(١) الأهرام- ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ (مقال بعنوان (لمحة - مستقبلنا)
(٢) الأهرام- ٢٤ مارس سنة ١٨٩٢ مقال بعنوان (حول مسألة العقبة)
(٣) المقطم- ٢٥ مارس سنة ١٨٩٢ .
(٤) الأهرام- ٢٦ مارس سنة ١٨٩٢ - مقال بعنوان (لمحة -من جرى فى عنان أمله عثرت رجله بأجله).
(٥) المؤيد - ٦ فبراير سنة ١٨٩٢ مقال بعنوان (الجامعة العثمانية).

قتربت منها صفاء ورابطة زادت حيوية واشتدت أزرا وقويت أملاً فى المستقبل».. وهو يؤكد أن تدعيم روابط مصر بالدولة العثمانية لن يمس أبدًا إمتيازات مصر الإستقلالية التى منحت إياها بمقتضى الفرمانات الشاهانية ذلك أن «إمتيازاتها الخصوصية أكبر ضامن لها على بقائها من شدة القرب فى دائرة الإستقلال الإدارى الذى برهن على مر الأزمنة وكر الحوادث على أنه مفيد لمصر من كل وجه».

وكان على يوسف يعتقد أن التضامن بين الشعوب الإسلامية.. والدولة العثمانية أمر ضرورى لحفظ هذه الشعوب من الضياع.. وهاجم المحاولات التى تجرى فى بعض أملاك الدولة العثمانية وخاصة فى الولايات العربية للاستقلال عن الدولة وقال إن الخروج عن الولاء للدولة العثمانية لا بديل له سوى الوقوع فى براثن الإستعمار الأوروبى: «فليس أمام الأقاليم العثمانية إلا أحد أمرين إما الرضى بما عليه من الإجتهاد فى تقوية هذه الرابطة والصبر على نيل أمانى الإصلاح بقدر ما تسمح به الفرص وتساعد عليه الظروف وإما خروج عن حيزهم القديم إلى غايات مسكونة بالوحوش الكاسرة والأسود المفترسة فيقعون فى مضغة أفواههم».

وأخذ يضرب الأمثلة التى تؤيد رأيه مثل تمرد حكام تونس على الدولة حتى نالوا استقلالهم عنها فلم يلبثوا أن وقعوا فريسة للإستعمار الفرنسى «فهذه بلاد تونس استنكف أمراؤها فى الأيام الماضية أن تسير تابعة إلى دار الخلافة العظمى وطلبت لها مميزات خصوصية على أمل أن ذلك أدعى لزيادة الإصلاح والكمال وبعد أن حصلت على تلك المميزات لم تلبث زمنًا طويلاً حتى وقعت فريسة للفرنساويين».

ثم ضرب مثلاً آخر بمصر «وهذه مصركم حاربت وأراقت الدماء فى مدة حكامها السالفين لنيل الإستقلال بادارة أمورها الداخلية حتى كان لمحاربتها نصيب مهم فى زيادة مشاكل الدولة وتأخرها وبعد أن وصلت بشق الأنفس ومداخلة الغرباء إلى نوع من الاستقلال صارت إلى حالتها الحاضرة لا تستطيع أن تحرك صغيرة ولا كبيرة إلا بإشارة المحتلين». ثم قال إن «ما جرى لهذين الإقليمين جرى لغيرهما أيضًا من البلاد العثمانية مما هو معروف لدى العامة والخاصة».

وفى أزمة العقبة أيد على يوسف الدولة العثمانية وحمل إنجلترا مسئولية هذا الخلاف فقال «إن انجلترا هى التى خلقت هذا الاشكال وفتحت بابا لتداخل قناصل الدول فى شئون مصر[1]».

وذكر أن انجلترا تريد أن تجعل من «جامعتنا العلية ورابطتنا العثمانية اسمًا بلا مسمى[2]».

وعندما نشب النزاع بين تركيا واليونان عام ١٨٩٧ حول جزيرة «كريت» وفكرت الدولة فى إعادة بناء الأسطول العثمانى ودعت المسلمين جميعًا إلى الاكتتاب لمساعدة الدولة العثمانية فى بناء هذا الأسطول.. تحمس «على يوسف» لهذه الدعوة وقاد فى مصر حملة الدعاية لهذا الاكتتاب وبدأ ينشر يوميًا على صفحات المؤيد كشوفًا بأسماء الذين اشتركوا فى هذا الاكتتاب والمبالغ التى دفعوها تشجيعًا لغيرهم من المواطنين على الاكتتاب ثم كتب يشيد بإقبال المصريين على هذا الاكتتاب فقال: «لقد برهنت الأمة المصرية بإقبالها الشديد على مشروع الاكتتاب الوطنى لإعانة العسكرية الشاهانية إنها تعرف مصلحتها الحقيقية الموقفة على حفظ وسلامة الدولة العلية وجامعة الخلافة الكبرى[3]».

---

(١) المؤيد - ٩ أبريل سنة ١٨٩٢ - مقال بعنوان (الفرمان العالى)

(٢) المؤيد - ١١ أبريل سنة ١٨٩٢ - مقال بعنوان (رلى أى طريق نحن سائرون)

(٣) المؤيد - ٢٠ مارس سنة ١٨٩٧ - مقال بعنوان (مشروع الاعانة العسكرية الشاهانية).

وعندما تشبت الحرب بين تركيا واليونان وقف على يوسف يؤيد الأتراك ويدافع عنهم وكانت أخبار الحرب تحتل الصفحات الأولى من (المؤيد). وفى أحد تعليقاته على حوادث هذه الحرب هاجم انجلترا وأعلن أن انتصار الدولة العثمانية هو انتصار لمصر وطالب بتدعيم روابط الولاء بين مصر والدولة فقال «يعلم المصريون كافة أن فى سلامة الدولة العلية سلامة مصر وفى المحافظة على حياتها صيانة مستقبل بلادنا المحبوبة.. ويعلم الناس كافة أن الإنجليز أشد أعداء الخلافة والدولة وعملوا ويعملون لتقويض أركان السلطنة العثمانية وأنهم ما أشهروا عداءهم لها إلا من يوم توثيق العلائق والروابط بينها وبين مصر فكل سوء يمس بسلطنة آل عثمان يمس مصر.. ولا محالة أن كل فوز لها فوز لمصر واعلاء لشأنها[١]».

وعندما كتب (فارس نمر) فى (المقطم) يهاجم فكرة الجامعة الإسلامية ويقول إن المسلمين إذا أرادوا الرقى «فعليهم بأشياء ثلاثة: تعميم المدارس الابتدائية فى جميع البلدان الإسلامية وطبع الكتب المفيدة ونشر الجرائد بين العامة وإنشاء الجمعيات فى كل المدن الكبرى وإرشاد الناس إلى ما فيه خيرهم وصلاحهم[٢].

ورد (على يوسف) على فارس نمر) فقال إن ما يطلبه فارس نمر لا يمكن أن يقوم إلا إذا وجدت فكرة كبرى توجهه وهى فكرة الجامعة الإسلامية.. ولابد لهذه الفكرة من يد قادرة على قيادتها مثل الدولة العثمانية: «ليت شعرى إذا كانوا يرون من لوازم ترقى الأمم الإسلامية إنشاء المدارس فى جميع بلدانها ونشر الجرائد الصادقة بين العامة وحثها على قراءتها ونشر الكتب الرخيصة بين الفقراء وإنشاء الجمعيات فى المدن.. فهل يكون ذلك بلا قوة رئيسية مدبرة تمد العاملين فى كل جهة بالمعونة التى تحتاجها إرشاداً ونصيحة وتوحد جهد الكل حتى يكون العمل حقيقة أساسًا متينًا لتحقق الجامعة الإسلامية.. وإذا كان لابد من تلك القوة الرئيسية المدبرة فهل الأجدر بها أن تكون فى بلد غير دار الخلافة العظمى حتى يكون لمكانها ومكانتها تأثير فى نفوس عامة المسلمين إذ هى أرشدتهم إلى ما فيه خرهم وصلاحهم[٣].

وعندما عاد (فارس نمر) فى اليوم التالى يفند آراء على يوسف ويقول أن الجامعة الإسلامية تثير مخاوف المسملين وتزيد من عداوة الأوروبيين للمسلمين [٤]. رد عليه الشيخ على يوسف فى اليوم التالى قائلاً: «إن هذا يقوى حجتنا فى أن تحقيق الجامعة الإسلامية من أنفع الأشياء للمسلمين لأنه إن كانت دول أوروبا جميعًا أعداء لنا ونحن معاشر المسلمين ضعاف.. وإنه إذا كانت أوروبا ترى تحقيق الجامعة ضد مصلحتها حتى إنها انتقمت منا بأشد أنواع الإنتقام عندما وجه أفراد قلائل منا وجوههم نحو الأستانة العلية عقب الحرب العثمانية الروسية فما ذلك إلا لأن تقارب المسلمين بعضهم ببعض وتبادلهم شعائر الوحدة العلية وشعورهم بأنها طريق القوة..

---

(١) المؤيد - ٢٣ مايو سنة ١٨٩٧

(٢) المقطم- ٨ أغسطس سنة ١٨٩٦

(٣) المؤيد- ٢٣ مايو سنة ١٨٩٧

(٤) المقطم ١١ أغسطس سنة ١٨٩٩

والقوة دعامة الحياة وسياجها.. وإذا كان الأمر كذلك لم يكن الاشتغال والبحث لتحقيق هذه الجامعة سعيا وراء ما يجلب الضرر على المسلمين وخصوصًا الذين هم تحت سلطة دول مسيحية فيكون هذا السعى مكروهًا من حيث هو، بل الواجب أن يتفق محبو الإسلام والدولة العلية خصوصًا على أنجح الوسائل لتحقيق تلك الجامعة»[1].

ولكن موقف الشيخ على يوسف تغير بعد ذلك.. ولم يعد ذلك الكاتب المتحمس للجامعة العثمانية وللدولة العلية وقد اتفق ذلك الموقف الجديد من بداية عصر (الوفاق) بين الخديو عباس حلمى وسلطات الإحتلال الإنجليزى بعد عزل كرومر.. فنرى الشيخ على يوسف يكتب فى عام ١٩٠٧ قائلاً إن الجامعة الإسلامية كعقيدة سياسية غير موجودة.. وهو يفسر ذلك بأن الجامعة الإسلامية قسمان: «دينية وسياسية.. والدينية موجودة بوجود العقيدة الإسلامية والسياسية غير موجودة ولم توجد لعدم وجود الرابطة بين الأمم الإسلامية.. وهى المصلحة.. ذلك أن المسلمين إذا أوجدوا جامعة سياسية إسلامية أوجد غيرهم جامعة مسيحية وهكذا فتكون المضرة من ذلك عليهم[2]».

وأعلن الشيخ على يوسف أنه «يؤمن بالجامعة الإسلامية من الناحية الدينية ولا يؤمن بها من الناحية السياسية».

وهذا يعنى فى الترجمة العملية أنه لم يعد يعترف بوجود الجامعة الإسلامية كحركة سياسية.. وهذا يتناقض تمامًا مع كل ما كتبه من قبل عن الجامعة الإسلامية والرابطة العثمانية وبالذات فى رده على «فارس نمر» عام ١٨٩٩ .

وكان من رأى إبراهيم المويلحى أنه «لا وطن فى الإسلام.. بل الدين هو الوطن وشريعته الغراء هى الحكومة ودولته الزهراء هى الخلافة [3]».

وهو يرى أيضًا أن «الخلافة هى مرجع المسلمين فى أمورهم الدينية والدنيوية».

وكان «إبراهيم المويلحى» يرى أن جهود السلطان «عبدالحميد الثانى» فى الدعوة للجامعة الإسلامية وتوحيد كلمة المسلمين قد أثمرت نتائجها وباتت الدول الأوروبية تعمل حساباً للدولة لدرجة أنها صارت تستعين بنفوذ الخليفة فى تهدئة ثورات بعض الشعوب الإسلامية المحكومة لها: «لقد أدركت الدول الأوروبية تأثير مقام الخلافة على نفوس المسلمين كافة فى أنحاء الأقطار وما أيقنت به من اجتماع قلوبهم على تقديس هذا المقام والأخذ بالطاعة فى ما يأمر به والإمتثال لما ينهى عنه حتى تحولت الدول من السعى فى مقاومة ذلك النفوذ فى البلاد الإسلامية التى تحت سلطتها إلى الاستفادة منه والإستعانة به والإنتصار بسلاحه فى سلمها وحربها وهذه الدولة الإنجليزية لما قدمت على أهل الترنسقال جميع قواها الحربية رأت لنفسها من أسباب الوقاية والظفر أن يطلب من الخليفة أمير المؤمنين إشارة للمسلمين من أهل (كمبرلى) ليقيموا على سكوتهم ولا يشتركوا مع أهل الترنسغال فى عداونهم وهذه الدولة الألمانية التى تقود الأمم

(١) المؤيد - ١٣ أغسطس سنة ١٩٠٧ .

(٢) مصباح الشرق- ٢٢ مارس سنة ١٩٠١ مقال بعنوان (يحاربون القرآن- لا السلطان).

الغربية إلى جهاد الصين رأت الاستعانة المعنوية بنفوذ الخلافة الإسلامية مما يرد عنها حرب المسلمين من الصينيين ويكفيها غائلهم بما لم يكنه سن السيف ونيران المدافع فطلبت من الخليفة أمير المؤمنين إرسال وفد إلى أهل تلك البلاد يشير عليهم بالسكون فما أعظم هذا المقام مقام الخلافة وما أعز شأنه لم يتقدم (روبرتس) بجيوشه فى أرض الترنسفال إلا وبه حاجة إلى نفوذ الخليفة معه ولا أقام (والدرس) بجنوده فى أرض الصين إلا وهو فى حاجة للإنتصار به [1]».

ثم طالب الكاتب المسلمين «بالسعى على اتصال علائق المسلمين فى أقطار الأرض بعضهم ببعض وربط الصلة بينهم جميعًا وبين مقام الخلافة بأن ينتدب باب المشيخة الإسلامية جماعة من نخبة العلماء ليتوزعوا فى الأنحاء الإسلامية ويعقدوا بين المسلمين أواصر الاتحاد وأواصر الألفة ويرشدوهم إلى ما فيه الخير فى حياتهم ومعادهم».

ونفى الكاتب أى إحتمال لقيام معارضة لهذه الخطوة ومن جانب الدول الأوروبية التى تسيطر على الشعوب الإسلامية فقد أيقنت هذه الدول «المتغلبة على أرض الإسلام بمتانة هذا الارتباط بين المسلمين ودولة الخلافة فانتفعت به وربما دعتها مصلحتها إلى المساعدة على توسيع نطاقه ليكون لها عاصمًا عند الحاجة».

وضرب الكاتب مثالاً لذلك بالمعريضة «التى نشرتها جريدة (وطن) الغراءمن جرائد الهند تطلب فيها بالنيابة عن أربعين مليونًا من المسلمين أن يرسل إليهم الخليفة مندوبًا عثمانيًا يقيم فى أرضهم كالمعتمد الدينى ويكون واسطة مستحدثة بينهم وبين دار الخلافة وما كان ذلك إلا من رضى الدولة الإنجليزية[2]».

إن أقوال المويلحى تؤكد - لما هو معروف عن علاقته الوثيقة بالباب العالى - إن فكرة الجامعة الإسلامية لم تكن فى نظر السلطان عبدالحميد الثانى وأعوانه سوى وسيلة لتقوية مركز الدولة العثمانية بين الدول الأوروبية ولعل أكبر دليل على ذلك هو استعداد السلطان بل موافقته على إستخدام دعوة الجامعة الإسلامية لتأييد النفوذ الاستعمارى فى بعض البلاد التى يدين سكانها بالإسلام كما حدث فى الصين والترنسفال والهند وبذلك تحولت الدعوة من سلاح فى خدمة الشعوب الاسلامية فى صراعها ضد الاستعمار الأوروبى..إلى سلاح فى يد الإستعمار الأوروبى فى مواجهة حركات التحرر الوطنى فى البلاد الإسلامية.

أما مصطفى كامل فكان يعتقد أن فى الإرتباط بالدولة العثمانية مصدر حماية لمصر من أن تتحول إلى مستعمرة بريطانية وكان يحاول بكل جهده للإستفادة بنفوذ الدولة العثمانية وحثها الشرعى فى السيادة على مصر لإحراج انجلترا بين الدول ودفعها للجلاء عن الأراضى المصرية.. لذلك كان يحرص دائمًا على الدفاع عن الدولة العثمانية ويدعو المصريين إلى تعميق ولائهم للدولة العثمانية.. وقد اعتبر أن خير إنقلاب حدث فى عصر الخديو عباس حلمى الثانى هو «توثيق روابط الإتحاد بين مصر والدولة العلية»[3]

---

(١) مصباح الشرق- ١٥ مارس سنة ١٩٠١ مقال بعنوان (نهزة ننتهز

(٢) مصباح الشرق - ١٥ مارس سنة ١٩٠١

(٣) اللواء- ٨ يناير سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (الأمة والأمير

وإن الأمة المصرية بأسرها تأمل من صميم الفؤاد «بناء الصلة بين عابدين ويلدز قوية مثبتة..وأن يظل ارتباطها الأكيد بالدولة العلية صاحبة السيادة الحقيقية على مصر والمصريين».

ويرى مصطفى كامل أن حماية الإسلام من دسائس أعدائه رهن بتحقق شرطين:

الشرط الأول: «أن يقوم من بنى الإسلام رجال يضحون بحياتهم لخدمة الإسلام ويهبون أعمارهم لأحبائه وإعلاء شأنه فيكونون فينا كالجزويت والفرير الذين يقضى الواحد منهم عمره لخدمة دينه ونشر مبادئه»(١).

والشرط الثانى: «التعلق الصادق براية الخلافة الإسلامية العثمانية».

وعندما حاول البعض أن يوقع بين مصطفى كامل والسلطان كتب مصطفى كامل يعلن إخلاصه للسلطان فقال «إنى كما يعلم عمومًا من أول يوم ناديت فيه بحقوق بلادى لم أتحول عن المبادئ التى اتخذتها أو الخطة التى سرت عليها حيث رسخ فى نفسى واعتقدت إعتقادًا لا تنزعه من قلبى الحوادث والأيام أن سلامة بلادى وإعلاء شأن الإسلام أمران لا يتحققان إلا بالعمل لجلاء الإنجليز عن مصر أولاً.. ويجمع كلمة المصريين حول أمير البلاد ثانيًاوبتوثيق عرى الإرتباط والإتحاد بين مصر والدولة العلية ثالثًا وبإحترام وتقديس مقام الخلافة العظمى والسلطنة السنية رابعًا »(٢).

وفى عيدجلوس السلطان عبد الحميد الثانى كتب مصطفى كامل يهنئ الخليفة وقال إن له أمنيتين لدى الخليفة: الأولى «أن يسعى جلالة مولانا أمير المؤمنين مستعينًا بالله الذى هو خليفة رسوله ويستعمل نفوذه الدينى المقدس فى جعل الإتحاد الإسلامى المعنوى إتحادًا إسلاميًا ماديًا مؤلفًا من جميع إمارات الإسلام وممالكه ليقوى على إحتمال صدمات تيار الاتحادات الأوروبية لأن انجلترا أصبحت حليفة اليابان وكلتاهما دولتان ضخمتان وروسيا حليفة فرنسا.. وألمانيا حليفة النمسا وإيطاليا وكلهن يسعين إلى اجتذاب الولايات المتحدة إليهن فعدم وجود إتحاد إسلامى أمام هذه الإتحادات العظمى أمر لا تخفى نتيجته على ذكاء جلالة مولانا أمير المؤمنين(٣)».

أما الأمنية الثانية فهى «مضاعفة الإهتمام ببحرية الدولة العثمانية ليرى المسلمون منشأتها تجرى فى البحر كجوارى الدول الأخرى فيرفعون رؤوسهم إعجابًا وفخارًا إعتمادًا على الله وعلى قواها».

وفى أزمة طابا كان من الطبيعى أن يقف مصطفى كامل فى صف الدولة العثمانية.. وكانت حجته فى ذلك هو تدخل انجلترا فى المسألة فهو يقول «نحن لا نعرف كيف تدعى انجلترا لنفسها حتى حماية مصر ضد تركيا وهى «هى» صاحبة السيادة الشرعية على وادى النيل»(٤) وأعلن مصطفى كامل أن «تركيا تحتل فى «طابه» أرضا عثمانية»(٥)

---

(١) اللواء- ٥ مارس سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (كيف يحمى الإسلام)

(٢) اللواء- ٢٧سبتمبر سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (الدسائس والوشايات).

(٣) اللواء- أول سبتمبر سنة ١٩٠٢ مقال بعنوان (عيدالخليفة والإسلام)

(٤) اللواء- ٧ مارس سنة ١٩٠٦ مقال بعنوان (مسألة العقبة)

(٥) اللواء ١٧ مارس سنة ١٩٠٦ .

ويرى أحمد لطفى السيد أن «الجامعة الإسلامية لا أثر لها فى مصر ولا نظن لها وجودًا فى غير مصر»(١)

ورغم ذلك فهو يقول بأن فكرة الوحدة الإسلامية قد تحول أحيانًا بخواطر بعض الناس «الذين لا يزالون بعيدين عن الاشتغال بالسياسة والنظر فى الأمور العامة بشئ من التدقيق.. ولكن تلك الفكرة لم تخرج عن حيز الخواطر التى تظهر وتختفى تبعًا للحوادث».

ويبرر لطفى السيد إنتشار فكرة الجامعة العثمانية فى مصر بأنه «كلما رأى المصريين اتفاق رجال السياسة الأوروبية على شئ يضر بمصلحة مصر أو يبعد ميعاد استقلالها أو يفيد إستمرار الاحتلال إلى الأبد قارنوا بين مصر وبين غيرها من ولايات البلقان التى استقلت واستنتجوا من ذلك أن ذنب مصر أنها أمة إسلامية وأن أوروبا لا تساعد فى الشرق إلا الأمم المسيحية فتمنى بعضهم أن لو كان للمسلمين وحدة، كما للمسيحيين فى أوروبا.. هذه الوحدة التى يتخيلون وجودها وأنها كانت الحامل لأوروبا على التداخل فى أمر ولايات البلقان وأرمينيه.. نقول ذلك ونحن لا نعرف أنه يوجد فى اللغة كلمة جامعة مسيحية (بانيكر يستيانسم) كما خلقت كلمة جامعة إسلامية (بانيسلامسم) على أن عقلاء المصريين لا يرون لكليتهما وجودًا فى العالم ولكن السياسة تخلق ما تشاء فليس لأوروبا أن تتوجس خيفة من فكرة ساذجة كهذه بعيدة عن أن تؤدى إلى اعتداء ومن جهة المصريين ولا أن تسبب قلق المستعمرين من الأوروبيين.. بل يرى هؤلاء العقلاء أن الذى خلق هذا الخطر الساذج هو مظاهر السياسة الأوروبية فى الشرق».

ويؤكد لطفى السيد أن الجامعة الإسلامية ليست «موجودة وجودًا حقيقيًا كما أنها ليست مقصدًا من المقاصد التى يسعى المسلمون لتحقيقها».

ويرى لطفى السيد أن الدين ليس بكاف وحده ليجمع بين الأمم.. إذ لا يجمع بين الناس سوى المنافع فقد «علمنا التاريخ وطبائع البشر أنه لا شئ بين الناس إلا المنافع فإذا تناقضت المنافع بين قبيلتين استحال عليهما أن يجتمعا لمجرد قرابة فى الجنسية أوحدة فى الدين.. وأن أبلغ مثل على ذلك هو إنشقاق المسلمين على أنفسهم فى خلافة أمير المؤمنين على بن أبى طالب مما هو مشهور ومأثور «وعندما انتشرت فى مصر الدعوة للاكتتاب لصالح إنشاء أسطول عثمانى بعث لطفى السيد بمقال إلى (الجريدة) وكان وقتها فى زيارة لأوروبا هاجم فيه الدعوة لهذا الاكتتاب وقال إن مصر أحق بكل دعم «إن كان الغرض من هذا التبرع الدفاع عن الأمة العثمانية وتقويتها فإن تقوية مصر والدفاع عنها أوجب على المصرى من كل واجب يميزه وأما إذا كانت قيمة المساعدة أدبية صرفة معناها إرتباط الأمة المصرية.. بالأمة العثمانية فذلك أبلغ فى العبث من المساعدة الحقيقية المادية»(٢).

وعندما وقعت الحرب الإيطالية الطرابلسية عام ١٩١١ وقادت صحف الحزب الوطنى الدعوة إلى مساعدةالدولة العثمانية فى حربها ضد الإيطاليين فى ليبيا كتب لطفى السيد مجموعة من

---

(١) الجريدة - ٧ مايو سنة ١٩٠٧ .

(٢) الجريدة - ٧ سبتمبر سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (عليكم أنفسكم)

المقالات بعنوان (سياسة المنافع لا سياسة العواطف) اعترض فيها على «هذه الحركة التى ابتدأت بفكرة الجهاد الدينى والتى هى من أكبر الأخطار على مصر لأن أى حركة من حركات التشيع أو إظهار المساعدة (الحربية الدينية) من شأنه أن يزيد مركز مصر إرتباكًا على ارتباك.. فالمصريون لا يجهلون أنهم أحق الناس بالمساعدة من كل وجه فمن العبث أن يكون المرء غريقًا ثم هو يتشبث بمساعدة غيره مساعدة لا تنفع الغير ولكنها تضربه ضررًا بليغًا»(١).

وعلى ذلك يرى لطفى السيد «انه يجب على المصريين لمصلحة بلادهم الا يجعلوا الدين - فى هذه الظروف - قاعدة لاعمالهم السياسية - بل يجب عليهم ان ينفوا عنهم اليوم كما نفوا عنهم فى الماضى كل تهمة من تهم التعصب الدينى (البانيسلاميسم) و(الغاناتسم)ولقد علموا ان هذه التهمة كانت من أكبر الذرائع التى تذرع بها الانجليز الى البقاء فى مصر ويتذرعون بها الى اليوم «ثم اعلن لطفى السيد انه يقول ذلك تطبيقا لمذهبه الذى طالما نادى به وهو ان «أعمالنا السياسية يجب أن تكون قاعدتها المنفعة وذلك لأننا فى زمان هو كذلك ولان التمدين الحاضر الذى نستمد منه كل قوة هو كذلك.. والغرب يحارب بهذا السلاح فمن الخطر الشديد علينا أن لا نقلده فيه».

ويرد لطفى السيد على كتاب الحزب الوطنى «الذين يدعون إلى الجهاد الدينى والخطباء الذين يخطبون بما يفيده فما بالهم يجرون بعيدًا إلى طرابلس.. وطرابلس تحتلها دولة مسيحية- كما أن مصر تحتلها دولة مسيحية فلماذا يختارون أن تكون طرابلس هى مرسح الحرب الدينية ومصر أقرب ما يكون (٢)».

ثم يلخص لطفى السيد موقفه من المسألة كلها فيقول: «نظريتنا هى تقوية شخصيتنا وإثبات شعور الحرية فى نفوسنا والإلتفات إلى داخليتنا وإصلاحها.. وبذلك نكون قد ساعدنا أنفسنا قبل أن نتشدق بمساعدة الغير مساعدة لا تفيده ولكنها تضر بنا من الوجهة السياسية».

وفى صحيفة (العلم) لسان حال الحزب الوطنى بعد (اللواء) كتب إسماعيل شيمى (أحد أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى) يطالب الشعب المصرى بمساعدة الدولة العثمانية فى الحرب الطرابلسية بأن «يقف فى وجوه المعتدين لينجى الدولة العثمانية.. تلك الدولة حامية القرآن الشريف فالويل ثم الويل لمن يتجاسر على مساسها»(٣).

ويكتب على فهمى كامل - شقيق مصطفى كامل ونائب رئيس الحزب الوطنى مقالا بعنوان (النجدة- النجده) يهيب فيه المصريين ان يقدموا العون للدولة فى حربها ضد الإيطاليين فى طرابلس «فإلى أهل الغيرة العربية والحمية العلية والنخوة الإسلامية نكتب سائلين النجدة- النجدة. فإن فقرا مع الكرامة لهو العز كل العز فإنا ندعو الأمراء وكبار الأغنياء إلى تشكيل اللجان فى كل مكان جمعًا للأعانات فإن النفوس متعطشة لمثل هذا التبرع(٤)».

---

(١) الجريدة- ٢١ أكتوبر سنة ١٩١١ مقال بعنوان (سياسة المنافع لا سياسة العواطف).

(٢) الجريدة-٢٣ أكتوبر سنة ١٩١١ (مقال بعنوان) (سياسة المنافع لا سياسة العواطف).

(٣) العلم- ٤ أكتوبر سنة ١٩١١ مقال بعنوان (القضاء المبرم)

(٤) العلم- ٤ أكتوبر سنة ١٩١١ - مقال بعنوان (النجدة..النجدة)

ونفس الدعوة للوقوف بجانب الدولة العلية فى حربها الطرابلسية يقول بها (عبدالرحمن الرافعى) الذى كتب يطالب الشعب المصرى «بمعونة اخواننا المجاهدين بجوارنا لأننا أول من يسأل عنهم ونحن الآن أمام مسألة حياة أو موت فلنكن من الأحياء يكن معنا الله»[1].

وعلى صفحات (العلم) أيضًا قام الشيخ عبدالعزيز جاويش بالتصدى للرد على لطفى السيد عندما كتب يهاجم الذين يدعون لمساعدة الدولة العثمانية فى الحرب الطرابلسية.. فوجه إليه خطابًا مفتوحًا بدأه مخاطبًا لطفى السيد ومطلقًا عليه اسم (عدو الإسلام) وقال: «أى عدو الإسلام نقمت منا أن ندعوالمسلمين لنجدة المسلمين ونستنفر الموحدين لإغاثة الموحدين فماذا كنت تريد؟ أأردت أن نتقدم إلى الباب بيد مبسوطة ورءوس خاشعة وأبصار مغضوضة وأدعية ضارعة أن يدفع عنا بلاء أمة تقول بصليبه وتدين بمذهبه إذن لقد ضل عقلك وخطل رأيك فلقد نشر أمام النصرانية - يقصد البابا - ذلك المنشور الذى بارك فيه الحملة الإيطالية على طرابلس - ثم دعا فيه أهل المسيح باسم المسيح وشفاعة المسيحية أن يستبيحوا المحارم وألا يكون فيهم غير ظالم.. ذلك قول خليفة المسيح فى الأرض وممثل المسيحية فى العوالم البشرية»[2].

وقال جاويش إن ذلك يؤكد أن الإيطاليين هم الذين أعلنوها حربًا دينية لا المسلمين ولا رجال الحزب الوطنى كما قال لطفى السيد فى إحدى مقالاته: «إذن فمن الذى دعا باسم الدين أنحن مسلمى مصر أم بابا روما؟»

ثم تساءل الشيخ عبدالعزيز جاويش «خبرنا ماذا كنت تريد من مخالفتك الإجماع ومناهضتك أهل البر والمروءة؟ أأردت أن تحلى صدرك بوسام من الملك عمنويل أم أردت أن يضع الفرنجةعلى رأسك الأكاليل أم أردت آن تجهر بمعاداة العالم الإسلامى لتطابق بين العمل والعقيدة.. لقد ضلت والله مذاهبك وشاهت غاياتك ومآربك».

ثم أخذ الشيخ جاويش يَسْتَعْدى شيوخ حزب الأمة على لطفى السيد فقال: «أى عدو نفسه.. تزعم أن لك حزبًا من ذوى التفكر.. والرأى فهل هذا كل آراء حزبك ومبلغ تفكيره.. إذًا فلتعلم مصر فى شيوخ من أبنائها زاهقوا الثمانين من عمرهم فهم فى زمرتك الطائشة الرعناء كالأكباش بين أقدام المتلاعبين».

وأخذت صحيفة (العلم) تنشر فى أعدادها التالية برقيات وخطابات تصل إليها من أفراد الشعب المصرى تستنكر آراء وخطة لطفى السيد فى الحرب الطرابلسية.

ولقد استمر الإتجاه المؤيد للدولة العثمانية والجامعة الإسلامية مسيطرًا على كتابات الجزء الأكبر من الصحفيين المصريين حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ودخول تركيا الحرب فى صف ألمانيا وضد انجلترا فكان أن فرضت انجلترا حمايتها على مصر وقطعت آخر خيط يربط مصر بالدولة العثمانية.. حيث بدأ الإتجاه الداعى للوطنية المصرية أو القومية المصرية يسود الحركة الوطنية المصرية وقد تجسد ذلك بأوضح ما يكون فى ثورة ١٩١٩.

---

(١) العلم - ٣١ أكتوبر سنة ١٩١١ مقال بعنوان (إلى مدير الجريدة.. أى عدو نفسه).

ولكن فكرة الجامعة الإسلامية سرعان ما طرحت على الرأى العام المصرى من جديد وذلك حين فصلت الحكومة التركية الجديدة بعد الحزب منصب الخلافة عن منصب الدولة.. ثم ألغى منصب الخلافة نفسه وطردت الخليفة العثمانى من تركيا.

فقد كتب الدكتور طه حسين فى صحيفة السياسة يعلق على فصل الخلافة عن الدولة فأكد أن المسلمين جميعًا قد فهموا الخلافة على أنها منصب دينى وسياسى معًا.. فإن «المسلمين على إختلاف آرائهم وتباين مذاهبم وأحزابهم فى الخلافة قد أجمعوا فى جميع العصور والأمكنة على أن الخلافة منصب دينى وسياسى معًا، كذلك فهم المسلمون الخلافة ولا يزالون يفهمونها: فهى سلطة دينية لأنها مستمدة من القرآن، سياسية لأنها مدبرة لحياة الناس.. وقد تغيرت العصور واختلفت الأزمان ولم يستطع المسلمون أن يفرقوا بين الدين والسياسة وأن يعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله.. لأن الإسلام لا يرى أن لقيصر فى الأرض شيئًا وهو يرى أن الله وحده هو المسيطر على ما فى الأرض وهو المسيطر على ما فى السماء»(١).

وقال الدكتور طه حسين إن المسلمين يواجهون اليوم تناقضًا حادًا بين إيمانهم بالخلافة من ناحية وبين تطورهم فى الحياة المدنية بمايخالف هذا الإيمان من ناحية ثانية: «إن إيمان الأمة الإسلامية كلها بنظرية الخلافة وسلطانها وإن كل شئ يجب أن يرجع إلى الخلافة سواءأكان دينيًا أو سياسيًا يتناقض من أخذهم بالحياة الحديثة الذى قضى بأن يتطور وجودهم العلمى تطوراً يخالف حياتهم العقلية فأصبحوا مدنيين فى العمل دينيين فى التصور والنظر».

ثم تحدث طه حسين عن تفكير الأتراك فى الفصل بين منصب الخلافة وبين السلطة السياسية فى تركيا بحيث يتحول منصب الخلافة إلى منصب دينى فقط وقال: «لقد نشأت فى البلاد الإسلامية فكرة جديدة لا عهد للإسلام بها وهى فكرة السلطة الزمنية والسلطة الدينية والفصل بين هاتين السلطتين».

وفى حالة الفصل بين السلطتين فى تركيا فإن طه حسين يرى أنه يصبح من غير الضرورى عندئذ أن تدين البلاد الإسلامية جميعًا للخليفة التركى حيث لم يعد هناك مبرر لإحتفاظ الأتراك بمنصب الخلافة «فإذا فقد الخليفة قوته السياسية وأصبح شيئًا يشبه شيخ الإسلام أو البابا فليس هناك ما يدعو إلى أن تذعن له البلاد الإسلامية بل ليس هناك مايدعوا إلى أن ترضى البلاد المختلفة بأن يحتفظ الترك لأنفسهم بهذا المنصب الدينى الجديد».

وفى رأى الدكتور طه حسين أنه لم يعد هناك ما يمنع فى هذه الحالة من أن يكون إختيار الخليفة بالإنتخاب «لقد كان الأتراك يحتفظون بالخلافة لأن الخلافة سلطة سياسية تؤيدها القوة وكانوا هم أصحاب القوة فى العالم الإسلامى فإذا أصبحت الخلافة سلطة دينية فليس ما يمنع أن يكون الخليفة عربيًا أو فارسيًا أو هنديًا وبعبارة أخرى ليس ما يمنع من أن يعود الأمر شورى بين المسلمين كما كان قديمًا وكما هو الآن عند الكاثوليك فينتخب الخليفة انتخابًا كما كان ينتخب فى صدر الإسلام وكما ينتخب البابا الآن.. فالإسلام لا يعرف توارث الخلافة وإنما اضطرته إليها

(١) السياسة- ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ - مقال بعنوان (مسألة الخلافة).

قوة الملوك وعصبياتهم فإذا زالت هذه القوة والعصبيات زالت وراثة الخلافة وعاد الأمر إلى نصابه القديم».

وطالب طه حسين بوجود «هيئة إسلامية منظمة تنتخب الخليفة كلما خلا منصبه وهذه الهيئة الإسلامية يجب أن تمثل البلاد الإسلامية كلها تمثيلاً دينيا».

وعندما قامت الجمعية الوطنية التركية بعزل الخليفة العثمانى (عبدالمجيد) وطردته إلى سويسرا تصدى (أمين الرافعى) فى صحيفة (الأخبار) للحكومة التركية وأخذ يكتب سلسلة من المقالات يهاجم فيها الحكومة التركية لهذا القرار وقال إنه ليس من حق الجمعية الوطنية التركية إصدار هذا القرار.. فالخليفة لم يعينه الأتراك وحدهم وإنما «العالم الإسلامى كله قد بايع الخليفة الحالى عبدالمجيد وارتضاه لهذا المقام الجليل وليس من حق الجمعية الوطنية التركية نقض هذه البيعة من جانبها فى حين أن جميع المسلمين مرتبطون بها»(١).

وهاجم قرار إلغاء الخلافة وخاصة توقيته «فليس من حسن السياسة أن صدر ذلك القرار المشئوم فى الوقت الذى يسعى فيه الإنجليز وغيرهم لإسناد الخلافة إلى بعض صنائعهم حتى يكون ذلك المقام الجليل ألعوبة فى أيديهم».

وأعلن (أمين الرافعى) أن مصر مستعدة لإستقبال (الخليفة إذا رغب فى ذلك: « هذا وإن مصر لترحب بمقدم جلالة الخليفة إليها وهى ولا شك ستقوم بواجبها المقدس نحوه ونحو أسرته الكريمة»(٢).

وطالب علماء الدين فى مصر بدعوة الخليفة إلى المجئ إلى مصر «كما نرجو من علمائنا أن يدعوا جلالة الخليفة للحضور إلى مصر ليعيش وأسرته فى بلد إسلامى ويكون متصلاً بالمسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها لأن فكرة إبعاده إلى سويسرا لايقصد منها سوى الحيلولة بينه وبين المسلمين»(٣).

ونشرت الأهرام مقالاً بعنوان (الخلافة الإسلامية ومشيخة الأزهر) بقلم (محمد قنديل الرحمانى) المحامى الشرعى وهو رد على بيان كانت مشيخة الأزهر قد أصدرته بعد عزل الخليفة ونفيه.. وذكر الشيخ الرحمانى جانبًا من بيان المشيخة الذى قالت فيه «إن الإمام يصير إمامًا بالبيعة من أهل الحل والعقد أو استخلاف إمام قبله ولابد من هذا من نفاذ حكمه فى رعيته خوفًا من قهره وسلطانه فإن بايع الناس الإمام ولم ينفذ حكمه فيهم بعجزه لا يصيرإمامًا بالبيعة أو الإستخلاف وتستفاد الأمة أيضًا بطريق التغلب وحده فإذا تغلب شخص على الخليفة واغتصب مكانه انعزل الأول وقد وجد التغلب مع البيعة أو الإستخلاف كما حصل لأكثر الخلفاء فى الصعور الماضية وهذا كله مستفاد صراحة من نصوص السادة الحنفية».

وتصدى الشيخ الرحمانى لتفنيد ونقد هذا الرأى الذى قالت به مشيخة الأزهر فقال: «ونقول لمشيخة الأزهر المحترمة: إنك أجملت إجمالاً وأهملت إهمالاً وناءيت فى حكم الله تعالى فى

---

(١) الأخبار- ٣ مارس سنة ١٩٢٤ .

(٢) الأخبار- ٤ مارس سنة ١٩٢٤ .

(٣) الأخبار - ٥ مارس سنة ١٩٢٤ .

الخلافة والخليفة عن جادة الإفصاح إذ أن عمل الكماليين من الخليفتين (وحيد الدين) (عبدالمجيد) ليس من باب تغلب سلطان قاهر على خليفة إسلامى بانتزاع سلطاته قهرًا وغلبة بل هو مرق (خروج جماعة من المنتمين للإسلام على خليفتهم) والحكم الشرعى فى ذلك وجوب محاربة الخوارج على الخلافة ومقاتلة الفئة الباغية على الخليفة فإن تقاعس المسلمون وأحجم المؤمنون وتقاعد الموحدون السنيون على كثرتهم البالغة مئات الملايين عن نصرة الخلافة والخليفة غضب الله عليهم جميعًا وأثموا فردا فردًا يا مولانا الشيخ الأكبر»[1].

ثم قال الشيخ الرحمانى «فاللهم لا حول للإسلام والمسلمين ولا قوة للخلافة الإسلامية وأمير المؤمنين إلا بك وحدك فهيئ لدين الإسلام من أمره رشدا وامنحه وليًا مرشدًا وأبعد الأيدى السياسية من التدخل فى شئون دينك الذى أصبح سلعة يبيعها زيد ويشتريها شهاب الدين ووفق علماء دينك إلى الدفاع عنه بغيرة وصرامة».

وواضح أن الشيخ الرحمانى يتهم الأزهربالرضوخ لبعض (الأيدى السياسية ويقصد بها فى ذلك الوقت الملك فؤاد الذى كان يطمع فى منصب الخلافة لنفسه.

وكان من الطبيعى أن يثير هذا المقال ثائرة مشيخة الأزهر.. فطالبت الشيخ الرحمانى للتحقيق أمام رياسة المحكمة الشرعية العليا بتهمة إهانة الأزهر.. إذ ينشر (الأهرام) تحت عنوان (مقالات الخلافة الإسلامية والشيخ محمد قنديل الرحمانى) مقالاً يقول فيه «إن الأزهر رأى فى هذه المقالات حطًا بالأزهر فحول الشيخ إلى التحقيق أمام رياسة المحكمة العليا الشرعية ولكن المحكمة بعد التحقيق اتضح لها سلامة نية الشيخ الرحمانى وقرر حفظ الشكوى المقدمة ضده من مشيخة الأزهر»[2].

وهكذا لم يكن الشيخ (على عبدالرازق) صاحب كتاب (الإسلام وأصول الحكم) هو أول من اصطدم بالأزهر عندما تصدى لمناقشة قضية الخلافة الإسلامية.. ولكن الفرق بين الرجلين أن الشيخ الرحمانى كان يدافع عن بقاء الخلافة بينما كان الشيخ على عبدالرازق لا يجد لها أى مبرر للبقاء.

ورغم ما أثاره عزل الخليفة العثمانى فى المصريين من عطف على الخلافة .. إلا أن ذلك لم يغير شيئًا من طبيعة التطور السياسى الجديد الذى سارت فيه الحركة الوطنية المصرية بعد ثورة ١٩١٩ حيث تبلورت الوطنية المصرية (الخالية من أية ارتباطات دينية).

* * *

(١) الأهرام - أول أبريل سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (الخلافة الإسلامية ومشيخة الأزهر)
(٢) الأهرام - ١٢ يوليو سنة ١٩١٤ .

الباب الخامس

الفكر الديموقراطي في الصحافة المصرية

الفصل السادس عشر

الديموقراطية .. ومفهومها في الصحافة المصرية

الديموقراطية :

ليس هناك معنى واحد محدد لكلمة ديموقراطية.. ولكنها على وجه الإجمال قد تشير إلى معنيين: مثل أعلى.. ونظام سياسى.. ورغم ذلك فالديموقراطية لا تتمثل فى شكل سياسى واحد.. وإنما هى نتاج لتطور الحياة الغربية..ولذلك يشترك فى القول بها أصحاب مبادئ ونظم متعددة وقد تكون متعارضة..إذ يقول بها الليبراليون والاشتراكيون والشيوعيون أيضًا.. فهناك الديموقراطية الاجتماعية والديموقراطية الاشتراكية والديموقراطية الشعبية.

ولكن الديموقراطية فى جوهرها تعني سيادة مبدأ الشرعية.. فالسلطة تكون شرعية فقط فى حالة ما إذا كانت تنبع من الشعب وبرضائه.. وحرفيًا تعنى الديمقراطية :سلطة الشعب أو حكم الشعب(١).

وترى دائرة المعارف البريطانية أن الديموقراطية تستخدم بعدة معان.. فالتعريف الأصلى للكملة: إنها شكل من أشكال الحكم يمارس فيه مجموع المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسى تطبيقًا لحكم الأغلبية.. وهو ما يطلق عليه اسم الديموقراطية المباشرة... وهناك «الديموقراطية التمثيلية» أو النيابية وهى شكل من أشكال الحكم يمارس فيه الأفراد الحقوق نفسها ولكن من خلال ممثلين عنهم يختارونهم.. ويصيرون مسئولين أمامهم، وهناك شكل آخر من أشكال الديموقراطية يقترب من الديموقراطية التمثيلية إلا أن سلطة الأغلبية فيه تظل مقيدة فى إطار القيود القانونية التى تضمن للأقلية التمتع بحقوق جماعية وفردية مثل حرية الكلام والدين وهو ما يعرف باسم «الديموقراطية القانونية». كذلك فإن كلمة ديموقراطية قد تستخدم أحيانًا لوصف أي نظام سياسى أو اجتماعى دونما اعتبار لماذا كانت الحكومة ديموقراطية بالمعانى الثلاثة السابقة أم لا.. وخاصة فى النظم التى تتجه إلى تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد بالذات الفوارق الناشئة عن التوزيع غير العادل للملكية الخاصة.. وهى نظم تعرف بالديموقراطية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الشعبية(٢).

وتعنى الديموقراطية فى نظر دائرة المعارف الأمريكية.. الطرق المختلفة التى يشترك بواسطتها الشعب فى الحكم.. ومن هذه الطرق الديموقراطية المباشرة وتعنى اشتراك الشعب فى اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسة كما كان حادثًا فى المدن اليونانية القديمة.

وهناك الديموقراطية الليبراليةوهي السائدة فى الولايات المتحدة وبريطانيا والتى تعتمد على الحكومة الدستورية والتمثيل الشعبى وحق الانتخاب العام.. ثم هناك الديموقراطيات غير السياسية.. وهى التى يطلق عليها الديموقراطيات الاقتصادية والاجتماعية والشعبية.. وأكثر مفاهيمها- فى نظر دائرة المعارك الأمريكية- غامضة(٣).

والتعريف الحرفى للديمقراطية فى رأى «أرنولد توينبى هو: السيطرة الفعالة على الشئون

---

(1) International Encyclopedia of Social Sciences, V. 4. The Macmillan Company- U. S. A. 1968 - pp.: 112 - 121.

(2) Encyclopedia Britannica- Volume 7 - U. S. A.,1973 pp: 215-224 .

(3) The Encyclopedia Americana- Volume8 - Americana Corporation. U.S.A.- 1963 - pp. 639 - 650)

الإنسانية من جانب الجماهير الشعبية.. ولكنه يرى أن هذا مثل أعلى نادراً ما يتم في الواقع. ويعتقد «توينبى» أن العالم سيتجه فى المستقبل إلى الحصول على مزيد من التقدم نحو الديموقراطية بمعنى المساواة الاجتماعية أكثر منه نحو الديموقراطية بمعنى المساواة الاجتماعية أكثر منه نحو الديموقراطية بالمعنى السياسى أى الحكم الذاتى(١)».

ويعتقد «رينهولد نيور»: أن الحكومة الديموقراطية لابد لها من ثلاثة شروط:

الأول: وحدة وتضامن المجتمع بالدرجة التى تسمح بالمناقشة دون تحديد لوحدة المجتمع نفسه.

الثانى: الإيمان بحرية الفرد وحماية ملكيته.

الثالث: تحقيق الانسجام والتوازن بين القوى الاقتصادية والسياسة والاجتماعية لتحقيق العدل الاجتماعى (٢).

ويفرق «رايموند أروند» بين الليبرالية والديموقراطية فيقول إن الليبرالية مفهوم متعلق بالغايات وحدود السلطة.. أما الديموقراطية فمفهوم متعلق بوسائل ممارسة هذه السلطة وتحقيق هذه الغايات وإن كان منطق الليبرالية يؤدى إلى الديموقراطية فإنه لكى تصبح الديموقراطية حقيقية لابد من احترام الحريات الليبرالية كحرية التعبير وحرية المناقشة وحرية الاجتماع(٣).

أما «هارفى هويلبر» فيعتقد أن الديموقراطية هى الجانب السياسى لليبرالية.. وهى فى رأيه «تعنى أن السيادة لابد وأن تكون للفرد.. فالديمقرطية ما وجدت إلا لتحقيق المصلحة الفردية». وعلى ذلك فهو يعتقد أن الديموقراطية الاقتصادية لا تعنى تحقيق العدل الاجتماعى كمايقول بذلك الاشتراكيون..وإنما هى تعنى تحقيق الثروة الفردية وحمايتها»(٤).

ويرى «رولاند بينوك» أن الديموقراطية تعنى حكم الشعب نفسه وبنفسه.. وهى تعنى أيضًا أن كافة الأمور السياسية الهامة يجب أن تقرر عن طريق الشعب أو ممثليه.. الذين يأتون عن طريق الانتخابات الحرة.. وهو يعتقد أن وجود الديموقراطية رهن بتطبيق مبدأ سيادة القانون« فالحكم الديمقراطى هو الحكم القانونى .. وعلى ذلك فلكى تكون الحكومة ديمقراطية لابد أن تتوافر لها الشروط التالية:

١- أن لا يعاقب إنسان إلا فى حالة خرقه للقانون.

٢- أن يطبق القانون على الجميع.

٣- العقاب يجب أن يكون مناسبًا للجرم.

---

(1) Toynbee. Arnold J. - Democracy in The Atomic Age- Oxford University Press- London, 1956 - p.2 .

(2) Niebuhr - Reinhold and Sigmund Paulo. E- ..The democratic experience - Frederick And A. Praeber Publishers. U.S.A, 1962-p. 73

(3) Aron- Raymond-.. An Essay on Freedom - The World Publishing Company- U. S. A. , 1970. p. 101.

(4) Wheeler.Harvey-.. Democracy in revolutionary Erepelican Book - London, 1971 p. 117 .

تطبيق مبدأ سيادة القانون على مختلف نواحي الحياة في الحكومة.

ويعتقد «بينوك» أن الليبرالية السياسية تتطابق مع الديموقراطية حين لا تفرق الحكومة بين الأفراد سواء في النواحي التشريعية أو النواحي الإدارية.. وأن تطبق القانون عليهم جميعًا تطبيقا عادلا[١].

ويقول «جون بلا منتس» إن هناك اتفاقًا عامًا على أنه في الديموقراطية يصبح من حق المواطنين التجمع معًا في ضوء أي هدف أو مبدأ طالما أن أغراضهم ليست ضارة بغيرهم.. ولكنه في نفس الوقت يعترف بأنه من الصعوبة تعريف ما هو ضار ولكنه مع ذلك يرى أنه ليس هناك أكثر ضررًا من حرمان الشعب من ممارسة حقوقه الطبيعية.. وهو يرى أيضًا أن الديموقراطية قد تعني المساواة السياسية بمعنى المشاركة في إصدار القرارات السياسية وفي الرقابة على القرارات الحكومية[٢].

ويرى «وليام ادوارد» و «مارتبول ليكي» أن هناك حالات لا تتطابق فيها الديموقراطية مع الحرية (Liberty) فوضع القوة السياسة الأساسية في المجتمع في يد الطبقات الجاهلة يعني وضعها في الأيدي الأقل اهتمامًا بالحرية السياسية.. والذين قد يسيرون- بولاء مطلق- وراء قائد قوي[٣].

أما «ادوارد بينيس» فيعتقد أن الديموقراطية هي فلسفة تبرير الحقوق الشرعية.. وقد قامت باعتبارها الجانب السياسي لليبرالية بدور ثوري في تفويض الملكية المطلقة في أوروبا وأدت إلى قيام عامل جديد وهو خلق الطبقة البورجوازية في الحياة الاجتماعية في القرن التاسع عشر.. وهو يعتقد أن إعلان الديموقراطية للحقوق الإنسانية قد مكن من خلق الرأسمالية الصناعية الحديثة[٤].

ويرى «ب. هـ .بيلي» أن الديموقراطية نظام اجتماعي يسمح للفرد بأن ينمي إمكاناته وفي نفس الوقت يشارك في الحياة العامة.. والمجتمع الديمقراطي يعبر عن نفسه بعدة طرق.. في الحكومة وفي الدين.. وفي التعليم والنظام الاجتماعي.. وعلى ذلك فالديموقراطية وسيلة وليست غاية.

والمفهوم الرئيسي للديموقراطية هو أن الحكومة يجب أن تعبر عن الشعب.. وفي الديموقراطية الشعب هو الدولة .. وهو يفرق بين كلمة "Freedom" وكلمة "Democracy" ويرى أنهما لا تعنيان نفس الشيء.. ذلك أن "Freedom" تعني التخلص من القيود وعلى ذلك فهي مرحلة ممهدة للديموقراطية.. كذلك فإن Democracy لا تعني أيضًا Liberty ذلك أن Liberty هي المفهوم السياسي لـ (Freedom) فالشعب الديموقراطي شعب محرر (Liberated) ولكن الشعب

---

(1) Pennoek. Rolend:- Liberal Democracy- Rinehart And Company- U.S.A., 1950- pp. 98 - 100 .

(2) Plamenats. John:- Democracy And Illusion- Clarke Deble And Brendon H.D. , London, 1973, pp. 183-185.

(3) Edward. William And Lecky. Harpole:- Democracy And Liberty- Longmans Green And Company-: London, 1896 p. 214.

(4) Benes. .Edward- Democracy- The Jacmillan company- New York- 1939, p. 11 .

المحرر ليس دائما ديموقراطيا.. فالشعب قد يكون حرا سياسيا ولكن ليس ديموقراطيا فالاستقلال لا يعنى الديموقراطية[١].

وفى رأى صول - ك وبادوفو "أن ثمة مظهرين عامين للديموقراطية.. هما المظهر النظامى السياسى.. والمظهر السلوكى.. والديموقراطية باختصار هى نظام سياسى يقتسم فيه المواطنون السلطة ويختارون حكامهم بحرية ويحتفظون لأنفسهم بالرقابة الدائمة على حكومتهم. وللديموقراطية مالا يقل عن خمس مميزات أو مبادئ فى مجال السياسات والنظم وهى:

١ - المساواة أمام القانون.

٢ - المساواة فى الاقتراع.

٣ - انتخاب الممثلين النيابيين دوريا.

٤ - التشريع بموافقة الأغلبية.

٥ - حرية العمل السياسى ووضع البرامج السياسية.

وقد يضاف إلى هذه المبادئ الخمسة مبدأ سادس هو الرفاهية الاجتماعية.. ولكن يبقى ان العامل الرئيسى الذى لا يمكن المساس به فى الديموقراطية هو حق الشعب فى اختيار حكامه او الاستغناء عنهم فى مواعيد محددة وفى إطار الحريات السياسية أو بلا خوف من البوليس أو السياسيين.

أما على المستوى السلوكى فللديموقراطية مجال أوسع للتطبيق فهى طريقة حياة.. الى طريقة للنظر إلى الأشياء والشعور إزاء الإنسانية والمجتمع والسلوك السياسى.. إنها طريقة للترصف حيال بنى جنسك بل حيال أسرتك[٢].

ويقول "هارولد لاسكى" إن الثورة الصناعية هى التي أوصلت الطبقة البورجوازية للسلطة فأقامت الديموقراطية الرأسمالية.. وقد كانت هذه الديموقراطية ناجحة طالما أن الظروف كانت في صف نمو وازدهار الراسمالية.. ولكن الوضع اختلف حين اضطرت الطبقة البورجوازية لمواجهة خطر نمو الطبقة العاملة .. فسرعان ما تنكرت للحقوق الديموقراطية وكثيرا ما لجأت إلى الدكتاتورية لقمع الشعب.. وقدم لاسكى العديد من الأمثلة التى تؤكد رأيه مثل قيام النظم النازية فى ألمانيا الفاشية فى أيطاليا للدفاع عن النظم الرأسمالية فى مواجهة القوى الشعبية عقب الأزمة الاقتصادية التى تعرض لها العالم الرأسمالى عام ١٩٣٠.. وكان ذلك دليلا على عجز الديموقراطية البورجوازية - فى رأى لاسكى - فى تحقيق المساواة فى المشاركة السياسية لكل

---

(1) Bailey, P. H.: What is Democracy - The Comstook Publishing - U. S.A. ,1918 - PP. 35- 45.

(٢) صول. ك. بادوفر - معنى الديموقراطية - ترجمة جورج عزيز - دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع - القاهرة - ١٩٦٧ ص ١٩ - ٢٠.

المواطنين .. وعلى ذلك فلاسكى ينتهى الى القول بأن المثل الأعلى الديموقراطى لامعنى له إذا لم يحقق المساواة فى المجال الاقتصادى[١].

وقد انتقد الماركسيون الديموقراطية... وقد أوضح ماركس وانجلز الطابع الطبقى للحضارة البورجوازية والديموقراطية البورجوازية والبرلمانية البورجوازية، واعتبروا أن أكثر الجمهوريات البورجوازية ديموقراطية ليس سوى آلة لقمع الطبقة العاملة[٢].

ويرى "لينين" أنه طالما كانت هناك طبقات متمايزة لا يمكن التحدث عن الديموقراطية الخالصة "بل يقتصر الحديث على الديموقراطية الطبقية فقط.. إن الديموقراطية الخالصة ليست سوى تعبير كاذب لليبرالى يخدع العمال.. إن التاريخ يعرف الديموقراطية البورجوازية التى تحل محل النظام الإقطاعى والديموقراطية البروليتارية التى تحل محل الديموقراطية البورجوازية.. كذلك فإن الديموقراطية البورجوازية إن كانت تشكل خطوة تاريخية كبيرة إلى الأمام بالنسبة للقرون الوسطى تظل أبدا مع ذلك - ولا يمكنها إلا أن تظل كذلك فى النظام الرأسمالى - ديمقراطية مبتورة .. مزورة .. منافقة .. فردوسا للأغنياء وفخا وخديعة للمستثمرين.. للفقراء . ويكرر لينين رأى ماركس وانجلز بأن الدولة التمثيلية العصرية هى أداة لاستثمار العمل المأجور من قبل الرأسمال.

ويقول لينين: خذوا القوانين الأساسية فى الدول الديموقراطية .. خذوا إدارتها خذوا حرية الاجتماع أو حرية الصحافة.. خذوا مساواة المواطنين أمام القانون.. ترون فى كل خطوة نفاق الديموقراطية البورجوازية الذى يعرفه جيدا كل عامل شريف ومدرك فليس ثمة دولة حتى أوفر الدول ديموقراطية لايتضمن دستورها منافذ أو تحفظات تمكن البورجوازية من توجيه الجيوش ضد العمل وإعلان الأحكام العرفية ... الخ.. في حالة مخالفة النظام.. أى فى الواقع حين تخالف الطبقة الخاضعة للاستقلال وضعها الاستعبادى وتحاول أن لا تسلك سلوك العبد[٣].

والخلاصة أن كلمة ديمقراطية (Democracy)تشتق من Demos وهى بالإغريقية تعنى "شعب" Kiatos وتعنى سلطة.. فهى إذن تعنى سلطة الشعب أو حكم الشعب..فالسلطة فى الحكومة الديموقراطية فى يد الشعب أو أغلبيته يتولاها بنفسه أو بواسطة نواب ينتخبهم ليحكموا باسمه.. والحكم الديمقراطى أو المبدأ الديمقراطى أساسه أن السلطة فى الدولة مصدرها الشعب ولا يمكن أن توجد فى هيئة أخرى..فردا كان أو جماعة.. فالشعب إذن هو الذى يجب أن يدير شئونه بنفسه (الديموقراطية المباشرة) أو بواسطة نواب يمثلونه (الديموقراطية النيابية) وهو الذى ينتخب الحكام الذين يحكمونه أو على الأقل الهيئة التى تراقب هؤلاء الحكام مثل البرلمان أو المجلس النيابى[٤].

---

(1) Iaski. Harold. J. - Democracy in Crisis - George Allen And Unwim, London, 1933 - PP. 49 - 53.

(٢) كارل ماركس - الحرب الأهلية فى فرنسا - دار التقدم. موسكو - ١٩٦٣ ص ١٩ -٢٧. ومقدمة انجلز لنفس المؤلف السابق.

(٣) لينين - المختارات - الجزء الأول - المجلد الثالث - دار التقدم - موسكو - ١٩٦٧ - ص ٩٧ - ١٠٧، ١٩٨ - ٢١٧.

(٤) د. وحيد رأفت ود. وايت إبراهيم - القانون الدستورى - المطبعة العصرية - القاهرة -١٩٣٧ - ص ٩٨ - ٩٩.

والفكرة الديموقراطية قديمة ترجع إلى مدن اليونان القديمة.. وأشارت اليها بعض الأديان والحديث هو تطبيق هذه الفكرة.. فالديموقراطية كما نعرفها الآن والتى ترمى إلى إشراك أكبر عدد ممكن فى الحكم أما بطريقة مباشرة (الديموقراطية المباشرة) أو بطريقة غير مباشرة (الديموقراطية النيابية) لم تطبق عمليا فى الدول الحديثة (إذا استثنينا المقاطعات السويسرية) إلا منذ أواخر القرن الثامن عشر بعد الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية.. وكثير من الديموقراطيات القديمة لم تكن سوى ديمقراطيات إسمية كديموقراطية أثينا أو اسبرطة لم تكن سوى ديموقراطية الأحرار... وليس ديموقراطية للعبيد.. الذين كانوا يكونون أغلبية السكان فى هاتين المدينتين والذين لم يكن لهم حق التمتع بالحقوق السياسية.

ولابد أن نفرق بين الديموقراطية كمذهب فلسفى سياسى واجتماعى.. والديموقراطية كنظام من أنظمة الحكم.

فالديموقراطية كمذهب ترجع أصل السلطة السياسية أو مصدرها إلى الإرادة العامة للأمة، أى أن هذه السلطة لا تكون شرعية إلا إذا كانت وليدة إرادة عامة.

أما الديمقراطة كنظام للحكم.. فهى تعنى ذلك النظام الذى يستلهم روح المذهب الديمقراطى أى أنه ذلك النظام الذى ينشأ كوليد الأمة ويقرر أصحابه أنه نظام شرعى لأنه يقوم على أساس تلك الإرادة[1] أى (إرادة الأمة).

وفى كل الحالات فإن الديموقراطية يجب أن تقوم على أساس المساواة السياسية بين الأفراد ومعارضة احتكار الامتيازات السياسية لأى طبقة من طبقات الشعب وتؤكد على ضرورة وضع الحكم بين أيدى الأغلبية وعلى ضرورة أن تصدر القوانين بموافقة الرأى العام[2].

والديموقراطية ليست غاية فى ذاتها[3] وإنما هى وسيلة لكى يتولى الشعب حكم نفسه بنفسه بحيث لا يستبد بالسلطة فرد أو طائفة وبذلك تصان حريات الأفراد من العبث والاستغلال.

وقد اقترن ظهور الديموقراطية فى العصر الحديث بانتصار الطبقة البورجوازية على الإقطاع فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر حيث كانت الديموقراطية هى الفلسفة التى استولت عن طريقها البورجوازية على السلطة السياسية فى أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

وكما كانت الرأسمالية هى الفلسفة الاقتصادية للبورجوازية .. فقد كانت الديموقراطية هى فلسفتها السياسية .. وكون الاثنان معا.. مجمل الفلسفة الليبرالية بجانبيها: السياسى والاقتصادى.

وقد كان هدف الديموقراطية الليبرالية هو تقليص القيود التى تضعها الدولة على الفرد إلى

---

(١) د. عبد الحميد متولى - القانون الدستورى والأنظمة السياسية - الجزء الأول - الطبعة الخامسة - منشأة المعارف - الاسكندرية - ص ١٠٧.

(٢) د. بطرس بطرس غالى - ود. محمود خيرى عيسى - المدخل فى علم السياسة - الطبعة الأولى - مكتبة الأنجلو - القاهرة - ١٩٥٩ - ص ٦٥٢.

(٣) د. محمد عزيز الحبانى - من الحريات إلى التحرر - دار المعارف - القاهرة ص ٢٠.

أقصى حد[1].. وحصر دور السلطة فى ثلاثة أهداف فقط هى تحقيق أمن الفرد وسلامته وخيره العام.. فالديموقراطية الليبرالية ترى أن الفرد هو خير حكم على الأعمال التى تعود عليه بالخير[2].. أما المجتمع فلا يمكن أن يحكم إلا على الأضرار التى قد تلحق بالآخرين.. فالجانب الوحيد من تصرفات الفرد الذى يقع تحت طائلة المجتمع هو ذلك الجانب الذى يدخل ضمن شئون الأفراد الآخرين.. وكما قال جون ستيوارت مل : "يجب أن يكون للفرد السيادة المطلقه على نفسه وجسده وعلى عقله"[3] فالمبرر الوحيد لوجود السلطة فى نظر الديموقراطية الليبرالية هو منع الضرر عن الفرد.. فهى ترفض أى مبرر لتدخل الدولة فى شئون الأفراد حتى ولو ادعت أنها بذلك تريد تحقيق مصلحة لهم.. ذلك أن الديموقراطية الليبرالية تعتقد أن الفرد يعرف صالحه بأفضل مما تعرفها الدولة.. وأن الأفراد يمكنهم تحقيق مصالحهم بصورة أفضل مما لو حدث أى تدخل يحدُّ من حريتهم.

ولكن بعد نجاح الثورات الديموقراطية وتمكن البورجوازية من الوصول إلى السلطة واجهت امتحانا عسيرا فى مواجهة الأقطار الاشتراكية التى بدأت تطالب بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق الرفاهية العامة. ولذلك امتاز النصف الأخير من القرن الماضى والنصف الأول من القرن العشرين.. بالتوسع الكبير فى الأعمال الحكومية [4]فى الدول الديموقراطية الليبرالية.

ولقد أثبت المفهوم الليبرالى للديمقراطية قصوره وبالذات فى مواجهة الأفكار الاشتراكية حيث تبلور مفهوم جديد يرى أن الديموقراطية السياسية لا معنى لها إلا إذا ارتبطت بديمقراطية اجتماعية تلغى الاستغلال الطبقى وتحقق المساواة الاجتماعية بين افراد الشعب.. وحينئذ تتعدد ممارسة الديموقراطية داخل المجتمع - فلا تصير قاصرة على الانتخابات البرلمانية التى قد لا تتم إلا كل عدة أعوام. بل تشمل أكثر مجالات الحياة.. كانتخاب مجالس الإدارات.. ومجالس المنتجين.. والمجالس الشعبية فى القرى والمدن.. وبذلك تتحول الديموقراطية من ديمقراطية شكلية إلى ديمقراطية حقيقية.. ومن ديمقراطية لطبقة معنية إلى ديمقراطية لكل الشعب.

مفهوم الديموقراطية فى الصحافة المصرية:

كان ميخائيل عبدالسيد.. صاحب «الوطن» هو أول من تصدى لتعريف الديموقراطية.. حيث أطلق عليها «سلطة الأمة»[5] وكان يرى أن الديموقراطية «نظام للحكم» وهو .. أفضل أنواع

---

(1) Bowle, John - Politic And Opinion in the Nineteebth Century Aleden Press, London, 1954- PP. 201- 204.

(2) Cancasters. Lane. W. - Masters of Political throught - Hegel to Dewey - Volume 3- George G. Harrap and Co. Ltd. London, 1959- P. 112.

(3) Ml. John Stuart - on Liberty - Macmillan. Oxford - U. S. A., 1925, P. 267.

(٤) د. بطرس بطرس غالى.. ود. محمود خيرى عيسى- المدخل فى علم السياسة -- ص ٦٦٠ - ٦٦١ .

(٥) الوطن- ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٨ .

النظم».. والحكومة الديموقراطية فى رأيه هى «التى يكون فيها الملك مقيداً ومربوطا بشرائع البلاد وحيث لا يجوز له الخروج عن مقتضاها ولا المروق عن فحواها مثل ملكة انجلترا مثلاً ف،لا تقدر أن تأتى أمراً منافيًا لشرع البلاد وقوانينها ولا تقدر أن تجور على رعاياها بأن تحملهم المغارم وتوقع عليهم مظلمة من المظالم.. وهذه الحكومة شبيهة بالجمهورية أكثر شبها بالملكية فإن الأمر والنهى والحل والربط بيد وزرائها ومجلس نوابها المعبرين عن شعبها»(١).

ويرى عبدالله النديم أن الديموقراطية هى «القطب المعادى للحكم المطلق» وأن الديموقراطية وجدت عندما «رأت ممالك أوروبا أن الملوك كثيراً ما يقعون فى أخطاء الرأى بالانفراد فيه فأحدثوا مجالس الوزراء والشورى التى تقيدت بها الممالك ظاهراً فالقت أوزارها على عاتق أعيان الأهالى ومنتخبيهم لتستمد من أفكارهم ما به يحسن النظام وتبقى المملكة حية بحياة قواها العاملة وصار للأمم الثقة بملوكهم ووزرائهم لعلمهم أنهم لا يصرفون شيئًا ولا يحدثون عملاً ولا يبرمون أمراً إلا بمشورة نوابهم.. وبتبادل الأفكار بين الوزراء والنواب ظهرت ثمرات عظيمة واشتد عضد الدول وعظمت قوتها واتسعت تجاربها ومعارفها وكثر المرشحون للأعمال والإدارات العالية بالترقية فى المجالس النيابية»(٢).

ويعتقد النديم أن دول الشرق لم تعرف الديموقراطية بسبب «الجهالة التى عمت الأمم الشرقية فلم يكن عند ملوكهم ثقة بأعيانهم ووجهائهم ولا يحبون كثرة العقلاء خوفًا من التغلب الذى يحلم به كل ملك شرقى وهو وهم لا حقيقة ولذا نراهم إذا نبغ فى ممالكهم أناس وضعوهم تحت سوط التضييق حتى يبغض الغير طريق العقلاء والنبهاء فراراً من الوقوع فيما وقعوا فيه من البلاء والعناء».

أما «تادرس المنقبادى» فيرى أن «الديموقراطية هى رد الفعل المناقض للاستبداد (٣)».. وأنها ظهرت وانتشرت عندما «سئمت الأمم جور الحكومات المطلقة ويئست من الفوز بأمانيها فى العدالة وحسن السياسة.. وعلى يدها- يقصد الديموقراطية- أجبرت الممالك على وجوب تشكيل الهيئات النيابية والشورية حتى تنوب عن أفراد الهيئة وتشير علي الهيئات الحاكمة بما هو لازم ومتمم لقوام الملك وعدالة الحكم». و«المنقبادى» يرى أن الهيئات النيابية ليست فقط مفيدة للمحكومين .. بل هى مفيدة أيضًا للحكام ذلك أنها «تنبئهما بخفايا اللوازم والضروريات التى يعسر عليهما العلم بها لإشتغالها بأمور عمومية لا تمكنهما من الاطلاع عليها .. وبهذه الواسطة نرى أن كل مملكة قويت فيها دعائم الشورى وتعززت بينها الأصوات الديموقراطية صارت أربح فى القوة وأثبت فى الملك وأوسع فى الثروة وأشهر فى الصيت، ولا غرو فإن أمثال هاتيك المماليك تتوافر فيها شروط العدل.. والعدل أساس الملك».

---

(١) الوطن - ٢٨ نوفمبرز سنة ١٨٨٨ .

(٢) الأستاذ- ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ - مقال بعنوان لم تقدموا.. وتأخرنا والخلق واحد».

(٣) مصر- ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٥ - مقال بعنوان (الشورى)

أما مصطفى كامل فقد كان يعتقد أن معنى الديموقراطية هو «أن تنال الأمة حقوقها كاملة.. فتصبح الأمة سيدة نفسها»[1].. وهو يرى أن الأمم لا تنال حقوقها الديموقراطية من حاكمها الأهلى إذا أرهبته وخشى سر غضبتها فالحقوق لا تلتمس كما يلتمس الإحسان بل تطلب بالصوت العالى.. بالكلمة التى تدوى فى الوجود».

وهو يرى أن الديموقراطية لا تتحقق إلا إذا كان الشعب «نائلاً استقلاله.. وغير واقع تحت تحكم الأجنبى «وعلى ذلك فهو يعتبر أن أى ديمقراطية تمنح الشعب فى ظل الاحتلال ما هى إلا «ديمقراطية لا معنى لها».

ويتفق أحمد لطفى السيد مع ميخائيل عبدالسيد فى اعتباره أن الديموقراطية هى «سلطة الأمة» فهو يعتقد «أنه لا يمكن الاعتراف بوجود ذاتى للأمة أو حياة حقيقية لها إلا اذا كان لها من إدارة أعمالها الحظ الملائم لدرجتها فى الرقى الاجتماعى»[2]. وبناء على ذلك فإن «مظاهر الديموقراطية تختلف من دولة لأخرى حسب درجة تطور كل شعب وتقدمه السياسى».. كذلك فإن سلطة الأمة وسيادتها تابعتان فى ظهورهما لكفاءة نوابها وإخلاصهم.. وعلى ذلك «فكل عمل أو قانون لا يخول للأفراد الحق فى انتخاب نوابهم من فئة الأكفاء المخلصين فهو عمل استبدادى بحت وقانون يشف عن سوء النية أو الجهل بمصلحة الأمة».

ولطفى السيد يعتقد أن القول بالديموقراطية أو «بسلطة الأمة أو بسيادتها ليس حديثًا فى العلم ولا فى العمل وليس هو بدعة فى فقه الدين الإسلامى وليس هو حيلة سياسية تضار بها السلطات .. ولكنه المبدأ الطبيعى المعقول الذى قال به علماء اليونان قبل الدين المسيحى بعهد بعيد»[3].

ويقول لطفى السيد إن الديموقراطية ليست نظامًا حديثًا بل عرفته البشرية منذ مدن اليونان القديمة.. ثم يحاول أن يعقد مصالحة بين الفكرة الديموقراطية وبين الإسلام فيقول إن الإسلام قد عرف الديموقراطية وسماها (بالشورى) ويقول: «إن الدين الإسلامى فى الحقيقة قد وضع الشورى فى نظام الإسلام وأقام على ذلك الخلفاء الراشدون ومن بعدهم زمنا ما حين كان الدين معمولا به فى كل الأمور الاجتماعية والمبادئ السياسية».

ويقول لطفى السيد إن حكم الأغلبية على الأقلية «حق طبيعى وإن لم يكن طبيعيًا فإنه الطريقة الوحيدة لإمكان تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأمة الواحدة فيكون كالطبيعى من حيث إنه لا غنى للاجتماع عنه بحال من الأحوال، ولا شك أن الأغلبية فى كل أمة هى الشعب والأقلية هى الحكومة وجيشها وأنصارها»[4].

---

(١) اللواء- ٢٥ فبراير ١٩٠٦ مقال بعنوان «لم ننال حقوقنا».

(٢) الجريدة- ١٨ مايو سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (المجالس النيابية)

(٣) الجريدة- ١٦ يناير سنة ١٩٠٨ -مقال بعنوان (سلطة الأمة)

(٤) الجريدة - ٢٨ يونية سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (ضحايا الأحرار.. وحق القوى).

والحكومة - فى رأى لطفى السيد - ما رتبت «إلا لمصلحة المحكومين لا لمصلحة الحكام.. لأن الحكومة هى وكالة سببها مصلحة الموكل، وأما مصلحة الوكيل فى الأجرة فإنها عارضة ليست هى السبب فى الوكالة ضرورة.. وليس للوكيل أن يستبد برأيه على الموكل الذى له أن يعزله كما يعيِّنه.. وعلى هذين الأصلين بنيت الشورى فى الحكومات الشورية».

والديموقراطية - فى رأى «الشيخ محمد رشيد رضا» - «تقضى بما حكم به الشرع والعقل.. أى بوجوب جعل الحكام أجراء للأمة»(١).

وهو يتفق مع «لطفى السيد» فى القول بأن الإسلام عرف الفكرة الديموقراطية .. ذلك أن «حكومة المسلمين فى أول عهدها كانت حكومة ديمقراطية».. وهو يرى أن «الديموقراطية أو الشورى فى المسلمين لم تكن من أثر الارتقاء الاجتماعى فيهم ولذلك لم يطل عليها العهد وإنما كانت ائتمارًا بأمر الدين وعملاً بهدايته.. وقد تغلبت العصبيات فى الأمة قبل أن يستقر هذا النوع من الحكومة ويلقى بوانيه- أى يثبت ويقيم- بهدى الدين ويصير طبيعيًا فى الأمة».. وهو يربط بين ظهور الحكومة الديموقراطية وبين نشأة الدول القومية فيقول: «وللحكومات آجال مقدرة بقدر أحوال المحكومين الاجتماعية ولمدير الكون فيها سنن لا تتبدل ولا تتحول، فما قصر أجل حكومة الشورى فى المسلمين إلا لأن ذلك المجموع المؤلف من جميع الشعوب والأجناس لم يكن مستعدًا لأن يكون مسيطرًا على حاكميه لقلة معارفه الاجتماعية ولانتفاء الوحدة التى تجعل الأمة كرجل واحد.. وإنما يستفيد الناس من الدين والدنيا فى كل زمان بقدر استعدادهم.. ولو كانوا شعبًا واحدا فى قطر واحد لرجى لهم طول هذا الأجل كما طال أجل حكومة الرومان ثم قضى عليها بالتوسع فى العمران ودخول الشعوب الكثيرة تحت سلطانها».

ويقدم «محمد فريد وجدى» تعريفًا للديموقراطية يقول فيه إن «الديموقراطية هى المبدأ الذى يعترف لكل أمة بشخصيتها المستقلة وإرادتها الحرة التى يمكن تمثيلها على حقيقتها أو ما يقرب منها بواسطة مجلس أو مجلسين ينتخب أو ينتخبان من عقلائها أو أصحاب المصالح فيها على قواعد مقررة ونظام معين وأن هذه الإرادة العامة لا تعدو المصلحة بوجه من الوجوه(٢)».. كذلك فإن الحكومة الديموقراطية فى رأى (محمد فريد وجدى) «لابد أن تقوم على مبدأ دستورى تصير فيه إرادة الأمة هى الحاكمة دون سواها».

ويرى «الدكتور محمد حسين هيكل» أن «الديموقراطية ما وجدت إلا لتخفيف وطأة الفرد سواء أكان متوج الرأس بالتقاليد الرسمية أو كان متوجًا بافتتان الشعب به.. لهذا فإنه كلما ثبتت النظم النيابية والفكرة الديموقراطية فى حياة أمة من الأمم زادت فيها ميول الحرية والمساواة فتوزعت السلطة وابتعدت عن التركيز فى أيدى فرد أو أفراد قلائل، ولهذا فإنه كلما نضجت

---

(١) المنار - ١١ مارس سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (سنن الاجتماع فى الحاكمين والمحكومين).

(٢) الشعب- ٢١ أبريل سنة ١٩١٠ مقال بعنوان (الأمة.. والحكومة فى نظر العلم السياسى).

الشعوب فى تربيتها السياسية أخذت بنظم الحرية والمساواة فحرصت عليها وخافت من أن يعتدى عليها طامع فى الاستهتار بحقوقها ووجدت من تجاربها السياسية ما يقيها خطر الافتتان بأشخاص»[1].

فالجوهر الأساسى للديموقراطية عند الدكتور هيكل هو «توزيع السلطة على الشعب كله».

وفى صحيفة «السياسة» أيضًا كتب الدكتور طه حسين يعرف الديموقراطية فقال إنها «مظهر من مظاهر الحياة السياسية ولون من ألوان الحكم ونوع من أنواع النظم التى تجعل الحكم للشعب.. يختار لنفسه وبنفسه من يحكمه»[2].. ويرى الدكتور طه حسين أن الديموقراطية فى العصر الحديث «أخذت تتطور وتتسع شيئًا فشيئًا بحيث تجاوزت السياسة واتصلت بالشئون الاقتصادية ثم اتصلت بالشئون الاجتماعية ونشأ عن هذا التطور ما نشأ من المذاهب التى تتصل بتنظيم الحياة فيما يجاوز شئون الحكم».. وهو يرى أن مفهوم الديموقراطية فى تطوره الحديث صار يؤمن «بإنصاف الضعيف والفقير من الغنى وتحقيق العلاقات التى تقوم على العدل بين الأفراد وبين الجماعات وبين الطبقات..».

وهذا المقال يكشف أن الدكتور طه حسين كان يدرك منذ وقت مبكر من حياته الفكرية.. أهمية الجانب الاجتماعى من الديموقراطية فى وقت كانت فيه مصر لا تزال تسعى للحصول على شىء من الديموقراطية السياسية».

ولكن المضمون الاجتماعى للديموقراطية يكشف عن نفسه بوضوح عند «عزيز ميرهم» الذى قال إن هناك ثلاثة معايير أو شروط تكون الحد الأدنى فى الديموقراطية الصحيحة وهى:

١ - أن تتوافر فى البلاد الحريات العامة والخاصة وبمعنى آخر أن تتوافر الديموقراطية السياسية.

٢ - أن تضيق ما أمكن مسافة البعد فى الثروة بين الغنى والفقير.

٣- أن تجنى الضرائب بالعدل وأن يوجه مصرفها فى خدمة المجموع[3]».

وهو يعتقد أن «الديموقراطية سياسية واقتصادية واجتماعية وخلقية معًا ولن يكون بلد ما ديموقراطيًا حقًا إلا إذا حقق إلى جانب نواحى الديموقراطية فى النظم السياسية.. النواحى الديموقراطية الأخرى فى ميادين الاقتصاد والاجتماع»..

أما الدكتور .. منصور فهمى «فهو يرى أن الديمقرطية هى «حكم جميع الأفراد الراشدين فى جماعة ما لشئون أنفسهم وعملهم فى سياسة مصالحهم المشتركة .. إذ يشتركو ن في هذا الحكم ويسوسون هذه المصالح، فالجماعة الديموقراطية توجب إذن أن يضطلع الجميع بمهام الحكم مباشرة

---

(١) السياسة- ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (خطر افتتان الشعب بالأشخاص) ويلاحظ أن المقصود بمقال الدكتور هيكل هو سعد باشا زغلول زعيم حزب الوفد .. الذى كان يتهمه الدكتور هيكل بأنه يحاول فرض «دكتاتورية الأغلبية».

(٢) السياسة - ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٣ .

(٣) الأهرام- ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٢ .

أو بالواسطة وإذن فهى تدع لهم أن يضعوا النظم والقوانين والمناهج التى يريد أفراد الجماعة أو أكثرهم انتهاجها لصالح المجموع ويرون فى تلك المناهج ما يرضيهم لأن فيها الحق والعدل والسعادة والخير فى هذه الحياة الدنيا»(١).

وقد تعرض «عباس العقاد» لما حدث من تطور لمفهوم الديموقراطية فى السنوات الأولى من القرن العشرين فقال «إن الديموقراطية تمتحن فى هذا العمر امتحانًا عسيرًا شديدًا فى أكثر الأمم دستورية.. ففى كل أرض رجال أقوياء يشعرون الأمم بأن التمثيل النيابى وحده لا يكفى لقيادة الشعوب وحصر الجهود ومنع الفوضى فى بعض الأطوار التى تعرض للمجتمع.. وإلى جانب هذه الأمم تقوى طائفة من ذوى البأس والمغامرة والعناد فى أكبر الأمم الأوروبية عددًا وأقربها إلى الشرق (يقصد روسيا) شبهًا فتعلن إفلاس الديموقراطية وتقول إن المجالس النيابية لا تحكم الشعوب وإنما هى آلة فى أيدى ذوى المال والنفوذ يديرونها من وراء السلطة التنفيذية التى تتظاهر بإطاعة تلك المجالس والعمل بما تمليه عليها من نصائح وأوامر»(٢).

ويعلق العقاد على رأى البلاشفة فى الديموقراطية فيقول :«ورغم أقوالهم فلا شك أن الديموقراطية على إطلاقها خير من الإستبداد على إطلاقه».

ومع ذلك فإن العقاد يرى بأن الديمقرطية «تحتاج للتقييم والتهذيب فى أرقى الأمم وأعرفها دستورًا.. وأن المهمة الأولى للديموقراطية وهي مهمة إعلانها وتغلبها على الآستبداد قد انتهت بانتهاء العالم فى القرن الماضى.. وبدأت مهمة جديدة يعالجها العالم فى القرن الحالى والذى يليه وهي مهمة التصفية والتوفيق بين تجارب الإنسانية المختلفة فى حكم الشعوب».

ويرى «العقاد» أن موضع النظر فى الديموقراطية يجب أن ينصب على أمرين: الأول: مبدأ المساواة.. والثانى طريقة.. التمثيل ..» أما مبدأ المساواة فقد أسئ فهمه.. فالحق أن الناس لا يصلحون على فكرة المساواة التامة فى جميع الحقوق والواجبات وأن الحكم القديم فى هذه القضية هو حكم القرآن الكريم القائل: «وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات» أما «طريقة التمثيل» فلا تزال الديموقراطية ناقصة حتى يتهيأ لها أن تجمع فى المجالس النيابية بين تمثيل الشعب.. وإيجاد القوى التى تستطيع أن تعلو عن الشعب وتدفعه إلى الأمام وتراقبه كما يراقبها فى حدود المصلحة العامة ودستور الطبيعة المعقول».

ولا يفوتنا أن نسجل ملاحظتين رئيسيتين على مفهوم الديموقراطيات كما عبرت عنه الصحف المصرية الصادرة فى فترة البحث:

---

(١) الأهرام - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ .

(٢) البلاغ- ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (كلمة عن الديمقراطية فى يوم افتتاح البرلمان).

الملاحظة الأولى: أنها قليلاً ما كانت تستخدم كلمة (ديموقراطية) فى الفترة التى تبدأ من الاحتلال حتى نهاية الحرب العالمية الأولى فقد كان يستعاض عنها بأى من الاصطلاحين التاليين: «سلطة الشعب» أو «حكم الشورى».

الملاحظة الثانية: أن الديموقراطية بالمفهوم الليبرالى أى التى تقف عند حدود الديموقراطية السياسية ظلت تسود الفكر المصرى وتطبع أغلب كتابات الصحفيين والكتاب المصريين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

ثم بدأت تظهر بعد الحرب.. وبالذات بعد ثورة ١٩١٩ إرهاصات للمفهوم الاجتماعى أو الاشتراكى للديموقراطية فى بعض الكتابات.. وخاصة عند بعض الكتاب ذوى الميول الاجتماعية مثل عزيز ميرهم.. أو عند بعض الكتاب الليبراليين من الذين كانوا يتميزون بنزعة إنسانية تقدمية مثل الدكتور طه حسين.

* * *

الفصل السابع عشر

الصحافة المصرية..
والدعوة للحكم المقيد

عرفت مصر.. لفترة طويلة من تاريخها الحديث.. وحتى إعلان دستور ١٩٢٤ لونًا من الحكم كان مزيجًا من الحكم الاستبدادى [١] .. والحكم المطلق [٢] .. وعندما حصل الاحتلال البريطانى بمصر عام ١٨٨٢ .. لم يغير شيئًا من طبيعة الحكم فيها.. فهو حين استقطع جزءا من نفوذ الحكومة الخديوية الاستبدادية المطلقة فإنه لم يضعها فى حساب الشعب المصرى.. وإنما أخذها لنفسه مضيفًا إليها سلطة جديدة.. استبدادية ومطلقة أتاحتها له القوة القاهرة لجيش احتلال أجنبى.. وهكذا صار المعتمد البريطانى فى مصر.. سلطة تستبد بالحكومة الخديوية.. وبالشعب المصرى معا.

ولذلك كان من الطبيعى أن يشتد الهجوم على الحكم المطلق والسلطة الاستبدادية.. وتنشط الدعوة إلى الحكومة المقيدة[٣]..

بدأ الهجوم على الحكم المطلق فى مصر على استحياء شديد.. بعد فترة ليست بالقصيرة من الاحتلال.. ويمكن تفسير ذلك عندما نتذكر أن الثورة العرابية قد قامت فى الأصل لمواجهة استبداد الخديوية المصرية.. إلا أن هذه المواجهة قد انتهت.. كما نعلم، بالتدخل الأجنبى وبالاحتلال البريطانى لمصر.. لذلك فقد ترسب فى العقل المصرى- ولمدة ليست بالقصيرة- أنه لو لم تقع هذه المواجهة بين الثورة والخديو لما وقع الاحتلال.. وبناء على ذلك ظهرت دعوة تقول أن «استبداد الخديوية لأفضل ألف مرة من استبداد المحتل الأجنبى».[٤]

لذلك كان من الطبيعى- عندما يحاول «ميخائيل عبدالسيد «فى صحيفة الوطن أن يهاجم الحكم المطلق فى مصر- أن يلجأ إلى الهجوم على الحكم المطلق فى مراكش.. وقد كانت تلك

---

(١) الحكومة الاستبدادية: هى الحكومة التى لا يخضع فيها الحاكم.. فردًا كان أو جماعة للقوانين الوضعية ولا يعرف لسلطانه حدًا فهو يستعمل سلطته كما يريد وكيف يريد وإرادته هى القانون.. وقد كان هذا شأن معظم الملكيات القديمة كفرنسا فى القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر.

(٢) الحكومة المطلقة وهى الحكومة التى تكون جميع السلطة فيها مركزة فى شخص واحد أو هيئة واحدة بدون أن يكون بجانب هذا الشخص أو هذه الهيئة سلطة أخرى تشترك معه أو معها فى الحكم.. ولكن هذا الشخص أو هذه الهيئة التي تنحصر فيها السلطة تحكم بواسطة قوانين تخضع لها وبذلك تختلف الحكومة المطلقة عن الحكومة الاستبدادية إذ أن الحكومة الاستبدادية لا تخضع للقوانين.

(د. وحيد رأفت ود. راتب إبراهيم- القانون الدستورى ص ٧٤ - ٧٥)

(٣) الحكومة المقيدة: هى الحكومة التى تكون السلطة فيها موزعة بيد هيئات مختلفة تراقب بعضها بعضا ففى الحكومة الملكية المقيدة مثلاً نجد أن سلطة الملك مقيدة بوجود مجلس نيابى كله أو بعضه منتخب يشترك مع الملك فى ادارة شئون الدولة ولذلك يطلق أيضًا على الملكية المقيدة اسم الملكية الدستورية.

(د. وحيد رأفت ود. وايت إبراهيم- القانون الدستورى - ص ٧٤ - ٧٥.)

(٤) الأهرام- ١١ مارس سنة ١٨٨٣

والبرهان- ١٢ إبريل سنة ١٨٨٣

والصادق- ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٦.

طريقة شائعة فى ذلك الوقت يلجأ إليها الكتاب عندما يخوضون فى بعض المسائل التى قد تعرض كاتبها لمساءلة السلطة.. وذلك بالحديث عن بلد آخر- ثم إسقاط كل ما يريدون قوله عن مصر.. على أحوال تلك البلد.

فتحت عنوان «مراكش والاستبداد فيها» يهاجم ميخائيل عبدالسيد جميع «الحكومات الملكية المطلقة التى يكون الحل والربط فيها بيد الملك.. فيتصرف بخلق الله كيف يشاء»[1].

ثم يتصدى لتعريف معنى الاستبداد من أجل أن «يفهم أهل بلادنا معناه فإن بيد سلطان مراكش الأمر والنهى فيفعل برغبته كيف يشاء.. فيميت ويبقى ويقرب وينفى ويغنى ويفقر ويجبر ويكسر ويوضع ويرفع ويذل ويعز ويمنع ويوهب ويعطى ويسلب وغير ذلك حسب هواه ورغبته.

ثم يكشف الكاتب عن مضار الاستبدادية فيقول: «كما أن الاستبداد .. مضر.. ويكون سببًا فى اختلال الإدارة وخراب الممالك وزوال رونقها ومجدها وأفول سعدها».

ولكن «ميخائيل عبدالسيد» لا يلبث أن يستدرك قائلاً: «إن التطرف فى الحرية مضر أيضًا.. فإنه إذا خول الأهالى القدر الزائد من الحرية وكان أكثر مما يتحملونه لجهل فيهم تمكن الطيشس منهم وركبهم الغرور فلا يبعد أن يقوموا على ما يضر باستقلال بلادهم ويعبثوا بحقوق ملكهم.

وواضح أنه يشير بذلك إلى مصر وخاصة عندما يربط بين القدر الزائد من الحرية.. وما ينتج عنه من طيش قد يضر باستقلال البلاد.. فكأنه يرى أن الحرية التى حصل عليها الشعب المصرى أثناء الثورة العرابية كانت فوق حاجته.. فأدت إلى الطيش الذى أودى باستقلال البلاد. وعلى ذلك فالكاتب يعلن عن إيمانه بأنه لا يجوز إعطاء شعب من الحرية إلا بالقدر الذى يتفق مع درجة تطوره وتمدنه إذ لا يليق فى رأيه «جعل الحكومة شورية مع جهل الأهالى وعدم تمدنهم .. فوضع الأمور فى مكانها هو عين الصواب».

أما «تادرس المنقبادى» فقد اهتم فى صحيفة (مصر) بالبحث عن الأصول التاريخية للاستبداد إذ يقول ان الاستبداد نشأ تاريخيا منذ أن «دعت دواعى العمران إلى إقامة الهيئات الحاكمة حتى تقوم بضمانة سلامة الهيئة المحكومة والمحافظة على حقوقها ووقايتها من غوائل أعدائها.. فإنه لما أطلقت للحاكم سلطة التصرف فى الأحكام توغل فى مزج المقاصد العامة بالأغراض الخاصة فنفذ شهوة استبداده المطلقة حتى أوصل البعض منهم نفسه إلى درجة الألوهية وطلب العبادة له دون الله فنشأ عن ذلك الظلم وتقلص خبر الملك وخبراته».[2]

ويؤكد «المنقبادى» على أن «الميل للإستبداد ميل فطرى وغريزى فى الإنسان».

ثم ينتقد من يتصورون أن مجرد اسناد الحاكم سلطة تنفيذ قراراته إلى وزارة.. يعد من قبيل الحكم المقيد ذلك أن الحاكم المطلق لجأ إلى الوزارة» لأنه كان يتعذر عليه أن يحيط بأطراف وشئون رعيته نظرًا لتنوعها وكثرة شعبها فلذلك اضطرت الملوك إلى أن تستخدم من يثقون بهم

(١) الوطن- ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٨ (مراكش والاستبداد فيها).
(٢) مصر- ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٥ مقال بعنوان (الشورى).

فى إدارة شئون الملك.. وأقاموا الوزارات.. ومن ذلك لم تتوفر فى الدولة شروط العدالة المطلوبة بالنظر لكون كبار الوزراء والرجال الذين يشتغلون بمعاونة ملوكهم يلتهون فى الغالب عن صالح المملكة أو الرعية لصالح الحاكم أو الملك من صوالحهم الخصوصية.. وقد ساعد على ذلك خلو البلاد من أى مجالس شورية تراقبهم «فالوزارة لا قيمة لها فى رأى «المنقبادى» إلا إذا «كانت مسئولة أمام مجلس نيابى لا أمام ملك أو أمير».. وعلى ذلك فهو يرى أنه لا صلاح للحكومات إلا عندما» تشكل الهيئات النيابية والشورية حتى تنوب ضمن أفراد الأمة وتغير على الهيئات الحاكمة بما هو فى صالح الرعية».

ولقد ساهم الشيخ على يوسف بدوره فى الهجوم على الحكم المطلق فى مصر .. وقاد فى حالات كثيرة الدعوة لتقييد الحكومة المصرية عن طريق دستور ومجلس للنواب يعبر عن مصالح الأمة.. ولكن يلاحظ على كتابات الشيخ على يوسف أنه لم يكن يقصد بالحكومة المطلقة أو الاستبدادية فى مصر.. كرسى الخديوية وإنما كان يوجه سهامه إلى الاستبداد الذى كانت تمارسه سلطات الاحتلال البريطانى إما بشكل مباشر عن طريق المعتمد البريطانى ومستشاريه فى أغلب المصالح والدواوين الحكومية أو بشكل غير مباشر عن طريق الوزاة المصرية التى كانت تأتمر بأوامر ورغبات المعتمد الإنجليزى أكثر مما كانت تأتمر بأوامر ورغبات خديو مصر.

ولقد بدأ الشيخ على يوسف هجومه على استبداد سلطات الاحتلال بالتصدى للحملة الدعائية التى كانت تقوم بها انجلترا داخل البلاد وخارجها وبالذات بين دول أوروبا مدعية أن مصر قد «صارت بلاد الدستور والعدالة وأن لا سلطة فيها فوق سلطة القانون لذلك أصبحت سعيدة بعد أن كانت شقية وحكومتها عادلة بعد أن كانت مستبدة وحبذا لوصح ما يقولون وما أعظمها من شهادة لمصر لو صدقوا فيما يزعمون»[1]

وقد فند الشيخ على يوسف هذه الادعاءات فذكر «أن الحقيقة تؤكد أن الدستور فى مصر اسم لا مسمى له إلا الأهواء السياسية وشهوات القابضين على أزمتها وأن القانون فيها مداس بالأجل ينفذه أصحاب السيطرة متى شاءوا ويبطلونه متى شاءوا فإرادة القوم فوق القانون. . وإذا تبع القانون فى بلد إرادة الحكام وأهواءهم سقطت كرامته من النفوس.. وصارت الهيبة للأشخاص والرهبة من الحكام لا من القانون وذلك شأن الحكومات الاستبدادية لا محالة.. وما أتعس حالة الأمة عندما يصبح القانون فى قبضة حكومتها لتقضى به بما تشاء منه على من تشاء من الناس ولتمثل معه من جهة أخرى حملة الفوضى وإطلاق العنان للمفسدين».

ويتفق الشيخ على يوسف مع «ميخائيل عبدالسيد» فى ضرورة ملاءمة نوع الحكومة فى أى بلد لدرجة تمدين أهل هذا البلد.. فخير حكومة فى الأرض عند «الشيخ على يوسف» هى الحكومة «التى ترضى أوضاعها وقوانينها بحسب رعاياها فلا تكبلهم تكبيلاً ولا تعطيهم فوق

(١) المؤيد- ٢٢ يوليو سنة ١٨٩٩ مقال بعنوان (حكومة الاستبداد فى مصر)

حقوقهم واستحقاقهم .. ولا تطفف عليهم فتسلبهم فيما تأهلوا إلى نيله وحق الإستمتاع به.. وهكذا حكومة مصر التى تمنع الشورى عن مصر من أنها باتت تستحقها من سنين [1]» فالكاتب يرى أن الأمة المصرية قد «دخلت فى طور الحكومات المتمدنة منذ زمن طويل وما برحت تتدرج فى قوانينها وأوضاعها بتدرج أهلها فى اقتباس المدنية الأوروبية حتى أن كل عاقل ليعذرها فيما تطالب به من حكومة مقيدة أسوة بالأمم المتمدينة لأنها إن لم تكن قد استعدت لها استعداد الشعوب الكبرى فهى إذا نالت هذه النعمة بضع سنين حتى تتمرن على العمل وتحسن المدخل والمخرج فى شئونها العامة والخاصة.. وما قط جاء عمل تام الأوان منذ أول البداءة به».

ثم ينتقد الشيخ على يوسف الحكومة المصرية لكثرة ما وعدت به من منح الأمة دستوراً ومجلساً نيابيًا حتي يصير الحكم مقيداً بإرادة الشعب.. ولكن الحكومة بإخلافها لوعودها أثبتت أنها «قوالة لا فعالة.. ولو كانت تريد حقيقة أن تبدأ العمل وترشح الأمة لحكم الشورى لما صعب عليها اليوم أن توسع سلطة مجلس الشورى واختصاص مجالس المديريات ليكون لنا غداً دستوراً نافعًا نناله بالحسنى.. وحكومة شورية مقيدة برغبات وأوامر الأمة.».

ويختم الشيخ على يوسف مقاله مهاجمًا سلطات الاحتلال البريطانى معلنا مسئوليته عن استبداد الحكم فى مصر فيقول «والواضح أن طائفة كبيرة من رجال الحكومة الإنجليزية فى مصر هم أصحاب الحل والعقد فى النظارات المصرية ويخرجون عن جادة الصواب فى أكثر أعمالهم ويسخرون بما لديهم من القوانين الصادرة من بعد قرارات مجلس النظار والشورى وبعد تذييلها بأوامر الجناب العالى الخديو.. كل هذا يعمل على مرأى وسمع من الأمة وأفرادها ساكتون مستسلمون حتى ألف الانجليز هذا العبث وعدوا الأمة فى حكم الأموات الذين لا يسمع لهم صوت ولا يبدو منهم حراك[1].

ويؤكد المؤيد هذا الإتجاه فى محاربة الحكم المطلق والاستبداد والدعوة إلى حكم الشورى، فتنشر مقالاً هامًا يصاحب الدولة الأمير «ملكم خان مبرزًا[3]» عن الاستبداد الشرق .. مترجمًا عن (مجلة باريس) الفرنسية التى كانت تصدر فى باريس.. وفى هذا المقال يرى ملكم مبرزًا أن مصدر الانحطاط فى البلاد الإسلامية هو «الاستبداد الأسيوى» الذى يعرفه الكاتب بأنه ذلك النوع من الحكم الذى لا وازع له من الشفقة والذمة ولا يقف عند حد القانون ولا يعتبر الحق بل يدوسه

(١) المؤيد- ٢٦ مايو سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (الدستور فى الشرق)

(٢) المؤيد- ٨ يناير مقال بعنوان (أتضعون القوانين وتعبثون بها).

(٣) قدمت المؤيد (ملكم خان مبرزًا) قائلة: «وهو ليس من أهل فارس ولا من نسب يدلى به إلى العائلة المالكة فى إيران.. بل هو مسيحى الأصل اندرج فى خدمة العائلة الإيرانية واختص بمحبتها.. وعلى كل حال فالرجل له أفكار سامية وكتابات شتى يذب فيها عن الإسلام.

بالأقدام.. فهو والحالة هذه سطوة عمياء تمحق كل الحقوق الإنسانية وتبيد جميع عناصر التقدم والإرتقاء وهو أيضًا مصدر شقاء شعوب الشرق.[١]

ويذكر الكاتب أن الإسلام فى مبدأ ظهوره قد حارب هذا الاستبداد ولكن بمرور الوقت «وهنت قوى الإسلام عن مكافحة هذا العدو الغشوم حتى استسلم لسيطرته القاسية فتغيرت لذلك مبادئه واختلطت «ثم يؤكد الكاتب أن أوروبا بدلاً من أن تدفع قوى الحرية والتقدم فى الشعوب الإسلامية والشرقية إذا بها تتعامل مع هذا الاستبداد وتقويه على الشعوب » فبعد أن كان أمير المؤمنين بمقتضى الشريعة الإسلامية مثل أحد المسلمين فى الحقوق.. صار بمقتضى المعاهدات الأوروبية الملك المقدس البعيد المرام الغير مسئول.. بعد أن رفعت أوروبا مقام الاستبداد إلى هذا الحد وأيدته بكل ما يتصوره العقل من الكفالات والضمانات » ثم يتساءل الكاتب «ولا تدرى إلى من وجهت قولها حينما أرادت إدخال الإصلاحات فى الشرق؟».

ثم يطالب الكاتب بأن «يقتصر فعل أوروبا على ترك الحكم المطلق الراهن كما هو عليه ومساعدة حركة التقدم بالوسائل القانونية ودفعها بالسرعة التامة نحو زمام الأحكام وإشهار حكومة مقيدة ونظام نيابى موافق لمقتضيات الزمن».

ولعل أغرب ما فى هذا المقال تصور كاتبه إمكانية قيام دول أوروبا الإستعمارية بمساعدة الشعوب الشرقية عامة والشعوب الإسلامية خاصة فى إقامة حكومات نيابية وفى دفع حركة الحرية والتقدم فى هذه البلاد.. فقد غاب عن ذهنه أن مثل هذا يتناقض مع مصلحة هذه الدول الأوروبية فى استمرار استعمار واستغلال الشعوب الشرقية والإسلامية وأن مصلحة أوروبا كانت تتفق مع بقاء الحكم الاستبدادى المطلق بين شعوب الشرق.. ففى بقاء هذا النوع المتخلف من الحكم: ضمان لإستمرار تخلف هذه الشعوب فى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى غيبة القوى السياسية الشعبية التى يمكنها أن توقف تسلل النفوذ الأوروبى الإستعمارى هذا فضلاً عن استمرار اعتماد الحكومات الاستبدادية على مساعدة الدول الأوروبية الاستعمارية ودعمها فى قمع تطلعات شعوبها إلى حكم نفسها بنفسها..

وفى المؤيد أيضًا يكتب عبدالرحمن الكواكبى[٢] معرفًا الاستبداد بأنه «صفة للحكومة المطلقة العنان التى تتصرف فى شئون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين.. ومنشأ الاستبداد ما هو من كون الحكومة غير مكلفة بتطبيق تصرفها على شريعة أو على أمثلة أو على إرادة الأمة.. وهذه حالة الحكومات المطلقة »[٣]

---

(١) المؤيد- ١٣ يناير١٨٩٩ مقال بعنوان (الاستبداد الأسيوى)

(٢) بدأت صحيفة المؤيد فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٠ تنشر سلسلة مقالات عن الاستبداد تحت عنوان «اقتراح على المحررين السياسيين) لكاتب عربى رصين) وكان يوقع باسم (مجيب) وكان الكواكبى يخفى اسمه خوفًا من بطش الباب العالى . ولقد تسبب نشر هذه المقالات فى صدور قرار بمنع دخول المؤيد الممالك العثمانية.

(٣) المؤيد- ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (جواب الامتزاج على المحررين السياسيين. ما هو الاستبداد بقلم أحد أفاضل الكتاب المجيدين)

ويرى الكواكبى (أن الاستبداد السياسى متولد من الاستبداد الدينى [١] كذلك فإن الكواكبى يعتقد أن لا استعباد ولا اعتساف مالم تكن الرعية تخبط فى ظلامة الجهل.. فأخوف ما يخاف المستبدون من العلم أن يعرف الناس حقيقة أن الحرية أفضل [٢]».. وهو يرى أن من طبائع الاستبداد أن «الأغنياء أعداءه فكراً وأوتاده عملاً.. فهم ربائط المستبد يذلهم فيأتون ويستدرهم فيحنون.. ولهذا يرسخ الذل فى الأمم التى يكثر أغنياؤها.. أما الفقراء فيخافهم المستبد خوف النعجة من الذئاب»[٣]. وكذلك فإن الاستبداد يؤثر فى أخلاق الناس فهو «برغم الأخبار منهم على ألفة الرياء والنفاق ويعين الأشرار على إجراء فى نفوسهم آمنين حتى من الانتقاد لأن أكثر أعمالهم تبقى مستورة يلقى عليها الاستبداد رداء خوف الناس من تبعة الشهادة»[٤]

ويؤكد الكواكبى أن الاستبداد هو سبب انحطاط الأمم وأن ترقى الأمم رهن بالقضاء على الاستبداد «وخلاصة القول أن الأمم التى أسعدها جسدها لتبيد استبدادها نالت من الشرف الحسى والمعنوى مالا يخطر على فكر أسوار الاستبداد»[٥] ومع ذلك فإن الكواكبى يرى أن الاستبداد لا يقاوم بالشدة إنما يقاوم بالحكمة والتدرج «فالوسيلة الوحيدة الفعالة لقطع دابر الاستبداد هى ترقى الأمة فى الإدراك والإحساس .. وهذا لا يتأتى إلا بالتعليم والتحميس كما أن إقناع الفكر العام وإذعانه إلى غير مألوفه لا يتأتى إلا فى زمن طويل لأن العوام مهما ترقوا فى الإدراك لا يسمحون بإستبدال القشعريرة بالعافية إلا بعد التروى المديد وربما كانوا معذورين لأنهم ألفوا أن لا يتوقعوا من الرؤساء والدعاة إلا الغش والخداع.. ثم إن الاستبداد محفوف بأنواع المخاطر التي منها قوة الإرهاب وقوة الجند.. وبناء عليه يلزم لمقاومة تلك القوات الهائلة مقابلتها بما يفعله الثبات والعتاد»[٦]

وفى «اللواء» يعلن مصطفى كامل عن رأيه فى الاستبداد، فيرى أن من واجب كل أمة «أن تناقش الحاكم الحساب وتحتج على المظالم وترفع صوتها عاليًا فى كل ما له مساس بحياتها وجوهرها»[٧] وفى رأيه أيضًا أن مسئولية الأمة فى محاسبة الحاكم ومقاومة استبداده تزداد فى حالة ما إذا كان هذا الحاكم أجنبيًا.. وفى حالة إذا كانت البلد غير مستقلة.. فعندئذ تصير مقاومة استبداد الحاكم «أشرف عند العقلاء» وأدعى لاستمالة الأمم إليها لأنها فى أغلال الاستعباد للخلافة الحرة فإنه لا جناح عليها إذا قبلت ما شاءت وأعلنت ما تريد».

---

(١) المؤيد- ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٠ - مقال بعنوان (الاستبداد والدين)
(٢) المؤيد- ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (الاستبداد والعلم)
(٣) المؤيد- ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٠ - مقال بعنوان (الاستبداد والمال)
(٤) المؤيد- ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (الاستبداد والأخلاق)
(٥) المؤيد- ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٠- مقال بعنوان (الاستبداد والترقى)
(٦) المؤيد- ١٣ يناير سنة ١٩٠١ مقال بعنوان (الاستبداد والتخلص منه)
(٧) اللواء- ٢٦ يوليو سنة ١٩٠٦ مقال بعنوان (ارفعوا أصواتكم)

وقد اعتبر مصطفى كامل حادث دنشواى مظهراً من مظاهر «الحكم الاستبدادى الشخصى فى مصر.. ونتيجة من نتائج السلطة المطلقة التى مارسها اللورد كرومر على رقاب المصريين[1]»

وطالب مصطفى كامل المصريين بمقاومة هذه السلطة الشخصية سواء كان «القابض على هذه السلطة الشخصية وطنيا أو أجنبيًا حتى تحصل على المجلس النيابى» وكان مصطفى كامل يحمل السلطة الشخصية المطلقة التى حكم بها كرومر مصر مسئولية «خراب مصر» وذلك لأنها عدوة الإنسانية وعدوة الإنصاف وعدوة العدل. وعدوة الشرف.. وعدوة الحرية».

وتطالعنا اللواء أيضا بمقال (لمحمد صادق عنبر) يقارن فيه بين الحكومة النيابية والحكومة الاستبدادية فيقول أن الحكومة النيابية هى «خير ضامن لإقتران الحكم بالعدل وأوفى كفيل يسير الإدارة فى نهج الإصلاح وأقوى رادع لهوى الحاكم الأعلى إن عبث بالحقوق الجزئية والحقوق الكلية وفيها الخير كله للهيئتين الحاكمة والمحكومة على السواء والتدرج بكليتهما فى سلم الكمال المقدر لأى هيئة من الهيئات الاجتماعية أن تبلغ إليه [2]».

أما الحكومة المطلقة فهى فى رأى «محمد صادق عنبر» «شر كامل.. لأنه مهما سمت نفس القائم بها وشرفت مشتته إلا أن ذلك لن يمنعه من الخطأ والجسور على اختلاف أشكالهما إذ أنه من المستحيل أن يتولى هو نفسه النظر فى كل فرع من فروع الحكومة كما أنه من المستحيل أن يكون ممثلوه فى هذه الفروع منزهين جميعًا عن شوائب الأعراض النفسية بعيدين عن التأثر بأهواء المآدب الذاتية».

ويؤكد الكاتب أنه فى الحكومة المطلقة ليس «أقرب من أن يلبس الفرد ثوب النزاهة ويدخل الهوى من باب الحكم ويجرى الدم الفاسد فى شرايين السلطة فيكون القانون إذ ذاك أداة صورية معرضة للثلم وتحل الفوضى محل النظام ولا تبقى إلا إرادات أولئك الممثلين للحاكم الأعلى مستترة وراء ترس من مظاهر السلطان عابثة بالحقوق كما يشاء الحكم المطلق ولا رقيب من الأمة ولا حسيب».

ويرى الكاتب أن فى كل أمة من الأمم استعدادًا خاصًا لتلقى الحكم النيابى وفى صورة تلائم درجة استعدادها ورقيها.. ثم يضرب المثل بمصر ويعلن أن «مصر اليوم أرقى بشهادة التاريخ عشر مرات من أمم شتى نالت الحكم النيابى.. فإذا لم يسوغ منحها الحكومة النيابية كونها ذات عهد بها من قبل وأن الشورى مبدأ قديم من المبادئ التى ركزت فى طبيعة المسلمين لأنها حكم من أحكام الشريعة الإسلامية فى إدارة شئون الأمة.. فإن لها بأشباهها من الأقطار الأخرى أسوة حسنة ومثالاً منظورًا».

وفى «اللواء» أيضًا يكتب «إسماعيل شيمى» .. أحد أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى.. مقارنًا بين الحكومة المطلقة والحكومة المقيدة.. مؤكدًا إن أى عاطل لابد وأن يميل إلى الثانية ضد

---

(١) اللواء - ٤ يوليو سنة ١٩٠٧ - مقال بعنوان (الحكم الشخصى فى مصر)

(٢) اللواء - ١٩ مايو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (الدستور النيابى والرأى العام).

الأولى «فمن ذا الذى لا يفضل حكومة تصون الحقوق لأربابها على حكومة شعارها الاستبداد ومبدأها التنازل عن حقوق المجموع إلى فرد من الأفراد وشتان مابين حكومتين: حكومة تضمن لأصحاب الحقوق التمتع بحقوقهم كاملة وحكومة تجعل الحق فى يد المستبد يصرفه كما يشاء وتشاء أهواؤه وشهواته[1]».

ويلجأ الكاتب فى دفاعه عن الحكومة المقيدة إلى استخدام فكرة العقد الاجتماعى كما جاءت فى فلسفات جون لوت وجان جاك روسو .. وذلك ليؤكد أن الحكم المطلق.. نظام يجافى حكم الطبيعة فيقول «خلق الإنسان حرًا فليس لأحد أن يجعله أسير الإرادة غير اللهم إلا بما يقضى به نظام المجتمع وتستلزمه طبيعة العمران من تنازل الأفراد عن جزء من حقوقهم الفطرية متى كان من وراد ذلك توفير مصالح المجتمع الذى تناول تلك الحقوق لا لغرض سوى أن يعود فيوزعها بينهم ثانية بطريقة حكيمة عادلة بخلاف ما لو استبد بها الفرد فإنه يصرفها إذ ذاك فى شهواته ويضحيها فى سبيل منفعته الخصوصية وهناك لا يكون للأفراد ضمانة تصان بها حقوقهم التى تنازلوا عنها».

ويلجأ «إبراهيم المويلحى» فى صحيفة (مصباح الشرق) إلى أسلوب المقارنة بين نظام الحكم فى إنجلترا وبين نظام الحكم فى الصين ليبين الفرق بين الحكومة المستبدة والحكومة المقيدة[2]. فيهاجم الحكم الاستبدادى فى مصر عن طريق الهجوم على استبداد الحكومة فى الصين فيقول أن «الشعب الصينى شعب شقى.. بما يعانيه من ظلم واستبداد إمبراطوره[3]». وهو يرى أننا إذا بحثنا عن شفاءً أى داء فلن نجد له سببًا سوى الظلم «فإذا بحثنا عن الشفاء فلا نحد له فى دولة من الدول سببا إلا الظلم». وعلى ذلك فإن موجبات السعادة للشعوب» هو العدل- فالعادل من الملوك أقلهم تعبًا لأنه يضع شئون الجمهوريين دفتى القانون فيستريح ويريح».

ولقد كان الهجوم على الحكم المطلق والدعوة للحكم المقيد.. من أبرز القضايا التى اهتم بها أحمد لطفى السيد) فى (الجريدة)،.. ويمكن تفسير هذا الاهتمام بأن لطفى السيد إنما كان يعبر عن رأى حزب الأمة وهو حزب الأعيان وكبار ملوك الأراضى الزراعية الذين كانوا يطمحون فى تقييد سلطة الخديو المطلقة وممارسته فى الحكم..باعتبارهم .. أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد» كما كان يحلو للطفى السيد أن يطلق عليهم.

ويعرف لطفى السيد الحكومة المطلقة بأنها «الحكومة التى لا تستمد أصلها إلا من القوة القاهرة[4]».

---

(١) اللواء- ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (من هم المجرمون)؟!

(٢) وهو بذلك يستخدم نفس الأسلوب الذى سبق أن استخدمه «ميخائيل عبدالسيد» فى صحيفة «الوطن» وهو الحديث عن مصر.. عن طريق الحديث عن بلاد أخرى تتشابه ظروفها معها.

(٣) مصباح الشرق- أول فبراير سنة ١٩٠١ مقال بعنوان (إمبراطورية الهند وامبراطورية الصين أو السعادة أو الشقاء)..

(٤) الجريدة - ٢٩ مارس سنة ١٩١٠ مقال بعنوان (الحكم الذاتى فى مصر)

وعلى ذلك فهو يرى أن الحكومة المطلقة يستحيل أن تكون «حكومة شرعية لأن القوة تنافى الحق والشرعية» .. ويرى لطفى السيد أن هناك أشكالاً كثيرة للاستبداد «فلا ينحصر الاستبداد بالحكومات بل يكاد يكون الناس كلهم مستبدين إذا استطاعوا.. فكل واحد يحب أن يستبد- ولكن لا يتسنى الاستبداد لغير الأقوياء- وعند التكافؤ يموت الاستبداد وعند رجحان أحد الطرفين يولد[١]».

ويعتقد لطفى السيد أن الرضى بحكومة الفرد «عبودية وتنازل عن الحرية.. كما أنه ليس للفرد أن يتنازل عن حريته فليس لأمة أن تتنازل عن حريتها.. وكل تنازل عن حريتها باطل بطلانًا أصليًا فكل من ينصح الأمة أن تصبر على حكومة الإطلاق.. وأن لا يكون لها من أمرها إلا الطاعة فإنما هو ناصح لها بالتنازل عن حق كونها أمة.. إنه ناصح لها بالعبودية والفناء[٢]»

ويلاحظ هنا تأثر لطفى السيد الواضح بأفكار جان جاك روسو.. وخاصة نظريته فى العقد الاجتماعى.. فجوهر نظرية روسو يرتكز على فكرة أن الإنسان قبل وجوده فى دولة كان يعيش فى حالة فطرية، الجميع فيها متساوون وتخضع تصرفاتهم للمشاعر الفطرية وليس للعقل وتحركها المصالح الذاتية وعندما ظهر المجتمع السياسى كان نتيجة عقد تنازل بموجبه كل فرد عن حقوقه الطبيعية للمجتمع بأسره بإعتباره كيانا واحدًا.. وهذا التنازل أوجد شخصية سياسية مستقلة تنفصل عن إرادة الأفراد المكونين وهذه الشخصية السياسية هى الدولة والسيادة التى تترتب على هذا التعاقد هى التى تميز الدولة عن المجتمعات الأخرى ولكل فرد نصيب من هذه السيادة يساوى نصيب الآخر وهذا الجزء الذى يخصه من السيادة لا يمكن إنتزاعه ولا يمكن التنازل عنه وبموجب هذا الحق يكتسب الفرد جميع الحقوق التى كان قد تنازل عنها للمجموع وتتولى الدولة صيانة هذه الحقوق.. والأفراد حينما اتفقوا على التنازل للمجموع عن حقوقهم فى السيادة كان معنى ذلك أن تشترك إرادة الفرد مع إرادة الأفراد الآخرين لتكوين ما يسمى «بالإرادة العامة» .. ولأن الإرادة العامة عند روسو هى نفسها السيادة.. فهو يعتبر بالتالى أن كل عمل من أعمال السيادة إنما هو عمل من أعمال الإرادة العامة فمثل هذا العمل ليس قانونًا يفرضه الأعلى على الأدنى وإنما هو قانون من المجموع للمجموع.. ولذلك فهو عمل عادل لأنه يعتمد على التعاقد الاجتماعى وقائم على المساواة لأنه يطبق على الكل ومقيد للجميع وهدفه تحقيق الخير العام- وروسو بذلك يؤكد أن العقد الاجتماعى هو حق مقدس وقاعدة لكل الحقوق الأخرى ولكن المشكلة كانت فى رأيه هى كيفية إيجاد القواعد التى تحمى وتدافع عن الإرادة العامة للأفراد بحيث يظل حرًا حتى وهو يتحد مع الأفراد الآخرين[٣].

.(١) الجريدة- ٢٧ مارس سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (كلمة فى الاستبداد)

(٢) الجريدة - ٢٩ مارس سنة ١٩١٠ مقال بعنوان (الحكم الذاتى)

(3) Sabine, H. George: A History of Political Theory - Library of Congress- U. S. A, 1961, p p. 587- 588

وتأثر لطفى السيد بروسو يظهر فى إيمانه بأن الحرية حق طبيعى «لقد ولد الإنسان حراً»[١].. وكذلك فى اعتقاده أنه ليس من حق الأمة أن تتنازل عن حريتها «فليس للأمة أن تتنازل عن حريتها.. وكل تنازل عن حريتها باطل بطلانًا أصليًا»[٢]. بل إن لطفى السيد يستشهد بأحد أقوال روسو ليؤكد رأيه فى عدم شرعية الحكومة المقيدة وشرعية الانقلاب ضدها»فهو يقول : «أما القوة فإنها تنافى الحق.. فلا يمكن أن يكون من حق الملك الاستبداد برأيه دون أغلبية أمته.. إلا أن يكون حقه مرتكزًا على أن آباءه قد كسبوه بالقوة وانتقل إليه بالوراثة.. ولكن هذه القوة لا يمكن أن تكون سببًا له بل كل حق أخذ بالقوة يمكن أن يسترد بالقوة.. فالملك الوارث إنما يرث المتاح ولكن ذلك لا يمكن أن يمنع أمته من استرداد حقها وإنا نقول فى هذا المقال كما قال روسو.. «لئن غلبت أمة على أمرها وسكتت فحسنًا صنعت- فإن قدرت على استرداد أمرها وفعلت فقد صنعت أحسن»[٣].

وطرح لطفى السيد للمناقشة قضية علاقة الشعب المصرى بالحكومة.. ومن البداية قرر أن الجفاء هو السمة المميزة للعلاقة بين الاثنين.. ثم حاول أن يقدم تفسيراً لهذا الجفاء.. فاستعرض تاريخ علاقة الشعب المصرى بالحكومات التى تعاقبت عليه فأكد أن التاريخ يعلمنا «أن الأمة المصرية من أزمان بعيدة ما حكمت إلا بالقوة القاهرة.. وكانت قاعدة حكومة مصر هى الاستبداد فكان ما يشرعه الحاكم من القوانين وما يأتيه من الأعمال ملحوظًا فيه مصلحة الحاكم بالذات[٤]».

ويرى لطفى السيد أن من بين أسباب الجفاء التاريخى بين الشعب المصرى وحكومته أن «الحكومة دائمًا كانت أجنبية تخالف الأمة فى الجنس أو فى الدين واللغة والعادات والأخلاق أو فيها جميعًا.. وكانت الأمة بذلك فى غاية التحفظ والاحتراس من أن تخلص لحكومتها إخلاصًا حقيقيًا كما كانت الحكومة أبعد من أن تستحق ذلك الإخلاص».

ولكن لطفى السيد يشير إلى أن المصريين كان مضطرين «لمصانعة الحاكم يستقبلونه ببشر كاذب وقلوبهم تلعنه..يظهرون له الطاعة بأقوالهم وأفعالهم ولكن قلوبهم عاصية كارهة..يتخيرون إرضاءه بالألفاظ ويمتدحونه فى وجهه فإذا انصرفوا عنه وخلوا إلى أنفسهم دعوا الله وتمنوا زوال سلطانه «ويرى لطفى السيد أن «هذه الإحساسات فى الأمة ظلت تتوارث أزمانًا طويلة من الآباء إلى الأبناء وإن اقتلاعها يحتاج إلى أمد طويل فى الحرية بجميع معانيها وبالبراهين التى يجب أن تقدمها الحكومة للأمة على إثبات حسن قصدها وأنها تخالف

---

(١) رد بطرس بطرس غالى ود. محمود خيرى عيسى- المدخل فى علم السياسة ص ٢٨٥ - ٢٨٧

(2) Jones, W. T.- Masterers of Political Thought, Volume Two, pp. 280 - 281

Osbern, Annie Marion: Rousseau and Burke- Oxford University Press, London, 1940, p. 157.

(٣) الجريدة - ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٨

(٤) الجريدة- ٢ أبريل سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (الجفاء بين الأمة والحكومة أسبابه ونتائجه).

الحكومات السابقة».. ثم أكد لطفى السيد أن الحرية التى نالت مصر جزءاً منها قبل الاحتلال كان من شأنها أن تزيل علاقة الجفاء القائمة بين الشعب والحكومة إلا أن الاحتلال جاء فزاد من هذه الجفوة وصار هناك «اعتقاد عام فى الأمة بأن هذه الحكومة أو السلطة الجديدة هى أشبه بالحكومات القريبة القديمة لا تعمل إلا لامتهان الرعية واستعبادها».

وفى صحيفة (الأحرار) يشبه «محمد بك وحيد» العلاقة بين الحكومة المطلقة وبين الأمة بالكونت إيجولا الإيطالى «الذى جاع فأكل أولاده السبعة ولما سُئل فى ذلك قال: أكلهم أبوهم لكى يعيش لهم.. ومثل الكونت إيجولا من أبنائه مثل السلطة المطلقة مع الأمة فإنها تأكل ما حولها من السلطات وتلتهم ما عداها من السيادات لكى تبقى وحدها بين جماعة ضعاف تذهب بمجموعهم واحداً بعد آخر»[1].

والكاتب يرى أن العلاقة الصحيحة بين الحكومة والأمة يجب أن تقوم على أساس «إن بقاء السلطة متعلق على بقاء الأمة- إذ أنه من البديهى أن زوال الأولى متوقف على زوال الثانية ولا ينطبق عكس هذه القضية البديهية بأى حال من الأحوال إلا فى مخيلة عباد السلطة المطلقة لأن أقل ما ينتج من استمرار قلة الذمة فى الخدمة العامة تغلب الباطل على الحق فى اعتقاد صاحب تلك الذمة وهذا الاعتقاد لايسهل إزالة ما علق به من الأدران الفاسدة» وأرجع الكاتب تخلف مصر فى العصر الحديث إلى استبداد العائلة الخديوية وهاجم استبداد الخديو إسماعيل وذكر أن «السلطة المطلقة فى عصر إسماعيل أزهقت روح الحرية الشخصية من البلاد بتوالى المظالم والمغارم بل فعلت أكثر من ذلك مما سود صحيفة تاريخ مصر السياسى وقتئذ فقد سلبت الأموال وهتكت الأعراض وسفكت دماء الأبرياء وأثقلت البلاد بالديون الباهظة التى أخذت من دم الفلاح وأنفقت فى لذات إسماعيل وشهواته الذاتية «ثم يهاجم الكاتب محمد على باشا أيضاً ويدلل على استبداده بشهادة من تاريخ عبدالرحمن الجبرتى فيقول « وقد قضى الجبرتى فى تاريخه على محمد على قضاء المؤرخ الصادق على الحاكم الظالم المستبد بالرعية المستهين بحقوقها». ولم يسلم الخديو توفيق والد الخديو عباس حلمى الثانى من هجوم محمد وحيد حيث ذكر أن «السلطة المطلقة فى عهد توفيق أنشأت الحقوق الوطنية فحرمت أبناء البلاد من الوظائف وأسندتها إلى جماعة من غير المصريين كانوا دونهم فى الكفاءة بمراحل وزاد حفظ السلطة المطلقة على الوطنيين فأحدث انفجاراً فى العواطف قاموا على أثره فى وجه توفيق يطالبونه بإقامة العدل ومراعاة حقوق الوطن وكان من أمرهم معه ما كان من قيام الثورة العرابية وما تبعها» ويدافع محمد وحيد عن عرابى مؤكداً أنه لم يفعل سوى أن وقف فى وجه السلطة المطلقة.. «إن عرابى لم يكن رجلاً خائناً بل كان رجلاً أبى النفس يتقد غيرة على وطنه ولا

(١) الأحرار- ٢٢ مارس سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (السلطة المطلقة ونواب الغد).

يحتمل هضم حقوق أبنائه فهو فى الحقيقة إنما قام يطالب بحق مهضم ويسعى وراء تحرير المصريين من رق الخديو واستبداده فالجريمة الصغرى التى ارتكبها عرابى فى نظر التاريخ هى بنت الجريمة الكبرى التى ارتكبها توفيق وحكم التاريخ على الرجلين حكمه على سيد مستبد ضعيف الرأى مع خادم ساذج أبى النفس».

وينتهى محمد وحيد من ذلك الاستعراض العام للسلطة المطلقة فى عهد أسرة محمد على بحكم يؤكد فيه أن «السلطة المطلقة فى عهد إسماعيل وتوفيق ومن تقدمهما من الخديويين كانت موجهة فى الغالب إلى الاستهانة بحقوق الأهالى والعبث بأموالهم وأرواحهم وأعراضهم وعمل ما يمكن لاستعبادهم واستذلالهم وهذه هى الأسباب الطبيعية المتأصلة فيما يظهر على غالب أهل الجيل الماضى من دلائل الضعف والجبن بتملق السلطة المطلقة والخضوع لها والترامى على أقدامها».

ومن الغريب أنه فى الوقت الذى كان فيه «محمد وحيد» يشهد تلك الحملة العنيفة على كرسى الخديوية نراه لا يتعرض ولو بكلمة واحدة للاستبداد الذى تمارسه سلطات الإحتلال البريطانى، ولكن يمكن فهم هذا الموقف إذا ما عرفنا أن (محمد بك وحيد) كان هو منشئ الحزب الوطنى الحر.. وهو الحزب الذى كان يدافع عن الانجليز ويحسن كل أعمالهم فى مصر ويدعو الشعب المصرى إلى «مسالمة المحتلين والسعى فى نيل ثقتهم [1] «ويعتبر فترة الاحتلال البريطانى لمصر» فاتحة عصر من أسعد عصور مصر وأزهرها [2]»

وفى صحيفة «الدستور» يكتب (محمد كامل السيوفى) مقالاً يذكر فيه أن الحكومة المطلقة لا تستهدف سوى «إهمال الأمة واستخدام ما لها من قوة السلطان على حكومتها وإعتقادها أنها يجب عليها طاعتهم واحترامهم فزادت عندها علة الإهمال لدرجة جعلت الحكومة تستولى على جميع شئونها تصرفًا وتقليباً [3]» ثم طالب الكاتب الأمة المصرية بأن «لا تغفل طرفة عين عن محاسبة حكامها ومراقبتهم وإبداء ملاحظاتها عليهم وتقديم الاحتجاجات على كل ما نراه مخالفًا لصالحها».

ويؤكد الكاتب أنه قد صار من العار على مصر أن تظل حتى اليوم تحت حكم السلطة المطلقة بينما نالت الشعوب الأقل منها فى التمدن حكومات نيابية» وعار والله ألف عار على المصريين أن يكونوا اليوم أرقى من أمم كثيرة ولا يزالون محرومين من الدستور الذى ناله غيرهم من الأمم التى لا تضارعهم فى المدنية بل تماثلهم فى القوة الأدبية والمادية».

ويلجأ «أحمد حلمى» فى صحيفة «القطر المصرى» إلى طريقة مبتكرة فى ذلك الوقت للهجوم على استبداد أسرة محمد على فيكتب سلسلة من المقالات التى يهاجم فيها الأسرة الخديوية

---

(١) المقطم- ١٨ مايو سنة ١٩٠٧

(٢)المقطم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٠٧

(٣) الدستور- ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٨ - مقال بعنوان «قوة الأمة فى سلطتها»

مدعيا أنه إنما ينقل هذه المقالات عن صحيفة تركية تصدر فى الأستانة اسمها (العدل)، ويعد الكاتب القراء بأنه سوف يرد على ما جاء فى هذه المقالات بعد أن ينتهى من نشرها.. ولكنه نادراً ما كان يحاول الرد.. وإذا رد.. وقف فى صف المعانى التى تعبر عنها هذه المقالات وليس ضدها.. بل وكثيراً ما كان الرد يؤكد ماسبق نشره.. أى ضد الحكم الخديوى مباشرة..

وكان الهدف العام لهذه المقالات إثبات أن أسرة محمد على هى السبب فى كل البلايا التى رزئت بها مصر فى عصرنا الحديث ولذلك وجب على الشعب المصرى التخلص من حكم هذه الأسرة. وقد بدأ أحمد حلمى مقالاته مؤكداً بأن «مصر من اليوم الذى رمتهم- يقصد أسرة محمد على - إليها مقدونيا إلى الآن وهى مائة عام كانت كافية لأن تبلغ فى خلالها ما بلغته فرنسا من التقدم فى العلم والرقى والأخلاق والعادات والاستعداد لحكم نفسها بنفسها»[1].

ويذكر «أحمد حلمى» أن أسرة محمد على قد حالت بين المصريين وبين التقدم قاصدة ذلك لأنها تعلم «أن مصر بلغت رشدها، لا تقبل ذل حكم الأجنبى ولا ترضى بأن تسلم زمام أمورها ومصالحها للغرباء».

ويهاجم (أحمد حلمى) بعض الكتاب من «عباد السلطة المطلقة الذين يكذبون على التاريخ ويدعون من وقاحتهم أن العائلة المحمدية العلوية خدمت مصر ويستدلون على ذلك بوجود بعض المدارس أنشأوها ليضللوا الناس فى أوروبا لكى تكون بأيديهم كالحجج الدامغة على خدمة العلم وما أنشأوها إلا خداعًا وغشا حتى لا ينسى لأحد أن يذكر قبح أثرهم وسوء تاريخهم فى مصر «ويعدد الكاتب ألوان المظالم التى مارستها أسرة محمد على على المصريين فيقول أنهم « كانوا يصوبون المدافع على القرى فيهلكونها بأهلها تسلية حتى اعترض أحد الناس على هذا الفعل وعابه على سعيد باشا أعدلهم وأرحمهم وأشفقهم فقال له «لا تعارضنى فيما أفعل فإنى ما استلهم بعدد».

ثم يطالب الكاتب المصريين بالعمل على التخلص من هذه الأسرة المستبدة الظالمة «فإذاعرف المصرى مما تقدم أن شقاءه وبلاءه كان السبب فيها عائلة محمد على يجب عليه وينبغى له أن يتخلص منها لأن أقل واحد من مواطنيه أشفق عليه وأرأف به منهم» ثم يحمل الكاتب الأسرة العلوية مسئولية الاحتلال البريطانى لمصر فيقول « وعائلة محمد على هى التى بتبذيرها وغيره سلمت مصر إلى الانجليز» وذكر الكاتب أن آخر دليل على استمرار عداء الأسرة الخديوية للشعب المصرى أن الخديو الحالى عباس حلمى الثانى قد أعلن «عداوته للأمة بعدم منحها مجلس النواب» وبناء على ذلك يطلب الكاتب من الأمة المصرية أن (تعلن أن لا حاجة لها به وترسل الوفود إلى الممالك الموقعة على معاهد «لندرة» لإخبارها بأنها غير راضية بأن يحكمها واحد غير مصرى الجنسية».

---

(١) القطر المصرى- ٨ يناير سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (مصر للمصريين)

وأخيراً يتساءل أحمد حلمى: «ثم بأى حق مشروع تأخذ عائلة محمد على من الخزينة المصرية ثلاثمائة وخمسين ألف ليرة سنويًا وأى شر دفعوه عنها أم أى خير جلبوه لها حتى يكال لهم المال جزافًا»(١).

ويقارن (محمد فريد وجدى) فى صحيفة (الشعب) بين الحكومة المطلقة والحكومة المقيدة فيقول إن الحكومة المطلقة هى النظام السياسى الذى «لا إرادة فيه فوق إرادة المسيطرين فيها فإن اختلفت مثل هذه الحكومة يومًا ما مع جمهور الأمة فى تقدير نتائج مسألة نفذت آراءها رغمًا عن كل معارضة ولو كان بإزائها الإجماع(٢).

ومن الصفات المميزة للحكومة المطلقة فى رأى (محمد فريد وجدى) أنها لا تستطيع «أن تحفظ وجودها ولا وجود الأمة التى تسيطر عليها إلا إذا كانت بمعزل عن المكافحات الاجتماعية فإن احتك بها الأجنبى تغلب عليها وهى الأمة بقليل من الدهاء والعنف لأنه لا يجد أمامه إلا أفرادا يسهل عليه ادهاسهم بقوته وتدويخهم ببطشه فينقادون إليه مرغمين ولو كانوا من أكبر خلق الله أفئدة وأكثرهم شممًا».

أما الحكومة المقيدة فإن (فريد وجدى) يرى لها أشكالاً عدة (تقترب أو تبعد عن الغاية التى فيها تتمثل إرادة الأمة أكمل تمثيل فهى إما ملوكية مقيدة أو جمهورية.. والملوكية إما أرستقراطية أو ديموقراطية وهى بأشكالها إما برلمانية أو وزارية».

فالحكومة «الملوكية» المقيدة هى «التى يتولى القوة التنفيذية فيها ملك مقيد الإرادة بدستور كامل أو ناقص».. أما الجمهورية فهى «التى على رأسها رئيس ينتخب لمدة معينة» والحكومة الأرستقراطية هى «التى يغلب فيها نفوذ الأعيان وأصحاب الأملاك كانجلترا».. والحكومة الديموقراطية هى «التى لا إرادة فيها إلا للشعب برمته دون أى طبقة من طبقاته».. والحكومة البرلمانية هى «التى تبلغ فيها مسئولية الوزارة أقصى غاياتها فهى تقضى بانفصال بعض السلطات عن بعضها ولها ملك أو رئيس جمهورية بصفة رئيس هيئة تنفيذية ولكن جميع الأعمال التى تصدر باسمه يجب أن تحضر بواسطة وزاراته المسئولة ليتنافس فيها مجلس الأمة».. أما الحكومة الوزارية فهى التى تكون «الوزارة فيها مشتركة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فالوزراء يعتبرون أعضاء فى المجلس لأنهم ممثلون للسلطة التنفيذية فيه».

ولكن فريد وجدى (يستدرك قائلاً إن الحكومة الواحدة «قد تكون أرسطوقراطية برلمانية أو أرسطوقراطية وزارية أو ديمقراطية برلمانية إلى آخر ما يمكن حصوله من تنويع هذه الأشكال وفى الأرض أمم تمثل كل هذه الخلافات».

وفى صحيفة «الشعب» أيضًا يكتب الشيخ (عبدالعزيز جاويش) عن خير أنواع الحكومات فيدافع عن الحكومة المقيدة ويقول إنها أفضل أنواع الحكومات التى عرفتها البشرية.. ثم يحاول

(١) ولقد تسبب هذا المقال فى تقديم أحمد حلمى إلى المحاكمة وحكم عليه بالسجن تسعة أشهر.. مع كفالة قدرها ألف جنيه مع إيقاف التنفيذ

(٢) الشعب - ٢٠ أبريل سنة ١٩١٠ مقال بعنوان (الأمة والحكومة فى نظر العلم السياسى قديمًا وحديثًا».

أن يثبت أن الإسلام قد عرف الحكومة المقيدة.. ففى رأيه أنه قد وجد.. «الملوك الدستوريين فى الإسلام.. ولكنهم كانوا قليلى العناية أو الدراية بالطرق النظامية التى بها تدوم مشاركة الرعايا لرعاتهم فى تدبير المصالح العامة» ومنهم من كان يصرفه عن التفكير فى ذلك وجود القرآن الكريم الذى هو ينبوع العدل ونبراس الاستقامة وأساس المدنية الصحيحة الكاملة كما ورد عن عمر بن الخطاب يوم أراد الرسول عليه الصلاة والسلام وهو على فراش الموت أن يملى على المسلمين كتابًا لا يختلفون بعده أبدًا فأجابه سيدنا عمر: إنا لا نختلف وفينا كتاب الله»[1].

ويذكر الكاتب: لو أن أمراء المسلمين «وضعوا لأنفسهم ولخلفائهم فى البلاد الإسلامية من النظام والتدبير ما يضمد الروح الدستورية التى هى روح القرآن لما أصاب الممالك الإسلامية من الذل والهوان ولما امتدت إليها يد الدهر بالتقويض أو الدمار».

ولا ينسى الشيخ عبدالعزيز جاويش أن يؤكد أن من بين أسباب عدم شيوع الروح الدستورية فى التاريخ الإسلامى قيام عدد من رجال الدين الإسلامى المنافقين فى كل عصر لتأويل آيات القرآن بما يخدم أغراض الحكومات المستبدة فيقول: «إن من علماء الدين فى كل جيل من يتأولون آيات الله تعالى ويصرفون أحكامه عما تصدر منها لا لسبب سوى رغبتهم فى هبات حكامهم أو رهبتهم لجبروتهم».

ويطالعنا عبدالرحمن الرافعى فى صحيفة «الأخبار» بعشر مقالات هامة نشرها متتابعة فى منتصف عام ١٩٢٢ تحت عنوان «السياسة الرجعية فى مصر» وترجع أهمية هذه المقالات إلى أنها قد تصدت بالهجوم لأنه بدأت تظهر فى الحياة السياسية المصرية فى ذلك الوقت وزارات هى (وزارات الأقلية) التى كانت تستبد بالحكم دون أى سند من رضى الشعب مكتفية بتأييد الانجليز أو القصر أو الاثنين معًا.. وقد تفشت هذه الظاهرة عقب استقالة وزارة الأغلبية الوفدية فى نهاية عام ١٩٢٤ عقب أزمة مقتل السردار.. ومنذ ذلك الوقت تعاقبت على حكم مصر.. وزارات تستند إلى أحزاب الأقلية.. لدرجة أن حزب الأغلبية لم تزد السنوات التى تولى فيها الحكم طوال الثمانية والعشرين عامًا التى تبدأ بدستور ١٩٢٤ حتى ثورة يوليو عام ١٩٥٢.. عن خمس سنوات وبضعة شهور وقد كانت هذه الظاهرة أحد الأسباب الرئيسية التى أدت إلى إفساد التجربة الديموقراطية فى مصر.

ولقد بدأ الرافعى مقالاته محذرًا الانجليز قائلاً «إذا اعتقد الانجليز أن من الميسور حكم الأمة على غير إرادة أهلها وقيام وزارة بالأمر فيها دون أن تتصل بالرأى العام أو تعتمد على تأييده.. فإن هذا الاعتقاد باطل وأشر حكم يصدر على الأمة المصرية[2]

فمعنى ذلك «أن الأمة لا يصح أن يحسب لإرادتها حساب أو يعبأ بشعورها وكرامتها «ومن الطبيعى عندئذ أنه لن «يرضى أحد بهذا الحكم.. ومن ذا الذى يقبل أن يكون فى عمله وموقفه أقوى حجة على الأمة وأمضى سلاح يشهر فى وجهها».

---

(١) الشعب- ٢٥ مارس سنة ١٩١٠ مقال بعنوان (خير أنواع الحكومات)

(٢) الأخبار- ٣ يوليو سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (السياسة الرجعية فى مصر.. وزارات الأقلية).

ويمضى الرافعى مؤكدًا أنه إذا كانت الوزارة هى مظهر الحكم فى البلاد «فإن الحكم الآن تتولاه أقلية سياسية أوجدتها الحوادث وهى لا تتصل بروح الأمة ولا تحوز ثقتها»[١].

وهذه أقلية فى رأى الرافعى إنما تحكم البلاد على «غير رغبة أهلها وتتحكم فى الأمة وتستبدل القوة الغاشمة بالثقة العامة» و هو ما اعتبره الكاتب (افتئاتا على حقوق الأمة وتعطيلاً لإرادتها ومواهبها مما يحتمل تبعته المسئولون من سياسة الوزارة».

وينفرد «الدكتور محمد حسين هيكل» فى صحيفة السياسة بالحديث عما سماه بظاهرتين جديدتين من ظواهر الاستبداد فى مصر - وهما : - فى رأيه- الاستبداد الناتج عن افتتان الشعب بالأشخاص والزعماء.. والاستبداد الدستورى.

وفيما يتعلق بالظاهرة الأولى وهى ما سماها بالاستبداد الناتج عن افتتان الشعب بالأشخاص والزعماء فهو يرى أنه «يأتى على الشعب فى أوقات محنته حينا من الدهر ينسى فيه أن حياته ليست معلقة على إرادة الجميع بقدر ما هى معلقة على إرادة شخص يفتتن به الناس افتتانًا فيرون فيه رمزًا ويرفعونه من مقام إلى مقام أسنى منه حتى يصل إلى ذروة السلطة فيعبث بالجميع وينسى الوعود ويصبح أشد خطرًا على حياة الأمة من المحنة التى أراد الناس أن يكون واسطة الخلاص منها[٢]».

ومن الواضح أن الدكتور هيكل يقصد بهذا المقال افتتان الشعب بسعد زغلول.

أما الظاهرة الثانية.. وهى ما يسميها الدكتور هيكل بالاستبداد الدستورى فقد عنى بها ذلك الاستبداد «الذى تلجأ إليه الأغلبية لقهر الأقلية مستغلة فى ذلك حماية الدستور»[٣].

ويرى الدكتور هيكل أن الاستبداد الدستورى «أشر أنواع الاستبداد وأكثرها ضررًا فاستبداد الحاكم الفرد ممقوت علنا وكل واقف فى سبيله يلقى من الناس تأييدًا صريحًا وعطفًا خالصًا وكل ظلم يحل بالناس من جرائه يزيد الناس حبًا فى الحرية وتشبثًا بها وتضحية فى سبيلها.. أما الاستبداد الدستورى فيقوم باسم الحرية ويتكلم باسم الأمة ويدوس الوطن باسم منفعة الوطن.. وهو لذلك أشد أنواع الاستبداد خطرًا وهو إذا ظل زمنًا طويلاً تعرضت البلاد التى يقوم فيها لشر أنواع التحكم والظلم ولم تطقه أمة حية قام فيها إلا ريثما اقتنعت بأنه مهدد لحياتها».

ويفصح الدكتور محمد حسين هيكل عن هدفه فيهاجم حزب الوفد وهو حزب الأغلبية ويتهمه بأنه يمارس فى البلاد استبدادًا دستوريًا معتمدًا على أغلبيته فى البرلمان فيقول «ونحن فى مصر نعيش تحت حكم الاستبداد الدستورى منذ أيام الانتخابات للبرلمان ولقد كان للناس فى هذا النظام الاستثنائى أمل أن يصل بهم إلى تحقيق مطالبهم القومية وهاهم اليوم يرون ما كان من نتائج الاستبداد الدستورى أن وقف الانجليز فى وجه مطالبنا فلم يكن من نتائج وقوفهم

---

(١) الأخبار- ٤ يوليو سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (السياسة الرجعية فى مصر.. أسباب ونتائج).

(٢) السياسة- ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٣- مقال بعنوان(خطر افتتان الشعب الأفراد)

(٣) السياسة- ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤- مقا ل بعنوان (الاستبداد الدستورى وخطره على مصير البلاد.)

وإصرارهم على الانفراد بالأمر فى السودان وعلى احتلال مصر إلا أن فر جنود الاستقلال التام أو الموت الزؤام من الميدان السياسى فى صراحة».

وهكذا ينطلق الكاتب من موقف حزبى بحت لا يرى أبعد من مصالحه الحزبية.. فالغريب أننا لم نقرأ له قبل هذا الهجوم على حزب الأغلبية - الذى وصل إلى الحكم عن طريق انتخابات حرة والذى شكل لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث.. «حكومة الشعب - أى كلمة هجوم أو نقد لاستبداد الوزارات التى نصبها الاحتلال فى السنوات القليلة التى سبقت الانتخابات والتى كانت ألعوبة فى يد القصر وسلطات الاحتلال والتى لم تكن تعبر بأى حال من الأحوال عن إرادة الأمة، فلقد مارست على الشعب استبداداً بشعًا تمثل فى مطاردة القوى الوطنية والحجر على الاجتماعات العامة.. وحرية التعبير فى الصحافة..

* * *

الفصل الثامن عشر

الصحافة المصرية... والحياة النيابية

بعد فشل الثورة العرابية .. وإحتلال الإنجليز لمصر.. أرسلت الحكومة الإنجليزية اللورد دوفرين- السفير البريطانى فى تركيا- إلى القاهرة ليعيد تنظيم جهاز الحكم فى مصر.

وقد وضع اللورد دوفرين تقريراً أوصى فيه بإلغاء مجلس شورى النواب[١]

توفيق بنظام برلمانى يتكون من هيئات ثلاث هى: مجالس المديريات[٢].. ومجلس شورى القوانين[٣].. والجمعية العمومية[٤].. ولقد أصبح تقرير اللورد دوفرين هو القانون الأساس لنظام الحكم فى مصر[٥].

---

(١) أنشئ مجلس شورى النواب المصرى فى نوفمبر عام ١٨٦٦ . وكان هدف الخديو إسماعيل من إنشائه كسب طبقة الملاك الزراعيين وكبار التجار إلى جانبه لكى يدعمونه فى مواجهة الأزمة المالية التى كانت تحيق به.. وكذلك من أجل الدعاية لنفسه فى أوروبا لدعم موقفه المالى من البيوت المالية هناك.. ولكن المجلس سرعان ما أخذ يتطور فى طريق الاستقلال عن الخديو، ففى دورة يناير ١٨٧٩ طالب المجلس بأن تعرض عليه الميزانية فما كان من الحكومة التى كان يرأسها توفيق باشا ولى العهد فى ذلك الوقت وتضم وزيرين أجنبيين إلا أن أصدرت مرسومًا بحل المجلس وذهب رياض باشا وزير الداخلية فى ذلك الوقت لإبلاغ المجلس بقرار الحل.. ولكن الأعضاء رفضوا الانفضاض واجتمع الأعيان والعلماء والتجار والموظفون وأصدروا فى ٢ أبريل ١٨٧٩ المحضر الوطنى يطلبون فيه من إسماعيل منح مجلس شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار فى بلاد أوروبا وتعديل طريقة الإنتخاب لتماثل ما يحدث فى أوروبا واقرار مبدأ مسئولية الوزراء أمام المجلس. (راجع محمد خليل صبحى بـ تاريخ الحياة النيابية فى مصر - الجزء الخامس - ص ٩٩ - ١٠٦) وأوعز إسماعيل إلى ابنه توفيق بالاستقالة وتشكلت وزارة شريف باشا من العناصر الموالية للدستور فى ٧ أبريل ١٨٧٩ ولقد سعت وزارة شريف إلى إصدار لائحة المجلس الأساسية ولائحة الانتخاب وإلى منح مجلس شورى النواب سلطة الجمعيات التأسيسية تمكينًا له من إصدار هاتين اللائحتين.. ولكن ما كاد المجلس يقر اللائحة الأساسية ولائحة الانتخاب ويرفعها إلى الخديو إسماعيل ليصدق عليها حتى ضغطت الدول الأوروبية على الباب العالى فى تركيا فخلع إسماعيل وولى محله ابنه توفيق فى ٢٥ يونيو ١٨٧٩ وعندما رفع شريف باشا اللائحتين إلى الخديو توفيق للتصديق عليهما.. امتنع عن التصديق عليهما بتحريض من انجلترا وفرنسا اللتين عاونتاه فى الإطاحة بكل المكاسب الدستورية التى تحققت للشعب المصرى
وبعد مظاهرة عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ حدث انقلاب دستورى فى مصر إذ عهد إلى شريف باشا بتأليف وزارة دستورية ودعى مجلس شورى النواب للانعقاد فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ .. وعندما كان النظام الجديد يستعد لإعلان اللائحة الأساسية التى تضمنت الأسس الدستورية للحياة النيابية فى مصر.. قدم قنصلا انجلترا وفرنسا فى ٨ يناير ١٨٨٢ مذكرة مشتركة إلى الخديو يعلنان وقوفهما بجانبه وتأييد سلطته المطلقة وفى نفس الوقت نشب خلاف بين الحكومة ومجلس شورى النواب حول حق المجلس فى مناقشة الميزانية.. وكان هذا الخلاف بالإضافة إلى المذكرة المشتركة سببًا فى إستقالة وزارة شريف وتولية محمود سامى البارودى. وكان أبرز ما عنيت به الوزارة الجديدة هو إعلان الدستور الذى تقرر فيه مبدأ سيادة الأمة وحق المجلس فى نظر الميزانية.. ولكن عمر هذا الدستور كان قصيرا فما لبثت الحرب أن نصبت بين العرابيين وانجلترا وضاعت جميع المكاسب الدستورية باحتلال بريطانيا لمصر (راجع: عبدالرحمن الرافعى، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى- ص ١٩ وأحمد شفيق باشا، مذكرات فى نصف قرن - الجزء الأول ص ١١٣ - ١١٥ ود. محمد حسين هيكل، شخصيات مصرية وغربية- ص ٣١ ود. عبدالعزيز الرفاعى - فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة - ص ٧٦ - ١٠٨).

(٢) كانت مجالس المديريات تشكل على مستوى كل مديرية وبالتالى كان يختلف عدد أعضائها بين أربعة وخمسة وكانوا ينتخبون من مشايخ القرى.

(٣) كان مجلس شورى القوانين يؤلف من ٢٦ عضواً- ١٢ منهم تعينهم الحضرة الخديوية بناء على موافقة رأى مجلس النظار أما الستة عشر الباقون فينتخبهم أعضاء مجالس المديريات.

(٤) كانت الجمعية العمومية تتألف من ثمانين عضواً وهم الثمانية نظار وأعضاء مجلس شورى القوانين وعددهم ٢٦ عضواً و ٤٦ عضواً ينتخبهم مشايخ القرى.

(٥) جاكوب لانداور- تاريخ الأحزاب والحياة النيابية فى مصر- ص ٥٢

وقد كان رأى تلك المجالس استشاريًا لا يفيد النظار بشئ ولا يحتم على الحكومة الأخذ به وإن كان عليها أن تبين الأسباب التى دعتها إلى عدم الأخذ بآرائها وهذا البيان لا يقبل الاعتراض.. كما كان محظوراً على هذه المجالس المناقشة في المسائل السياسية غير الداخلة في اختصاصهم.. أما تقرير الضرائب فيكون قرار الجمعية العمومية قاطعًا[١].

ولقد اعترف اللورد دوفرين فى تقريره أن هذا النظام ليس نظامًا نيابيًا إذ كان يرى أن مصر فى ذلك الوقت ليست من الأهلية أو الكفاءة بحيث تتمكن من التمتع بالحكم النيابى الكامل فهو يقول فى التقرير: «ورب قائل يقول إنَّ هذا النظام لا يشمل المبدأ البرلمانى من حيث هو فى الواقع.. ونفس الأمر حيث إنَّ حقيقة المجلس العمومى (يقصد الجمعية العمومية) ومجلس التشريع (يقصد مجلس شورى القوانين) هما إلى جانب التشريع أقرب منه إلى جانب الاستشارة.. فنجيبه إن كل من يذهب إلى أن مصر وصلت الآن إلى درجة يتأتى معها إنشاء حكومة ديمقراطية محضة وإنا إذا حاولنا فى الظروف الحالية إدخال نظامات من شأنها أن توقع البلاد فى شراك الارتباكات والاختلال يوم تتركها وشأنها فإن أشد أهل البلاد حبًا للحرية يرى سوء العاقبة من إدخال تلك النظامات»[٢]

ثم أعلن اللورد دوفرين أنه وضع هذا النظام من أجل أن يحيا المصريون حياتهم التى ألفوها وأن يديروا حكومتهم [٣].. ولقد صدق من وصف هذا النظام فى مجلس العموم البريطانى بأنه «صورة كاذبة للحكم الدستورى أجيد رسمها»[٤].

ورغم ذلك وافقت الحكومة الإنجليزية على هذا التقرير مع الارتياح والسرور وانتقلت السلطة كلها فى مصر إلى يد المعتمد البريطانى وإلى أعوانه المنتشرين كمستشارين فى النظارات المختلفة.. وصحيح أنه لم يتعهد الخديو ولانظاره كتابيًا بطاعة المعتمد البريطانى. وموظفيه.. ولكن هذه الطاعة أصبح توقعها أمرًا معلومًا والتشدد فى طلبها واجبًا وإن أنكر اللورد دوفرين هذه النية.. وانحطت مكانة الخديو الذى طالما عنيت الحكومة الإنجليزية بارتجاع سلطته ولم يعد له من الأمر شئ وأصبح النظار وعامة رجال الإدارة خاضعين للموظفين الإنجليز والحقيقة أن اللورد دوفرين إنما جاء بحماية مقنعة ليس غير.. [٥]

ولم يكن مستغربًا فى بداية الاحتلال أن ترفع نصائح مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية إلى الحكومة وكأنها استجداء مغلف بترانيم الولاء.. ومع ذلك فلم يكد يطل عام ١٨٩٢ حتى بدا وكأن المجلسين قد استطاعا أن يستجمعا ثقتهما بنفسيهما وساعدهما على ذلك بداية عهد الخلاف بين الخديو عباس حلمى الثانى واللورد كرومر.. ففى ديسمبر ١٨٩٢ رفض

---

(١) أحمد شفيق- مذكراتى فى نصف قرن- الجزء الأول- ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٢) الوقائع المصرية- ٢٣ أبريل سنة ١٨٨٣ - نص تقرير اللورد دوفرين.

(٣) المصدر السابق

(٤) تيودور رْتشتين- فصول من المسألة المصرية- ترجمة عبدالحميد العبادى ومحمد بدران- لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة ١٩٥٩ ص ١٢٣ .

(٥) المصدر السابق- ص ١٣٣ .

مجلس شورى القوانين النظر فى ميزانية عام ١٨٩٣ بحجة أنها لم تقدم إليه فى صورتها النهائية.. وفى عام ١٨٩٣ تحفظ مجلس شورى القوانين على المصروفات الضخمة التى قررت لقوات الاحتلال وفى عام ١٨٩٦ احتج المجلس لأنه لم يستشر فى ميزانية الحملة السودانية وفى نفس العام طالب المجلس بزيادة الاعتمادات المخصصة لترقية التعليم. ولقد تولى رياسة المجلس فى الفترة التى تقع بين عام ١٨٩٩ وعام ١٩٠٢ «إسماعيل محمد باشا» صديق «مصطفى كامل الذى أشاع روح السخط على الحكومة والاحتلال فى المجلس[١].

ورغم أن المجلس أخطأ بالتصديق بعد ذلك على أحكام دنشواى إلا أنه تدارك موقفه بعد نجاح مصطفى كامل فى إثارة الرأى العام المصرى والأوروبى ضد استبداد اللورد كرومر.. وأصدر المجلس قراراً بالإفراج عن معتقلى دنشواى وكانت روح المناقشة كلها تتسم بالعداء للإنجليز بدليل أن المجلس طالب فى نفس الجلسة بإقامة حكومة وبرلمان دستوريين وتعيين المصريين فى جميع المناصب الرسمية العليا وأن تكون اللغة العربية هى اللغة الرسمية الوحيدة فى مصر.. ووقف امتيازات الشركات الأجنبية فى مصر[٢].

كذلك فقد رفضت الجمعية العمومية مشروع مد امتياز شركة قناة السويس العالمية عام ١٩١٠ بعد أن جرت مناقشات حامية ضد المشروع داخل الجمعية وألقيت كلمات نارية من بعض الاعضاء استغرقت حوالى خمس ساعات من نهار ١٤ أبريل ١٩١٠ وفى نهاية المناقشة كانت كل الأصوات ضد المشروع.. وكانت هذه هى المرة الأولى التى تنصح الجمعية العمومية الحكومة بنصيحة وتضطرها إلى الانصياع لرأيها فقد استسلمت الحكومة لرأى الجمعية العمومية.

وبمراجعة سجل مضابط مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية نجد أنها قد سجلت فى الفترة من عام ١٩٠٥ إلى عام ١٩١٢ أكثر من رغبة لزيادة السلطة التشريعية للأعضاء . ففى ١٤ يونيو ١٩٠٥ اقترح الشيخ على يوسف الذى كان عضواً بالجمعية العمومية أن تعطى مصر تمثيلاً نيابيًا حقيقيًا وعلى مدى أوسع حتى يمكن الانتفاع بذوى الخبرات من المصريين.. وفى عام ١٩٠٧ أثير الموضوع من جديد حيث طالبت الجمعية العمومية فى مارس ١٩٠٧ بمجلس نيابى للبلاد وقد ردت الحكومة فى فبراير ١٩٠٨ بما يفيد أن الأوان لم يحن بعد لذلك وأن الحكومة تنظر فى توسيع اختصاصات مجالس المديريات[٣].

وقد كانت فكرة توسيع مجالس المديريات من صنع (جورست) المعتمد البريطانى الذى خلف اللورد كرومر فى مصر والذى لم يكن من أنصار التوسع فى الحكم الذاتى أو إنشاء مجلس نيابى بحجة أن المصريين لم يصلوا بعد إلى الدرجة التى تؤهلهم لممارسة حقوقهم النيابية(٤).. ولكى يصرف الأمة عن طلب المجلس النيابى تقدم بمشروعه لتوسيع مجالس

(١) جاكوب لانداو- تاريخ الأحزاب والحياة النيابية فى مصر ٥٥ - ٥٦

(٢) نفس المرجع - ص ٨٧ - ٥٨ .

٣) الدكتور حسين فوزى النجار - الجريدة- تاريخ وفن- رسالة دكتوراه غير منشورة ص ٩٧ .

(٤) المصدر السابق- ص١٢٥ .

المديريات[1].. وكان هذا المشروع لا يزيد على مجرد إعادة تنظيم مجالس المديريات بحيث يمثل فيها مراكز المديرية وبنادرها وتكون بمثابة مجالس استشارية لتوجيه مديرى المديريات ولها حق إصدار بعض اللوائح فيما يختص بالشئون المحلية للمديرية كالتعليم وتعيين الخفراء فى القرى وإنشاء الأسواق وتطهير الترع وإقامة الجسور كما أعطاها الحق فى فرض ضرائب جديدة- لا تتعارض مع الامتيازات الأجنبية- لإنفاقها فى شئون التعليم الأولى.

وبدأ جورست يبحث هذا التنظيم الجديد عام ١٩٠٨ ولكنه لم يطبق فعلاً إلا فى يونيو ١٩٠٩(٢). ولقد اتضح أن مجالس المديريات الجديدة- إذا استثنينا مالها من حق إنشاء المدارس الإبتدائية تحت إشراف نظارة المعارف- لم تكن تختلف فى شئ عن المجالس القديمة القاصرة التى أنشئت عام ١٨٨٣، أى أنها كانت على أكثر تقدير مجالس استشارية ليس لها حق حيث إنها كانت خاضعة تمامًا لسيطرة المدير والوزارة.. ولما قدم المشروع إلى مجلس شورى القوانين لم يرفضه.. وإن كانت لجنته التى تولت دراسته لم تتردد فى أن تحكم بأنه من الوجهة الإصلاحية يكاد يكون عديم الفائدة[3].

وإزاء إصرار الحركة الوطنية على مطلب المجلس النيابى اضطرت انجلترا إلى اقتراع مجلس جديد يحل محل الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين على أن يتمتع بحقوق أكثر وسلطات أوسع.. فأصدر الخديو عباس حلمى الثانى القانون النظامى رقم ٢٩ بإنشاء الجمعية التشريعية فى أول يوليو ١٩١٣ وكان هذا التغيير يستهدف- كما قالت مقدمة القانون «تحسين الأسلوب التشريعى وذلك باستبدال القوانين النظامية الحالية بقوانين ترمى إلى ضم مجلس شورى القوانين مع الجمعية العمومية فى هيئة واحدة وإلى تقرير طريقة للانتخاب تكون أوسع نطاقًا وأكثر انطباقًا على الحكمة.. وإلى إزدياد عدد الممثلين الذين يعهد إليهم بالمشاركة فى أعمال السلطة التشريعية وإلى تحويل الهيئة الجديدة.. الاختصاصات الممنوحة لكل من مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية.. فى الاستشارة وفى اقتراح وضع القوانين لكى تزداد استفادة الحكومة عن ذى قبل من آراء هذه الهيئة الجديدة ومقترحاتها فيما يتعلق بإدارة الشئون الداخلية فى القطر المصرى»[4].

ولقد نص قانون إنشاء الجمعية التشريعية على أن تتكون من أعضاء قانونيين هم الوزراء وأعضاء منتخبين عددهم ستة وستون عضواً يمثلون محافظات ومديريات القطر المصرى يتم انتخابهم على درجتين بواسطة مندوبين خمسينيين يقومون بانتخاب عضو الجمعية التشريعية كل فى دائرته.. وأخيراً من أعضاء معينين عددهم سبعة عشر عضواً يمثلون الأقباط والبدو والتجار

(١) دكتور خليل صابات ودكتور سامى عزيز ودكتور يونان لبيب- حرية الصحافة فى مصر- ص ١٤٩
(٢) د. حسين فوزى النجار- الجريدة تاريخ وفن- ص ١٢٥
(٣) تيودر رتشتسين- فصول من المسألة المصرية - ص ١٩٢
(٤) محمد خليل صبحى - تاريخ الحياة النيابية فى مصر- الجزء الخامس ص ٣٩١ - ٣٩٢

والأطباء والمهندسين ورجال التربية العامة أو الدينية والمجالس البلدية وذلك بنسب متفاوتة .. ويتم تعيين رئيس الجمعية من بين الأعضاء المعينين أما الوكيلان فأحدهما - كالرئيس - يعين من بين الأعضاء المعينين والثانى ينتخبه الأعضاء المنتخبون.. ومنحت الجمعية التشريعية اختصاصات المجلسين القديمين مع التوسع فى بعض النواحى كتخويلها الحق فى إقرار أو رفض زيادة الضرائب وحق تحضير مشروعات قوانين وحق مناقشة ردود الحكومة على ملاحظاتها دونما إلزام للحكومة بها.

وفى ١٣ ديسمبر ١٩١٣ أجريت انتخابات الجمعية فأسفرت عن انتخاب خمسة وعشرين عضواً ممن كانوا أعضاء فى مجلس شورى القوانين السابق .. وفى يوم الخميس ٢٢يناير ١٩١٤ افتتحت الجمعية التشريعية وألقى الخديو خطاب الافتتاح واستمر دور الانعقاد حتى يونية ١٩١٤ حيث صدر أمر عال فى ١٨ أكتوبر ١٩١٤، بتأجيل دور الانعقاد المحدد له ١٥ نوفمبر ١٩١٤ إلى أول يناير ١٩١٥ ثم إلى ١٥ أبريل ثم إلى أول نوفمبر.. وأخيراً أجل إلى أجل غير مسمى بموجب المرسوم الصادر فى ٢٧ أكتوبر ١٩١٥ ولم تجتمع الجمعية التشريعية بعد ذلك بسبب قيام الحرب العالمية الأولى[١].

ولقد ظل الأمر على هذه الحال طوال الحرب العالمية الأولى، ولم تكد الحرب تنتهى حتى اشتعلت البلاد بثورة ١٩١٩ ثم ما تلاها من أحداث حتى صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢من جانب الإنجليز وما نتج عنه من إعلان الاستقلال فى ١٥ مارس ١٩٢٢ والمناداة بالسلطان فؤاد ملكًا، ثم تأليف لجنة لوضع الدستور فى ٣ أبريل ١٩٢٣ وصدور الدستور بعد ذلك فى١٩ أبريل ١٩٢٣ الذى قضى بإنشاء حياة نيابية تتكون من مجلسين أحدهما للنواب والثانى للشيوخ ويؤلف مجلس الشيوخ من أعضاء ينتخب ثلاثة أخماسهم ويعين الباقون (الخمسان) بنسبة عضو لكل مائة وثمانين ألفًا من الأهالى ويؤلف مجلس النواب من أعضاء جميعهم منتخبون بنسبة نائب عن كل ستين ألفًا. ومدة عضوية عضو الشيوخ عشر سنوات يتجدد نصفهم كل خمس سنوات ومدة عضوية النائب خمس سنوات.

وقد نص الدستور على مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها وجب عليها أن تستقيل، وإذا كان القرار خاصًا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة، وللملك حق حل مجلس النواب، وإذا حل بسبب معين فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل نفس السبب مرة أخرى.. كذلك نص الدستور على أنه لا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان بمجلسيه وصدق عليه الملك.. كذلك نص الدستور على أن الملك يدعو البرلمان سنويًا إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور[٢].

---

(١) د. حسين فوزى النجار الجريدة تاريخ وفن- ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٢) عبدالرحمن الرافعى- فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة ١٩١٩) الجزء الأول- دار الشعب- القاهرة- ١٩٦٩ ص ٦٣ - ٦٥

وفى ٢٠ أبريل ١٩٦٣ صدر قانون الانتخاب.. وهو أول قانون للانتخاب صدر فى عهد الدستور[١].. وقد قرر هذا القانون أن حق الانتخاب مقرر لكل مصرى بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية وأن الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين، الأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثين.. والثانية: هى انتخاب النواب.. ففى المرحلة الأولى ينتخب كل ثلاثين ناخبًا مندوبًا عنهم يشترط أن لا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة والمرحلة الثانية هى انتخاب النواب فى دوائرهم . أما انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ فكان يتم على ثلاث درجات، فالأولى انتخاب المندوبين الثلاثينيين والثانية انتخاب المندوبين عن المندوبين وذلك كل خمسة منهم ينتخبون من بينهم مندوبًا عنهم يشترط ألا تقل سنة عن ثلاثين سنة وهؤلاء المندوبون عن المندوبين هم الذين ينتخبون عضو مجلس الشيوخ فى دائرتهم [٢]

ويلاحظ أن قانون الانتخاب لم يشترط فى الناخبين والمندوبين أو مندوبى المندوبين شروطًا مالية أو ثقافية كذلك لم يشترط الدستور شروطًا مالية فى النائب وإنما اشترطها لعضو مجلس الشيوخ.. وكان من شأن ذلك توسيع قاعدة المشاركين فى الحياة السياسية فى البلاد .. وإتاحة الفرصة لشرائح احتماعية أخرى غير كبار الملاك فى المساهمة فى الحياة النيابية وبالذات فئات المثقفين والمتعلمين والبورجوازية الصغيرة بالمدن.

ولكن كان يعيب ذلك القانون إنه اشترط على من يرشح نفسه للبرلمان دفع تأمين قدره ١٥٠ جنيهًا وهو تأمين باهظ كان من شأنه صد الطبقة العاملة وصغار الفلاحين والأجراء عن الاقتراب من مقاعد البرلمان[٣].. فإذا أضيف إلى ذلك عجز هذه الطبقات عن تحمل نفقات المعارك الانتخابية فى ذلك العهد أدركنا السبب فى عدم وصول أى من العمال أو صغار الفلاحين إلى مقاعد ذلك المجلس.

---

(١) بعد فشل الثورة العرابية ودخول قوات الاحتلال إلى مصر أشار ممثلو الدول الأجنبية على الخديو توفيق بإلغاء القانون الانتخابى الذى صدر أثناء الثورة العرابية عام ١٨٨٢ وصدر قرار الخديو عام ١٨٨٣ بأن يحصر الانتخاب فى كل مصرى فى سن العشرين وأن يكون الانتخاب بطريق غير مباشر بواسطة مندوبين وقسمت المديريات إلى بلاد.. والمدن إلى أقسام وكل بلد أو قسم تنتخب مندوبًا عنها وعلى المندوبين فى كل مديرية أن ينتخبوا عضوين عن كل مركز ويتكون من هؤلاء مجلس المديرية وهذا ينتخب عنهم عضوًا، لمجلس شورى القوانين ولابد، للعضو أن يكون قد سبق انتخابه عضوًا بمجلس المديرية .. وقد استمر العمل بموجب هذا النظام حتى ٣١ مارس سنة ١٩٣١ حيث حل نظام الجمعية التشريعية وفى يوليو ١٩١٣ صدر قانون الإنتخاب الجديد وبمقتضاه أعطى حق الإنتخاب لكل مصرى فى سن العشرين أيضًا وأن يكون الانتخاب على درجتين فينتخب الأفراد مندوبين عنهم.. كل مندوب يمثل خمسين ناخبًا والمندوبون الخمسينيون هم الذين ينتخبون أعضاء الجمعية التشريعية، وقد استمر العمل بهذا القانون حتى صدور الدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ وما أعقبه من صدور قانون الانتخاب الجديد فى ٣٠ إبريل ١٩٢٣ (عبدالمنجى رجب- المثل الديمقراطية والنظام النيابى فى مصر- الطبعة الأولى - دار الفكر الحديث- ص ١٥٣ - ١٥٤).

(٢) عبدالرحمن الرافعى(١)- فى أعقاب الثورة المصرية- الجزء الأول ص ٩٥ - ٦٦ .

(٣) د. عبدالعظيم رمضان- تطور الحركة الوطنية المصرية- ص ٣٩٣

وقد حدد يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ لانتخاب المندوبين الثلاثينين.. وحدد يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ لانتخابات النواب.. وقد اكتسح مرشحو الوفد وفازوا بتسعين فى المائة من مقاعد البرلمان.. وجرت انتخابات الشيوخ يوم ٢٣ فبراير ١٩٢٤.. ولم تتدخل الوزارة فى الانتخاب وتركته حرًا ففاز المرشحون الوفديون أيضًا بأكثر دوائر مجلس الشيوخ ثم افتتح البرلمان يوم السبت ١٥ مارس ١٩٢٤ وكان يومًا مشهودًا فى تاريخ مصر الحديث فلأول مرة منذ حل الاحتلال البريطانى بالبلاد.. يجتمع النواب المنتخبون انتخابًا حرًا فى برلمان تتمثل فيه سلطة الأمة(١).

وبدأت مصر تعيش تجربتها الأولى - بعد الإحتلال - مع حياة نيابية حقيقية.

ولقد اتخذ إهتمام الصحافة المصرية بالحياة النيابية ثلاثة أشكال رئيسية:

الأول: نشر أخبار الهيئات والمجالس النيابية ومناقشات أعضائها وجانب من محاضر جلساتها الرسمية.

الثانى: التعليق على نشاط هذه الهيئات النيابية وعلى مناقشتها والقرارات أو القوانين التى تصدرها.

الثالث: النقد المستمر لطبيعة تشكيل هذه الهيئات النيابية والدعوة لتطويرها واستكمالها لمقومات المجالس النيابية كما هى قائمة فى دول أوروبا النيابية وقد أدى ذلك إلى خوض الصحف العديد من المناقشات والمعارك الفكرية والسياسية التى كانت تستهدف إقامة حياة نيابية صحيحة فى مصر.

فبعد أيام من نشر تقرير اللورد دوفرين الذى يقضى بإلغاء مجلس شورى النواب المصرى والاستعاضة عنه بمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية علق ميخائيل عبدالسيد.. فى صحيفة (الوطن) على بعض جوانب هذا التقرير منبهًا إلى أن سلطات هذه المجالس استشارية فقط «فمن خصائص مجالسنا وفحواها عدم الخروج عن حد الاستشارة فلا يجوز للمجالس المناقشة فى شئ»(٢)

ورغم ذلك فإنه يؤكد أن هذه المجالس بما فيها من نقائص سوف تكون مفيدة للبلاد: «نعم إن الاستشارة تفتق الذهن وربما توصل إلى الصواب بقدر الإمكان وإذا نظرنا إلى أحوال الممالك وغيرها وجدناها لم تتحصل على قانون نافع أو دستور جامع إلا بعد عناء شديد».

ثم يطالب المصريون بالصبر على هذه النقائص .. والإيمان بأن المستقبل كفيل بأن يوصلهم إلى مرادهم من الحياة النيابية الكاملة «أما نحن المصريون فالواجب علينا أن نشكر الله إذ قد كدنا ننال بهمة رجال حكومتنا كل هذه الأمور بدون تعب ولا لغب ولا نصب بل ونحن على فراش السكون مضطجعون وعلى بساط الأمن والسعادة نائمون .. ونحن نقول من تأنى نال ما تمنى ولا يكون النصر إلا بالصبر وأول المطر طل ثم سيل والله يحسن الحال فى المبدأ والمآل».

---

(١) عبدالرحمن الرافعى - فى أعقاب الثورة المصرية - الجزء الأول ص ٢٠

(٢) الوطن - ٥ مايو سنة ١٨٨٣ .

وعندما بدأت انتخابات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية أعلن ميخائيل عبدالسيد أنه «لا يصح أن نجعل طريقة انتخاب المصريين لنوابهم كالطريقة الجارية فى بلاد أمريكا مثلاً بأن يكون لكل إنسان صوت فى الانتخاب بل الأولى الاقتداء بإنجلترا فإنه لا يجوز لأحد الانتخاب إلا بشروط معينة»(١).

وهو يرى أن الطريقة المثالية للانتخاب هى أن تجمع الحكومة «مائة رجل من كل مهن ممن تعهد فيهم الرزانة والصيانة والعقل والفضل وفوضت لهم انتخاب رجل عاقل فاضل من بينهم لكان أفضل.. ويعد تقدم المصريين ومعرفتهم المقصود من الانتخاب تزيد عدد المنتخبين فى الانتخاب الثانى بأن تجمع مائتين من العقلاء لانتخاب نائب منهم وهكذا».

والكاتب يرفض إطلاق عملية الانتخاب ويرى حصر الناخبين فى فئات خاصة.. إذ هو لا يجد «معنى لجمع الحمارين والشيالين والكيالين للانتخاب بينما المعلوم أن هؤلاء القوم أكثر عددًا من غيرهم ولا يعرفون إلا من شاكلهم».. لذلك فهو يعتقد ضرورة إبعاد مثل هذه الفئات عن الانتخاب إذ لابد أن «يكون الأعضاء من النواب الكفاة الهداه العارفين بحال مصر وبحال أهل بلدهم ويكون الواحد منهم مطلعًا على طرف من السياسة».

ويلاحظ أن ميخائيل عبدالسيد لم يكن من أنصار مبدأ الاقتراع العام.. أى أن يكون لجميع المواطنين حق الانتخاب دون تقيد بشروط العلم أو الثروة فقد كان يرفض هذا المبدأ ويعترض على التوسع فى منح(١) المواطنين حق الانتخاب ولعله كان متأثرًا فى هذا بأفكار «جون ستيوارت مل» الذى كان يري ضرورة أن يتوافر فى الناخب شروط المعرفة بأوليات القراءة والكتابة ومبادئ الحساب وكان من رأيه حرمان الجهلاء من حق التصويت لأنهم لا يصلحون لممارسة هذا الحق(٢) وجون ستيورات مل يختلف فى هذا مع «روسو» الذى كان يرى أن يكون لجميع المواطنين حق الانتخاب بدون التقيد بشروط العلم أو الثروة(٣).

وفي صحيفة «مصر» أعلن «تادرس المنقبادى» بمناسبة انتخابات مجلس شورى القوانين أن هذا المجلس «عديم التأثير على السلطة التنفيذية بالنسبة لغيره من الهيئات النيابية الأوروبية»(٤).

ورغم ذلك فهو يعده من «المنح العظيمة التى حلت بها الحكومة الخديوية جيد البلاد المصرية». وهو يأمل أن يتطور هذا المجلس ليصير مجلسًا نيابيًا حقيقيًا ومؤثرًا على السلطة التنفيذية كبرلمانات أوروبا «ولا نزال نقول فى أنفسنا أن هذا الهلال سيصير يومًا من الأيام بدرًا كاملاً».. وقال إن وصول مصر إلى النظام النيابى الكامل أمر يتوقف تحقيقه» على ما يبدو من أحوال نوابنا فى مجلس الشورى من دلائل الحكمة والكفاءة والدراية».. وانتقد الكاتب تدخل السلطة فى عمليات الانتخاب وأكد أن هناك شكوى «فى كثير من الجهات من التداخل فى حرية

---

(١) الوطن - ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٣.

(٢) المصدر السابق - ص ٧٠٤

(٣) د. بطرس بطرس غالى والدكتور محمود خيرى عيسى- المدخل فى علم السياسة ص ٧٠٥ - ٧٠٦

(٤) مصر- ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٥ مقال بعنوان (الشورى).

الانتخابات وعدم خلوها من شوائب الأغراض الأمر الذى يعكس شرف الغاية ويقلب المقصد النبيل إلى ضده على خط مستقيم».

ويحاول الكاتب أن يبرهن على صحة كلامه فيذكر أن «من توفرت لهم أصوات الانتخاب رجال أميون لا يدرون من حقوق الشورى أوالمشورة شيئًا كما لا يعلمون من واجباتهم أمام الهيئة الحاكمة أو المحكومة إلا الاسم بينما نرى الرجال المتوافرة فيهم كل هذه الشرائط ساقطين فى الانتخابات» وينبه الكاتب قراءة بعد ذلك إلى أمور ثلاثة:-

أولاً: أن يعلموا «أن الغرض من إنتخاب عضو في مجلس الشورى» هو لكى يقوم مقام كل فرد من أفراد منتخبيه أمام الهيئة الحاكمة فى كل ما يلزمه من الضروريات وهذا لا يتم إلا فى الشخص الذى تتوفر فيه شروط الجدارة والإلمام ودقة الاختيار وسعة الإطلاع».

ثانيًا: إن هذه الوظيفة «ليست إلا من الوظائف الوطنية الخطيرة التى يعار على طالبى صالح بلادهم أن يراعوا فيها تباين المذاهب أو اختلاف الأديان».

ثالثًا: أن تمنع أيادى «الضغط بالطرق المتنوعة وتطلق حرية الاختيار التامة فى الانتخاب بلا إجبار أو إكراه».

أما الشيخ على يوسف فكانت أول مساهمة فكرية من جانبه فى الحياة النيابية تعليقاً كتبه فى (المؤيد) بمناسبة الطلب الذى تقدم به مجلس شورى القوانين إلى الوزارة يطلب حضور وزير الحقانية جلسات المجلس عند النظر فى بعض القوانين الجديدة.. وقد وافقت الحكومة على طلب المجلس بل ووعدت بأن تبعث إلى المجلس بمن يطلبه من الوزراء أو الموظفين أوالمستشارين عندما يعرض على المجلس أمر يستلزم حضور أى من هؤلاء.. وقد رأى الشيخ على يوسف أن هذا الموقف الذى اتخذه المجلس بطلب وزير الحقانية لحضور اجتماعات المجلس يعطى «منظرًا جديدًا لمجلس شورى القوانين.. برهن فيه حضرات أعضائه على حرية أفكارهم واستقلال آرائهم وأنهم رجال مصلحة الأهالى ونوابهم الذين يدافعون عن حقوقهم» [1]. وناشد الكاتب أعضاء المجلس أن يعملوا للحفاظ على هذا المركز المرموق الذى نالوه باحترام الحكومة والأمة لرغباتهم «ولا ترتاب فى أن حضراتهم يحافظون على هذا المركز تجاه الاعتبار الممنوح لهم فإنهم أهل لأن يقوموا بما عليهم من المسئولية للأمة والبلاد».

وعندما أجريت الانتخابات العامة لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديريات فى يناير ١٩٠٢ كتب الشيخ على يوسف سلسلة من المقالات تحت عنوان (الانتخابات العمومية فى القطر المصرى) تعرض فيها بالنقد لعدة جوانب من قانون الانتخاب وكشف عن الفساد الذى يستشرى فى عمليات الانتخاب.. وقد بدأ مقالاته بنقد العيوب فى قانون الانتخاب مركزًا على عيوب أسلوب التقييد فى إعطاء حق الانتخاب وذكر أن مدينة القاهرة التى كان يقطنها فى ذلك الوقت ستمائة ألف نسمة أى مثل مديرية كبرى أو مديريتين من الدرجة الثانية

---

(١) المؤيد- ١١ يونيو ١٨٩٢ - مقال بعنوان (مجلس شورى القوانين).

فى ذلك الوقت أيضًا «لا يمثلها فى الانتخابات العمومية سوى ١٢ مندوبًا ينتخب منهم واحد لمجلس شورى القوانين وأربعة للجمعية العمومية.. وموضع الخلل فى هذه الطريقة ظاهر فى قلة العدد أولاً.. لأنه لا يوافق القياس بحالة المديريات التى قد يفوق مندوبو إحداها المائة والمائتين وثانيًا لأن انحصار عدد المندوبين فى هذه القلة يمكن المساعى غير الشريفة من الفوز والنجاح على غير الوجهة المقصودة بالذات من عمل الانتخاب وهو اختيار الأكثر كفاءة وجدارة وفضلاً على غيره»[١].

ثم يتساءل الشيخ على يوسف، كيف كان للانتخاب قيمة وللنيابة عن قسم كبير من الأمة معنى «إذا كان الذين ينتخبون الشخص أربعة أشخاص أو خمسة أو ستة من أثنى عشر.. ومن الذى يعدم مثل هذا العدد أصدقاء ومثله أعداء ثم يكون انتخاب زيد دون عمرو لأنه صديقهم أو هو غير عدوهم».

وأكد الكاتب أنه لا ريب أن انتخابا مثل هذا لا يكون «له معنى إلا إلقاء بذور الأحقاد والبغضاء والإنقسام بين النفوس وليس معناه اختيار الكفء وذى الفضل على غيره بخلاف ما لو كان عدد المندوبين المنتخبين أضعاف أضعاف ذلك كما تقدم».

وينطلق الكاتب من هذه الحقيقة إلى المطالبة: «بتعديل قانون الانتخاب إعطاء للأكثرية من الأمة نصيبها من حقوق الانتخاب العامة وتحقيقًا للغرض المقصود منه وهو الوصول إلى انتخاب أكثر الناس كفاءة وأهلية للنيابة عن الآخرين فى تلك- المجالس النيابية».

ثم يهاجم الشيخ على يوسف مظاهر الانقسام والفوضى والفساد فى عمليات الانتخاب فى الأقاليم فيقرر أن «ما يجرى الآن فى انتخابات الأرياف شراء للأمم بل بيع لها ووقوف على أبواب قاعات الانتخابات مع التعرض بالسباب والشتائم والإغراء وكل ما يولد الأحقاد وينمى العداوات بين الناس وينشر الفساد»[٢]

ويعلن الشيخ على يوسف أن سر هذا الفساد هو الإقبال المتزايد على الترشيح لعضوية مجلس شورى القوانين.. وأن هذا الإقبال سببه طمع المرشحين فى «نيل الرتب والنياشين»[٣].. ويضرب الكاتب مثلاً بعضو مجلس شورى القوانين عن مديرية جرجا الذى نال رتبة المتمايز الرفيعة قبل والده الذى هو أكبر منه مظهراً وأعلى مكانة.. لمجرد أنه عضو في مجلس شورى القوانين «لذلك فهو يقترح «إلغاء منح الرتب والنياشين لأعضاء مجلس الشورى والمديريات والجمعية العمومية ليقل التزاحم المضر عليها وليوجه الانتخاب لها إلى وجه المصلحة العامة المرادة من هذه المجالس النيابية».

ويطالعنا الشيخ على يوسف فى جريدة المؤيد بسلسلة أخرى من المقالات ابتداء من العدد الصادر فى ٢٩ فبراير ١٩٠٤ تحت عنوان (مطالب الجمعية العمومية) يدافع فيها عن إقتراحه

(١) المؤيد- ٢٠ يناير سنة ١٩٠٢ مقال بعنوان (الانتخابات العمومية فى القطر المصرى).
(٢) المؤيد - ٢١ يناير سنة ١٩٠٢ (الانتخابات العمومية فى القطر المصرى).
(٣) المؤيد - ٢١ يناير سنة ١٩٠٢ (الانتخابات العمومية فى القطرالمصرى).

الذى تقدم به بصفته عضواً فى الجمعية العمومية بإنشاء مجلس نيابى مصرى وهو المطلب الذى تبنته الجمعية وتقدمت به إلى الحكومة.. وكانت هذه المقالات بمثابة حملة صحفية يدعم بها مطلب إنشاء مجلس نيابى كامل المسئولية.. وقد بدأ الشيخ على يوسف هذه المقالات مشيداً بموقف الجمعية التى «أثبتت فى مباحث جلساتها الأخيرة أهلية فائقة وتعقلاً واتفاقاً على مبدأ العمل لصالح الأمة ولقد أكدت أنها تعرف مالها وما عليها»[١].

ثم أشار الكاتب إلى موقف الجمعية العمومية فيما يتعلق بطلب المجلس النيابى فقال «وقد كان من أهم مطالب الجمعية التى نظرتها وقررتها طلب إنشاء مجلس نيابى تكون له سلطة المجالس الدستورية ووظائفها فى الأمم مع الحكومة».

وبهذا الموقف برهنت الجمعية العمومية - فى رأى الشيخ على يوسف - على «كفاءتها العالية وعلى أنها لا تطلب إلا مصلحة البلاد ولا تسأل الحكومة إلا ما يصح لها أن تسألها فيه»[٢].

وهو يرى أن النظام «النيابى الحالى فضلاً عن قصوره ضائع النتيجة واهن القوى وعلة العلل في هذا الوهن والضعف وعدم عناية الحكومة بآراء النواب، كون هذه الآراء شورية لإقرارات واجبة القبول»[٣].. ويضيف قائلاً أنه إذا كان المبرر لمثل هذا النظام يوم وضع أن حالة الأمة فى ذلك الوقت بعد الثورة العرابية كانت تستدعى الاحتياط والحذر وتطلب التقييد لا الإطلاق إلا أنه بعد «تلك الرحلة الشاسعة التى بلغت فيها البلاد من وسائل الرقى والتقدم وجب تغيير ذلك النظام إلى دستورى نيابى حقيقى».

ويهاجم الكاتب أقوال الذين يدفعون الحكومة إلى عدم الموافقة على منح المجلس النيابى بحجة عدم أهلية الشعب المصرى للحكم النيابى .. فيقول: «كيف يشير أعداء مصر فى بعض ما يكتبون إلى أن البلاد غير مستعدة لإنشاء مجلس نيابى مع أن البلاد فى حالة رقى تجعلها فوق بلاد اليونان والصرب والبلغار مثلاً من كل وجه وهذه البلاد تنتقل من حال إلى حال بفضل مجالسها النيابية انتقالاً يحسدها عليه أهل مصر»[٤].

ثم يستطرد مؤكداً أن استعداد الأمة المصرية لإنشاء مجلس نيابى موجود «منذ الآن وقبل الآن.. موجود منذ كانت مصر فى درجة مثل تلك الأمم الثلاث التى ضربنا بها المثل اليوم يوم أنشئت لها مجالس النواب».

ويطرح الشيخ على يوسف ثلاثة أسئلة يجيب عليها بالتفصيل.. وكان السؤال الأول هو، هل يشكل مجلس النواب المقترح خطراً على السلطة الخديوية؟

---

(١) المؤيد- ٢٩ فبراير سنة ١٩٠٤ مقال بعنوان (مطالب الجمعية العمومية).

(٢) المؤيد- أول مارس سنة ١٩٠٤ مقال بعنوان (مطالب الجمعية العمومية.. اقتراح بإنشاء مجلس نيابى).

(٣) المؤيد- ٣ مارس سنة ١٩٠٤

(٤) المؤيد - ٩ مارس سنة ١٩٠٤ مقال بعنوان (مطالب الجمعية العمومية- إنشاء مجلس نواب مصرى).

وفى إجابته على السؤال يؤكد الشيخ على يوسف أن الخديو يحكم أمته منذ تولى الخديوية على القاعدة النظامية التى وضعها الخديو إسماعيل فى ٢٨ أغسطس ١٩٧٨ وجرى عليها الخديو توفيق وهى حكم الرعية بالسلطة المشتركة بينه وبين مجلس نظاره بدلاً من السلطة الشخصية « وهذه السلطة المشتركة قد وضعت على أن تكون مستندة إلى الدستور النيابى ومشروطة به وهو الذى يكون رقيبًا على الحكومة وسفيراً للأمة وواسطة مفيدة بينهما كما هو شأن المجالس النيابية فى الممالك المتمدينة»(١).

ويذكر الكاتب أن الحوادث قضت أن تزول هذه الواسطة أو تختفى تلك السفارة من الوجود فى ٢٦ مارس ١٨٨٢ «وهو اليوم الذى حددت فيه نهاية مدة اجتماع مجلس النواب بالأمر العالى الصادر فى ٧ فبراير من نفس السنة، وكان آخر اجتماع لذلك المجلس.. ثم كان بعد ذلك إنشاء القانون النظامى الذى شكل بمقتضاه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية.. فلما ألغى مجلس شورى النواب أصبحت السلطة الممنوحة للنظار وهى جزء من سلطة الخديوية المصرية باقية عندهم بلا شرط وهم الآن يعملون بمقتضى هذه السلطة أحراراً.. فإن كان فى إعادة مجلس النواب المصرى إيجاد قيود مفقودة الآن فإنما ذلك على النظار لا على الجناب الخديو بالذات فليس ثمة خطر على السلطة الخديوية القائمة».

أما السؤال الثانى الذى طرحه الشيخ على يوسف فكان، هل يشكل المجلس النيابى المقترح خطراً على وجود الاحتلال البريطانى.؟

وقبل أن يجيب الشيخ على هذا السؤال يوضح أن طرح السؤال بهذا الشكل يعنى «أنه يجب علينا أن نوفق بين رغبات الأمة ومصلحة الاحتلال ولكن لأن كل عاقل يعلم الآن أن للاحتلال خطة قوية ونفوذًا غالبًا فى إدارة البلاد المصرية بحكم القوة فإذا استقر فى أذهان القراء أن فى إيجاد مجلس نواب خطراً على الاحتلال غلب عندهم أن هذا المطلب لا يحقق لاعتقادهم أن المحتلين لا يرضون أن يوجد هذا الخطر عليهم وفى قوتهم دفعه أو منعه» .. ثم يؤكد الكاتب إقتناعه بأنه «لا خطر على الاحتلال الإنجليزى من إيجاد المجلس النيابى فى شىء مطلقًا لأن الاحتلال قوة عسكرية فى مصر فوق الحقوق الدولية والفرامانات الشاهانية فهو فوق قوة القانون المصرى المحلى من باب أولى.. ثم أنه يمكن وضع قاعدة أساسية فى نظام المجلس يجعل مسألة الاحتلال بعيداً عن مباحثه فلا خطر عليه إذن».

ويقترح الكاتب «أن يجعل مجلس النواب عمل المستشارين الإنجليز فى الدواوين مقيداً برغبات الأمة كما يجعل عمل النظار أنفسهم كذلك » ثم يؤكد أن مثل هذا الإجراء لن يشكل أى خطر على الاحتلال ذلك أن الإنجليز أنفسهم «ألفوا الدستور فى بلادهم نظامًا طبيعيًا لهم..

---

(١) المؤيد- ١٤ مارس سنة ١٩٠٤ مقال بعنوان (هل من خطر على السلطة الخديوية والاحتلال بوجود مجلس نواب فى مصر؟).

ومهما أحب أحدهم إطلاق السراح فى الحكم والعمل فذلك منه نزوع إلى شهرة اعتاد أن يشكم جماحها كما يفزع إلى عمل لم يألفه فإذا ما وجد من يرد أمياله إلى ما كانت عليه لم يكن ذلك صعبًا مستعظمًا عنده».

وكان السؤال الثالث الذى طرحه الشيخ على يوسف هو، هل فى إيجاد مجلس نيابى خطر على الأجانب؟

ويجيب على ذلك قائلاً بأن الأجانب فى بلادنا «مقيمون داخل قلاع من الامتيازات الدولية هى أمنع من عقاب الجو..ولهم محاكم مخصوصة ليس للحكومة المحلية عليها بسلطان»(١). ثم يردف قائلاً أنه يمكن أن يراعى فى وضع سلطات هذا المجلس النيابى. «التطابق بين أحكام الامتيازات الأجنبية العامة والمصالح الداخلية عامة أو خاصة».

والجدير بالذكر أنه عندما رفضت الحكومة إجابة مطلب الجمعية العمومية بإنشاء مجلس نيابى بادر الشيخ على يوسف بتفنيد رد الحكومة على طلب الجمعية مؤكداً أن «هذا استخفاف بأحلام الأمة»(٢)

وفى عام ١٩٠٨ وحول قضية المجلس النيابى أيضًا نشبت معركة حامية فى الصحافة المصرية شغلت صفحات العديد من الصحف وكان طرفا تلك المساجلة الحامية بين الشيخ على يوسف من ناحية وكتاب صحيفة اللواء ورجال الحزب الوطنى من ناحية أخرى. إذ كان من رأى الحزب الوطنى أن المجلس النيابى لا يطلب إلا من الخديو.. وأن فى إمكان الخديو منح الأمة المجلس النيابى بصرف النظر عن موافقة الاحتلال أو عدم موافقته.

أما الشيخ على يوسف فقد كان يرى «أنه لا يمكن لخديو مصر أن يعطى هذا المجلس النيابى كاملاً كما نريد والاحتلال موجود فالاحتلال جعل الجناب الخديو فى ظروف لا يستطيع معها أن يعطى أمته ما تريده»(٣).

وحول هذه النقطة تساءل الشيخ على يوسف قائلاً، «هل يمكن أن ننال مجلساً نيابيًا كاملاً وكما يقول بذلك الحزب الوطنى.. يصح أن يكون من أول قراراته طلب الجلاء وإرغام الحكومة الخديوية على تنفيذه والاحتلال موجود فى مصر أو لا يمكن أن يناله؟»(٤).

أما الخطة العملية التى يراها الشيخ على يوسف.. والتى يمكن معها الجمع بين طلب الجلاء وطلب المجلس النيابى فهى- فى رأيه - الخطوة التى جرى عليها حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية إذ قرر بين مبادئه المبدأين الآتيين وهما: الاعتماد على الوعود والتصريحات التى

---

(١) المؤيد- ١٦ مارس سنة ١٩٠٤ .

(٢) المؤيد- ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٤ مقال بعنوان (أجوبة الحكومة على رغبات الجمعية العمومية).

(٣) المؤيد - ٢٩ أبريل سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (المجلس النيابى المصرى وطلبه- الدروس التاريخية).

(٤) المؤيد - ٤ مايو سنة ١٩٠٨

وعدت بها إنجلترا عند احتلال القطر المصرى ومطالبتها بالوفاء بها.. والمطالبة بمجلس نيابى تام السلطة فيمايختص بمصالح مصر والمصريين».

ويؤكد الشيخ على يوسف فى ختام كلامه أنه يطلب الجلاء ولكن «لا نغر أنفسنا فنقول أن الطلب وحده كاف لتحقيق أمانينا بل نعتقد أن لكل شئ معدات والجلاء أيضًا لا يكون إلا بعد معدات تهيئ له.. وأهم من كل شئ نحبه من حملة معدات الجلاء إيجاد مجلس نيابى مصرى».

وعندما يعلن عن قيام مجلس المبعوثان العثمانى فى تركيا يبادر الشيخ على يوسف بنشر النص الكامل للنظام الداخلى لهيئة المبعوثان ومجلس الأعيان العثمانى. وينشر معه عدداً من التعليقات غير الموقعة التى تبين راحة الشعب المصرى بذلك الحدث(١) وبعد أسابيع قلائل يسافر الشيخ على يوسف إلى تركيا ويمر فى طريقه بالشام ومن هناك يبعث بمقال إلى (المؤيد) يدعو فيه إلى اشتراك مصر فى مجلس المبعوثان، وقد كانت حجته فى ذلك أن «المصرى لم يزل عثمانيًا بالمعنى العام وهو خاضع فى أحكام حقوق الدول للقوانين العثمانية العامة إذا خرج قيد شبر عن بلاده كان عثمانيًا من كل وجه يرجع فى أموره إلى سفراء وقناصل الدولة العلية فى الخارج ومصر فى أحكام الجمارك خاضعة للنظام العثمانى وفى أمر الامتيازات الأجنبية، كذلك وفى التشريع الذى يخص الأحوال الشخصية وكل ما يدخل فى دائرة القضاء الشرعى نابعة رأسًا إلى إرادة جلالة السلطان الأعظم والقاضى الأكبر من قبله.. وعلى مصر خراج سنوى يؤدى لخزينة الدولة والسكة لا تزال تصدر باسم جلالة السلطان والخطبة لا تزال باسمه وألقاب الشرف لا تصدر إلا متوجة به والراية التى تنشر على أرجاء مصر هى الرايةالعثمانية وفى القانون الأساسى حقوق عامة للعثمانى لا يدركها المصرى وهو من جملة العثمانيين»(٢).

وعلى ضوء هذه المبررات ينتهى الشيخ على يوسف إلى المطالبة «بأن كل ما يستفيده العثمانى بوجه عام من ذلك القانون ولا تعطيه للمصرى امتيازاته يجب أن يأخذه من القانون الأساسى لأنه من حق كل عثمانى بوجه عام فإذا لم تصبح حكومة مصر نيابية بعد اليوم.. وجب على أهليها أن يفكروا فى أمرهم من هذا القبيل وأن يدرسوا مسألة اشتراكهم فى مجلس المبعوثان درسًا دقيقًا يجلى غوامضها».

والجدير بالذكر أن هذه الفكرة قد قوبلت بالرفض من جانب أكثر الصحف المصرية.. بل أن الحزب الوطنى- الذى يتم (بالعثمانية)- رفض هذه الفكرة وأتهم الشيخ على يوسف أنه يريد الانتقاص من استقلال مصر(٣).

ويجبرنا موقف الحزب الوطنى من اقتراح الشيخ على يوسف إلى تسليط الضوء على أحد الأخطاء الشائعة القائلة بأن مصطفى كامل قد انشغل- ومعه الحزب الوطنى- بأمر الجلاء

---

(١) المؤيد- ١٧ يوليو سنة ١٩٠٨ .

(٢) المؤيد- ١٣ أغسطس سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (حقوق مصر العثمانية- مصر ومجلس المبعوثان).

(٣) اللواء- ١٦ أغسطس سنة ١٩٠٨ .

والاستقلال.. فلم يوجه اهتمامًا كافيًا إلى الحياة النيابية ولم يشارك فى المطالبة بالمجلس النيابى إلا فى الفترة الأخيرة من حياته.. والجدير بالذكر أن مثل هذه الأقوال قد ترددت أيضًا عقب وفاة مصطفى كامل بأشهر قليلة وكانت موضوعًا لمناظرة فكرية وحزبية بين الشيخ على يوسف.. ومحمد فريد ورجال الحزب الوطنى.. سوف تعرض لتفاصيلها فى الفصل الذى خصصناه للحديث عن الصحافة المصرية والحياة الحزبية.

ولكن الحقيقة - كما تبين لنا أثناء قيامنا ببحثنا هذا - ان الحياة النيابية ومطلب المجلس النيابى المصرى قد استحوذ على اهتمام مصطفى كامل منذ وقت مبكر.. أى منذ السنوات الأولى لإصداره صحيفة «اللواء» فهو يكتب فى العدد الصادر فى ١٢ ابريل سنة ١٩٠٢ مقالاً بعنوان (الروح النيابية فى مصر) يطالب فيه بأن تكون الحكومة «قدوة للأمة فى أفعالها حتى يمكن للأمة أن تحترم الدستور وتحافظ على القوانين»[١] ويتهم الحكومة بأنها «تهزأ بالدستور وتدوس بقدميها القانون «ويعلن أن هذا ليس سلوك الذى يريد أن يكون قدوة لغيره.. ثم يذكر أن المجالس النيابية فى أوربا تقوم قيامتها إذا خالفت الحكومة نظاما أو اعتدت على أحد كائنا من كان واضطهدته بغير مسوغ قانونى ولكن ماذا نرى فى مصر؟ «نرى غير ذلك على خط مستقيم.. نرى كل إنسان كبيرا كان أو صغيرا غير آمن على مركزه.. غير مطمئن على مستقبله مهدداً فى كل آن ولأى سبب».. وبناء على ذلك فإن مصطفى كامل يدعو الأمة المصرية إلى «المطالبة بإيجاد المجلس النيابى الذى وعد به دوفرين لتتكافأ القوى ويتم التوازن ويكون هناك مدافع عن حقوق الأمة وحقوق الموظفين من عبث العابثين ولعب اللاعبين ويطالب كل محب لمصر وراغب فى خيرها «ان لا يكون له نشيد إلا.. تجب المطالبة بالمجلس النيابى.. تجب المطالبة بالمجلس النيابى.. فترفرف علينا الروح النيابية».

وعندما قام الشيخ على يوسف فى الجمعية العمومية يطالب بإنشاء من جلس نيابى مصرى وقف مصطفى كامل إلى جانبه يؤيده بعدة مقالات كتبها فى اللواء أعلن فيها موافقته وتأييده لهذا المطلب مشيراً فى نفس الوقت ان مطلب المجلس النيابى واحد من أهم مطالبه السياسية وطالما نادى به فى مقالاته وخطبه منذ عشر سنوات سابقة فهو يقول: «لعل قراء اللواء وغيرهم من أفراد الأمة المصرية يذكرون ما قلناه من فوق المنابر وكتبناه فى هذه الجريدة وغيرها على وجود إنشاء مجلس نيابى منذ عشر سنوات كاملات كما يسرنا ان هذا المطلب العزيز صار على ألسنة الكثيرين من أهالى القطر.. لأنه الأنشودة التى يجب أن يترنم بها المصريون بعد طلب الاستقلال»[٢].

ويؤكد مصطفى كامل فى مقاله سالف الذكر أنه فى ظل غياب المجلس النيابى سوف يظل «يسيراً على صاحب السلطة أن يغير من النظامات ما شاء ويقلب فى أوضاع الحكومة كما أراد وكلما أراد».

---

(١) - ١٢ ابريل سنة ١٩٠٢ مقال بعنوان (الروح النيابية فى مصر).

(٢) اللواء - ٩ مارس ١٩٠٤ مقال بعنوان (إنشاء مجلس نيابى).

ويدافع مصطفى كامل عن حق الجمعية العمومية فى طلب المجلس النيابى قائلا إن القضية الأساسية هى «هل الأمة بلغت الاستعداد الذى يؤهلها لوجود مجلس نيابى لها أم لا؟ ،لا أخال أن أحداً من الناس ولو كان عدوا للمصريين يدعى أن الصرب والبلغار أرقى منا وبينهم علماء وفضلاء أكثر ما بيننا حتى يتمتعوا هم بالحقوق النيابية ونحرم نحن منها».

وكان مصطفى كامل يعتقد أنه «ليس للاحتلال مصلحة فى إيجاد مجلس نيابى لهذه البلاد «ورغم ذلك فهو يدعو «لأن يعلو صوت الأمة على صوت الاحتلال وأنه إذا تمكنت الأمة بمطلبها ودعت إليه وطالبت وجاهدت بقوة الرأي والفكر والثبات التى هى أكبر القوى الفعالة فى حياة الأمم فلسوف نصل إليه.. وهى تخطو بالوصول إليه أكبر خطوة فى طريق الاستقلال».

ولكن مصطفى كامل سرعان ما يصطدم بالشيخ على يوسف عندما حاول الشيخ أن يتوجه بمطلب المجلس النيابى إلى اللورد كرومر وليس للخديو.. عندئذ تصدى مصطفى كامل للرد عليه.. واستنكر موقف على يوسف واعتبره «دليلاً على ضعف إدراك الكاتب.. بقدر ما بين صغر نفسه لأن القاعدة التى أيدها التاريخ ألف مرة وليس لها استثناء وهى أن الأمة لا تنال من حاكمها «الأهلى».. حقوقها النيابية إلا إذا أرهبته وخشى شر غضبها.. فكيف تنال الأمة المصرية هذه الحقوق من حاكمها (الأجنبى) عفوا منه وإحسانا»[1].

ويؤكد مصطفى كامل أن الأجنبى المسيطر على بلاد القابض على أزمة أمة من مصلحته «أن تبقى هذه الأمة متأخرة متفرقة ضعيفة القوة والحول غير قادرة على إظهار إرادتها وتعزيز أقوالها بالأفعال فمطالبته بمنحها الحقوق التى تصير بها أمة عالية الصوت لا تعد فقط جهلا بالسياسة وأصولها والتاريخ وحكمه ونواميس الأمم والحكومات بل تعد إعلانا بضعف هذه الأمة واستسلامها البالغ حد الموت لأن الحقوق لا تلتمس كما يلتمس الإحسان بل تطلب بالصوت العالى والكلمة التى تدوى فى الوجود» ثم يعلن مصطفى كامل أن السائل الذى يلتمس الحقوق النيابية من اللورد كرومر «يهين بلاده بغير سبب فضلا عن أنه يطلب المحال لأن اللورد مكلف من ضميره ومن قومه بخدمة وطنه وليس من مصلحة إنجلترا مطلقا أن تكون السلطة البريطانية فى مصر مقيدة بإرادة المصريين» .. وفى رأى مصطفى كامل أن الأمة المصرية تنال حقوقها النيابية وغير النيابية «يوم تعلم الدنيا كلها أنها ذات رأى قوى وإرادة فعالة وأن فيها رجالاً لا يخافون فى الحق لوما أو عقابا وأن روح الاستقلال الذاتى دبت فى الصغير والكبير ومهدت الأسباب للاستقلال العام».. وهو يعتقد أن الأمة المصرية لا تبلغ هذه الدرجة «إلا بالتعليم الأهلى الصحيح وبمحاربة كل كاتب أو خطيب أو متصدر للأعمال العامة يهين الأمة ويحقرها ليخدم مصالحه الذاتية وبعض أغراضه الشخصية» وهنا يطالب مصطفى كامل أحرار المصريين بمحاربة الخائنين بكل الوسائل وإعلان آرائهم فى كل وقت وفرصة حتى تثبت الأمة قوة حياتها وتنال حقوقها وتعطى وطنها مكانه من السؤدد والعظمة والاحترام».

---

(١) اللواء - أول يناير سنة ١٩٠٦ مقال بعنوان (بم ننال حقوقنا).

وعندما يقع حادث دنشواى يطالب مصطفى كامل مجلس شورى القوانين بأن يعلن موقفه من الحادث وأن يستنكره وأن ذلك لا يكون «إلا بأن يرفع المجلس صوته فى هذه الحادثة التى خالف القائمون فيها بالأمر نموذج الإدارة العمومية وارتكبوا الشطط الذى استوجب سخط الأمة الممثلة فى هذا المجلس.. ويكون هو غير جائر عن الواجب عليه إذا طلب إعادة نظر فى هذه القضية.. بل الواجب عليه فوق ذلك أن يطلب محو الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٩٠ بإنشاء المحاكم المخصوصة لما حصل من سوء استعماله»(١).

وفى عام ١٩٠٨ يقود الحزب الوطنى حملة لجمع التوقيعات لتقديمها إلى الخديوبطلب المجلس النيابى والدستور ويكتب محمد فريد فى اللواء يكشف عن حجم هذه الحركة فيقول «لقد جمعنا حتى الآن خمسة وأربعين ألفا من الأصوات وقد قدمنا عرائض الالتماس التى جمعت للآن إلى الديوان الخديوى حسبما أمرنا الجانب العالى حين تقابلت مع سموه يوم السبت الماضى وسنقدم لسموه كل ما يتجمع لدينا من العرائض بعد الآن أولا بأول وان كان العدد الذى قدمناه كافيا لإقناع أولى الحل والعقد بأن فى البلاد رأيا عاماً يجب احترامه»(٢).

وفى نفس المقال رد «محمد فريد» على تساؤل الشيخ على يوسف عن إمكانية توفيق الحزب الوطنى بين المطالبة بوجود مجلس نيابى حقيقى قادر على تنفيذ قراراته وبين وجود جيش الاحتلال.. فقال «لا أدرى ما يريد أصحاب هذا الاعتراض؟ أيريدون أن لا نطالب بالدستور والمجلس النيابى ما دام الاحتلال موجودا أو أن نلتمسه من إنجلترا حتى تصبح بلادنا مستعمرة إنجليزية مثل كندا وأستراليا؟ نحن قلنا ونقول إن الاحتلال يعرقل أعمال مجلس النواب ولذلك فإننا نطلب الجلاء ولكن أملنا فى الحصول عليه لا يمنعنا من طلب الدستور والمجلس النيابى نلتمسه من انجلترا حتي تصبح بلادنا مستعمرة إنجليزية مثل كندا واستراليا؟ نحن قلنا ونقول إن الاحتلال يعرقل أعمال مجلس النواب ولذلك فإننا نطلب الجلاء ولكن أملنا فى الحصول عليه لا يمنعنا من طلب الدستور والمجلس النيابى من حاكم البلاد الشرعى الذى يريد ذلك البعض الإيقاع بينه وبين الحزب الوطنى مع أنهم يعلمون أن حزبنا مخلص الولاء لعرش الخديو.. ملتف حوله ومطالب برد ما سلب من حقوقه وأنا لا نريد من صاحب هذا العرش أن يضحى باستقلال البلاد لإعطائنا الدستور والمجلس النيابى بالصفة التى يريدها هؤلاء المعترضون بل نفضل أن نحرم منه مؤقتًا على أن نناله بهذه الصفة القاتلة للاستقلال».

وعلى النقيض من موقف مصطفى كامل والحزب الوطنى تبدو مساهمة «أحمد لطفى السيد» وصحيفة «الجريدة» فى الدعوة للمجلس النيابى .. .مساهمة ضئيلة.. لا تتناسب مع حجم ادعاءات هذا المفكر أوصحيفته بانتصارهم للمبادئ الديمقراطية.. فقد استقبل «لطفى السيد» هذه الدعوة إلى المجلس النيابى باهتمام ضئيل، إن لم يكن ببرود فقد كان رأى لطفى السيد

(١) اللواء - ٢١ يوليو سنة ١٩٠٦ مقال بعنوان (مجلس شورى القوانين وحادثة دنشواى).
(٢) اللواء - ٢ مايو سنة ١٩٠٨.

الاكتفاء مؤقتًا «بتوسيع اختصاص مجلس شورى القوانين ومجالس المديريات»[١].. حتى تتحقق استنارة الحكومة برأى الأمة ووقوفها على حقيقة ما تحس الرعية بالحاجة إليه من مصالحها ومن منتخبى الأمة مشاركة الحكومة فى الرأى والبحث فى النظامات والقوانين تطبيقًا على المصلحة العامة». وهذا من شأنه فى رأى الكاتب أن «يعد الأمة لأن تحكم نفسها بنفسها»[٢].

ومما يذكر أن لطفى السيد أيد موقف الحكومة فى رفض طلب الجمعية العمومية بإنشاء مجلس نيابى قائلاً «إن الحكومة ترى أن الحالة لا تسمح بمنح البلاد مجلسًا نيابيًا كامل السلطة بل هى ترتئى توسيع سلطة مجالس المديريات ثم تنظر بعد ذلك فى ما تجد زيادته حتى تصبح للأمة مشاركة فعلية لا سلطة نيابية عليا»[٣].

ويعلل لطفى السيد موقفه بأنه «يريد مجلسًا نيابيًا لبلادنا ولكن بعد أن تتكون الأمة فالمسألة الآن هى إنشاء روح وطنية لا روح عناد واضطراب وهى روح الاحترام لولاة الأمور».

وابتداء من العدد الصادر من الجريدة فى ١٨ مايو سنة ١٩٠٧ يكتب لطفى السيد سلسلة مقالات تحت عنوان (المجالس النيابية- مطلب الأمة من السير جورست) يتوجه بها إلى المعتمد البريطانى الجديد (جورست) شارحًا له وجهة نظر الأمة المصرية (من الزاوية التى يراها) فى كيفية مشاركتها فى السلطة . ويبدأ لطفى السيد هذه المقالات معترفًا بأنه إنما يعبر عن «عدد غير قليل من كبراء البلاد يدينون بالسعى بالمسالمة والاعتدال فى نيل الأمة حياة سياسية بالتدرج الممكن ثم ادعى أن هؤلاء الأعيان لا يعبرون عن أنفسهم فقط وإنما عن الأمة المصرية بأسرها باعتبار أنهم «أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد»[٤].

ويعلن لطفى السيد أن قصارى ما يريده المصريون هو «أن تقتصر سلطتنا التشريعية علي القوانين التى تختص بنا مباشرة ولا يضار بها أحد غيرنا سواء كان من النزلاء الأوروبيين أو من المحتلين وأن لا تصل هذه القوانين إلى مس مصالحهم بأية صورة من الصور»[٥].

ثم يطرح الكاتب سؤالاً سبق أن طرحه قبل ذلك الشيخ على يوسف ولكن بصيغة مختلفة وهو: هل يرضى الخديو بالتنازل عن جزء من سلطته التشريعية؟

وفى إجابته على السؤال يؤكد لطفي السيد أن حكومة مصر مازالت إلى الآن «حكومة استبدادية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فيها هما حق لسمو الخديو وأن ما يوجد فى البلد الآن من شبه الدستور أو رائحة الدستور إنما هو محض هبة قابلة قانونًا للرجوع فيها »[٦].. ومعنى ذلك فى رأيه أنه يجوز قانونًا العدول عنه «إذ أنه لم تبين السلطة التشريعية التى يملكها الخديو إلا تقييدًا واهيًا إذ ليس فيه ما يدل على أن الخديو الذى وضعه قد تنازل عن جزء من

---

(١) الجريدة- أول ابريل سنة ١٩٠٧ .

(٢) الجريدة- أول ابريل سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (حديث البلد).

(٣) الجريدة- أول ابريل سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (جواب الحكومة على طلب المجلس النيابى).

(٤) الجريدة – ١٨ مايو سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (المجالس النيابية مطالب الأمة من السيرالدون جورست).

(٥) الجريدة – ٢٠ مايو سنة ١٩٠٧ .

(٦) الجريدة- ٢١ مايو سنة ١٩٠٧.

سلطته التشريعية لأنه حفظ الحق لحكومته فى إصدار كل قانون يدخل فى هذا ضمنًا للقانون الذى يلغى القانون النظامى الذى هو خيال للدستور».. والذى تريده الأمة الآن فى نظر لطفى السيد هو أن تعطى جزءًا من السلطة التشريعية أى أن سمو الخديو يتنازل لها عن ذلك الجزء ولا طريق لذلك ألا أن ينص فى التعديل المطلوب على أنه لا يجوز تعديل هذا القانون النظامى إلا بمعرفة مجلس المصرية «لا تريد أن يكون لها مجلس كمجلس العموم الإنجليزى وإنما هى تطلب فقط الجزء الذى يمس حاجتنا إليه من السلطة التشريعية أى أن يكون رأى مجلس الشورى قطعيًا فى القوانين التى تطبق على المصريين دون سواهم على فكرة أن الحكومة هى التى تسن القانون وتعرضه على المجالس ولا يبتكر المجلس شيئًا إلا على سبيل إبداء الرغبة كما هو الآن».

ويتفق «محمد غانم» رئيس الحزب الجمهورى مع لطفى السيد فى اعتراضه على توقيت طلب المجلس النيابى بحجة أن الوقت لم يحن فى مصر بعد لمثل هذا المطلب فيقول فى مقال له فى جريدة الأحرار «هبنا الآن نسلم بقول الذين يطلبون إنشاء المجلس النيابى لساعته فماذا تكون النتيجة من إنشائه؟ وكلنا يعلم أن معنى مجلس نيابى أن يكون مجلسًا تام السلطة يقضى ويبرم بحيث يكون مسموع الرأى نافذ الكلمة لا يسع أى سلطة أخرى أن تناهضه.. فإذا أنشئ المجلس النيابى فى الوقت الحاضر ألا يكون للاحتلال تأثير على نفوذه لأنه ما بقى المحتلون فى مصر فإنهم طبعًا لا يرضون بأى نفوذ يعلو على نفوذهم فيها إلا عن طريق القوة..أين هى القوة التى يرغمون بها على تنفيذ مطالبنا فإن قيل الحق.. قلنالقد استأثرت من قديم بكل حق فى السياسة ولم يبق الآن للقوة سوى القوة»(١).

ويذكر الكاتب أنه فى حالة ما إذا وافق الإنجليز على منح المجلس النيابى فسوف «يحصرون نفوذ هذا المجلس فى دائرة معينة من نفوذهم المطلق لأنهم عندئذ يعطون له نفوذًا بقدر معلوم لا يؤثر فى سيطرتهم شيئًا فيصبح المجلس فاقدًا الاستقلال الصحيح الذى يجب أن يعطى له ليعمل بحرية تامة ولمصلحة الأمة وباسم الأمة».

والحل الذى يقترحه (محمد غانم) هو أن علينا أن ننظر فى تشكيل هيئة حاكمة على تمام الاستقلال تضمن للوطنيين والأجانب دوام الأمن العام فى البلاد وبقاء العدل فيها فلا يغيب عنا أن الأجانب فى مصر على وفرة عددهم لهم فيها ممتلكات عظيمة ومصالح جمة يطلبون المحافظة عليها فهم يخشون من إنشاء حكومة أهلية بحتة أن يكون نصيبها من الاستقلال ضعيفًا فتذهب ريح الأمن العام وتفقد روح العدالة من القطر ويبيتون مهددين فى أموالهم ومصالحهم وهم أيضًا يرون أنفسهم من وجهة ثانية أكثر كفاءة ماديًا وأدبيًا من الوطنيين فتراهم لا يستأنسون من الثقة بهم فى الشئون والأحكام وهذا هو السبب فى بقاء المحاكم المختلطة والقنصليات إلى اليوم».. لذلك فالكاتب يطالب «بحكومة مستقلة يكون أمرها مشتركًا بين جميع أصحاب المصالح فى مصر. تكون نسبة الاشتراك فى أمر الحكومة بين هؤلاء بنسبة تلك المصالح لبعضها البعض».. ولا ينسى أن يؤكد أن «خير هيئة حاكمة لمصر ترضى الجميع ويسعى إليها الجميع هى الجمهورية بلا نزاع».

---

(١) الأحرار - ١٦ مايو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (مصر.. مصر.. الجمهورية لا محالة)

ويلاحظ أن أقوال (محمد غانم) يغلب عليها التناقض.. إذ لا تعرف كيف يستقيم طلبه بإنشاء حكومة مستقلة فى مصر.. دون وجود مجلس نيابى تام السلطة.. إذ ما دام الإنجليز رافضين لإقامة مجلس نيابى تام السلطة فهم أيضًا سوف يرفضون إقامة حكومة مستقلة تامة السلطة.. ثم كيف تكون هناك حكومة مصرية مستقلة بينما يشارك فيها الأجانب بحسب حجم مصالحهم.. ومثل هذا القول لا يختلف فى شئ عن دعوة اللورد كرومر إلى دولية الجنسية المصرية.

ويبدو لنا أن (محمد غانم) وحزبه (الجمهورى) كانا مجرد دسيسة انجليزية قصد بها تشتيت قوى الحركة الوطنية المصرية وشغلها بمعارك جانبية تصرفها عن المطلبين الأساسيين وهما الاستقلال .. والحياة النيابية الصحيحة.

وفى مجال الدفاع عن حق الشرقيين فى الحياة النيابية السليمة يكتب محمود بك حسيب.. يرد فى صحيفة (ضياء الشرق) على المفتريات التى افتراها الغربيون على الشرق مثل قولهم «إن الاستبداد الذى أن الشرق تحت أثقاله عصورًا طوالاً جعل الشرقيين عاجزين عن السير على مقتضى النظامات النيابية»(١)، فيؤكد «أن الأيام أثبتت كذب ما زعموا «ثم يضرب المثل بتجربتين شرقيتين فى مجال الحياة النيابية.. فيتحدث عن «المجلس النيابى فى اليابان وهى بلاد شرقية منحه الميكادو لأمته فسارت على مقتضى نظاماته وهى الآن فى بحبوحة المجد والسؤدد» وعن «المجلس النيابى الفارسى وما أتى به من نجاح فاق كل تصور» ثم يخرج الكاتب من ذلك بنتيجة مؤداها حتمية نجاح التجربة النيابية فى مصر ويطالب المصريين بأن «يدأبوا على المطالبة بالمجلس النيابى حتى ننالة بإذن الله».

ويتساءل (محمود الشاعر) فى صحيفة (وادى النيل)، ماذا لو كان لنا مجلس نيابى؟ فيؤكد أنه لو كان فى مصر مجلس نيابى «لأشرف على أعمال الحكومة ولكان قوله الفصل فى كل مشروع من المشاريع العامة ولوقفت الحكومة عند حدها فى التصرف ولخرجت القوانين للناس مستوفا شروط التشريع كاملة ومراعية لمصالح الرعية نافذة على الجميع سواء بسواء واقفه فى كل وجه يحاول العبث بحرية المواطنين»(٢) ويختتم الكاتب مقاله قائلاً «لو كنت ممن يميلون إلى الوشم لوشمت على ذراعى وذراع أولادى.. لو كان لنا مجلس نيابى».

وفى صحيفة (مصر الفتاة)، يكتب (سيد على) مؤكدًا أنه لا يرى فى الوجود مرتبة «أسمى وأعلى من مرتبة النائب الذى تختاره أمته ليمثلها وينطق بلسانها ويعبر عن رأيها ولا مهمة أشرف وأجل من المهمة التى يعهد بها الشعب إلى واحد من أبنائه الصادقين المخلصين خدمة للوطن وسعيًا وراء خيره وصلاحه»(٣).

---

(١) ضياء الشرق- ٥ مايو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (المجلس النيابى).

(٢) وادى النيل- ٢٢ يوليو سنة ١٩٠٨ فقال بعنوان (لو كان عندنا مجلس نيابى).

(٣) مصر الفتاة- ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (أثبتوا أن فى مصر نوايا).

وفى ضوء هذه الرؤية يطالب الكاتب نواب مجلس شوري القوانين والجمعية العمومية بأن «يرفعوا رؤوسهم وأصواتهم أينما حلوا وحيثما وجدوا فإن فى ارتفاع رؤوسهم ارتفاعًا لرأس الأمة التى يمثلونها وفى علو أصواتهم علوًا لصوت الأمة التى أنابتهم عنها».

ثم يعلن أن الأمة المصرية خرجت اتفاق نوابها وثباتهم فى طلب المجلس النيابى ولكنها ترجوهم أن يحافظوا على هذا الثبات».

ويدعو الكاتب النواب بأن «يتمسكوا بموقفهم الأخير من طلب المجلس النيابى وأن يصروا على أن لم يكون لهم حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى إدارة شئون البلاد أو بعبارة أخرى أن يعملوا على أن يردوا للأمة نصيبها فى السلطة والنفوذ».

أما بشارة تقلا صاحب «الأهرام» فإنه يستقبل المجالس الثلاثة شبه النيابية التى اقترحها اللورد دوفرين فى تقريره.. استقبالاً حماسيًا.. ويعرب عن رأيه فى أن مجلس شورى القوانين.. والجمعية العمومية ومجالس المديريات «بداية لحكم دستورى حقيقى.. وهى كافية لإرضاء الأمانى الحرة التى يتمناها شعب مصر»[1].

وبتاريخ ٢٤ يناير ١٨٨٤ يكتب بشارة تقلا مبشراً بافتتاح أول دورة لمجلس شورى القوانين فيقول «وغدًا يلتئم مجلس شورى القوانين طبقًا للأمر العالى الصادر بهذا الشأن للنظر فى حقوق البلاد نيابة عن أهلها الذين تخيروهم وكلفوهم النظر فى أمورهم»[2].. ويصف بشارة المجلس بأنه «النائب عن الأمة ولسان حالها كما يشير إلى ذلك قانونه».. ثم يشيد بقانون المجلس الذى «يقضى له بالنظر فى كل قانون ولائحة» ولقد بلغ عن تحمس بشارة تقلا لمجلس شورى القوانين أن طالب الحكومة «بأن تنشر محاضر جلساته» وذلك من أجل «تعميم الفائدة ولتقف الناس علي أعماله وأقواله»[3].. بل إنه يطالب بنشر هذه المحاضر أيضًا مترجمة إلى الإنجليزية والفرنسية وذلك لتفنيد مزاعم القائلين بعدم أهلية المصريين للوظائف».

ويلاحظ أن بشارة تقلا كان يعطى لمجلس شورى القوانين قيمة وأهمية لم تكن له فى الواقع.. ولكن يمكن تفسير ذلك بأن صاحب الأهرام كان حتى ذلك الوقت مؤيدًا لانجلترا داعيًا لها فى مصر وهو فى ذلك يسير وراء السياسة الفرنسية التى كانت تهادن انجلترا فى مصر أملاً فى أن تشاركها النفوذ فيها ولكن عندما فشل مؤتمر لندن الذى عقد فى مايو سنة ١٨٨٤ والذى كان هدفه بحث الأوضاع المالية فى مصر وأرادت فرنسا أن تشمل مناقشاته وضع انجلترا فى مصر.. وأمام إصرار انجلترا على الانفراد بنفوذها فى مصر بدأت فرنسا تعمل ضد بقاء الإنجليز فى مصر.. وبالتالى بدأ موقف الأهرام يتغير وقد شمل هذا التغير موقفها من المجالس شبه النيابية، إذ بدأت كتابات صاحب الأهرام تكشف عن عيوب النظام النيابى فى البلاد.. ومما يؤكد الرأى

---

(١) الأهرام- ٧ مايو سنة ١٨٨٣ .

(٢) الأهرام - ٢٤ يناير سنة ١٨٨٤ .

(٣) الأهرام - ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٤ .

الذى نذهب إليه أن بداية هذا التغير فى موقف بشارة تقلا من هذه المجالس كان بمناسبة عقد مؤتمر لندن سالف الذكر فقد طالب صاحب الأهرام الشعب المصرى بأن «يهب للمطالبة.. ولوم مجلس الشورى أن أهمل الواجب.. وبإيفاد مواطن كبير من أعضائه يدافع عن وجهة نظر مصر فى المؤتمر»[١].

ويمضى الكاتب فيطالب مجلس شورى النواب بأن يكفر عما ارتكبه من أخطاء فى حق البلاد ويذكر القراء باليوم الذى اكتتب فيه بعض أعضائه «لتقديم الهدايا لقواد جيش الاحتلال مكافأة لهم على فتح البلاد» وكان يومئ بذلك إلى ما اتفق عليه سلطان باشا ووفد من أعيان الوجهين القبلى والبحرى من تقديم أنواع من الأسلحة الفاخرة للأميرال سيمور والجنرال ولسلى والجنرال لو قواد الحملة الإنجليزية التي دخلت البلاد[٢].

وهاجم الكاتب أعضاء مجلس شورى القوانين الذين تركوا مستقبل مصر يتقرر فى مؤتمر لندن بينما ذهبوا إلى قراهم غير مهتمين فقال « وقد أخذتنا الدهشة بهم فإننا ننتظر منهم تحقيق الآمال فإذا بهم قد انفصلوا عن بعضهم وسافر كل منهم إلى بلدته غير مالين المسئولية».

وبعدها أعلن بشارة تقلا أنه لم يعد له أمل كبير فى مجلس الشورى «فقد خيب آمال الأمة»[٣]. بل لقد وصل الأمر أن الأهرام تجاهلت أخبار المجلس تمامًا لعدة سنوات بعد ذلك[٤].

ولكن «الأهرام» يعود بعد فترة طويلة نسبيًا فيسهم من جديد فى الحديث عن الحياة النيابية فى مصر وخاصة فى السنوات الأولى من القرن الحالى فى وقت كان مطلب إنشاء مجلس نيابى مصرى موضوع الاهتمام الرئيسى للحركة الوطنية المصرية.

ولقد أيد الأهرام هذا المطلب وآذر أعضاء الجمعية العمومية عندما تقدموا إلى الحكومة برغبتهم فى إنشاء مجلس نيابى وهاجم الحكومة عندما رفضت هذه الرغبة قائلاً «لو أراد امهر المصورين أن يصوروا للعاقلين العادلين وللمدركين المنصفين جمال الحكم النيابى لو كان موجودًا فى هذه البلاد ودمامة الحكم المطلق النافذ الكلمة فينا لما استطاع أن يصورها بشكل أتم مما صورتها أقلام النظارات فى جوابها على مطالب الجمعية العمومية»[٥].

وعندما بدأ التفكير فى إلغاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية لتحل بدلاً منهما الجمعية التشريعية أيد الأهرام هذه الفكرة ولكنه اشترط لنجاح هذه الجمعية الجديدة أن «يزداد عدد الأعضاء وأن يكون انتخابهم مباشرة من الشعب لا من أعضاء مجلس المديرية»[٦].

---

(١) الأهرام- ٢ مايو سنة ١٨٨٤ .

(٢) د. سامى عزيز- الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الإنجليزى ص ٢٦٤ . وسليم النقاش- مصر للمصريين- الجزء السادس، ص ١١ .

(٣) الأهرام - ١٤ مايو سنة ١٨٨٤ .

(٤) د. إبراهيم عبده- جريدة الأهرام تاريخ وفن - مؤسسة سجل العرب- القاهرة ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(٥) الأهرام - ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٨ .

(٦) الأهرام- ٢٤ مايو سنة ١٩١٣ .

كذلك كان من رأى الأهرام أن الجمعية التشريعية لن تكون لها قيمة حقيقية إلا إذا «كان رأى هذا المجلس قطعيًا فى المسائل الإدارية البحتة التي تتعلق بالوطن مباشرة»[١] وعندما اقترب موعد انتخابات الجمعية التشريعية طالبت الصحيفة الناخبين بأن «يفيشوا عن المرشح الكفء ولا يمنعهم من انتخابه تهديد ولا وعيد ولا صداقة ولا قرابة ولا منفعة ولا مديح ولا قدح لأن وطنكم بحاجة إليه كحاجة العليل إلى الدواء الشافى[٢].

ورغم ذلك فإن الأهرام بعد انعقاد الجمعية التشريعية كان كثيرًا ما يوجه سهام النقد إليها إذا أخطأت واعترفت .. فعندما نشب الخلاف داخل الجمعية فيمن يقدم علي الآخر وكيل الجمعية المعين [٣].. أم وكيلها المنتخب؟[٤]

وهاجمت الصحيفة أعضا الجمعية وطالبتهم «بالتعاضد لا التحاسد والتآزر لا التنافر.. والمناقشة لا المنافسة والعمل لمصلحة الجمهور لا لمصلحة الأفراد لخير مصر ولسلطة أمتها لا للمنابذة»[٥].

وعندما لاحظت الصحيفة أن بعض أعضاء الجمعية يهملون حضور الجلسات هاجمتهم وقالت إن «للأمة عيونًا ترقبهم وآذانًا تسمعهم وألسنًا تعنفهم على التقصير وتطالبهم بالجد والجهد والعمل بلا كلل»[٦].

وعندما صار قانون الانتخاب فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ تطبيقًا للدستور الجديد بعد إعلان الاستقلال نشره الأهرام فى صفحته الأولى وأخذ يدعو الجمهور للاشتراك فى الانتخابات وطالب بالحرص على «اختيار مرشحين يعملون للمصلحة القومية لا المصلحة الشخصية»[٧].

وكان الأهرام يتابع أخبار الحملة الانتخابية وينشر بيانات الأحزاب وخطب وندوات المرشحين وفى بداية الأمر كان الأهرام يحرص على إظهار حياده تجاه جميع الأحزاب وطالب الصحف بأن «يقتصر عملها على إرشاد المواطنين إلى انتخاب من فيه الكفاءة والناس أحرار فى الأخذ بالنصح»[٨].

وبعد انتخاب المندوبين الثلاثينيين... خاطب الأهرام هؤلاء المندوبين ودعاهم «إلى تحكيم الضمائر والعقول ووضع مصلحة البلد فوق الشهوات والنزعات فى اختيار نواب الأمة فى الغد القريب».

---

(١) الأهرام - ٢٦ مايو سنة ١٩١٣ .
(٢) الأهرام - ٨ ديسمبر ١٩١٣ .
(٣) كان عدلى باشا يكن.
(٤) كان سعد باشا زغلول.
(٥) الأهرام - ١٣ فبراير سنة ١٩١٤ .
(٦) الأهرام- ٨ مايو سنة ١٩١٤ .
(٧) الأهرام- ١٢ مايو سنة ١٩٢٣ .
(٨) الأهرام - ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣ .

ولقد وصل اهتمام الأهرام بالانتخابات أن نشر أسماء جميع من فاز من أعضاء المندوبين الثلاثينيين فى جميع أنحاء البلاد[١]، ونشر أسماء الدوائر الانتخابية لمجلس النواب فى جميع المحافظات والمديريات والمراكز على الصفحة الأولى[٢].

وقد لوحظ أنه باقتراب موعد الانتخاب بدأ الأهرام يميل إلى مرشحى الوفد لدرجة أنه استحدث بابا يوميًا باسم (الوفود فى بيت الأمة)[٣].

وبعد انعقاد البرلمان كان الأهرام يخصص جزءًا كبيرًا من صفحاته لنشاط ومناقشات المجلس وخصص بابين ثابتين يوميًا الأول باسم (فى مجلس النواب) والثانى باسم (فى مجلس الشيوخ)

وقد كان الأهرام يحرص على انتقاد أى خطأ يقع فيه المجلس.. فهو يهاجم مثلاً عدم وجود نظام فى المجلس وسيادة الضوضاء والفوضى قائلاً «على أننا نأمل أن يؤول ذلك كله بفضل النواب أنفسهم فيسود النظام فى الجلسات وتسكن هذه الضجة الدائمة التى لا تنقطع ويتمكن المجلس من درس كل رأى وتمحيصه درسًا دقيقًا فلا يصدر أى قرار فى كبير الأمور أو صغيرها إلا إذا اختص ذلك الرأى ونضج»[٤]

وينتقد (الأهرام) المعاملة التى تلاقيها الصحافة من المجلس «فقد وضعوها فى مكان لا تسمع منه ولا ترى إلا ضجيج النواب فقط بل لعلو المكان وبعده عن مقاعد النواب»[٥]. ويطالب بأن «يفرد للصحافيين مكانًا خاصًا وراء مقاعد النواب إلى أن يتم إعداد أمكنة جديدة لهم».. ثم تؤكد الصحيفة أن «للصحافة حرمة وأن لها لمهمة فحرمتها تقضى بألا تمتهن ومهمتها تقضى بأن تمكن من أدائها بجميع الطرق الممكنة».

وعندما بدأ البرلمان يستعد لاختتام دورته الأولى يحاول الأهرام أن يقدم تقييمًا لعمله فى الشهور الثلاثة والنصف التى استمرت فيها جلساته فيؤكد أن «ثلاثة أشهر ونصف شهر كانت كافية لأن تتبين للأمة الخطوة الأولى من الحكم النيابى فإذا خيل إلى بعضهم أن هذا الحكم يعود بالنعمة السابغة على الأمة فى أشهر قليلة كان هؤلاء المتخيلون على ضلال كبير»[٦].

ومن ناحية أخري يهاجم الأهرام الذين «يغالون القول بأن البرلمان لم يفعل شيئًا أيضًا.. لأن هذا البرلمان لم يكن له بد من تنظيم شئونه وهيأته قبل السير فى طريق العمل ومثله مثل الجيش الذى يتأهب للمعركة فإنه فى حاجة قبل كل شئ إلى أن يعد عدته وينظم صفوفه «ويدلل الأهرام على صحة قوله الأخير فيطالب بالمقارنة بين «الأيام الأولى من عمر البرلمان وبين الأيام الأخيرة من أعماله فإن الخطوة التي خطاها فى دقة البحث وفى التمحيص والتدقيق وفى انتظار

(١) الأهرام- ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣ .
(٢) الأهرام - ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ .
(٣) الأهرام- ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٣ .
(٤) الأهرام - ٨ أبريل سنة ١٩٢٤ .
(٥) الأهرام- ٨ أبريل سنة ١٩٢٤ .
(٦) الأهرام- ١٢ يونيو سنة ١٩٢٤ .

الأعمال لهى خطوات واسعة لا تبشرنا بحسن المستقبل فقط بل هي تبشرنا بالنجاح التام المعلق أكثر على أعمال اللجان وهذه اللجان لم يكن بإمكانها الوصول فى وقت قصير إلى تبين أسرار الدولة والحكم.. ولما توصلت إليه وأيدت فيه آراءها دل على صدق نظرها وحزمها وتوليها النافع لا بطريقة الإنقلاب والتحول السريع بل بطريقة التدرج والعمل اللين المنتج».

وعندما تقدم وزارة زيوار باشا على حل البرلمان عقب حادث مقتل السردار يعارض الأهرام هذا القرار ويعلن أن قرار الحل «ليس قرارًا دستوريًا ولم يكن من الواجب حله لما فى ذلك من خطر على مستقبل حياتنا الدستورية»(١).

ومن الطريف أنه عندما بدأ الإعداد للانتخابات الجديدة للبرلمان فى أواخر عام ١٩٢٤ نشرت الأهرام خبر ترشيح صاحب الأهرام لمجلس النواب عن حزب الوفد ورغم ذلك أكد الأهرام أن سياسته لم تكن ولن تكون سياسة حزبية «فالأهرام وصاحبها لا يتلكآن لحظة عن مؤازرة كل عامل فى سبيل الوطن والدستور»(٢).

ننتقل بعد ذلك للحديث عن موقف كاتب كبير آخر من الحياة النيابية فى مصر هو أمين الرافعى.

ولقد بدأ اهتمام أمين الرافعى بالحياة النيابية فى مصر منذ أن كان محررًا فى صحيفة اللواء- فكتب فى عام ١٩٠٨ يهاجم فكرة الاستعاضة عن إنشاء المجلس النيابى بتوسيع مجالس المديريات وقال أن هذه الفكرة «إنما صدرت عن المعتمد البريطانى لا عن غيره»(٣). ثم طالب مجلس شورى القوانين بالامتناع عن نظر المشروع المقدم إليه بتوسيع مجالس المدير باعتبار أن هذا المشروع «لا يمثل إرادة الأمة».. وهو فى ذلك إنما كان يرد على أحمد لطفى السيد الذى كان يطالب بتشجيع العمل على توسيع مجالس المديريات وزيادة اختصاصاتها.(٤)

كذلك فقد كتب أمين الرافعى فى اللواء يهاجم الفكرة التى دعا إليها الشيخ على يوسف باشتراك مصر فى مجلس المبعوثان الذى شكل بعد صدور الدستور العثمانى عام ١٩٠٨ وقال إن مثل هذه الدعوة تهدد بسلبنا حقوقنا الاستقلالية التي اعترفت بها الفرمانات الشاهانية وأن قبول الخديو النزول عن سلطته لمجلس المبعوثان يعنى أن يصبح كباقى الولاة الذين ليس لهم من الأمر شئ»(٥).

وقال الرافعى أن ترديد هذا الرأى سوف يعطى أوروبا حجة تؤكد بها «اتهامنا صباح مساء بأننا لا نحتج على الاحتلال ولا نناصبه العداء إلا رغبة فى استبدال حكم الأتراك بهذا الاحتلال وفى سلب مصر حكمها الاستقلالى الذى تمتعت به زمنًا طويلاً».. ثم أكد أن من «العار والخزى أن تتنازل أمة عن حقوقها وامتيازاتها وأن من الخرف والضعف أن يقر امرؤ علي نفسه بدين لم ينقده».

---

(١) الأهرام- ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .

(٢) الأهرام- ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .

(٣) اللواء- ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (مجالس المديريات وموقف شورى القوانين إزاء الموضوع).

(٤) د. عبداللطيف حمزة- أدب المقالة الصحفية- الجزء السابع (أمين الرافعى) ص ٨٧ - ٨٨ .

(٥) اللواء - ٩ أغسطس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (الخلط القانونى والخطأ السياسى).

وعندما انتقل أمين الرافعى بعد ذلك إلى صحيفة «الشعب» ظل على اهتمامه بالحياة٣٦٦ النيابية وكان يحرص دائمًا على متابعة جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ويعلق علي بعض مناقشتها وكان يحرص أيضًا على أن يوجه العديد من النصائح والإرشادات إلى الأعضاء فى كل دورة جديدة لأى من هذين المجلسين.. فهو يكتب مثلاً بمناسبة إفتتاح الدورة الجديدة للجمعية العمومية عام ١٩١٢ مخاطبًا النواب الجدد فيقول لهم إن «الأمة تطالبكم أن ترفعوا أصواتكم وتدلوا ببالغة الحجج وغالبيتها إلى ولاة الأمر مفهمينهم أنه قد آن لهذه الأمة أن تسترد حريتها والا تبقى بعد الآن مغلولة بأغلال من النظام الحالى وأنها لابد بالغة طلبتها عاجلاً كان ذلك أو آجلاً»(١)

وبعد إنشاء الجمعية التشريعية.. فند الرافعى محاولات بعض الصحف إعتبار إنشاء الجمعية دليلاً على أن النظام النيابى فى مصر ترقى وأصبح أحسن حالاً عما كان عليه فقد كان يرى أن «القانون النظامى الجديد الذى أنشئت بمقتضاه الجمعية التشريعية عدل نظام الانتخابات ومنح الجمعية التشريعية حق التفنين فى مسائل محصورة وأباح لها مناقشة مشروعات القوانين ثلاث مرات ولكنه فيما عدا ذلك وقف بالهيئة الجديدة حيث كانت الهيئات القديمة.. بل رجع بها إلى الوراء فى بعض الشئون بأن حرم عليها الخوض فى مسائل لم تكن محرمة وخوّل للحكومة حق حل هذه الهيئة إذا لم توافق على القانون فى المرة الثالثة»(٢) . وعلى ضوء تلك الحقائق يصر الرافعى على أن الجمعية التشريعية بمقتضى هذا الواقع «أصبحت أكثر خضوعًا لسلطة الحكومة من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية».

وعندما صدر قانون الانتخاب فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣ عقب صدور الدستور كتب أمين الرافعى فى صحيفة (الأخبار) عدة مقالات تصدى فيها للكشف عن الثغرات فى هذا القانون.. وكان مما اعترض عليه أن يكون انتخاب أعضاء البرلمان على درجتين.. فهو يعتقد «أن المجالس النيابية التى تتولد من انتخاب متعدد الدرجات لا يمكنها مطلقًا أن تعبر عن آراء الشعب بل أن الفرق يظهر كبيرًا بين الآراء السائدة فيها والآراء السائدة بين الشعب نفسه»(٣).. ولذلك طالب الرافعى أن يكون فى مقدمة أعمال البرلمان المصرى «أن يمحو هذه السبة عن البلاد وأن يرفع العوائق التى تحول دون دخول الأنظمة الانتخابية الصحيحة فى مصر».

ولقد وجه أمين الرافعى إهتمامًا كبيرًا لانتخابات مجلس النواب.. وخصص أكثر صفحات صحيفة (الأخبار) لنشر أخبار المرشحين وندواتهم وخطبهم وكان يحرص على توجيه النصائح إلى الناخبين بانتخاب المرشح الأصلح بصرف النظر عن الحزب الذى ينتمي إليه.. وإن كنا نلاحظ أن أمين الرافعى كان يظهر فى بعض الأحيان ميله إلى مرشحى الحزب الوطنى».

(١) الشعب- ٢٥ مارس سنة ١٩١٢ مقال بعنوان (اليوم المشهود- أمل الشعب فى نوابه).
(٢) الشعب- ٢ يناير سنة ١٩١٤ .
(٣) الأخبار- ٨ مايو سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (حول قانون الانتخاب- عيوب طريقة انتخاب النواب).

وعندما أجريت الانتخابات وظهرت النتائج الأولية وظهر منها اكتساح الوفد لأغلبية الدوائر كتب «أمين الرافعى» يعلق على هذه النتيجة معلنًا «أن الأغلبية الساحقة فى مجلس النواب ستكون للسعديين.. ولم يكن هذا مستغربًا فقد ظهر ذلك من ميول الناخبين منذ البداية»(١). وطالب بأن تكون نهاية المعركة الانتخابية» نهاية أيضًا لكل أسباب الخصام الذى كاد يمزق أحشاء البلاد مع وجود الغاصب بيننا» وذكر النواب بأن الأمة «تبقى تعديل كثير من أحكام الدستور وقانون الانتخاب وأنها تريد التخلص من القوانين الاستثنائية المقيدة لحريتها السياسية السالبة لحقوقها النيابية» فواجب النواب الجدد فى رأى الرافعى» أن يسعوا فى تحقيق هذه الغاية بكل ما أوتوا من غيرة وسيجدون من الأمة أكبر معضد لهم ماداموا يسيرون فى الطريق الذى رسمته لهم من قبل».

ثم أخذ أمين الرافعى يتابع باهتمام كبير مناقشات النواب.. وأثار العديد من القضايا الهامة.. فهاجم مثلاً محاولة الحكومة الوفدية تعيين وكلاء برلمانيين من أعضاء مجلس البرلمان وتساءل «ليقولوا لنا ما فائدة وجود هذا الوكيل البرلمانى بجانب الوزير وهل تراكمت الأعمال على أصحاب الدولة والمعالى الوزراء إلى درجة أنه أصبح لا يستطيع كل منهم أن يحضر بنفسه إلى البرلمان إذا استلزم الأمر حضوره؟ (٢) وقال أنه يمكن للوزراء أن «يستعينوا فى البرلمان بما شاء ومن كبار موظفى دواوينهم أو أن يستنيبوهم عنهم.. فما هى الحاجة إذن لإيجاد وكلاء برلمانيين تثقل مرتباتهم عبء الميزانية بلا ضرورة ولا مبرر».

وتعرض أمين الرافعى أيضًا لقضية مكافآت النواب وذكر أن المجلس ناقش اقتراحًا تقدم به أحد أعضائه يقضى بمنح النواب مكافأة سنوية قدرها ستمائة جنيه وتذكرة سفر بالدرجة الأولى على خطوط السكك الحديدية.. وقد سجل الرافعى على هذا الاقتراح أربع ملاحظات:-

الملاحظة الأولى : أن مجلس النواب «لم ينظر للآن فى أى مشروع قانون فلا يحسن أن يكون أول قانون يفحصه هو القانون الخاص بمكافأة أعضائه».

الملاحظة الثانية: أن هذه المكافأة الواردة فى الاقتراح «مبالغ فيها ولا سيما إذا قارناها بما يحصل عليه النائب من مكافأة فى انجلترا وفرنسا».

الملاحظة الثالثة: أن النواب لا يشتغلون «إلا نحو ستة أشهر فى العام فإذا قررت المكافأة المقترحة كانت نتيجتها أن يتناول النائب مائة جنيه شهريًا».

الملاحظة الرابعة: أنه لا ضرورة مطلقًا «لتذكرة سكة حديد على طول الخطوط لأن النائب لا يحتاج لهذه التذكرة إلا بين القاهرة وبلدته».

---

(١) الأخبار - ١٤ يناير سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (موقف البلاد الآن بعد انتخاب أعضاء مجلس النواب).

(٢) الأخبار- ٨ أبريل سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (الوكلاء البرلمانيين).

كذلك هاجم أمين الرافعى فى أحد مقالاته قراراً اتخذته الأغلبية الوفدية فى البرلمان تقرر فيه أن للمجلس الحق فى إبداء رغبات غير ملزمة للحكومة بأن تنفذها وقال الرافعى أن الأكثرية فى مجلس النواب «لم تكن حريصة على حقوق الأمة يوم أصدرت هذا القرار وقد تكون هذه أول مرة يعمد فيها مجلس من المجالس النيابية إلى تقييد سلطته وانتقاص حقوق الأمة ولكن الأكثرية السعدية فى مجلسنا لا يضيرها أن تفعل ذلك الذى لم يسبقها إليه أحد لمجرد إرضاء الوزارة»(١).

كذلك هاجم الكاتب سلوك بعض المنتمين للأغلبية السعدية فى البرلمان الذين يعملون على «أن يخنقوا أصوات المعارضة فى المجلس.. ولقد شاهدنا كيف حوربت هذه المعارضة بالمقاطعة وبإقفال المناقشة فى وجهها وبمنعها من الكلام وبالتهويش عليها وبإخراج بعض أعضائها من الجلسة إلى غير ذلك من الوسائل التى كان يقصد بها اضطهاد المعارضين وحملهم على عدم مناقشة الحكومة بالحساب مهما كان فى هذه المناقشة من مصلحة البلاد»(٢).

وعندما قامت وزارة زيوار باشا بحل البرلمان عقب مقتل السردار هاجم أمين الرافعى هذا القرار وأعلن أنه قرار «يتعارض مع الدستور» وصدر من منطق الحكم المطلق فى عهد الدستور»(٣) ثم فند الحجج التى أعلنتها الحكومة تبريراً لحل البرلمان فقال:

«بنيت الوزارة قرار حل مجلس النواب على عدة أسباب جعلت فى مقدمتها استحالة اشتراك البرلمان فى المهمة التى أخذت على نفسها القيام بها وهى «مهمة إعادة صفو العلاقات مع الحكومة البريطانية».. وهو سبب غريب لا نظن أن وزارة فى أى بلد آخر اجترأت أن تجعله ذريعة للتخلص من مجلس النواب لا سيما إذا كانت الحكومة التى يراد إعادة صفو العلاقات معها- ليست حكومة موالية للبلاد وإنما هى حكومة غاصبة ومعتدية»(٤).

ويجرنا الحديث عن أمين الرافعى إلى الحديث عن كاتب آخر من كبار كتاب تلك الفترة هو عبدالقادر حمزة.

ورغم أن «عبدالقادر حمزة» بدأ حياته محرراً فى صحيفة «الجريدة» إلا أن اهتمامه بالحياة النيابية لم يبدأ إلا بعد أن تولى مسئولية تحرير صحيفة (الأهالى) وكان رأيه فى المجالس النيابية التى أقامها الاحتلال أنها «مجالس صورية لا قول لها ولا عمل.. وإنه لم يبق من معانى الحكم سواء للحاكم الشرعى (يقصد الخديو) أو للنظار أو للموظف المصرى أياً كان إلاغشاء ظاهرى يوشك أن يسقط فيسقط معه كيان مصر»(٥).

---

(١) الأخبار- ٢١ مايو سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (مجلس النواب وانتقاص سلطة الأمة).

(٢) الأخبار- ٤ أغسطس سنة ١٩٢٤.

(٣) الأخبار - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (حل مجلس النواب ومذكرة الوزارة).

(٤) الأخبار- ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (حل مجلس النواب).

(٥) الأهالى - ١٩ يوليو سنة ١٩١١ مقال بعنوان (الحكم الذاتى).

وكان عبدالقادر حمزة دائم المطالبة بمنح مصر مزيداً من الحكم الذاتى ولكنه كان يعتقد «بأن الحكم الذاتى يجب أن يتم بالتدريج.. فنحن لا نرى العنف سبيلا إلى إدراك مطالب البلاد»[١].. وهو يرى أن الحكم الذاتى: «لا نعطاه منحه ولا نغتصبه بالقوة ولكنا نأخذه أخذاً ونحن آمنون شر العثرة واثقون من النجاح». وبناء علي ذلك رحب عبدالقادر حمزة بقيام الجمعية التشريعية وكان يرى أنها خطوة كبيرة نحو تحقيق الحكم الذاتى لمصر وهو يعدد مميزات الجمعية التشريعية مقارناً إياها بمجلس شورى القوانين فيؤكد أن «عدد النواب فى هذه الجمعية الجديدة سيصبح سبعة وستين عضواً بعد آن كانوا سبعة عشر نائبًا فقط.. وأن انتخاب الأعضاء سيكون بطريقة دستورية أصح من الطريقة القديمة»[٢]. ويعتبر عبدالقادر حمزة الجمعية التشريعية ثمرة من ثمرات» سياسة الوفاق التى جرت عليها السلطات الفعلية والشرعية منذ مجئ جورست». كذلك فهو يرى أن «هذه الجمعية تعتبر الخطوة الدستورية الأولى من الخطوات التى خطوناها نحن المصريين فى سبيل الحياة النيابية والحكم الذاتى منذ مجئ الاحتلال البريطانى إلى اليوم».

ولقد تضاعف اهتمام عبدالقادر حمزة بالحياة النيابية بعد أن أصدر صحيفة (البلاغ) فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٣ وخاصة أن الصحيفة كانت تعتبر لسان حال سعد باشا زغلول.. لذلك فقد لوحظ أنه بعد صدور الدستور أخذ عبدالقادر حمزة يطالب بسرعة إجراء الانتخابات وأعلن تخوفه من أن يكون التلكؤ فى إجراء الانتخابات سببه» إن السياسية الإنجليزية متخوفة حذرة أن يتبوأ مقاعد النواب الرجال الصادقون الذين تعرف هي قبل غيرها ما هو رأيهم فيها»[٣].

وعندما بدأت الانتخابات خصص عبدالقادر حمزة غالبية صفحات (البلاغ) للحديث عنها وكان يفرد الصفحات الكاملة لخطب وندوات مرشحى الوفد.. وقد كتب أثناء هذه الفترة مجموعة من المقالات حاول أن يشرح فيها جانبًا من تاريخ الحياة النيابية فى مصر وكفاح المصريين من أجل الحصول على مجلس نيابى دستورى ولقد خرج من مقالاته تلك بنتيجة تؤكد أن «المصريين قد وصلوا إلى هذا المجلس النيابى بعرقهم وبدموعهم».

ولقد جند عبدالقادر حمزة قلمه بعد افتتاح البرلمان للدفاع عنه وعن أغلبية السعدية ضد المعارضة.. فمن ذلك أنه كتب مقالاً يهاجم فيه المعارضة ويتهمها بمحاولة الإيقاع بين نواب الوفد وحكومتهم وإثارة الشكوك حول نواب الأغلبية وكان مما قاله فى ذلك المقال: «أنه كان من المفروض أن تهدأ ثورة المعارضة (يقصد أعضاء الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين) بعد فشلهم فى الانتخابات وأن يعيشوا فى عزلة تامة ولكن لم يفعلوا وكما أن أقوالهم وأعمالهم كانت تنم عن حقد على سعد وعلى الوفد أيام الانتخابات فكذلك أعمالهم الآن.. ولكنهم فى هذه المرة لا يثيرون شكوك الجمهور وإنما يريدون أن يثيروا شكوك النواب»[٤].

---

(١) الأهالى - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١١ .

(٢) الأهالى - ٩ يوليو سنة ١٩١٣ .

(٣) البلاغ - ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (متى ينعقد البرلمان وفى مصلحة من يكون تأجيله).

(٤) البلاغ - ١٠ ابريل سنة ١٩٢٤ .

وبعد أن استقالت وزارة سعد زغلول بعد مقتل السردار تألفت وزارة أحمد زيوار باشا التى أصدرت مرسومًا بتأجيل البرلمان شهرًا وكان ذلك فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ وقبل نهاية الشهر بيوم واحد صدر مرسوم ملكى بحل البرلمان عندئذ انبرى (عبدالقادر حمزة مهاجمًا حل البرلمان ومؤيدًا موقف النواب الوفديين الذين تقدموا إلى الملك بالتماس بعقد البرلمان للمناقشة فى شئون البلاد[١].. وأعلن عبدالقادر حمزة إن قرار حل البرلمان قرار غير حكيم وغير مفيد وطالب بإلغاء قرار الحل على أساس أن «نتيجة أية انتخابات قادمة معروفة إذ سيكون النجاح فيها أيضًا للوفديين ولا جدوى من تعطيل البلاد بانتخابات جديدة معروفة نتائجها مقدمًا»[٢].

أما الدكتور محمد حسين هيكل فقد انفرد دون باقى الكتاب بالإشادة بقانون الانتخاب الذى صدر فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣ حيث قال إن من شأنه .. السير بالنظام الانتخابى فى سبيل التطور وأنه بالصورة التى صدر بها يصلح وسيلة لاختيار أعضاء أول برلمان مصرى إذا أحسن تنفيذه»[٣].

وفى أثناء الحملة الانتخابية تصدى الدكتور هيكل للرد على الحملة التي قام بها عدد من كتاب الوفد على كبار المزارعين وأصحاب الثروة فى الأقاليم» حتى يخيل إليك أن الجمع بين الوطنية والملكية محال وإن الجمع بين الفطنة والثروة محال»[٤].

وقال أنه «ليس من الضرورى أن يكون النائب ممن يحسنون توقيع الكلام وتنميق المقالات وتسخير العقول بروائع الخطب.. ثم أكد الكاتب أن «المزارعين وكبار الملاك هم سواد مصر الأعظم وهم ينبوع ثروتها ومنهم تجئ الأموال على نفقتهم بتنظيم الحكم فى البلاد».. والدكتور هيكل هنا كان يدافع - بطبيعة الحال- عن طبقة كبار ملاك الأراضى من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين التى صدرت صحيفة السياسة لتعبر عنهم.

كذلك هاجم الدكتور هيكل أثناء الحملة الانتخابية الأسلوب الذى كان يستخدمه سعد زغلول فى دعايته الانتخابية حيث يذكر أن سعد زغلول يخطب فى الناس كل يوم فإذا وَصل فى الكلام إلى خصومه السياسيين «نزل عن كل احتشام فى العبارة وعن كل وزن للقول ورماهم بأشنع التهم ووسمهم بالخيانة والمروق فإذا سئل عن ذلك قال هى الحرب الانتخابية»[٦].. وأكد الكاتب أن الحرب الانتخابية» لابد أن تكون من أرقى أنواع النضال لأن المعركة الانتخابية هى المظهر المباشر لكل أمة».. وقال الدكتور هيكل «إن سعدا وجرائده وأنصاره ليقتلون الآن الحياة النيابية باسم حرب الانتخابات».

---

(١) البلاغ- ١٠ أبريل سنة ١٩٢٤.
(٢) البلاغ- ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .
(٣) البلاغ- ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .
(٤) السياسة- ٢ مايو سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (قانون الانتخاب).
(٥) السياسة- ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ .
(٦) السياسة - ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣

وبعد افتتاح البرلمان ظل الدكتور هيكل يتابع مناقشات وقرارات المجلس وتعرض بالنقد لكثير من القرارات التى اتخذها المجلس فهاجم حكومة سعد زغلول لتعيينها عددًا من النواب السعديين فى وظائف الحكومة وطالب النواب أن يعلنوا خلو أماكن النواب الذين عينوا فى وظائف حكومية»[١] .. ثم تساءل الكاتب «أليس هذا استغلالاً لجانب من جوانب ضعف النفس الإنسانية على حساب وظائف الدولة أليس هذا ترغيباً للنواب فى مؤازرة الوزارة حتى يكون لهم أمل فى حظ كحظ زملائهم الذين تعينوا فى الوظائف .

كما هاجم الدكتور هيكل نية الحكومة لتعيين وكلاء برلمانيين متفقًا فى ذلك مع أمين الرافعى.. إذ قال أن النظام النيابى المصرى « لا يقتضى وجود الوكلاء البرلمانيين ونعلم أكثر من ذلك أن الحكومة الفرنساوية ألغت وظائف وكلاء البرلمانات عندها أخيرا حرصًا على توفير أموال الدولة لإنفاقها فيما يفيد[٢] الدولة».

وأعلن الدكتور هيكل أن الحكومة تريد من تعيين الوكلاء البرلمانيين «أن ترضى أنصارها ذوى السلطة والنفوذ».

وهاجم الدكتور هيكل أيضًا قرار البرلمان بتخصيص مكافأة سنوية للعضو قدرها ستمائة جنيها وأطلق على المجلس (مجلس الستمائة) وعلى حزب الوفد (حزب الستمائة) فقال «دعوا أنفسهم حزب الوفد النيابى وقديمًا كانوا جماعة سعد ودعوناهم نحن حزب الحكومة وعباد سلطتها ولهم فوق ذلك صفة غيرها.. تلك هى حبهم للمال فلم يمض على تأليفهم ساعات حتى كان أول عمل تشريعى أقروه أن قرروا لأنفسهم ستمائة جنيه وكأنما كانت هذه هى الأمنية الأخيرة من الأمانى التى طالما منوا بها الأمة وكأنما كانت مقابل المزاعم الكثيرة التى ملأوا الدنيا بها ضجة وصياحًا»[٣].

وعندما أصدرت وزارة زيوار قرار حل البرلمان عقب مقتل السردار أيد الدكتور هيكل قرار الحل وأظهر شماتة كبيرة بالبرلمان الوفدى وقد كشف هذا الموقف عن التناقض الصارخ بين أفكار الدكتور هيكل وأعماله فعلى حين نراه ينتصب من نفسه ومن حزب «الأحرار» حماة للحياة النيابية وللدستور نجده ينفرد من بين كبار الكتاب والمفكرين المصريين بتأييد قرار حل البرلمان وهو بذلك يعترف بالإجراء غير الدستورى الذى اتخذته وزارة زيوار عندما قامت بحل البرلمان.. وهو الأمر الذى يتعارض تمامًا مع الدستور الذى استعار هيكل وحزبه اسمه ليكون عنوانًا لحزبهم. وتظهر شماتة هيكل فى أعضاء البرلمان المنحل واضحة عندما يكتب معلقًا على قرار الحل الذى أصدرته وزارة زيوار فيقول «انصرفوا مأجورين أيها السادة.. فقد مات عهد الطغيان وأذن الله أن يسوى عليه التراب.. انصرفوا مأجورين لا مشكورين أيها السادة فقد أذن الله أن يحل مجلسكم وأتاح الله لهذا البلد أن يتنفس هواء طلقًا مطهرًا لا تفسده جراثيم الأثرة والجهل

(١) السياسة - أول أبريل سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (ذهب المعز النواب فى وظائف الحكومة).
(٢) السياسة - ١٣ ابريل سنة ١٩٢٤ .
(٣) السياسة- ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (حزب الستمائة).

والغطرسة ولا تشوبه آفات البغى والاستبداد «ويحرض الدكتور هيكل الحكومة ضد الوفديين ناصحًا إياها أن تحول بينهم وبين الدخول فى أية انتخابات جديدة فيقول: «أرجو أن تكون الأمة قد عرفت سرائركم حتى لا تنخدع بكم وأن تكون الحكومة فى هذه المرة أحزم من أن تمالئكم وأشجع من أن تخلى بينكم وبين الفساد».

ويلاحظ على هذا المقال أنه يحمل بين طياته فكرتين خطيرتين:

الأولى: أن الكاتب يصف عهد وزارة الأغلبية التى حكمت مصر فى ظل برلمان منتخب من الشعب بأنه (عهد الطغيان) بينما يرى فى عهد وزارة زيوار باشا التى تحكم بغير إرادة الأمة أو نوابها بأن عهدها» هواد طلق مطهر».

الثانية: عندما يدعو الكاتب الحكومة «أن تكون فى هذه المرة أحزم من أن تمالئكم وأشجع من أن تخلى بينكم وبين الفساد» فهنا دعوة صريحة لحكومة زيوار أن تضرب الوفد وتحول بينه وبين الانتخابات ولنا أن نتصور الطريقة التى يمكن أن تمنع بها الحكومة الوفديين من الانتخاب.. فليس هناك من سبيل أمامها لتحقيق ذلك سوى أن تلغى الدستور وتقبض على النواب الوفديين وتحكم بغير سند من إرادة الأمة.

فإذا ما قارنا هذا الموقف بموقف مفكر وصحفى آخر.. هو أمين الرافعى.. الذى كان من أشد المعارضين لسعد وللوفد .. نرى الأخير يستنكر قرار حل البرلمان ويهاجم الوزارة التى اتخذت القرار ويعلن أنه قرار غير دستورى.. فأمين الرافعى قدم مصلحة الوطن.. على مصلحته الشخصية أو الحزبية.. أما الدكتور هيكل فقد قدم مصالحه الحزبية على مصلحة الوطن.

وعندما أصدر «أحمد حافظ عوض» صحيفة «كوكب الشرق» فى نهاية عام ١٩٢٤ خصص جانبًا كبيرًا من اهتمامه للحياة النيابية ومتابعة مناقشات وقرارات مجلس النواب فهو يستقبل افتتاح الدورة الثانية لمجلس النواب معلنًا أنه ليس فى وسع أحد وإن كان من أشد خصوم الأمة عداء لها» أن ينكر على نواب الأمة رغم كل انتقاد واعتراض أنهم وهم حديثو عهد بالحياة البرلمانية قد أثبتوا بما أيدو من رزانة وبعد نظر وتفكير على أن المصرى لا يقل فى استعداده للحياة النيابية عن كثير من الشعوب الأوروبية العريقة فى الدستور»[١].

واهتم الكاتب بالتعليق على خطبة العرش التى ألقيت فى الدور الثانى لإنعقاد البرلمان فأكد أن ما ورد فى الخطبة «سياسة لا يوجد مصرى لا يقرها لأنها تتضمن المحافظة على حقوق البلاد كاملة»[٢].

---

(١) كوكب الشرق- ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ - مقال بعنوان (غدًا يجتمع البرلمان).

(٢) كوكب الشرق- ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

وعندما قامت حكومة زيوار بوقف عمل البرلمان عقب مقتل السردار واستقالة سعد زغلول أعلن أحمد حافظ عوض أن قرار وقف عمل البرلمان «كان عملاً مخالفًا لنصوص الدستور الصريحة فهل يذهب بنا الظن أن الحكومة تعرف ذلك وتتجاهله»[١].

وكانت الحكومة قد ألقت القبض على عدد من النواب الوفديين فأعلن الكاتب أن الحكومة لا حق لها فى القبض على النواب لأنهم يتمتعون بالحصانة البرلمانية قرار غير دستورى» وربما جال بخاطر الحكومة أن الحصانة البرلمانية تسقط عنهما لوقف أعمال البرلمان فى الوقت الحاضر ولكن هذه الحجة تسقط من نفسها لأن وقف البرلمان لا ينافى أنه فى دور انعقاد اعتيادى يتمتع فيه أعضاؤه بالحصانة القانونية».

وعندما صدر قرار حل مجلس النواب كتب (أحمد حافظ عوض .. يقول إن ما وقع كان منتظراً وأعلن أن الوزارة بهذا القرار قد خالفت الدستور» ولسنا فى حاجة إلى التدليل بأن الوزارة قد خالفت بعملها هذا أحكام الدستور المصرى وجميع دساتير العالم»[٢].

ثم خاطب الكاتب المعارضة فقال: «وبعد فلتثق الوزارة وليثق أنصارها من رجال الحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين أن السعديين لم يألموا مما لجأت إليه من حل مجلس النواب وجعل الانتخاب من درجتين لأنهم واثقون.

ومع اقتراب موعد الانتخابات الجديدة لمجلس النواب يوجه أحمد حافظ عوض خطابًا إلى الأمة المصرية قال فيه إن مصير كل أمة بيد أبنائها وقد «وضع اليوم مستقبل مصر فى يد المصريين فإن كانوا راغبين فى الحياة والنهضة والاستقلال انتخبوا رجالهم الذين جربوا إخلاصهم وامتحنوا إيمانهم فعرفوا فيهم قواداً ذوى حزم وعزم وحكمة وسداد وعظماء ذوى نفوس جبلت على الشجاعة والتضحية والثبات كخير ما سجلته صحائف التاريخ بين الإجلال والإعجاب»[٣].

* * *

(١) كوكب الشرق- ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤

(٢) كوكب الشرق- ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (حل مجلس النواب)

(٣) كوكب الشرق- ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .

الخلاصة:-

يتضح مما تقدم أن موقف الصحافة المصرية من قضية الحياة النيابية فى فترة البحث قد تميز بعدة خصائص يمكن أن نجملها فيمايلى:

أولاً: يرجع إلى الصحافة المصرية الفضل الأول فى دفع مطلب المجلس النيابى ليحتل مكانه فى مقدمة أهداف الحركة الوطنية المصرية فى فترة البحث بحيث صار هذا المطلب يقف مباشرة بعد مطلب الجلاء.

ثانيًا: إن التيار الرئيسى والغالب على الصحافة المصرية كان التيار المنادى بإنشاء المجلس النيابى وإقامة حياة نيابية حقيقية وقد عبر عن هذا الاتجاه صحف الحزب الوطنى.. وصحف الوفد وأكثر الصحف المستقلة كالأهرام والوطن.

ثالثًا: وجد تيار ثان.. لا يرفض مبدأ إقامة حياة نيابية حقيقية ولا إنشاء مجلس نيابى ولكنه يعتقد أن الظروف السياسية فى مصر لم تنضج إلى الحد الذى يمكن معه إعطاء الشعب التصرف فى هذه الحقوق لذلك كانت مطالب أكثر المندرجين تحت هذا الاتجاه تنحصر فى مجرد العمل على تطوير وتوسيع اختصاصات المجلس شبه النيابية القائمة حتى تصل بالتدرج إلى المجلس السابق وكان يمثل هذا الاتجاه الشيخ على يوسف فى المؤيد .. ولطفى السيد فى الجريدة (مع بعض الاختلافات الثانوية بينهما) ثم الدكتور هيكل فى السياسة بالإضافة إلى عدد من الصحف التى تربطها علاقات خاصة مع سلطات الاحتلال كصحيفة المقطم أو صحيفة الأحرار التى كانت لسان حال الحزب الوطنى الحر.. أوصحيفة الوطن بعد وفاة ميخائيل عبدالسيد وتولى نجدى إبراهيم مسئولية تحريرها وكان معروفًا بعلاقاته الوثيقة بالاحتلال.

* * *

الفصل التاسع عشر

الصحافة المصرية.. والدستور

طرحت قضية الدستور فى الصحافة المصرية بعد الاحتلال بصفتها جزءا عضويا من مطلب المجلس النيابى.. ذلك أن المفهوم السائد للدستور فى ذلك الوقت كان يقتصر فى معناه على نوع خاص من التنظيم السياسى تقيد فيه سلطات الحكم وتقرر ضمانات هامة لحريات الأفراد.. فالدستور بهذا المعنى كان يطلق فقط على تلك القواعد الاساسية التى تقرر نظاما سياسيا ديموقراطيا.. والواقع ان هذا المفهوم قد ظهر عقب الثورة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر.. ويعبر عن هذا المفهوم للدستور المادة ١٦ من اعلان حقوق الانسان الذى أصدرتة الثورة الفرنسية عندما أكدت أن كل مجتمع لاتقرر فيه ضمانات لحقوق الأفراد ولايسود فيه مبدأ فصل السلطات هو مجتمع ليس له دستور.(١)

ولقد تطور مفهوم الدستور مع الزمن.. فسار يعنى فى قرننا هذا مجموعة القواعد الأساسية التى تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها ومدى سلطاتها ازاء الأفراد ..(٢) بصرف النظر عما إذا تضمنت تلك القواعد البنود الضامنة لحريات الأفراد أو لم تتضمنها.(٣)

فاذا كان الدستور يعنى فى القرن التاسع عشر «تنظيم الحرية» فقد صار يعنى فى القرن العشرين.. تنظيم السلطة.. وبعد أن كان «الحكم الدستورى».. لايطلق إلا على الدول التى تتبع نظاما سياسيا حرا.. أصبح «الحكم الدستورى يمكن أن يشمل معظم الدول حتى تلك الدول ذات الحكم المطلق يتساوى فى ذلك أن يكون الدستور مكتوبا أو غير مكتوب.(٤)

فاذا حاولنا أن نطبق المفهوم الأول للدستور على تاريخ مصر الدستورى فى العصر الحديث فسوف لانجد حتى نهاية فترة البحث سوى دستورين فقط الأول هواللائحة الاساسية التى صدر مرسومها فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ أثناء الثورة العرابية وهى التى تعرف بدستور ١٨٨٢.(٥) أما الثانى فهو الدستور الذى صدر فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ والذى يعرف بدستور ١٩٢٣.. أما اذا اخذنا بالمفهوم الثانى للدستور باعتباره مرادفا للقواعد الأساسية المنظمة للسلطات العامة فى الدولة لقلنا إن مصر عرفت بجانب دستور ١٨٨٢ ودستور ١٩٢٣ «قانون السياستنامة» الذى صدر فى شهر يوليو ١٨٣٧ فى عصر محمد على.. ثم اللائحة الأساسية التى صدرت فى٢٢ أكتوبر ١٨٦٦ فى عصر اسماعيل وبموجبها انشىء مجلس شورى النواب.. ثم القانون النظامى المصرى الصادر فى عام ١٨٨٣ على أساس الاقتراحات التى وردت فى تقرير اللورد دوفرين

---

(١) د. مصطفى ابوزيد فهمى- الدستور المصرى-الطبعة الثانية- منشأة المعارف بالاسكندرية- ١٩٥٨ ص٩.

(٢)د وحيد رأفت ود.. وايت ابراهيم.. القانون الدستورى- ص٣-١٨. ود. بطرس بطرس غالى ود. محمود خيرى عيسى- المدخل فى علم السياسة- ص٦٩٢.

ود.عبدالحميد متولى- القانون الدستورى والأنظمة السياسية-ص٢٠.

ود. محسن خليل- النظام الدستورى- منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٥٩ ص١٥ -١٧.

(٣) د. مصطفى أبوزيد فهمى- الدستور المصرى- ص٧-٩.

(٤) المصدر السابق- ص٩.

(٥) عبدالرحمن الرافعى- عصر اسماعيل- الجزء الثانى- ص٢٣٧.

والذى انشىء بموجبه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديريات.. ثم يلى ذلك القانون النظامى الصادر فى أول يوليو سنة ١٩١٣ والذى أنشت بموجبه الجمعية التشريعية.

وبصرف النظر عن المفهومين السالفين فمن المفروغ منه أن المفهوم الذى ساد الصحافة المصرية- فى فترة البحث.. كان المفهوم الذى يعتبر الدستور مرادفا للنظام الذى يقرر حريات الافراد ويعطى البلاد حق انشاء المجلس النيابى الممثل للأمة تمثيلا حقيقا.. بدليل أن مطلب الدستور عندما طرح فى الصحافة المصرية مع بداية هذا القرن كان مقرونا بالمجلس وكان الاصطلاح المستخدم فى ذلك الوقت للتعبير عن مطالب الدستور«هو»الدستور النيابى».

لذلك يلاحظ أن كثيرا من القضايا التى أثيرت حول المجلس النيابى.. أثير مثلها عند طرح قضية الدستور مثل قضايا مدى أهلية المصريين للدستور؟ وممن يطلب الدستور .. من الخديو صاحب السلطة الشرعية أم الاحتلا صاحب السلطة الفعلية؟

كذلك يلاحظ أن قضية الدستور لم تطرح- كقضية حية- ومطلب شعبى- فى الصحافة المصرية إلا بعد عام ١٩٠٤ عندما تقدمت الجمعية العمومية إلى الحكومة-بناء على اقتراح من الشيخ على يوسف- يطلب انشاء المجلس النيابى-.. فقد جر الحديث عن المجلس النيابى إلى طرح مطلب الدستور على أساس أن المجلس النيابى لايقوم بدون وجود الدستور الذى يحدد شكل النظام السياسى للدولة وحقوق المصريين وواجباتهم ومن بينها المجلس النيابى.

واذا كان عام١٩٠٤ هو بداية المرحلة التى صار فيها الدستور مطلبا رئيسيا من مطالب الحركة الوطنيه المصرية وقضية من القضايا الهامة التى تتداولها الصحافة المصرية إلا أن هذا لا يعنى عدم وجود كتابات عن الدستور قبل هذا العام... وإن كانت مجرد اشارات متفرقة وقليلة.. وفى هذا المجال لابد من تأكيد حقيقة تاريخية هامة وهى أن مصطفى كامل كان أول من طالب بالدستور فى مصر بعد الاحتلال.(١)«فقد بدأ مصطفى كامل يروج للفكرة الدستورية وهو بعد طالب فى مدرسة الحقوق حين أخذ يشرح فى مجلة (المدرسة) أنظمة الحكم من ملكية مقيدة وجمهورية.. وقد دفعه ذلك إلى الحديث عن الحكومة الدستورية وكيف ان الحكم فيها» موزع بين سلطات ثلاث.. سلطة تشريعية.. وسلطة قضائية.. وسلطة تنفيذية.. وإن كل منها توازى الاخرى ولاتطغى عليها.(٢)

فاذا تذكرنا أن مصطفى كامل دخل مدرسة الحقوق وهو فى السادسة عشرة من عمره وأنه فى السنة الثانية من التحاقه بها أصدر مجلة «المدرسة».. عرفنا أن هذه الآراء الواضحة القوية.. هى آراء صبى فى السابعة عشرة وهو بذلك أسبق الكاتبين فى الدعوة إلى الدستور بهذا الوضوح والجلاء».(٣)

---

(١) وقعت معركة حزبية عنيفة بين الشيخ على يوسف ومحمد فريد وبعض أعضاء الحزب الوطنى حول من هو أول من طالب بالدستور النيابى فى مصر..على يوسف ام مصطفى كامل.. وسوف نشرح تفاصيل هذه المعركة فى الفصل التالى عن الصحافة الحياة الحزبية فى مصر.

(٢) المدرسة- ١٧ مايو سنة١٨٩٣.

(٣) فتحى رضوان- مصطفى كامل- ص ١٩٥-١٩٦.

ولم يكف مصطفى كامل عن انتهاز كل فرصة له وهو يصف مشاهداته فى أوربا- التى كان ينشرها فى الأهرام عام ١٨٩٢ ومابعدها- لكى ينوه بمزايا الحكم الدستورى.

وفى عام ١٩٠٢ كتب مصطفى كامل فى اللواء يهاجم الحكومة حيث ذكر أنها «تعمل لكى تحرم الأمة من الحصول على الدستور- فهى تهزأ بفكرة الدستور وتدوس بقدمها على القانون»(١).. وهو يرى أن من الواجب على كل كاتب فى مصر«أن يستلفت نظر الأمة كلها إلى المطالبة بالدستور.. ثم أكد أن هذا المطلب.. ليس مطلبا لشخص معين أوفئة معينه وانما هو مطلب الأمة المصرية كلها«ولايهولن القارىء صعوبة هذا المطلب فإن متابعة الطلب لابد وان تأتى بالثمرة المقصودة خصوصا اذا كان المطالب أمة باسرها».

ولقد تصدى مصطفى كامل لتعريف الدستور قائلا «إن الدستور هو منح الأمة حق الاشراف على الأعمال كافة ومراقبة ماتجريه الحكومة لخيرها أو لضرها وسؤال الوزارة على كل صغيرة وكبيرة وتغييرها بغيرها اذا أساءت استعمال السلطة أو تهاونت فى خدمة البلاد.. الدستور هو ألايستطيع أحد مهما كان عظيما- وطنيا أو اجنبيا أن يمس القوانين والأنظمة بشىء».

ويربط مصطفى كامل بين مطلب الدستور ومطلب الجلاء فيتساءل:«هل يوجد رجل واحد فى هذه الأمة يجرؤ على القول بأننا اليوم متمعمون بنعمة الدستور وأن المحتلين لو شاءوا أن يعتبروا أى نظام موجود أو حزق سياج أى قانون لايستطيعون- لعمرى مايسميه المحتلون أو أنصارهم الدستور لهو الفوضى فى لباس النظام والاختلاف فى قالب الاحتلال.. نحن نرى من العار والخيانة عدم المطالبة بالجلاء.. ونحن نرى من الجبن ومن الموت عدم المطالبة بالدستور».

وفى رأينا أن هذا المقال«وكان تلخيصا لخطبة ألقاها مصطفى كامل فى الاسكندرية) دليل آخر يؤكد أن مصطفى كامل كان أول من ربط مطالب الدستور بمطلب الجلاء وذلك قبل ان يتقدم الشيخ على يوسف باقتراحه إلى الجمعية العمومية بطلب المجلس النيابى عام ١٩٠٤.

والجدير بالذكر أنه بعد وفاة مصطفى كامل فى فبراير ١٩٠٨ وانتقال زعامة الحزب الوطنى إلى محمد فريد.. قام الحزب بتنظيم حركة تشارك فيها الجماهير وتنقل المطلب من صفحات الجرائد إلى صفوف الشعب.. فأعد لذلك عشرات الآلاف من طلب مطبوع موجه إلى الخديو يطالبه فيه باقامة الدستور والحياة النيابية فى البلاد، وقد تم توقيع ٤٥ الفا من المصريين على هذا الطلب وقدمه محمد فريد للخديو عباس حلمى الثانى فى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٠٨ واتسع نطاق الدعوة للدستور والمجلس النيابى واصبح المطلب الثانى للمصريين بعد الجلاء.(٢)

ويصف محمد فريد هذه الحركة الشعبية للمطالبة بالدستور فى مقال له باللواء قال فيه:«قام الحزب الوطنى بواسطة لجنته الادارية ولجانه الفرعية واعضائه المديرين المنتشرين فى طول البلاد وعرضها بجمع أصوات المطالبين بالدستور النيابى لتقديمها للجناب العالى الخديوى حتى اذا ما

---

(١) اللواء- ٢٢ مايو سنة ١٩٠٢ مثال بعنوان (الجلاء والدستور).

(٢) فتحى رضوان-مصطفى كامل- ص٢٠٠.

تأكد سموه بأن الأمة مثفقة على التماس ماكان لها وأخذ منه مراعاة لبعض الظروف.. وأن تلك الظروف التى قضت بسحب تلك المنحة قد تبدلت وتغيرت وأصبحت الأمة عن بكرة أبيها محافظة على العرش الخديوى ومخلصة فى الولاء له- منحها سموه ماكان والده قد منحها من قبل وتنازل لها عن سلطته الفردية وأشركها معه فى الأمر كما صرح به مرارا وتكرارا.(١) ثم ذكر محمد فريد أن «طلبات الدستور النيابى أخذت تنهال على رئاسة الحزب الوطنى حتى أصبح ما جاء منها يزيد عن عشرات الالوف وعما قريب نقدم هذه العرائض إلى سمو الامير الذى تاكد بالخبرة ماتكسبه الأمة من اشتراكها مع حاكمها فى وضع القوانين ومراقبة تنفيذها.. وأشار محمد فريد إلى أن هذه «الحركة الدستورية المباركة لم ترق فى عين الحكومة الانجليزية التى تريد ان تستأثر دون غيرها بسلطة الامير فتكون هى المسيطرة على الحكومة المصرية والقابضة على أمورها..»وأشار محمد فريد أيضا إلى التصريح الذى أدلى به (السيراد وارجراى) وزير خارجية انجلترا فى ذلك الوقت فى اجابته على سؤال(المستركتل) عما اذا كان من حقوق الخديوى منح الأمة المصرية دستورا نيابيا أو أى نظام شورى آخر.. فقال (السيراد وارجراى) إنه نظرا للظروف الحالية لايمكن منح شىء من هذا للأمة المصرية إلا بعد استشارة الحكومة الانجليزية.

وقد علق محمد فريد على تصريح وزير الخارجية البريطانية فأعلن أن «الحكومة «الانجليزية تريد تجريد الخديو من حقه الشرعى والمشهورأمام الملأ بأن سموه لايمكنه ان يمنحنا ما نطلبه إلا برأيها وموافقتها وهو افتئات واضح وحق ظاهر هى سلطة سموه التى ماانى الانجليز مصر لتأبيدها كما يقولون».. وأعلن محمد فريد انه باسم الحزب الوطنى«يحتج بشدة على ماتخوله انجلترا لنفسها من الحق غير الشرعى فى التداخل بين الأمة واميرها صاحب السلطة فى منح الدستور الذى تكرر طلبه».

واشترك (على فهمى كامل) فى المعركة التى نشبت بين اللواء.. و(المؤيد) حول ممن يطلب الدستور؟ من الخديوى صاحب السلطة الشرعية؟ أم من الاحتلال صاحب السلطة الفعلية؟ فكيف يرد على الشيخ على يوسف قائلا «كيف يطلب الحزب الوطنى المجلس النيابى مع انه لايكون بلا جلاء الاحتلال؟ هكذا يتساءل الشيخ على يوسف.. ونحن نجيب اليه.. إن المجلس النيابى من حقوق الخديو الرجعية وكذلك الدستور.. لان المرحوم والده كان قد منحه للأمة ثم ابطله مؤقتا حتى تهدأ الاحوال وتسكن الخواطر بعد تلك الثورة المشئومة من أجل أن يمنحه فى أى وقت يشاء.. وهاهى الأمة جميعها ترى انه قد حان هذا الوقت (إلا الشيخ على يوسف طبعا فانه لايراه اليوم كما رآه وطلبه امس».(٢)

وعن العلاقة بين الدستور والجلاء أكد (على فهمى كامل) إن الجلاء: «شىء آخر لايكون طلبه إلا من الحكومة الانجليزية التى أفصح رؤساؤها بتنفيذه فى مواقف عدة وفى أزمان مختلفة تارة باسم التاج البريطانى وتارة بشرف المملكة وأخرى باسم العهود والوعود أمام الدول جمعاء».

---

(١) اللواء- ٤ أبريل سنة ١٩٠٨.

(٢) اللواء- ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٨.

ورد (على فهمى كامل) على سؤال آخر طرحه الشيخ على يوسف على الحزب الوطنى وهو:«هل يمكن أن ننال دستورا نيابيا يصح ان يكون من أولى نتائجه طلب الجلاء إرغام الحكومة الخديوية على تنفيذه والاحتلال موجود فى مصر اولا يمكن أن ننال؟

وقال على فهى كامل فى اجابته على السؤال«ان الدستور النيابى الكامل هو الذى تختص أحكامه على ادارة البلاد الداخلية والتى تدخل تحت معنى الاستقلال الادارى.. فالدستور الذى نطلبه يكون على قدر استقلال مصر كما قررته معاهدة «لوندرة» فى عام ١٨٤٠ وضمنته الفرمانات السلطانية وذلك الاستقلال الضامن عرش مصر لعائلة محمد على والضامن الاستقلال الداخلى للبلاد.. هو الاستقلال الذى وعدت انجلترا باحترامه وتعهدت رسميا بذلك».

وفى «اللواء أيضا كتب عبدالرحمن الرافعى يعلن أن «الدستور حق طبيعى لكل أمة مهما تدنت أو ارتفعت لأن مثله مثل الحرية الشخصية للأفراد يتساوى فيها العالم والجاهل والقوى والضعيف».(١)

وفى مطلب الدستور- وفى اللواء ايضا- كتب الشيخ عبدالعزيز جاويش عندما صدر الدستور العثمانى عام ١٩٠٨ يطالب بمنح الأمة المصرية الدستور النيابى على اعتبار أن «بلادنا جزء من المملكة العثمانية فكيف يكون الدستور النيابى هناك وغير النيابى هنا».(٢)

أما الشيخ على يوسف فقد بدأ اهتمامه بمطلب الدستور منذ عام ١٩٠٤ وكان هو- كما قدمنا- صاحب الاقتراح الذى تبنته الجمعية العمومية للمطالبة بالدستور النيابى وانشاء مجلس نواب من الحكومة«وقد كان الشيخ على يوسف يطالب «بدستور نيابى تكون له وظائف الدستور فى الامم المتمدينة»..(٣) وكان يرى أن الدستور النيابى «حق طبيعى من حقوق الأمم الحرة».. كما كان من رأيه أن كل شىء قد أصابه التغيير والتقدم فى البلاد المصرية ماعدا«القانون النظامى الذى شكل بمقتضاه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فلم يصبه أى تطور حتى الآن فى حين لم يبق شىء فى البلاد على ماكان عليه قبل ٢٢ سنة».. لذلك فالشيخ على يوسف يطالب بوجوب «تغيير ذلك النظام الى نظام دستورى نيابى حقيقى».(٤)

وكان الشيخ على يوسف يعتقد أن «مصر أهل للدستور النيابى كما انها فى حاجة شديدة إليه».(٥)

وأما كونها أهل للدستور فلأنها فى نظر الشيخ على يوسف «منحته قبل الاحتلال ولم يكن هو ينبوع الثورة حتى قال إنه أضر وما نفع.. بل كان ينبوع الثورة ومنشؤها قبول الحكومة الادارية من رجال العسكرية التداخل فى شئون ادارتها وعدم الاخلاص فى صدهم عن هذا التداخل من القادرين عليه.

---

(١) اللواء- ٤ أكتوبر سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (آمالنا فى الدستور).

(٢) اللواء- ٢ مايو سنة١٩٠٩ مقال بعنوان (الدستور هنا وهناك)؟

(٣) ٢٩ فبراير سنة ١٩٠٤- مقال بعنوان (مطالب الجمعية العمومية- الدستور النيابى)

(٤) المؤيد- ٣ مارس سنة ١٩٠٤ مقال بعنوان (اقتراح بإنشاء دستور نيابى)

(٥) المؤيد- ١٦ أكتوبر سنة ١٩٠٦ مقال بعنوان (قصر الدوبارة فى يوم الأربعاء- حكومة نيابية).

ويتساءل الشيخ على يوسف عن «الضرر الذى يخشاه الاحتلال من منح مصر حكومة نيابية ودستور نيابى وقد منحت انجلترا هذا الدستور للترنسفاليين الذين اثخنوها بالامس جراحا؟ أفلا يخشى الانجليز من هؤلاء أكثر مما يخافون المصريين الذين برهنوا كل مدة الاحتلال على لين وسلامة وقبول للنصائح «بل وصبر عظيم على مايضر ويغيظ».. ثم يفند الادعاء الذى يقول بأن مصر إذا حصلت على الدستور النيابى فانها تلقى بنفسها فى أحضان تركيا قائلا إنه:«ادعاء يقصد به ذر الرماد فى العيون ليس إلا لأنه لا يوجد مصرى واحد يفكر فى مثل هذه النتيجة التى بسط بها تاريخ وادى النيل مضارها ونقشه على كل حجر من آثارها فمصر لاتطلب حكومة نيابية الالتسير فى طريق الترقى».

وحول قضية ، من الذى له حق منح الدستور- الخديو ام الاحتلال؟ يذكر الشيخ على يوسف أن الخديو «كان قد صرح فى العام الماضى لمكاتب (الطان) بأنه ميال لاعطاء الأمة المصرية حظ مشاركة الحكومة فى اعمالها.. أى إعطاء حكومته دستورا نيابيا ومع ذلك اضطر ان يرأس مجلس النظار الذى قرر ان طلب الجمعية العمومية ايجاد مجلس نيابى طلب سابق لاوانه وما ذلك إلا لأن الحكومة البريطانية تمانع فى منح الأمة الدستور النيابى والسيرجراى صرح مرارا بأنه لم يحن الوقت لإعطاء مصر دستورا نيابيا كما قالها اللورد كرومر مرارا».(١). وفى ضوء ذلك ينتهى الشيخ على يوسف إلى أن مسؤلية حرمان الأمة المصرية من الدستور النيابى «واقعة على عاتق انجلترا» وعلى ذلك فان مطلب الدستور النيابى» لن تناله مصر الا اذا رضيت انجلترا.. فطلب الدستور فى يد الانجليز وليس فى يد الخديو.. وعلى ذلك فطلبه لابد ان يكون منهم».

والجدير بالذكر أن الشيخ على يوسف هاجم حركة جمع التوقيعات لطلب الدستور والمجلس النيابى التى قام بها الحزب الوطنى.. كذلك هاجم البرقيات التى بعث بها رجال الحزب الوطنى إلى السلطان العثمانى لكى يتدخل لدى الخديو لاصدار الدستور واتهم رجال الحزب الوطنى بالطيش والغفلة وباللعب على عقول الناس الى حد ان يستكتبوم تلغرافات ترفع الى جعلة السلطان الاعظم، يلطبون منه التوسط لدى الجناب العالى الخديو فى منح الدستور إلا بعلم جلالته وهو زكثر ملوك الأرض علما بضروب السياحة العالمية ان مصر محتلة بدولة الانجليز وان هذه الدولة قد استأثرت بأكثر السلطة فيها حتى باشرت بنفسها مخابرة جلالته فى مسألة العقبة منذ عامين حتى أرغمت الدولة العلية على إخراج عساكرها من (طلبا) قبل فوات موعد الانذار الذى انذرتها به- فهل يتجاهل جلالة السلطان مركز الانجليز فى مصر كما يتجاهل المتحمسون هنا ليقول للخديو اعط مصر الدستور النيابى وهو يعلم علم اليقين أن لارادة الانجليز دخلا كبيرا فى هذا. ولذلك تحققنا ان جلالة السلطان الأعظم لما عرض عليه أمر هذه التلغرافات أمر ان لايعرض عليه شىء منها فصارت تلقى فى سلة المهملات كلما وصلت الى المابين.(٢)

---

(١) المؤيد- ٤ ابريل سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (من الذى يمنح الدستور النيابى؟)

(٢) المؤيد- ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (متى يرشدون..كيف يطلبون الدستور..وكيف ينجح الطالبون؟).

ثم أكد الشيخ على يوسف أن «كل مصرى مطلع على مركز القطر السياسى يرى أن مسألة منح الدستور لايمكن إخراجها إلى الوجود من غير أن يكون للدولة المحتلة يد فعالة فيها».. ثم خاطب رجال الحزب الوطنى: قائلا «فقدروا لهذا الاحراج نتائج أخرى أنتم فى غنى عنها والوطن العزيز كذلك فى غنى عنها».

وتنشر (المؤيد) بعد ذلك خطبة كان الشيخ على يوسف قد القاها فى افتتاح الجمعية العمومية لحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية وفيها حاول ان يقدم إجابة على السؤال الذى كان مطروحا على الراى العام المصرى فى ذلك الوقت وهو بماذا ننال الدستور؟ وقال الشيخ على يوسف «نحن لن ننال الدستور بالقوة القاهرة لأنها ليست موجودة لدينا وان تكون موجودة فالمصلحة الوطنية تقتضى بعدم استعمالها والانجليز لايحكمون برشدنا عفوا واميرا لبلاد تمنعه ظروف الأحوال ان يستأثر بالامر ويعطى الدستور والانجليز معارضون كما يعلم ذلك كل ذى حظ من العقل والجواب على هذا السؤال اننا ننسال الدستور بجهادنا المعقول ولكن بحملة وسائل مضمونة إلى بعضها»..[1] فمنها أن نسير فى «رقينا الأدبى باكثر مما نحن سائرون ولكن يلزمنا مع هذا ان نرى ملكاتنا فى جميع أقوالنا وأعمالنا على المبادىء الدستورية فننظر إلى كل اصلاح جديد من وجهة تلك المبادىء ولايمكن أن تنموفينا هذه الملكات إلا باحترام الحرية السياسية بيننا كما نحترم المذاهب الدينية لانها مبنى خلاصنا الدنيوى كما أن الاديان مبنى الخلاص الأخرى».. ولقد أكد الشيخ على يوسف فى خطبته تلك انه اذا «تناقضت أعمالنا وأقوالنا مع مطالبنا كنا كمن يحاول ان يبنى معالم الدستور وهو يهدم أساسه».

ثم تقدم بافتراضين آخرين لنيل الدستور فى حالة فشل الاقتراح الأول أو إذا طالت مدته:

الاقتراح الأول: هو أن ينتظر أعضاء مجلس شورى القوانين جواب الحكومة على طلبى الدستور والمجلس النيابى فان كان بالايجاب وهو مانظنه حاصل والا كان جوابهم الاستقالة من عضوية المجلس».

الاقتراح الثانى: هو ان «يمتنع الشعب مرة واحدة عن أداء الضرائب امتناعا لا يقصد منه العصيان على الحكومة بل الجاؤها إلى الاعتراف بحقوق الأمة الذاتية فإن آخر مبدأ أصولى للأحرار فى البلاد التى رسخ فيها الدستور ارتباط الحقوق بالواجبات ارتباطا متضامنا لاانفكاك فيه- فما دام من حق الأمة الطبيعى ان تراقب وكلاءها فى إدارة شؤن البلاد مراقبة عملية نافذة تشخص سلطة اشتراكها مع الحكومة فى إدارة الأعمال فى حقها أيضا أن لاتقوم بواجب دفع المال لوكلائها اذا اغتصبوا ذلك الحق ونصبوا أنفسهم سادة على الشعب..» ولكن الشيخ على يوسف يستدرك مؤكدا أن «هذه الطريقة لاتحتاج إلى صياح فى الطرقات كما أنها بعيدة عن الأعمال الثورية- لأنها طريقة سلبية ولكن وقتها لم يحن خصوصا وأن الحكومة منعطفة الآن نحو الشعب ويعنيها أن تتفاهم معه تفاهما معقولاً».

---

(١) المؤيد- ٧ يناير سنة ١٩٠٩.

ويلاحظ أن الشيخ على يوسف فى هذا المقال يردد لأول مرة فى الصحافة المصرية بل وفى الفكر المصرى الحديث كله المبدأ الدستورى الذى يقول "No Taxation Without Representation" أى لاضريبة بدون تمثيل.

ننتقل بعد ذلك للحديث عن موقف أحمد لطفى السيد من الدستور. ولقد استرعى نظرنا انه على العكس من الموقف المتحفظ الذى اتخذ من مطلب المجلس النيابى كان احمد لطفى السيد من أشد المتحمسين لمطلب الدستور. وتفسير ذلك ان نظرة لطفى السيد للدستور كانت مخالفة لنظرة مصطفى كامل أو الشيخ على يوسف له .. فعلى حين كان مصطفى كامل يتفق مع الشيخ على يوسف فى أن الدستور يعنى انشاء مجلس نيابى مصرى يعبر عن سلطلة الأمة وارادتها (وان اختلفا فى كيفية الحصول على هذا الدستور أو ذلك المجلس النيابى) فان لطفى السيد كان يرى ان «الدستور لايخلق للامة نظاما ديمقراطيا من العدم.. ولايهبها قدرة على مواجهة حكومتها.. لكن الدستور هو تدوين الواقع من قدرة الأمة على امرها واخذها بزمام مصالحها.. فالدستور لايخلق فى مراقبة الأمة على حكومتها لأن هذا الحق طبيعى صرف موجود فى طبائع الأمم وفى طبائع الحكومات.. ولكن الدستور يحمى كل الصفات وينميها ولايجعل بعد ذلك للاستبداد عليها سبيلا.. الدستور لايخلق حق مراقبة الأمة على حكومتها.. ولكن الدستور يقر هذا الحق ويجعل الحكومة تعترف به اعترافا صريحا».(١) ومن الواضح أن مفهوم لطفى السيد يقترب من المفهوم المعاصر للدستور باعتبار أنه مجموعة القواعد الاساسية التى تبين نظام الحكم فى البلاد وبذلك ليس شرطا ان يشمل الدستور انشاء مجلس نيابى كامل السلطة فالدستور قد يكون موجودا.. والشعب فاقد حق التعبير عن إرادته أو جزء من ارادته ومن هنا يمكن ان نفهم لماذا كان لطفى السيد متحمسا للدستور وفى نفس الوقت غير متحمس لمطلب المجلس النيابى ولماذا كان يرى ان توسيع اختصاصات مجالس المديريات أقرب إلى ظروف مصر ودرجة ترقيها الأدبى والسياسى وان فى وجود الدستور إعترافا وتأكيدا لسلطة مجالس المديريات وانه يخلق امكانية تطوير هذه المجالس حتى تحصل البلاد على المجلس النيابى..(٢)

وكان من رأى لطفى السيد كذلك انه«اذا اعوزنا الدستور المكتوب لايعوزنا العمل على قواعد الدستور..واذا نقصنا ان يكون لنا نواب يسألون الوزراء عن تصرفهم فى نظاراتهم فلا نعدم ان نسألهم على صفحات جرائدنا وكما تكون الوزارة رهينة ثقة الثواب بها كذلك تسعى ان يكون الوزراء رهينة ثقة الرأى العام..«وهو يؤكد ان السير على هذا النحو فى فهم الدستور سوف ترقيها «يختصر لنا الطريق إلى الدستور وكان أخذه من أقرب ما يكون».(٣)

ولقد تصدى لطفى السيد للرد على حجة عدم كفاءة الأمة المصرية لنيل الدستور.. كما رد على الادعاء الذى رافق مهمة عدم الكفاءة وهو القول بان الرأى العام فى مصر لايطلب الدستور وإنما طلبه محصور فى فئة قليلة من المثقفين المصريين فقال:«لقد كانت هذه الحجأ بالامس

---

(١) الجريدة- ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (علينا وعلى الوزارة).

(٢) الجريدة- ٣١ أغسطس سنة ١٩٠٨ - مقال بعنوان (اين نحن من الدستور؟).

(٣) الجريدة- أول سبتمبر سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (الحركة الدستورية فى مصر).

منقوضة بالقضايا العلمية ولكها أصبحت اليوم منقوضة بالأمثلة الحسية أيضا» [1] ثم ذكر أن الخديو عباس حلمى الثانى سبق له أن أدلى بتصريحين أكد فيهما أنه يؤمن بأن الحكومة الشخصية صارت حملا ثقيلا على كتفيه ويرى ان الأمة المصرية متسعدة لقبول رقيها المعنوى الذى أوله بالضرورة أن تكون دستورية» وبهذه المناسبة كشف لطفى السيد عن رأيه فيمن له الحق فى منح الأمة المصرية الدستور الخديو أم الاحتلال؟ فقال إن منح الدستور من حق الخديو وليس من حق الإنجليز ذلك «أن سموه يعطينا الدستور وذلك حق من حقوقه لا من حقوق الاحتلال.

وعندما أعلن السير«الدون جورست» أن الأمة المصرية ليست أهلا للدستور انبرى لطفى السيد يرد عليه فحذر المصريين من «خطأ الوقوع فى إثارة فكرتين خطيرتين يجب على كل مصرى أن يحاربهما قياما بواجب الخدمة الوطنية انتصارا للحق». [2]

أما الفكرة الأولى: فهى:«القول بأن الدستور متوقف على شهادة الحكومة المطلقة بأن الأمة كفء له».

أما الفكرة الثانية: فهى القول«بأن السواد الاعظم فى مصر هو من العيشة الراضية بحيث لايريد تغيير الحال من حكومة مطلقة إلى حكومة دستورية».

ثم أخذ لطفى السيد يشرح خطة الإنجليز لمجابهة الحركة الدستورية فى مصر فقال انه «اذا عرضت فكرة الدستور طرحوا على بساط البحث كفاءة الأمة للحكم الذاتى أو عدم كفاءتها له وهى مغالطة اخترعوها ليجروا الأمة من حيث لاتشعر الى البحث فى كفاءتها من عدم كفائتها ولاشك ان البحث فى ذلك هو تسليم بهذا المبدأ الفاسد مبيدأ ان الأمة تحتاج فى حريتها العامة أو فى نيل الدستور إلى شهادة بالكفاءة «ثم يؤكد لطفى السيد «أن من حق الأمة فى الدستور هو كحق الفرد فى الحرية وكذلك يكون حرمان الأمة من الدستور كحرمان الفرد من الحرية بحجة أنه زنجى أو أنه لايقرأ ولايكتب أو انه لم يتخرج فى العلم على الغزالى أو على ابن رشد».

ولقد وقف «الأهرام» بجانب صحف الحزب الوطنى فى المطالبة بالدستور .. وهاجم الذين يقفون ضد تحقيق مطالب الأمة فى الحصتول عليه.. فنشر مقالا ذكر فيه أنه «إذا أنكر امرؤ فضل الدستور ومايطوى تحته من الحرية المستحبة فى إعطاء الأمة حقوقها فى السيطرة على أرزاقها وأعناقها فهو كمن ينكر أشعة الشمس فى كبد السماء.. واذا ذم أحد الدستور لبعض عيوب تلازمه فهو كمن يذم البدر لكلف فى مجاه». [3]

وعندما أعلنت بعض الصحف الانجليزية استنكارها لطلب المصريين للدستور بحجة الأمة المصريه لم تترق بعد إلى الدرجة التى تستحق فيها نيل الدستور.. انبرى «الأهرام» يرد على هذه الأقوال متسائلا: كيف يستنكر الانجليز علينا طلب الدستور.. أما يذكرون أنهم قالوا بل يقولون دائما أنهم هناك ليعلموا المصرى حكم نفسه؟ فهل اذا طلب المصريون الدستور وهو مايعد به الانجليز.. يطلبون غير انجاز الوعد». [4]

---

(١) الجريدة- أول سبتمبر سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (الحركة الدستورية فى مصر).
(٢) الجريدة- ٢ يناير سنة١٩٠٩.
(٣) الأهرام- ٦ يناير سنة ١٩٠٦.
(٤) الهرام- ٦ مايو سنة ١٩١٠.

وكان«الأهرام»يفرد صفحاته للحديث عن التطور فى البلاد الشرقية كتركيا وايران[١].. كذلك كثيرا ماكان ينتشر خطابات يبعث بها اليه القراء الذين يطالبون بالدستور.. كذلك فقد كان يحرص على نشر برقيات الحزب الوطنى وبياناته عن الدستور [٢] التى تفيض حماسة.[٣]

وعندما حاول بعض كتاب صحفية المقطم المشايعين لانجلترا إدعاء أن القانون النظامى الصادر فى يوليو ١٩١٣ والذى انشئت بموجبه الجمعية التشريعية.. ماهو الا«دستور يخطو بمصر خطوة كبيرة نحو الحكم النيابى».[٤] رد عليهم«داود بركات» رئيس تحرير الأهرام فى ذلك الوقت مؤكدا أن القانون النظامى«ليس دستورا ولا رائحة فيه للحكم الدستورى الذى تنشده الأمة المصرية يملء جوارحها وتتغنى به أنديتهما بل تتغنى به الامهات فوق مضاجع اطفالهن[٥] «ويستطرد» «داود بركات» مبينا ان الأمة المصرية» طلبت الدستور والأمة المسيطرة عليها أعطت النظام الجديد وهى تقول أنه خلوة الى الدستور فردت الأمة المصرية بأن النظام الجديد أخذ مما كان للامة من السلطة» وينهى داود بركات مقاله حاثا أعضاء الجمعية التشريعية» بأن يسعوا للحصول على الدستور لأن الجمعية التى تضمهم لاتمثل رغبة المصريين وأمانيهم وخاصة إذا ثبت لهم باهمال الحكومة لمقترحاتهم انهم لايفضلون فى جمعيتهم مجلس الشورى أو الجمعية العمومية».

ولقد شارك «الأهرام»عقب اعلان تصريح فى ٢٨ فبراير وماتلاه من اعلان الاستقلال .. فى الدعوة الى انتخاب جمعية وطنية تتولى وضع الدستور.. نشر مقالا (لمحمود رشاد) (رئيس محكمة مصر سابقا) طالب فيه:«بالعمل على وضع دستور البلاد من الآن ولكن من المهم جدا أن يستوفى حقه من البحث والتنقيب».[٦]

وأكد الكاتب انه لكى يأتى الدستور المصرى دستورا حقيقيا نابعا من إرادة الأمة يجب عمل انتخابات جديدة بحسب القانون القديم لتكوين هيئة نيابية مؤقته إلى أن يسن قانون الانتخابات بالطريقة التى سن بها الدستور أى بعد الاطلاع على قوانين الانتخابات فى الدول الاخرى والاستئناس بها» وعلى هذه الهيئة المؤقتة أن تؤدى وظيفتها حالا ولكن لا على دستور معين ولا على قانون مخصوص لان الدور الذى نحن فيه هو دور انتقال بل تسترشد فى اعمالها بنور العقل والبصيرة مستمدة كل قوتها من إخلاصها وصدق وطنيتها وقال الكاتب أنه متى صدر الدستور «تنحل الهيئة المذكورة مشكورة على خدمتها ليحل محلها البرلمان الحقيقى المنتخب بحسب قانون الانتخاب الجديد الذى سيكون افتتاحه بأبهة وعظمة بتشريف جلالة الملك».

---

(١) الأهرام- ٥ مايو سنة ١٩١٠.
(٢) الأهرام- ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠.
(٣) د. ابراهيم عبده- جريدة الأهرام.. تاريخ (مصر) ص٣٥٣-٣٥٤
(٤) المقطم ١٤ يناير سنة ١٩١٤.
(٥) الأهرام- ١٧ يناير سنة ١٩١٤ مقال بعنوان (هل تطلب الجمعية التشريعية الدستور؟).
(٦) الأهرام- ٢١ مارس سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (دستور مصر).

وذكر الكاتب أن أول شيء يعرض على البرلمان «قانون الانتخاب والدستور فان أقرهما كما هما صدر الدكريتو الملوكى بتأييدهما وجعلهما أساسا للعمل وإن أدخل البرلمان عليهما بعض تعديلات صدر الأمر الكريم بهما معدلين».

وبعدها بأيام نشر الأهرام مقالا افتتاحيا بعنوان (النظام الدستورى فى مصر) ذكر فيه أن هناك اتجاهين فى النظر إلى الدستور : اتجاه يرى بان يختار رئيس الوزراء بناء على أمر الملك هيئة من رجال القانون والطوائف لاعداد مشروع الدستور ورأى يقول بضرورة ان تدعى الأمة الى انتخاب جمعية وطنية تضع هذا النظام الدستورى الذى تجرى الانتخابات على سنته- وقد أعلن الأهرام موقفه من كلا الاتجاهين حيث أكد أن «الفرق بين الحالتين هو أن الدستور فى الحالة الاولى يعد نظريا منحة من ولى الامر لامته بيدأنه فى الحالة الثانية يعد مستمدا من الأمة مباشرة».(١)

وبعد تشكيل لجنة الدستور.. تعرض الأهرام لجوانب كثيرة من عملها.. وكان أهم مقال نشره فى تلك الفترة.. مقال قام فيه الأهرام بتقييم مشروع الدستور وانتهى من هذا التقييم إلى:«أنه الدستور المشوه.. إنه الدستور الممسوخ وانه الدستور الذى لايعطى للنواب سلطة الجمعية التشريعية»(٢) وإلى أن :«هذه البلاد تطلب لنفسها دستورا وتطالب لنفسها حكما دستوريا.. فما دام هذا الدستور ناقصا ومادام الحكم الدستورى غير كامل فليس بالامكان اسكات الشعب بالنصوص والألفاظ دون بلوغ أمانيه.. ثم تستطرد الصحيفة مؤكدة انهم عندما يعطون الأمة دستورا ناقصا كان مآل ذلك ونتيجته أنهم يكرهون الأمة على أن تجمع قواها مرة أخرى حتى تصل إلى الدستور الذى لا يمكن ان يكون له وجود ولايمكن دستورا إلا اذا كان اوله وآخره سلطة الأمة».

وتختتم الصحيفة مقالها محذرة بأن: هذا الدستور الرجعى ليس فى مصلحة أحد والذين يدافعون عنه لايخدمون أحدا بل هم على ضد ذلك يعرضون «البلاد للمتاعب والأخطار».

وعندما صدر الدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ نشر (محمود عزمى) سلسلة مقالات فى «الأهرام» بعنوان (رأى فى الدستور) تعرض فيها لنقد الدستور، فأكد من البداية أن أكثر عيوب الدستور راجعة إلى أصلين اولهما «تعدد الأيدى التى عملت فى الدستور وتنوع الروح التى استوحتها تلك الأيدى المتعددة(٣) «وثانيهما أن جميع من عملوا فى الدستور لم يعنوا إلا بنصوص الدساتير الأجنبية التى استأنسوا بها دون ان يفكروا فى مصر فى بعض هذه النصوص وتاثير العمل البريطانى فيها حتى أصبح بعضها غير معمول وأصبح البعض الآخر محل تحايل من جانب البرلمانات للهروب من معقله».

ويستطرد الكاتب فى تسجيل عيوب الدستور مبتدئا بموقف الدستور من حرية الصحافة فيذكر«أن الدستور المصرى أقر حريات المصريين العامة منها والخاصة ونصت المادة الخامسة عشرة

---

(١) الأهرام- ٣٠ مارس سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (النظام الدستورى فى مصر).

(٢) الأهرام- ٢ مارس سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (مشكلة الدستور هل هى موجودة .. فإن وجدت ماذا تكون نتيجتها).

(٣) الأهرام- ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (رأى فى الدستور)

من مواده على أن الصحافة حرة فى حدود القانون ولكن الدستور خرج لنا بذيل للمادة ولعل هذا الذيل من سيئات التعديلات النسبية..[1] جاء فيه إلا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى- هذا الاستثناء يبطل مفعول الحرية الصحفية تماما ويخضع الصحافة المصرية فى العهد الدستورى إلى ماكانت خاضعة له فى عهد التحكم الفردى تماما».

ويشرح معنى حملة (وقاية النظام الاجتماعى) فيؤكد أن هذه الوقاية معناها الحيلولة دون دخول مبادىء المذاهب الضارة بالافراد والجماعات كمذاهب الاشتراكية والبلشفية مثلا.. لكن من يضمن لنا هذا التفسير الذى لايفهم سواه«كل عقل مستنير؟ ومن يضمن لنا استمرار هذا التفسير؟ ومن يضمن لنا إذا ما ألقت الظروف بوزارة رجعية على منصات الحكم أن تعتبر مجرد الشرح العلمى لرأى واحد من الفلاسفة الغربيين تهديدا للنظام الاجتماعى بمقدم الوزير على وقف الصحيفة التى نشرته أو إغلاقها إغلاقا».

ثم يتعرض (محمود عزمى) بعد ذلك لحرية الاجتماع فى الدستور فيذكر أن «المادة العشرون تقرر حق المصريين جميعا فى الاجتماع وهوحق طبيعى واجب تقريره.. ولكن وزارة نسيم باشا أضافت ذيلا لمشروع المادة كما وضعته لجنة الثلاثين وهذا الذيل يقول«كما أنه- حكم حرية الاجتماع» لايقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى.. عاد الدستور إلى اصطلاح- النظام الاجتماعى«وهو ذلك الاصطلاح المطاط الذى يتحكم به فى كل شىء وقال لنا الدستور أنه ليس هناك شىء يحول دون اتخاذ السلطة الادارية (أى) تدبير بدعوى وقاية ذلك النظام الذى لايستطيع أحد أن يحدد أوله من آخره».[2]

ويحذر الكاتب أنه بدعوى هذه الوقاية لما يسمونه نظاما اجتماعيا«يخرجك البوليس من دارك أو دار صاحبك ويفصلك عن إخوانك فى الشارع أو فى الأندية بل ويفتشك على باب الجامعة المصرية وأنت ذاهب الى هذا المعهد العلمى.

ويعترض (محود عزمى) كذلك على «إشراك الملك مع البرلمان فى السلطة التشريعية فإن ذلك يعنى إخراج له عن الحيدة المقررة وتؤول به إلى ميدان المنازعات الحزبية».[3] ويومىء إلى أن اشراك الملك مع الوزارة فى السلطة التنفيذية تعريض لذاته المصونة أن تكون محل نقد من جانب البرلمان أو تساؤل من جانب الشعب».

ثم يصرخ الكاتب قائلا: «أنا لا أفهم حكمه ولامحلا فى دستورنا المصرى لمادته الرابعة والعشرين التى تقول أن «السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب».. وللمادة التاسعة والعشرين التى تقول أن السلطة التنفيذية يتولاها الملك فى حدود هذا الدستور».

---

(١) يقصد بذلك وزارة محمد نسيم باشا.

(٢) الأهرام- ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (رأى فى الدستور- حرية الاجتماع).

(٣) الأهرام- ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (رأى فى الدستور السلطات وسلطة الملك».

ولاينسى محمود عزمى ان يشير إلى أن البرلمان فى أوربا هو وحده الذى «يتولى السلطة التشريعية وأن الوزارة وحدها هى التى تتولى السلطة التنفيذية كما تتولى المحاكم وحدها السلطة القضائية.. ومع ذلك فالكاتب يعقد الأمل على أن: «العمل البرلمانى سيقضى على المادة الرابعة والعشرين من الدستور بأن تكون مادة عامته ويقضى بأن يعطى معنى (التوقيع) لعبارة التصديق الواردة فى المواد الخامسة والعشرين والرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين.. ويقضى بتنظيم حل مجلس النواب وهو مما تصرح أنه أحد اختصاصات الملك المقسمة يستعلمه كبحا لجماع شهوة الحزبية فى البرلمان.. بحيث لا يكون هذا الحل إلا فى حالات محددة معينة تستلزم بطبيعتها الرجوع إلى الشعب وتحكيمه فى أمر هذه الحالات المحددة المعينة»..

أما (عبدالقادر حمزة) فقد بدأ اهتمامه بقضية الدستور منذ أن كان محررا فى صحيفة (الجريدة) اذ كتب يطالب «بمنح الأمة المصرية دستورا يعترف بسلطة الأمة وإرادتها الحرة[1] وكثيرا ماكان يقارن بين درجة التقدم فى مصر وكل من تركيا وإيران ويتساءل كيف يردا بمصر ألا تلح فى طلب الدستور وهى ترى الأمة الفارسية، والأمة التركية قد أخذتاه وهى التى قامت لأجله على قدم وساق منذ ثمانية وعشرين عاما وأخذته فعلا ثم جاء الاحتلال البريطانى وحرمها منه[2].

ولكن موقف (عبدالقادر حمزه) من مطالب الدستور سرعان ما أصابه الفتور بعد ان تولى رئاسة تحرير صحيفة (الأهالى) التى صدرت بالاسكندرية تحت رعاية محمد سعيد باشا رئيس الوزراء (١٩١٠-١٩١٤).. فلم تذهب مطالب عبدالقادر حمزه فى ذلك الوقت الى أبعد من الحصول على الحكم الذاتى للمصريين[3] وهو مطلب ينحصر فى هدفين»:

الاول: «أن يحل المصريون محل الانجليز فى الوظائف الكبرى بحيث لا يصبح المصريون محكومين بالمفتش الانجليزى أو المستشار الانجليزى ولكن برؤساء من جنسهم».[4]

الثانى: «أن تتوسع الهيئات التشريعية التى أقامها الاحتلال فى اكتساب حقوق دستورية جديدة كلما وسعها ذلك».

ولكن موقف عبدالقادر حمزة سرعان ما أصابه تغير ثالث.. اذ أصبح من أشد المتحمسين لقضية الدستور وخاصة بعد اندلاع ثورة سنة ١٩١٩.. وانضمامه إلى الوفد واصداره لصحيفة البلاغ فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٣ وهى الفترة التى يمكننا أن نعتبرها بحق فترة انتعاش الدستور.[5]

---

(١) الجريدة- ٧ أبريل سنة ١٩١٠ (الأمة والدستور).

(٢) الجريدة- ٢٤ أبريل سنة ١٩١٠ (الدستور أيضا).

(٣) د. عبداللطيف حمزه- ادب المقالة الصحفية فى مصر- الجزء الثامن- (عبدالقادر حمزة) الطبعة الاولى- القاهرة - ١٩٦٣ - ص١٧٦.

(٤) الأهالى- ٢٦ فبراير سنة ١٩١٤ مقال بعنوان (الحكم الذاتى)

(٥) د. عبداللطيف حمزه- أدب المقالة الصحفية فى مصر- الجزء الثامن ص ١٧٥.

ولم يتح لنا الحصول على رأى عبدالقادر حمزة فى نص الدستور المصرى.. ذلك أن الدستور صدر فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ بينما كان قد صدر قرار بتعطيل «البلاغ» بأمر السلطة العسكرية منذ ٦ مارس ١٩٢٣ حتى ٩ يونيو سنة ١٩٢٣ ومع ذلك فإن وجهة نظر عبدالقادر حمزة كانت تتفق مع وجهة نظر الوفد الذى كان يرى أن الدستور لم يكن يخلو من عيوب كثيرة.(١)

ورغم ذلك فقد تحول موقف (عبدالقادر حمزه) بعد أن تولى الوفد الوزارة وفاز بأغلبية البرلمان فصار من المدافعين عن الدستور ثم ازداد حماسة فى الدفاع عن هذا الدستور بعد أن استقالت وزارة سعد عقب مقتل السردار وبدأت وزارة زيور باشا تتلاعب بالدستور فتغير من قانون الانتخاب وتحل البرلمان.. فهو يعلن أن :«وزارة زيور التى اعتدت على الدستور لاتمثل رايا فى البلد ولاحزبا له قيمة الاحزاب السايسية وليست تقوم على ظل من ثقة الأمة وقد أنكر النواب والشيوخ وأنكر الرأى العام معهم كل اعمالها وهاجم الوزارة لانها خالفت الدستور عندما«ألغت مجلس النواب وعندما ألغت قانون الانتخاب وعندما تحاول أن تسن تشريعا جديدا فى أهم الحقوق الوطنية.. وتلك لعمرى هى الجرأة بعينها وما اقسمت عليها وزارة زيور باشا إلا وهى معتقدة أن فى استطاعتها مادامت معتمدة على الحكومة الانجليزية أن تعبث بمصر والمصريين».

ثم يتحدث عبدالقادر حمزة عن اغتصاب الوزارة لحق من الحقوق التى منحها الدستور لمجلس النواب وهو سلطة التشريع فيقول:«فاما اغتصابها لنفسها سلطة التشريع خلافا لما يقضى به الدستور فإن المادة ٢٤ من الدستور تقول«السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب(٢) ولكن الوزارة استصدرت بغير اشتراك مجلس الشيوخ والنواب مرسومين تشريعيين قضت فى واحد منهما ببطلان انتخاب المندوبين الثلاثينيين وأمرت بانتخاب مندوبين آخرين وقضت فى الثانى بإهمال قانون الانتخاب الجديد وتنفيذ القانون القديم ثم زادت فأخرجت مزيجا من القانونين وأمرت بالعمل به».

ويعلن عبدالقادر حمزة أن الدستور«ليس حبرا يخط على الورق ثم يحفظ فى السجلات وإنما هو نظام بوضع وينفذ وليست المحافظة على الدستور أن تدعى أنك مغرم به وتغار عليه بينما أنت تعبث به وتهدمه وإنما هى أن تخلص فى تنفيذه وفى الحرص على قواعده».(٣)

ويشير الكاتب إلى خطورة العبث بالدستور فى هذه الفترة الحاسمة والحساسة التى تمر بها البلاد المصرية محذرا أنه «قد يكون عبث الحكومة بالدستور قليل الخطر فى بلاد تأصل الحكم النيابى فيها لأن هذا العبث يأتى مخالفا للتقاليد الموروثة فيكون شاذا لاينشىء فيها سابقه تتبع».. أما فى البلاد الحديثة العهد بالدستور والخارجة من حكم فردى استبدادى مختلط به حكم الأجنبى.. فإن العبث فيها بالدستور شديد الخطر لإنه من جهة ينشىء سابقة ضارة ومن جهة

---

(١) البلاغ- ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤.

(٢) البلاغ- ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ (اغتصاب لسلطة التشريع- ومخالفة للدستور فى اهم (حكامه).

(٣) البلاغ- ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ (أين الدستور؟!).

أخرى يجد أمامه أمة لم تتطبع بعد على الحكم الدستورى وتقاليده فقلما ترده.. وترد صاحبه.. ومن هنا يمكن أن ينزلق الدستور فى مهواة الضياع ويمكن أن يدرجه مضيعوه فى قبره وهم يشيعونه دائما بدعوى الغرام به والحرص عليه والعمل بقواعده».

ورغم ندرة ماكتبه امين الرافعى عن الدستور فى صحف «اللواء»و«الشعب».. إلا أن موضوع الدستور صار القضية الرئيسية التى كرس أمين الرافعى قلمه للحديث عنهما فى صحيفة (الأخبار) فى الفترة التى أعقبت تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ حتى نهاية فترة البحث عام ١٩٢٤.. فهو لم يكن يترك فى تلك الفترة فرصة أو مناسبة تطرح فيها قضية الدستور من قريب أو بعيد إلا وأدلى فيها برأى.. ولقد ساعدته دراسته وثقافته القانونية على أن يلعب دور المفكر والباحث القانونى الدستورى فى تلك الفترة لدرجة أن سعد زغلول اعترف بسلامة أكثر الانتقادات التى وجهها أمين الرافعى لمشروع الدستور.. وأشاد بجهد الرافعى فى الكشف عن عيوب الدستور علنا فى رسالة بعث بها من اكس لبيان فى ١١ مايو سنة ١٩٢٣ إلى طاهر بك اللوزى[١].. رغم الخلاف السياسى بين الاثنين .. وقد بدأت مساهمة امين الرافعى الفعلية فى قضية الدستور عقب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ إذ ترددت وقتها إشاعات عن تفكير الحكومة فى تشكيل لجنة لوضع الدستور.. فبادر أمين الرافعى إلى الاعتراض على هذه الفكرة مناديا فى الوقت نفسه بضرورة انتخاب جمعية وطنيه تتولى مهمة وضع الدستور. وكان مما كتبه فى هذا الشأن قوله: «فما الذى يضمن لنا مادامت الأمة ستظل بعيدة عن تشريع الدستور أن لايكون فى النظام الحديث كثير من الأمور المحرم بحثها ومناقشتها ثم يقولون لنا بعد ذلك أن فى البلاد حكما دستوريا ومجلسا نيابيا ومسؤلية وزارية».[٢]

فلقد كان من رأى أمين الرافعى أن الحياة الدستورية «لاتتحقق إلا اذا كان للأمة وحدها حق تقنين دستورها كما هو الواقع فى البلاد الأخرى».

وعلى ضوء تلك الحقيقة فإن الرافعى يعتقد أن «القاعدة القانونية الطبيعية تقضى بأن تجرى الانتخابات أولا لعقد جمعية وطنيه هى التى تنفرد بوضع دستور شامل للبلاد ويحدد سلطة الهيئات المختلفة ويضع قانون الانتخابات للبرلمان الجديد ومتى انتهت الجمعية من هذه المهمة انفضت على أن تبدأ الانتخابات وفقا للقانون الذى وضعته وتكون نتيجة الانتخابات ابعاد هيئة برلمانية تحكم البلاد على قاعدة الدستور الذى وضعته الأمة نفسها».

وما أن تنتهى لجنة الدستور من صياغة مشروعها للدستور وتقدمه لمجلس الوزراء حتى يبدأ أمين الرافعى سلسلة من المقالات يقيم فيها مشروع الدستور. وكانت القضية الأولى التى تعرض لها فى هذه المقالات هى مدى فائدة[٣] وجود مجلس الشيوخ فهذا المجلس فى رأيه «ليس له أية

---

(١) الأخبار- ٢٥ مايو سنة ١٩٢٣(سعد باشا والدستور)

(٢) الأخبار- ١٤ مارس سنة١٩٢٢ مقال بعنوان (من الذى يملك وضع الدستور؟!).

(٣) الأخبار- ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٢ (حول مشروع الدستور... مجلس الشيوخ).

فائدة»..أما اذا كان لابد من وجوده «فلا مندوحة عن أن يكون جميع أعضائه منتخبين لأن مبدأ التعيين ضار اذ من نتيجته ان يصبح المجلس آلة فى يد الوزارة تعطل به قرارات مجلس النواب ولاسيما أن اللجنه ساوت فى الحقوق بين المجلسين».

ويوالى الرافعى بعد ذلك كشفه لثغرات مشروع الدستور.. فيؤكد منذ البداية أن هناك حقيقة لاسبيل إلى إنكارها وهى أن مشروع الدستور الذى قدمته اللجنة للحكومة يختلف اختلافا كبيرا من المشرع الأصلى الذى وضعته اللجنه الفرعية.(١)

ويبين الكاتب أوجه هذا الاختلاف فيذكر أن المشروع الأول كان قائما على «مجموعة من المبادىء الرجعية العتيقة الهادمة لسلطة الأمة:.«أما المشروع الأخير فإنه تخلص من طائفة من هذه المبادىء السقيمة ولكن هذا التخلص لم يكن مع الأسف شاملا اذ لاتزال فى أحكام المشروع بعض المبادىء الرجعية التى لاتتفق مع النظريات الحديثة والتى تقف عقبة فى سبيل تحقيق مظاهر سلطة الأمة وإرادتها بصفة كاملة».

ثم يأخذ الكاتب على الحكومة «استئثارها بوضع الدستور مما يعد افتئاتا صريحا على حقوق البلاد..ويلوم لجنة الدستور على مشاركتها الحكومة فى الافتئات على حقوق الأمة وقد كان جدير بها أن تجعل أول كلمة فى تقديرها أنها وضعت المشروع وانها تطالب الحكومة أن لاتلبث فيه منفردة بل يجب عليها ان تعقد جمعية وطنية منتخبة يكون لها القول الفصل فى هذا المشروع..

وهاجم أمين الرافعى ماجاء فى مشروع الدستور من «حذف وصف السيادة عن مصر بانها تامة وجعلت النص- مصر دولة مستقلة سيدة حرة مستقلة- بعد أن كانت مصر دولة تامة السيادة حرة مستقلة- حتى لا تسد الطريق للوصول إلى اتفاق مع انجلترا.(٢)

كذلك فإنه ينتقد عدم شمول الدستور للسودان«اذ جاء بمادته (١٤٥) إن احكامه تجرى على المملكة المصرية جميعها عدا السودان .. فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص- فالكاتب يرى أن«ذلك يترك يد الانجليز مطلقة فى حكم السودان».(٣)

كذلك هاجم الرافعى النص فى مشروع الدستور على أن يكون الانتخاب لمجلس النواب من درجتين فهو يرى«أن أعظم قاعدة دستورية دل العلم على صلاحها هى أن يكون مجلس النواب وليد الانتخاب المباشر فهل احترمت اللجنة هذه القاعدة وحاولت تثبيت تلك التقاليد فى مشروعها؟ كلا بل أحدث أولا وأخيرا على ان يكون مجلس النواب الممثل للأمة وليد انتخاب درجتين فالناخبون لاينتخبون نواب البلاد مباشرة بل إنهم ينتخبون مندوبين وهؤلاء المندوبون هم الذين يعهد إليهم انتخاب أعضاء مجلس النواب وتلك قاعدة عتيقة لايجرؤ واحد من الاعضاء

(١) الأخبار- ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢(حول مشروع الدستور)
(٢) الأخبار- ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٢ (حول مشروع الدستور)
(٣) الأخبار- ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ (حول مشروع الدستور)

ان يصفها بأنها من الأنظمة الحديثة ولا أن العمل دل على صلاحها فضلا عن أنها لاتؤدى إلى تمثيل الأمة تمثيلا صحيحا».(١)

وبعد صدور الدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ يبدأ أمين الرافعى سلسلة أخرى من المقالات تحت عنوان (ملاحظاتنا على الدستور) يستهلها مقررا أن معنى إصدار الدستور«أن يسرى مفعوله فى الحال وأن يتمتع الناس بما تضمنه من حقوق وحريات وأن يستفيد الشعب من الضمانات الواردة فيه للدفاع عن حريته وللمطالبة بتطبيق المبادىء التى اشتمل عليها حتى لو كانت ناقصة.(٢)

ويذكر الرافعى أن «المادة الثالثة والستين بعد المائة نصت على مايأتى: (يعمل بهذا الدستور من تاريخ انعقاد البرلمان)، ومعنى ذلك أن الدستور الذى أطلقت له المدافع ورفعت الرايات سيبقى حبرا على ورق حتى ينعقد البرلمان.. ومتى ينعقد هذا البرلمان حتى يعمل بالدستور ذلك فى علم الغيب ولم يؤذن لأحد بالاطلاع عليه».

ويأخذ أمين الرافعى فى إحصاء عيوب الدستور فيجمع منها ٢١ عيبا نذكر منها أهمها:

أولا: إن اكبر عيب اشتمل عليه الدستور هو ما نص عليه بشأن السودان فقد بينا ان المادتين ١٥٩، ١٩٠ اخرجتا السودان من المملكة المصرية واقتصرتا على الاشارة إلى حقوق موجودة تكون لمصر فى السودان ويبقى تحديدها تحت رحمة المفاوضة مع الانجليز.(٣)

ثانياً: لم يبين الدستور حدود الدولة المصرية وهذا خطأ سبق أن اشترك فيه مشروع لجنة الثلاثين مع مشروع الوزارة النسبية.

ثالثا: إن «الدستور يصف مصر بأنها دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة ملكها لايتجزأ ولاينزل عن شىء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى.. وعيب هذا النص وصف الدولة المصرية بغير الوصف الذى اصطلحت عليه الأمة وهو «أن مصر دولة مستقلة استقلالا تاما «ولكن اللجنه رأت- وتابعتها الحكومة فى رأيها- أن لا تتعدى فى الوصف ما ورد فى تصريح ٢٨ فبراير فقد نص هذا التصريح على ان الحماية البريطانية على مصر قد انتهت وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة».

رابعا: انتهت اللجنة بوضع النص الآتى وهو «الصحافة حرة فى حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك» وقد كان من المنتظر أن يبقى هذا النص على حاله حتى يكون من مظاهر العهد الدستورى تمتع الصحافة بالحرية التى تقررت لها فى الدساتير الأخرى ولذا يعتبران الوزارة لاتميل إلى حرية الصحافة ولذلك رأت أن تحتفظ لنفسها بسلاح خطر تستخدمه عند الاقتضاء للتحلص من الصحافة التى تعارضها فأضافت إلى المادة التى وضعتها لجنة الثلاثين فقرة تهدم ماتضمنته من مبدأ حرية الصحافة فبعد أن قالت المادة

---

(١) الأخبار- ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ (حول الدستور).

(٢) الأخبار- ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٣ (ملاحظاتنا على الدستور).

(٣) الأخبار- ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٣(ملاحظاتنا على الدستور).

١٥ أن إنذار الصحف أو إلغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك.. لم تقف عند ذلك بل أضافت إليها ما يمسخها شر مسخ اذ قالت«إلا إنما كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى«فهذه العبارة سلبت الصحافة حريتها الصحيحة لان محاسبة الصحف بالطريق الإدارى إنما هو قضاء على الصحافة وحريتها».

خامسا: لقد جاء فى المادة العشرين- للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعا منهم ولاحاجة إلى إشعاره.. لكن هذا الحكم لايجرى على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون.. ولقد اتبعت الحكمة مع هذا النص الخاص بحرية الاجتماع نفس الطريقة التى اتبعتها فى حرية الصحافة إذ أنها أضافت إلى أصل المادة فقرة طعنت بها حرية الاجتماع طعنة مميتة لأنها بعد أن أشارت إلى حق المصريين فى الاجتماع كما ورد فى نص لجنة الثلاثين «جعلت هذا الحق لغوا بقولها كما أنه- هذا الحكم- لايقيد أو يمنع اى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى «وهى نفس العبارة المشئومة الموجودة فى المادة الخاصة بحرية الصحافة ونتيجة هذا التعديل أن السلطة التنفيذية أصبحت فى حل من عدم احترام حرية الاجتماع كما أصبح فى استطاعها العبث بحكم ادستور الذى ضمن للمصريين حق الاجتماع وبالقواعد التى ستنظم طريقة استعماله بمقتضى القانون.(١)

سادسا: احتفظ دستور ١٩ أبريل بالقاعدة الرجعية الخاصة بتصديق الملك على القوانين وهى تلك القاعدة التى سقطت سقوطا تاما باهمال العمل بها فى انجلترا كما ولدت ميتة فى فرنسا على أن عيب هذه القاعدة لم يقف عند رجعيتها بل ان الدستور الحالى بالغ فى زيادة قيودها باشتراطه أن مشروع القانون الذى لايصدق عليه الملك ويرده إلى البرلمان فى مدى شهر لايمكن أن ينفذ إلا اذا وافق عليه البرلمان مرة ثانية بأغلبية ثلثى أعضاء كل من المجلسين .. ولا يخفى أن هذه العيوب كانت واردة فى لجنة الثلاثين ومشروع الوزارة النسبية من فرق واحد وهو أن المشروع الأول كان يقضى بأن الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ لايزيدون عن الثلاثين أى أنهم يكونون دائما أقل من الثلث وبذلك يكون تصويت الاعضاء المنتخبين فى هذا المجلس للمرة الثانية كافيا لصدور القانون متى وافقت عليه أغلبية الثلثين فى مجلس النواب.. أما حسب الدستور الحالى الذى يجعل الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ بمقدار الخمسين فإن تصويت جميع االعضاء المنتخبين لايكفى لنفاذ القانون حتى لو وافق عليه مجلس النواب بالاجماع فى المرة الثانية لان اشتراط اغلبية الثلثين لايتوفر الا باشتراك فريق من الأعضاء المعينين فاذا امتنعوا لم يصدر القانون وتأجل النظر فيه عاما آخر فيتبين من هذا أن اقتباس حكم من أحكام مشروع الوزارة النسبية زاد قاعدة التصديق تقييدا فوق قيودها السابقة».(٢)

(١) الأخبار- ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٣- (ملاحظاتنا على الدستور).
(٢) الأخبار- ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٣.

سابعا: فى مسألة التشريع بين أدوار انعقاد البرلمان يؤكد أمين الرافعى أن الدستور أخذ بقاعدة لها عيبان: الأول «التوسع فى بيان الأحوال التى يباح فيها إصدار مراسيم لها قوة القانون فى أثناء عدم انعقاد البرلمان وقد كان مشروع لجنة الثلاثيناكثر احتياطا.. والثانى:«عدم تحديد الميعاد الذى يجب أن يدعى فيه البرلمان إلى اجتماع غير عادى لعرض هذه المراسيم عليه وقد لاحظنا فى هذه النقطة ان مشروع الوزارة التسمية الممسوخ كان ينص على دعوة البرلمان إلى الاجتماع فى الحال ولكن دستور ١٩ أبريل حذف هذا القيد.. فهور من هذه الوجهة اكثر رجعية حتى من المشروع السابق.

ثامنا: قضى الدستور الحالى«بأن إنشاء الرتب والنياشين ومنحها يعد حقا من حقوق الملك غير مقيد بأحكام القوانين فى حين أن مشروع لجنة الثلاثين كان ينص صراحة على ان هذا الحق مقيد بالقوانين التى يضعها البرلمان».

تاسعا: فى مسالة الأحكام العرفية يرى الرافعى أن الدستور لم يأخذ بقاعدة مشروع لجنة الثلاثين التى تقضى بأنه عند اعلان الأحكام العرفية فى غير دور الانعقاد يجب دعوة البرلمان ليجتمع فى مدى الثلاثة أيام التالية للإعلان وإنما اخذ بقاعدة الوزارة النسبية المبهمة وهى وجوب دعوة البرلمان على وجه السرعة.

عاشرا: يرى الكاتب أن الدستور قد «قضى بأن حق تعيين وعزل الضباط غير خاضع لأحكام القوانين كحق تولية وعزل الموظفين المدنيين وإنما هو حق من حقوق الملك غير مقيد بأى قانون.. وهذا مخالف أيضا لمشروع لجنة الثلاثين».

حادى عشر: كان مشروع لجنة الثلاثين يحتم على الملك أن يحلف اليمين قبل أن يباشر أمور الحكم «أما الدستور فقد اشتمل نصا مبهما بان جعل حلف اليمين قبل أن يتولى الملك سلطته الدستورية ولايخفى أن النص الأول هو الذى أخذت به الدساتير الحديثة فضلا عن أنه لايحتمل اى تاويل بخلاف النص الاخر».

ثانى عشر: كان مشروع لجنة الثلاثين ينص بأن يقسم النواب يمين الاخلاص للواطن والملك (الدستورى) ولكن الدستور حذف الوصف بغير حق».

تالث عشر: كان مشروع لجنة الثلاثين ينص على أن الصلة بين الملك والوزراء تكون راسا بالذات.. ولكن الدستور الحالى حذف هذا النص مع أن هذه القاعدة من القواعد الدستورية العامة التى لايجوز المساس بها.

رابع عشر: كان مشروع لجنة الثلاثين يقتضى بأن أوامر الملك لا تحل الوزراء وغيرهم من عمال الدولة من المسؤلية.. ولكن الدستور حذف «وغيرهم من عمال الدولة»وقصر المادة على الوزراء ولايخفى ما فى هذا البتر من حذر.

خامس عشر: أهمل الدستور النص على أنه ليست للملك حقوق غير التى خولت له صراحة بمقتضى الدستور وقد وقعت لجنة الثلاثين فى هذا الاهمال نفسه».

سادس عشر: أخذ الدستور بالنص الممسوخ الوارد فى مشروع الوزارة النسبية فيما يتعلق باستجواب الوزراء فقضى بأن المناقشة فى الاستجواب لا تجرى قبل ثمانية أيام إلا إذا توافر شرطان وهما حالة الاستعجال وموافقة الوزير فى حين أن النص الاصلى للجنة الثلاثين كان يكتفى بتحقيق أحد هذين الشرطين لإباحة المناقشة فى الاستجواب قبل ثمانية أيام.

سابع عشر: وأخيرا يؤكد أمين الرافعى أنه على الرغم من هذه العيوب الأساسية العديدة فى الدستور«فإنه جعل تنقيح الدستور فى حكم المستحيل تقريبا باشتراط تصديق الملك تصديقا مطلقا على كل تنقيح أى أن كل قرار يصدره البرلمان بالتنقيح يكون عرضة للاهمال والتعطيل مادام الملك لايوافق عليه... وقد أخذ الدستور هذه القاعدة الرجعية المعطلة لسلطة الأمة وارادتها من مشروع الوزارة النسبية».

وقد عاد أمين الرافعى إلى إثارة هذه النقطة الأخيرة بعد انعقاد البرلمان والقاء خطبة العرش اذ لاحظ أنه لم يرد بها ما يشير إلى نية الحكومة الوفدية إلى تعديل بعض النصوص الرجعية فى الدستور فقال:«ومن الغريب أن هذا الدستور الذى وصفه الوفد ورئيسه من قبل تولى الحكم بتلك الصفات المعروفة لم ترد عنه فى خطبة العرش كلمة واحدة تشير إلى تعديله.. فالدستور الذى كان رجعيا قبل تأليف الوازرة الجديدة.. أصبح اليوم مرتكزا على المبادىء العصرية كما قال سعد باشا فى خطبة العرش.(١)

وينفرد الدكتور محمد حسنين هيكل دون غيره من الكتاب بالإشادة بمشروع الدستور الذى أعدته لجنة وضع الدستور- فيهاجم منتقدى مشروع الدستور متهما إياهم بعدم الصدق والموضوعية وأن المصالح الحزبية هى التى تقف وراء انتقاداتهم وليس مصلحة الوطن... وينكر فى هذا الشأن: «لما تألفت لجنة وضع الدستور قام غير واحد من الكتاب يتهمها بأنها رجعية فى ميولها وانها لاتريد ان تحقق سلطة الأمة تحقيقا كاملا وتطرف بعضهم فى الاتهام فرماها بأنها صنيعة الاحتلال وأنها تريد مسالمة الانجليز(٢). ثم يؤكد الدكتور هيكل أنه على الرغم من هذه الاتهامات القاسية فقد «بدأت اللجنة عملها وجعلت تنقب وتبحث مخلصة لخير البلاد عاملة كل ما فى وسعها لوضع خير دستور يمكن أن يسمى بحق وثيقة السعادة لمصر وهو دستور ليس فى دساتير الأمم المتقدمة مثله كثير.

ويصب الدكتور هيكل جسام غضبه على من يسميهم «الذين لايعرفون من قواعد الدستور شئيا.. الذين لم يقرأوا فى علوم القانون كتابا بتصدون للنقد الجارح والطعن المر إمعانا فى طريق الخصومة غير ناظرين لمصلحة بلادهم ولا لما يوجهه الانصاف ويقضى به الذوق بل العدل»..

---

(١) الأخبار- ١٦ مارس سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان(حول خطبة العرش- عيد ولا العيد. الدستور اليوم وأمس).
(٢) السياسة - أول نوفمبر سنة ١٩٢٢ (لجنة الدستور).

ثم يذكر أن أعداء الدستور عمدوا إلى انقاص قيمة الدستور فى مواضع هم أول من يشعر بأن نقدها لاتبرره أى خصومه سياسية «ويتساءل الدكتور هيكل قائلا «هب أن مشروع الدستور الذى وضعته اللجنة كان ناقصا وهب أن الأمة فى طموحها إلى الحرية تريد إرادة صادقة ان تحصل منها على نصيب أكثر مما تقرر فى المشروع فإن ذلك من أيسر الأمور.. إذ نص على حق البرلمان فى التنقيح وترك له أن يعدل فى مواد الدستور بما يتفق ومصلحة الأمة».

ويعلن الكاتب رأيه الصريح فى الدستور- كما هو قائم- فيقول:«بل نقول ونحن نعلم الأسباب التى أدت إلى وضع هذه النصوص ان ليس اليوم فى الامكان ابدع مما كان «والجدير بالذكر أنه بعد صدور الدستور كتب الدكتور هيكل سلسلة من المقالات ناقش فيها الدستور ولكنه كان فى هذه المرة أميل إلى الهجوم على الدستور من الدفاع عنه.. وتفسير ذلك أن الدكتور هيكل كان يدافع عن مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدستور والتى كان أغلب أعضائها من الأحرار الدستوريين.. ولكن وزارة محمد نسيم باشا ادخلت تعديلات كثيرة على مشروع الدستور قبل اصداره لم تلاق هوى عند الأحرار الدستوريين.. لذلك فقد بدأ الدكتور هيكل سلسلة مقالاته التى اختار لها عنوان (أوجه النقص فى الدستور) منتقدا الحكومة «بما نقضت عن حدود لجنة الثلاثين فى غير موضع ونود أن نبين مافى هذا النقص من مناقضة الروح الدستورية الصحيحة مناقضة جعلت بين بعض هذه النصوص والبعض الآخر تضاربا غير معقول».(١)

ثم يبدأ الكاتب فى استعراض أوجه النقص فى الدستور فيركز على عيبين رئيسيين: الأول يتعلق بالمادة الخاصة بالصحافة فقد أعلن أن «المادة الخاصة بحرية الصحافة فى مشروع الثلاثين تجرى بما يلى- الصحافة حرة فى حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك- وقد أقر الدستور هذا النص ولكنه اضاف إليه- إلا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى- هذا الجزء المضاف جزء مبهم فليس من الهين تحديد مايكون ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى ومايكون النظام الاجتماعى غير معرض للتأثر به وفى مقدور الحكومة والمعتمدة على أن الأكثرية التى تؤيدها لن تتخلى عنها لأنها أقفلت جريدة من الجرائد وفى هذا المساس بأقدس الحقوق التى قررها الدستور «أما العيب الثانى الذى رآه الدكتور هيكل فى الدستور فيتعلق بحرية الاجتماع فقد نصت المادة ٢٠ من مشروع لجنة الثلاثين على أن «للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولاحاجة بهم إلى إشعاره لكن هذا الحكم لايجرى على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون.. وقد أضيف فى الدستور الى هذا النص العبارة الآتية:«..كما أنه لايقيد أويمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى».

(١) السياسة- ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٣ (أوجه النقص فى الدستور).

ويعلق الدكتور هيكل على هذه الإضافة إلى نص القانون فيؤكد أن «هذه التدابير التى يصح أن تتخذ قد تكون تدابير قمع تعتدى السلطة التنفيذية بها على كافة الحريات التى قررها الدستور شأن الاجتماع.. مع أن النظام الاجتماعى لايكون بحيث يتأثر بهذا الاجتماع.. ولكن اعتماد الحكومة على أكثرية فى البرلمان يغرى بها إلى سوء استعمال هذا الحق وسوء استعمال هذا الحق من شأنه أن يبعث القلق إلى النفوس.. وقلق النفوس يورث الاضطراب والدساتير إنما توضح لضمان النظام والطمأنينة ولتلافى كل سبب يمكن أن يؤدى إلى القلق أو الاضطراب».

* * *

الفصل العشرون

الصحافة المصرية..
والحياة الحزبية

لم تعرف مصر الحياة الحزبية بالمفهوم الليبرالى[١] ..إلا فى عام ١٩٠٧.. حيث شهد النصف الثانى من ذلك العام قيام الأحزاب الثلاثة الكبيرة:

حزب الأمة[٢] (٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧) الذى تزعمه محمود باشا سليمان .. وتولى وكالته حسن باشا عبد الرازق وعلى شعراوى باشا وكان احمد لطفى السيد السكرتير الدائم للحزب.. وحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية[٣].. (٩ ديسمبر سنة ١٩٠٧) برئاسة الشيخ على

---

(١) الحزب.. فى المفهوم الليبرالى يعنى جمعية يتم تنظيمها على أساس تحقيق مبدأ معين أو بلوغ سياسة بعينها عن طريق السيطرة على الحكم- بالانتخابات وبالوسائل الدستورية -Maciver, R.M.The Modern State London-1968.p.369 ولايعترف هذا المفهوم بالتكوينات الحزبية الأخرى التى تحاول الوصول إلى السلطة من غير طريق الانتخاب كما أنه لايعترف بنظام الحزب الواحد- وهذا المفهوم عكس المفهوم الاشتراكى للحزب حيث يعنى مجموعة من الناس تربطها مصالح اقتصادية فى المحل الأول وتحاول أن تصل الى الحكم عن طريق الاصلاح أو الثورة(موسوعة الهلال الاشتراكية- دار الهلال- القاهرة- الطبعه الأولى- ١٩٦٨-ص١٩٤-١٩٥) كذلك يختلف هذا المفهوم عن المفهوم الماركسى للحزب حيث هو طليعة الطبقة العاملة (ستالين- اسس اللينينية-ص١٣٣).. فاذا نظرنا الى الحزب بالمفهوم الليبرالى فسوف نستبعد على الفور كل الوان النشاط الحزبى التى عرفتها مصر قبل عام ١٩٠٧.. فالمعروف ان مصر عرفت قبل هذا التاريخ الوانا من النشاط الحزبى مثل (الحزب الوطنى) الذى نشأ نشأة شبه سرية عام ١٨٧٩ ثم لعب دورا رئيسيا اثناء الثورة العرابية حيث تولى احمد عرابى زعامته بعد ان امتزج جناحه المدنى بجناحه العسكرى ثم تسلم هذا الحزب الحكم فى الاشهر الاخيرة التى سبقت الاحتلال البريطانى Hourani-Alberi-Arabic Thought in the Lib-eral age-Oxford University Press-London 1970,pp.194- وهناك ايضا(الحزب الوطنى) الذى اسمه الخديو عباس حلمى الثانى عام ١٨٩٤ والذى كان يضم مصطفى كامل وأحمد لطفى السيد والشيخ على يوسف وغيرهم.. كذلك عرفت مصر الوانا من الجمعيات السياسية السرية كتلك التى قامت عقب الاحتلال البريطانى مباشرة والتى كانت مسئولة عن منشورات التهديد التى وصلت للخديو توفيق ورجال حكومته.

(٢) ظهر حزب الأمة أولا كشركة اصدرت صحيفة الجريدة فى ٩ مارس سنة ١٩٠٧ وكانت هذه أول مرة فى الصحافة المصرية تتكون فيها شركة لإصدار صحيفة فقد كان المألوف أن تكون الصحيفة ملكا لفرد (الدكتور حسين فوزى النجار- الجريدة تاريخ وفن- ص٣٤٧) ثم تحولت الشركة الى حزب سياسى فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧- وقد كان اللورد كرومر يسمى رجال هذا الحزب باتباع الشيخ محمد عبده وكذلك سماهم رشيد رضا (محمد رشيد رضا- تاريخ الاستاذ الامام- ص٥٩١) ولقد تكون الحزب من عنصرين: عنصر المفكرين من ذوى العقائد الحرة وعنصر الاعيان من اصحاب الملاك الواسعة (محمد شفيق غربال- تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية- الجزء الأول- ص٢٨ ود. عبدالعظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية المصرية- ص ٤١-٤٢) وكان اعضاء الحزب يسعون للحصول على الدستور لانه يتيح لهم فرصة الاشتراك فى الحكم والحد من سلطة الخديوية (د. عبدالعزيز الرفاعى- ثورة مصر ١٩١٩- الطبعة الأولى- دار الكاتب العربى- القاهرة- ١٩٦٦- ص٢٣) وكذلك كانوا يطلبون الاستقلال عن تركيا وانجلترا ورفعوا لواء دعوة (القومية المصرية).

(٣) لقد تجمع حب الاصلاح على المبادىء الدستورية حول شخص واحد هو الشيخ على يوسف الذى لعب ادوارا هامة فى حياته لعل أهمها رئاسته لتحرير صحيفة (المؤيد) لمدة تزيد على ٢٣ عاما وعلاقته الوثيقة بالخديو عباس حلمى الثانى (Ahmed-Gamal Mahmoud-The intellectual Originsof Egyptian National ism- Oxford University Press-London 1966-pp.79). =

يوسف والحزب الوطنى[1] (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧) بزعامة مصطفى كامل.

وقد أعقب ظهور هذه الأحزاب الثلاثة- قيام طائفة من الأحزاب الأخرى الأقل أهمية بحيث لم ينصرم عام ١٩٠٩ حتى كان قد أعلن عن قيام الحزب الوطنى الحر[2].. والذى غير اسمه بعد ذلك إلى حزب الأحرار وتزعمه (محمد بك وحيد الأيوبى).. وحزب مصر الفتاة أو الحزب الدستورى[3] الذى انشأه (ادريس بك راغب) وحزب النبلاء[4] برئاسة (حسن حلمى زاده) ووكالة (فرج الجرجاوى) وسكرتارية (محمود طاهر حقى).. والحزب المصرى[5] أو حزب مصر المستقلة الذى تزعمه (اخنوخ أفندى فانوس) وهو أول حزب قبطى فى مصر والحزب الجمهورى

= لذلك فقد انشأ حزب الاصلاح ليكون عاملا من عوامل التوازن بين الحزب الوطنى من جهة وحزب الأمة من جهة أخرى- (احمد شفيق باشا- مذكرات فى نصف قرن- الجزء الثانى- القسم الثانى- ص١٢٦) ولتأييد السلطة الخديوية كما جاء فى البند الأول من برنامج الحزب (المؤيد- ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٧) لذلك كانت سياسة الحزب أكثر من معتدلة (جاكوب لانداو- الاحزاب والحياة النيابية فى مصر ص١٤٤) وكان يقف فى كثير من القضايا موقفا محافظا.(تشالز ادورد الإسلام والتجديد فى مصر- ترجمة عباس محمود- ص٢١٦-٢١٧).

(١) اسسه مصطفى كامل قبل وفاته بقليل كرد فعل لظهور حزب الأمة (د. أحمد عبدالرحيم مصطفى- تاريخ مصر السياسى من الاحتلال حتى المعاهدة- دار المعارف- القاهرة- ١٩٦٧- ص٣٨) ولكن الحزب كان قائما فى الواقع- ولكن بشكل غير رسمى- لسنوات خلت أى منذ بدأ مصطفى كامل عمله السياسى وخاصة بعد إصداره لصحيفة اللواء وقد اعترف بذلك مصطفى كامل فى خطبته على مسرح زيزينا بالاسكندرية فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ عندما ابدى نيته فى تشكيل الحزب الوطنى حين قال ان الحزب قد انشىء منذ وقت طويل وان مايحدث الان هو تنظيمه فقط.. أما عن برنامج الحزب فقد كان ابرز بند فيه هو الاستقلال الذاتى لمصر طبقا لمعاهدة ١٨٤٠ (أحمد بهاء الدين- أيام لها تاريخ- كتاب اليوم - ص ٨٢-٨٤) أما البند الآخر الهام فى برنامج الحزب فهو الدعوة إلى حكومة نيابية ودستور كما كان يطالب ايضا بتقوية الروابط بين مصر والدولة العثمانية احمد رشاد- مصطفى كامل- ص٢٦٧-٢٨٤).

(٢) نشأ الحزب الوطنى الحر أولا على سياسة صحيفة (المقطم) الاحتلالية فى منتصف يونيه سنة ١٩٠٧ ثم اختلف مؤسسة (محمد وحيد بك الأيوبى) مع أصحاب المقطم وأصدر صحيفة خاصة به سماها (الأحرار) وغير اسم الحزب إلى (حزب الأحرار) وكانت للحزب مبادىء ستة يدور أغلبها حول الدعوة إلى مسالمة المحتلين والسعى إلى نيل ثقتهم والاتفاق معهم على خير القطر وهو مانص عليه البند الأول من برنامج الحزب (الأحرار- ١٥ مارس سنة١٩٠٨).

(٣) كان الحزب الدستورى أو حزب مصر الفتاة يدين بالولاء للسلطتين الشرعية(الخديو) والفعلية (الاحتلال) ويجسد سياسة الوفاق بينهما (المؤيد- ٩ فبراير سنة ١٩١٠) ولكن الحزب لم تكن له أية قيمة فعلية.

(٤) لقد ضم حزب النبلاء بقايا الارستقراطية التركية التى رأت أن من حقها أن تنشىء حزبا سياسيا مثلما فعلت الارستقراطية المصرية بإنشاء حرب الأمة- لذلك فقد كانت لزعماء هذا الحزب جميعا أصول تركية قريبة وقد كان الحزب يدعو للدفاع عن كرسى الخديوية وعن الخلافة العثمانية وفى نفس الوقت كان يدعو للتعاون مع سلطات الاحتلال لتحقيق الهدفين السابقين.

(٥) عبر الحزب المصرى عن الفكر السياسى للأقباط فى ذلك الوقت (د. يونان لبيب رزق- الحياة الحزبية فى مصر ص٣٨) وقد ظهر كرد فعل لتعاظم فكرة الجامعة الاسلامية فى مصر وكانت أهم القيود التى احتواها برنامج الحزب، وحدة مصر والسودان واستقلال مصر وتحقيق صداقة حقيقية بين مصر وبريطانيا والفصل بين الدين والسياسة بقانون .(صحيفة مصر- ٢ سبتمبر سنة ١٩٠٨).

الذى تزعمه(محمد غانم)[1] والحزب الاشتراكى المبارك[2] برئاسة (الدكتور حسن جمال الدين) وحزب العمال بالقطر المصرى.. والسودان [3]برئاسة (السيد محمد).

وقد ظلت هذه الاحزاب جميعا تعمل بشكل اوباخر حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ واعلان الحماية الانجليزية على مصر.. فاختفت بالتدريج وبدون اعلان باستثناء الحزب الوطنى الذى نقل معظم نشاطه إلى خارج مصر .. وخاصة إلى أوربا وتركيا.

وفى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ تشكل(الوفد المصرى) برئاسة سعد زغلول فى شكل تجمع وطنى جمع كل القوى السياسية فى البلاد بما فيها بقايا الاحزاب القديمة.. ولكن الخلاف بين أعضاء الوفد سرعان ما أعاد النشاط إلى الحياة الحزبية فى مصر فعاد الحزب الوطنى يمارس نشاطه من جديد وفى أكتوبر ١٩٢٢ أنشىء حزب الأحرار الدستوريين[4] برئاسة عدلى باشا يكن.. وقد ظل الوفد المصرى كتجمع وطنى حتى ١٤ مايو سنة ١٩٢٤.

---

(١) بدأ التفكير فى انشاء الحزب الجمهورى فى ديسمبر سنة ١٩٠٧ ولكن لم يعلن عنه إلا بعد ذلك بشهرين أى فى فبراير سنة ١٩٠٨ وكان يرأسه (محمد غانم) الذى نشر العديد من المقالات يدعو فيها إلى مبادىء الحزب فى صحيفة (الأخبار) ذات الميول اليسارية وفى صحيفة (الأحرار) التى كان يصدرها محمد وحيد الايوبى زعيم حزب الأحرار الذى فتح صفحات الصحيفة لافكار الحزب ومقالات رئيسية ولكن سرعان مادب الخلاف بينهما عندما كتب محمد غانم مقالا يهاجم فيه الاحتلال البريطانى مما يتصادم مع سياسة حزب الأحرار الاحتلالية فحبست صفحات(الأحرار) عن الحزب الجمهورى فمات ولم يسمع عنه أحد شىء بعد ذلك. وكان الحزب الجمهورى يهدف إلى اعداد مصر للنظام الجمهورى بعد أن يتم الحصول على الاستقلال وكان يرى أن تتحقق خطته بالتدريج وبدون عنف (صحيفة الأحرار ١١ ابريل سنة ١٩٠٨).

(٢) تركز عمله فى الريف وبين الفلاحين لرفع مستوى معيشتهم وانصافهم ولكن لم يكن للحزب برنامج اشتراكى متكامل وإنما مجرد نظرات انسانية تعالج مشاكل الريف المصرى.. فالحزب يدعو إلى «تحسين احوال الفلاحين وتحديد اوقات عملهم فى الحقل وأن يحصل الفلاح على نصيب من عائد الارض.. ،ومنح معاشات للفلاحين عن العجز والمرض ومعاملة الفلاح معاملة طيبة من كبار الملاك. (د. يونان لبيب- الحياة الحزبية فى مصر ص٦٦).

(٣) وهو بعكس الحزب السابق فقد تركز عمله فى المدن وكان يعتبر نفسه (جامعة عمومية تجمع أواصرها كل طوائف ونقابات العمال وتكون هذه الجامعة عصمة أدبية اجتماعية لحقوقهم (صحيفة الاخبار- ١٨ يوليو سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان» المستخدمون والعمال فى مصر بقلم السيد محمد) ولكن الحزب لم يكن له برنامج متكامل وقوبل بمعارضة شديدة من جانب النقابات والقادة النقابيين الذين رأوا أنه لايمثل سوى صاحبه (الاخبار- ٢٠ يوليو سنة ١٩٠٩).

(٤) يتصل حزب الأحرار الدستوريين بالدم والنسب إلى حزب الأمة القديم (محمود سليمان غنام- أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ - دار الفكر الحديث- ١٩٧١- القاهرة ص٤٨٠-٤٨١) وقد نشأ الحزب كنتيجة للخلاف بين سعد زغلول وعدلى يكن وضم الحزب احمد لطفى السيد وعبدالحميد البكرى والشيخ محمد بخيت وابراهيم الهلباوى وحسن عبدالرازق وعبداللطيف المكباتى وعلى شعراوى وصالح لملوم وتوفيق دوس ومحمد حسين هيكل وغيرهم. وقد اعتبر الحزب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ اتفاقا مرضيا لمصر وكانوا يطالبون بالاستقلال التام وانهاء الاحتلال العسكرى لمصر والتمسك بعدم فصل السودان عن مصر وادخال مصر فى عصبة جمعية الأمم دولة مستقلة ذات سيادة وتأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة =

حين تقرر تحويله إلى حزب سياسى باسم (حزب الوفد النيابى)[1] وانتخبت له لجنة تنفيذية برئاسة سعد زغلول.

أما عن الأحزاب المتأثرة بالفكر الاشتراكى فقد شهدت مصر منها (الحزب الديمقراطى المصرى)[2] الذى أسسه بعض شباب المثقفين فى ١٠ يناير ١٩١٩... والحزب الاشتراكى المصرى[3] الذى أسسه فى ٢٩ اغسطس ١٩٢١ جوزيف روزنتال وحسنى العرابى وعلى العنانى وسلامه موسى وعبدالله عنان.

=وحقوق العرش والسعى فى ترقية شان الهيئات النيابية المحلية والدفاع المستمر عن حقوق الفرد فلا تقيد حريته إلا فى مصلحة عامة- والسعى فى تشجيع الشركات المصرية وتنمية اطماعها المشروعة والسعى فى تنظيم العلاقات فى المصانع والمتاجر بين العمال وارباب العمال على قاعدة العدل (السياسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٢) وتعكس برامج حزب الأحرار الدستوريين طبيعة البورجوازيين الكبار فالحزب كان يمثل الاغنياء واصحاب الأراضى ثم بعض الارستقراطيين من سلالة العائلات التركية(جاكوب لانداو- الاحزاب والبرلمانات فى مصر-ص١٧٤).

(١) لقد تحول الوفد إلى حزب سياسى عندما فشل فى توحيد الأحزاب السياسية واتجه التفكير جديا إلى تشكيل الحزب نتيجة بعض الأخطاء التى كان يرتكبها المؤيدون للوفد فى البرلمان عام ١٩٢٤ بإجراح الحكومة أو معارضتها فى اخذ الاصوات وفى بيت حمد الباسل باشا قرأ مكرم عبيد الاعلان التشريعى لتشكيل الوفد واختير له اسم حزب الوفد النيابى وفى ١٤ مايو سنة ١٩٢٤ قرر الشيوخ الوفديون تكوين الهيئة الوفدية بمجلس الشيوخ.. وكذلك فى مجلس النواب وقد صنعت ثورة ١٩١٩ لحزب الوفد مبدأه السياسى الذى تجسد فى العمل من أجل استقلال مصر وإقامة حكومة دستورية تحترم حقوق الاجانب والامتيازات الاجنبية والدين العام وطبيعة قنال السويس واضيفت فى فترة لاحقة مبادىء اصلاح التعليم وتحسين مركز الفلاحين المادى والمعنوى (جاكوب لانداو.الاحزاب.. البرلمانات فى مصر ص١٥٩).

(٢) تألف الحزب من كل من ابراهيم الشواربى المحامى وأحمد ابى النصر المحامى وامين عامر المحامى وحسن يوسف عامر المحامى ومحمد سامى كامل الطيب ومحمود عزمى المحامى والكاتب و.مصطفى عبدالرازق سكرتير المعاهد الدينية والدكتور منصور فهمى وعزيز مرهم المحامى (د.عبدالعظيم رمضان- تطور الحركة الوطنيه المصرية- ص٥١) وكان الحزب يدعو إلى سيادة الشعب باعتباره مصدر كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وان يكون الحكم نيابيا دستوريا .. كذلك نص برنامج الحزب على حرية القول والكتابة والاجتماع (صحيفة النظام ٨ سبتمبر سنة ١٩١٩) وكان من مبادىء الحزب ايضا العمل على ترقية الطبقات العاملة اديبا وماديا والإعانة لمن يستطيع العمل وانماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعا.. كذلك نص فى مقدمته على استقلال مصر وحق كل أمة فى تقرير مصيرها(عزيز مرهم- أثر الديمقراطية فى الحياة الاقتصادية- محاضرة فى الجامعة الامريكية.. القاهرة- ١٩٤٥-ص٣٧).

(٣) كانت أهم مبادىء هذا الحزب كما يكشف عنها برنامجه: تحرير مصر من نير الاستعمار الاجنبى واقصاء ذلك الاستعمار عن وداى النيل باسره.. والعمل على الغاء استغلال جماعة لأخرى ومحو التفريق بين طبقات المجتمع فى الحقوق الطبيعية والسعى الى مجتمع اقتصادى يقوم على دعائم المبادىء الاشتراكية التى تقوم على مبدأين: توحيد الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج لمجموع الأمة.. والتوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقا لقانون الإنتاج والكفاءة االشخصية واخماد المزاحمة الرأسمالية وقد حدث انقسام كبير فى الحزب بعد انشائه بعام واحد طرد منه على أثره سلامه موسى وعدد آخر من كبار أعضائه المعتدلين وتحول الحزب بعد ذلك بوحى من روزنتال إلى الحزب الشيوعى المصرى) ثم مالبث أن طرد روزنتال نفسه من الحزب.. ثم وقع الصدام بعد ذلك بين الحزب وحكومة سعد زغلول حيث صفى الحزب وقدم قادته الى المحاكمة.. وتمت سيطرة الوفد على الحركة النقابية العمالية عن طريق عبدالرحمن فهمى.

وثمة ظاهرة هامة صاحبت ظهور الحياة الحزبية فى مصر وربما انفردت بها مصر تلك هى ظهور الأحزاب المصرية فى كنف دور الصحف فبدلا من أن تنشىء الأحزاب صحفا ناطقة باسمها.. أنشأت الصحف أحزابا كتجسيد مادى لإرادتها[١].. ولقد ظلت هذه هى السمة الغالبة على تكوين الأحزاب فى مصر حتى الحرب العالمية الأولى[٢]. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأن حرية الصحافة قد سبقت حرية العمل السياسى والعمل الحزبى فقد نتج عن السياسة التى اتبعتها انجلترا فى اطلاق حرية الصحافة أن ظهرت جماعات من الكتاب والمفكرين تدرجوا حتى أصبحت تدور حولهم وحول صحفهم أحزاب سياسية.[٣]

فقد أنشأ مصطفى كامل صحيفة اللواء.. فى أول يناير سنة ١٩٠٠ على حين نراه لايعلن عن قيام الحزب الوطنى إلا فى نهاية عام ١٩٠٧... كذلك أصدر الشيخ على يوسف (المؤيد) فى عام ١٨٨٩ بينما لم يعلن عن حزب الاصلاح إلا فى عام ١٩٠٧ أيضا... كذلك فقد صدرت الجريدة فى ابريل سنة ١٩٠٧ بينما لم يعلن عن حزب الأمة الا فى سبتمبر من نفس العام- كذلك فقد نشأ على سياسة صحيفة (المقطم) الاحتلالية التى صدرت فى عام ١٨٨٨ الحزب الوطنى الحر والذى أعلن فى نهاية عام ١٩٠٧ [٤].. وبذلك كانت الأحزاب ثمرة من ثمرات الصحافة ونتيجة من نتائجها.. على عكس ماهو حادث فى أكثرية أمم العالم المتمدينين حيث تشكل الاحزاب السياسية ثم ينشىء كل حزب صحيفة أو عدة صحف يجعلها لسان حاله المعبر عن سياسته.[٥]

ولقد ظلت الصحافة المصرية طوال الفترة التى تناولها هذا البحث حلقة الاتصال الرئيسية بين الحزب وقواعده والادارة الرئيسية التى تربط الحزب بجماهيره.. والوسيلة الفعالة.. إن لم تكن الوحيدة- للتعبير عن فكر الحزب وسياساته وبرامجه.. وفى كثير من الاحيان كانت الصحف أعلى صوتا من الأحزاب السياسية التى تحتلها كما هو الشأن مع صحيفة (المؤيد) لسان حال الأحرار الدستوريين.[٦]

فاذا ماطبقنا هذه الملاحظة على الواقع الفعلى اكتشفنا أن وجود حزب وطنى مصرى كان- بخلاف مايذهب إليه بعض المؤرخين[٧].. حلما قديما عند مصطفى كامل- ولكن كان يحول دون تحقيق ذلك الحلم.. قرب العهد بالاحتلال من ناحية وعدم نضج الاتجاهات السياسية للحركة الوطنية المصرية وتبلورها من ناحية ثانية.

---

(١) د. يونان لبيب رزق- الحياة الحزبية فى مصر-ص١١٢.

(٢) جاكوب لانداو.. الاحزاب والبرلمانات فى مصر-ص١١١.

(٣) جورجى زيدان.. مشاهير الشرق- الجزء الأول- ص ٢٩٣.

(٤) قسطاكى الحلبى- تاريخ تكوين الصحف المصرية- مطبعة التقدم ١٩٢٨ القاهرة ص ١٣٩-١٤٣.

(٥) د. سامى عزيز- الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال البريطانى ص١٤٨-١٥٠.

(٦) د. خليل صابات واخرون- حرية الصحافة فى مصر. المقدمه.

(٧) يقول الدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى: «إن مصطفى كامل كان لايؤمن بانشاء حزب رسمى اعتقادا منه أن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى انقسام الأمة(د.عبدالرحيم مصطفى- تاريخ مصر السياسى من الاحتلال حتى المعاهدة- ص٣٨)

ومما يؤكد أن فكرة الحزب لم تغب عن تفكير مصطفى كامل منذ عمله فى الحركة الوطنية مشاركته فى تجربتين تنظيميين: احداهما مع لطيف سليم باشا حيث شكلا مع مجموعة من المستشارين والكتاب والصحفيين والأعيان وعدد من أعضاء مجلس شورى القوانين ماأسمياه (الحزب الوطنى) أو (حزب الاستقلال) ولكن الكيان التنظيمى لذلك الحزب لم يكتمل ابدا وانهار بانهيار عزيمة الكثير من أعضائه[1]، أما التجربة الثانية فكانت بالتعاون مع الخديو عباس حلمى الثانى حيث شكلا (الحزب الوطنى) وكان اسم الخديو الحركى فى هذا الحزب السرى(الشيخ) وتسمى مصطفى كامل (بأبو الفداء) وكان من أعضائه أحمد لطفى السيد ومحمد فريد وسعيد الشيمى ومحمد عثمان ولبيب محرم.. ولكن هذا التنظيم لم يكتب له أيضا البقاء طويلا.. ورقم أن هاتين التجربتين التنظيميتين لمصطفى كامل كانتا أقرب إلى الجميعات السرية إلا أنهما يؤكدان أن العمل الحزبى كان واردا فى خطط مصطفى كامل وهو يعمل على قيادة الحركة الوطنية المصرية.

لذلك لم يكن غريبا أن يسبق مصطفى كامل معاصريه فى الدعوة إلى قيام حزب وطنى مصرى. ويكشف عن هذه الحقيقة ماجاء فى مقال كتبه مصطفى كامل فى العام الأول من صدور صحيفة اللواء..[2] قص فيه قصه لقائه بسياسى انجليزى حر التفكير أبدى دهشته «لأمركم معاشر المصريين- وإنى أعرف أنكم كلكم تكرهون الاحتلال والمحتلين وتودون جلاء الانجليز عن دياركم ولكنى كنت انتظر تأسيس حزب وطنى حر فى مصر ينشىء ناديا عموميا ويضع خطة سياسية وينشرها فى كل أنحاء الأرض ويوضح فيها آماله ومطالبه ويحارب الاحتلال بأقلام نخبة من الكتاب والسياسيين فى أوربا وينشىء المدارس الأهلية الحقيقة والمكاتب الملية ويبرهن بجلائل أعماله على أن مصر جديرة بالاستقلال حقيقة برعاية العالم وعنايته».[3]

وقد علق مصطفى كامل على أقوال السياسى الانجليزى معلنا أمله فى أن يرى مثل هذا الحزب الوطنى فى مصر فقال:«فشعرت عند سماع هذه الأقوال بألم شديد فى الفؤاد وارتياح عجيب لسلامة ضمير هذا الرجل الشريف.. فهل يسمح لى الزمان بأن أرى فى مصر هذا الحزب الوطنى الحر الشريف المبادىء المتحد الأعضاء الناهض بالأمة إلى مراقى النجاح، والفلاح». ثم أشار مصطفى كامل إلى ان «البائسين سيقولون أن تأسيس حزب كهذا أمر محال فقال «.. ولكنى اذا كنت لا أيأس من خلاص بلادى فمحال علىّ أن أيأس من تحقيق هذا الأمر الجليل.

وفى اللواء أيضا يبشر محمد فريد- فى حياة مصطفى كامل وقبل اعلان الحزب الوطنى- بفكرة الحزب الوطنى المصرى ويطالب أحرار مصر «بتأسيس جمعية وطنية تضم إليها كل غيور

(١) أحمد رشاد- مصطفى كامل-ص٤٥.

(٢) أحمد لطفى السيد- قصة حياتى- ص٣٥-٣٦.

(٣) اللواء- ٢ يونيو سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان (حزب وطنى حر فى مصر)

على وطنه لايخشى فى المطالبة بحقوقه لومة لائم ولا يمنعه عن خدمته احتمال وصول الأذىء اليه ولايضطره خوف الذل إلى البقاء فى الذل».[١]

واقترح محمد فريد أن «توضع لائحة بكيفية تشكيل هذه الجمعية وانتخاب أعضائها وتنتقى لها من بينهم لجنة ادارية تقوم بحاجاتها وبانتخاب من يوفدون الى اوربا وفى تدبير المال اللازم لهم وباعطائهم التعليمات التى يجب السير عليها هناك وتتخذ هذه الجمعية ناديا لإجتماع أعضائها تكون أبوابه مفتوحة لكل قاصد خير الوطن وأهله.. ويلاحظ أن الحزب الوطنى عندما أعلن تشكيله بعد ذلك لم يخرج عن هذه الأفكار التى طرحها محمد فريد فى ذلك المقال.

وقد يثار تساؤل: كيف يمكن التوفيق بين هذه الرغبة القديمة لمصطفى كامل ومحمد فريد فى تكوين حزب وبين كون الحزب الوطنى كان آخر الأحزاب الكبيرة التى تم الاعلان عنها عام ١٩٠٧.

ولكن هذا التساؤل سرعان مايتلاشى عندما تعرف أن مصطفى كامل كان يؤمن بالحزب الواحد على اعتبار أن تعدد الأحزاب ممكن طالما لم يكن الوطن فى خطر وأما بوجود الاحتلال فإن مصر تواجه هذا الخطر كل صباح ومن ثم «فإن الحزب الذى ينادى بالاستقلال صباح مساء وهو الحزب الوطنى يجب أن يكون الحزب الوحيد فى البلاد[٢] .. والواقع أن درسا هاما من الدروس التى وعاها مصطفى كامل من فشل الثورة العرابية هو أن تفتت الجبهة الداخلية كان من أهم أسباب فشل هذه الثورة[٣] لذلك فقد كانت أكثر مقالات مصطفى كامل فى النصف الثانى من عام ١٩٠٧ - تؤكد هذا المعنى أى ضرورة المحافظة على وحدة الحركة الوطنية المصرية ولعل ذلك يكشف لنا السر فى استقبال اللواء لقيام حزب الأمة بالهجوم الشديد- وكان مصطفى كامل وقتها مسافرا فى أوربا- اذ يكتب على فهمى كامل غنيم فيتهم حزب الأمة بالاعتدال[٤].. ويلمح بما يشير إلى أنه ظهر بوحى من اللورد كرومر لمحاربة الشعور الوطنى[٥]- فلما وصل مصطفى كامل قادما من أوربا شن حملة عنيفة على حزب الأمة واتهم زعماءه بانهم يعملون على تفتيت وحدة الأمة[٦] ودعاهم إلى العودة إلى الرشد والعمل فى الحزب الوطنى وقاد حملة مركزة على صحيفة (الجريدة) ومحررها أحمد لطفى السيد واتهمه بالعمل «لغير مصلحة الوطن»[٧] وتساءل كيف أن «مساهمينها الكثيرين قد تركوا مديرها سائرا فى غيه دون أن يحأولوا ايقافه..» وفى خطبة مصطفى كامل المشهورة التى القاها فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ فى

---

(١) اللواء- ٩ سبتمبر سنة ١٩٠٦ مقال بعنوان (المطالبة بالحقوق).

(٢) اللواء- ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (الحزب الوطنى واتحاد المصريين).

(٣) د. يونان لبيب رزق- الحياة الحزبية فى مصر- ص٥٥- ٥٦ .

(٤) اللواء- ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٧.

(٥) اللواء- ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠٧.

(٦) اللواء- ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (الحزب الوطنى واتحاد المصريين).

(٧) اللواء- ١٨ يناير سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (رأينا فى الجريدة ومساهمينها).

مسرح زيزينا بالاسكندرية والتى أعلن فيها عن نيته لتكوين الحزب الوطنى والتى نشرتها اللواء كاملة هاجم حزب الأمة واتهم أعضاءه بأنهم «الجواسيس وخدام المحتلين والخونة والاشرار».(١)

وقد استقبل مصطفى كامل اعلان الشيخ على يوسف قيام حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية باهمال شديد ولعل ذلك كان راجعا إلى ماكان يعرفه مصطفى كامل عن علاقة الحزب الجديد بالخديو.. ولكن الصراع بين الحزب الوطنى وحزب الاصلاح أو بين (اللواء) و(المؤيد) أخذ شكلا بالغ الحدة والعنف بعد وفاة مصطفى كامل وخاصة حين أراد الشيخ على يوسف استغلال وفاة مصطفى كامل للتهوين من قدرة الحزب الوطنى على البقاء والاستمرار- ولقد تصدت«اللواء» لحملة الشيخ على يوسف على زعامة محمد فريد للحزب الوطنى فكتبت تقول«ووقف شيخ المؤيد فى ادارته وخلف منضدته التى أصبحت قبلة السباب ومحط المبتذل من الهجو المكروه والشتم المرذول لينتقد وليته عرف كيف ينتقد..(٢)

وقررت الصحيفة أن حقد الشيخ على يوسف على محمد فريد إنما هو امتداد لحقده القديم على مصطفى كامل «اذا كان صاحب المؤيد لم يكسر للأن سلاح الضغينة والحقد الذى كان يحارب به المرحوم مصطفى كامل باشا وقام بشهره فى وجه رئيسنا الحاضر فيعلم أنه لابد من كسره لأن المكر السيء لايحيق إلابأهله وليس عند الله أبغض من رجل لايقف تقلبه فى المبادىء عند حد محدود.»

وأشارت الصحيفة إلى أن الشيخ على يوسف يهاجم الحزب الوطنى ورئيسه الجديد بايعاز من سلطات الاحتلال«واذا كان الشيخ لايريد بما كتب إلا أن يأكل أكلة أخرى على حساب فريد بك كالأكلة التى أكلها على حساب المرحوم بطل الوطنيه أو تخلع عليه خلعة من الذين يسميهم المصادر العالية(قصر الدوبارة طبعا) فليقل ماشاء فقد انفضح أمره وأصبح المصريون جميعا منه ساخرين».

وفى اللواء أيضا رد محمد فريد على ادعاء الشيخ على يوسف أن «كل انسان فى مصر يعلم أن طلب المجلس النيابى فى هذا العهد هو من ابتكارنا وماتجاسر شخص أن يرفع صوته به قبل أن نرفع صوتنا فى احرج المواقف(٣) وقد علق محمد فريد على هذا الادعاء مؤكدا أن مصطفى كامل هو أول من دعا المجلس النيابى فقال:«إن أول صوت رفع فى البلاد يطلب المجلس النيابى هو صوت فقيدنا العظيم مصطفى كامل باشا».. وذكر محمد فريد القرار (بالخطبة الرنانة التى القاها الفقيد العظيم بمدينة الاسكندرية مساء يوم ٢١ مايو سنة ١٩٠٢ والتى قال فيها أبن هو الدستور؟ أين ذلك الدستور الذى يلجم الحكومة بلجام من حديد ويهب الأمة حرية الرأى والفكر وحق المراقبة على أعمال الحكام وسن القوانين والشرائع.. ثم تساءل محمد فريد«فهل أيقن صاحب المؤيد اذن أن أول صوت رفع فى البلاد يطلب المجلس النيابى بعد الاحتلال البريطانى إنما هو صوت فقيدنا العظيم وأن جريدة المؤيد لا اللواء هى التى اضطرت لأن تشترك

---

(١) اللواء- ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٠٧.

(٢) اللواء- ٢٠ أبريل سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (وافضيحتاه).

(٣) اللواء- ٢٨ أبريل سنة ١٩٠٨.

فى هذا البحث بعد مرور زمن طويل على ذلك الاقتراح أى بعد أن تشبع به الرأى العام وصارت مشاركتها فيه ضرورية لصالحها الحيوى».

وقد بلغت حدة الصراع الحزبى بين «اللواء» والمؤيد أقصاها وتردى هذا الصراع إلى أدنى مستوى من الاتهامات والشتائم حتى اضطر اللواء إلى تشريع يعلن فيه «تخرج جريدة المؤيد فى هذه الأيام محشوة بالسفاسف والمفتريات ولقد طلب إلينا مئات من الأفاضل ألانشغل أوقات القراء بالرد عليه فإجابة لطلبهم يعلن اللواء أنه سيعامل المؤيد معاملة الجرائد الساقطة فلا يعبر ما ينشره اقل التفاف حرصا على أوقات العالم أن تضيع سدى».(١)

ولقد ظل اللواء لسان حال الحزب الوطنى حتى وقع الخلاف بين على فهمى كامل شقيق مصطفى كامل ووكيل الحزب الوطنى وبين بقية الورثة فأصدرت المحكمة حكما يقضى بتعيين(يوسف المويلحى) حارسا قضائيا على اللواء.(٢)

وأخذ المويلحى يتدخل فى شئون الصحفية حتى صارت قيدا على حركة الحزب الوطنى فما كان من الحزب إلا أن تخلى عن اللواء واتخذ من صحيفة (العلم) لسان حاله.. وقد ظهرت العلم فى تلك الفترة التى بدأت فيها سلطات الاحتلال تضيق الخناق على نشاط الحزب الوطنى ملاحقة صحفه بالانذار والتعطيل والمصادرة.. ولقد صدر أكثر من قرار بتعطيل «العلم».. وحاولت بعض الصحف المعادية للحزب الوطنى استغلال هذه الظروف التى يمر بها الحزب لتعلن أن الحزب قد تدهور ولم يعد له جمهور أونفوذ فى البلاد.. وقد تصدت(العلم) للرد على هذه الحملة بقلم محمد فريد نفسه الذى كتب يؤكد «ان أعداء الحزب الوطنى يتمنون أن تكون همته قد فترت وانه لم يتحمل أصابه من حبس بعض أعضائه أولا ومن تعطيل لسان حاله ثانيا وأن أعضاءه أخذوا فى الانزواء خوف اضطهاد الحكومة لاسيما بعد مجىء اللورد كتشنر معتمد الانجليز فى مصر.. تلك أمانيهم ولكنها بعيدة عن الحقيقة بمراحل(٣)» واعلن محمد فريد ان «حزبناهو لايمكن لأى قوة فى العالم أن توهنه كما يتمنون وقد ظهر ذلك عند ظهور العلم وعودة اللواء إلى حالته الأولى واقبال القراء عليها وعلى باقى جرائد حزبنا».. وأكد محمد فريد ان «الحزب الوطنى تتجسم فيه فكرة الوطنيه، الحقة والفكرة لايمكن وقوفها بل تسير دائما إلى الامام رغم كل اضطهاد».

وعندما بدأت السلطات تلاحق الحزب الوطنى وتستغل اية حادثة تقع فى البلاد لتستدعى زعماء الحزب إلى النيابة وتحقق معهم، وتصدت (العلم) لهذا الأمر وسمته «ارهاب الحكومة

---

(١) اللواء- ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (اللواء والمؤيد)

(٢) اللواء- أول مارس سنة ١٩١٠.

(٣) العلم- ٢٢ مارس سنة ١٩١٢.

المدفوعة من سلطات الاحتلال ضد الحزب الوطنى وزعمائه»[١].. وأخذت الصحيفة تنشر أخبار التحقيق مع قادة الحزب وانصاره، وقد تساءلت الصحيفة فى إحدى المقالات قائلة: «كتب على الحزب الوطنى أن لا يعامل إلا بمعاملات استثنائية؟ واذا كان الأمر كذلك فبأى حق وبمقتضى أى قانون أو لائحة؟ إننا نتساءل عن ذلك ونسأل سعادة الوطنى الكبير نائبنا العمومى[٢].. صاحب القول المأثور: الحرية حق طبيعى للأمم.. وتلك كلمتنا اليوم واننا لما سيرى من المنتظرين.[٣]

وفى نفس العدد ردت العلم على مقال نشره الشيخ على يوسف فى المؤيد يتهم فيه محمد فريد بالجبن لهروبه من مصر عند طلبه للتحقيق فقالت العلم: «ياشيخ المؤيد.. كفاك ثرثرة واختلاقا.. لم يكن فى وسع القوانين التى أحلتك منصب السادة الصوفية أن تسلخ من نفسك حلتين الحقد والاختلاق تأججت فى صدرك نار الأولى وظللت تحملها حتى أبدتها حادثة سفر فريد بك تلك التى صورتها كما شاءت لك الضغينة وأبت الحلة الثانية إلا أن تعاون اختها فافتريت فريتك الشائنة وكذلك بفعل المختلق الحقود[٤] ثم ذكرت الصحيفة أن سفر محمد فريد كان لحضور مؤتمر المستشرقين وذلك قبل أن يدور فى خلد أحد أنه سيكون موضع اتهام او تحقيق كما روته الجريدة فإن الذى يدفعه آباؤه إلى تقديم نفسه للمحاكمة وهو بعيد عن أيدى طالبيه يأبى عليه هذا الخلق الوعر أن يقر كما تقول «ثم أكدت الصحيفة أن محمد فريد لو أوراد برحيله هذا انقاذ عقاب يتهدده «لما كان ذلك منه جبنا وقد سبقه محمد رسول الله إلى الهجرة وله فيه ﷺ خير أسوة ولم يجد المسلمون فى حياة نبيهم حادثا أعلى شأنا ولا أجل قدرا من تلك الهجرة حتى جعلت مبدأ تاريخهم وعلى ضوء ذلك فقد أعلنت الصحيفة انها ترجو أن يبقى رئيسنا بعيدا عن مصر الآن ليعلم على تحقيق أمانيه أمنا مطمئنا حتى لا تقطع عليه أيام السجن حبال العمل.. واعلم ياشيخ المؤيد أن حياة العامل المجد أقصر من أن تتسع للنوم فى مقصورات السجون وأن من الجناية على الأمة ان يختزل أبطالها أيام عملهم ـ كما أن من اسمى ما يفكر به المسىء عن ذنبه ويتقرب به إلى ربه وامته ان يحفر لنفسه قبرا فيأوى فيه ليأمن الناس أذاه».

وقد تصدت العلم للرد على تصريح للورد كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر الذى أخذ فيه على المصريين انقسامهم إلى أحزاب.. فردت الصحيفة عليه وأثارت قضية العلاقة بين الديموقراطية والحياة الحزبية حيث أكدت ان الديموقراطية لا توجد حيث لا توجد أحزاب سياسية فقالت «أخذ اللور كتشنر على المصريين انقسامهم إلى أحزاب ونحن نرى العكس مما ذهب إليه اللورد.. نرى أن الديموقراطية هى التى تجعل المجال واسعا للأحزاب إذ أنها تحرر الجمعية من القيود غير الطبيعية فيصبح لكل فرد ولكل فرد ولكل طائفة وجود حقيقى ولا تكون الحياة مقصورة على فذة قليلة تتحكم فى قارب الناس بما توافق مصلحتها دون مصلحة سواد

---

(١) العلم- ٣٠ مارس سنة ١٩١٢.
(٢) هو عبدالخالق باشا ثروت.
(٣) العلم- ٣ أبريل سنة ١٩١٢ مقال بعنوان(التحقيق مع الحزب الوطنى ماهو الغرض الذى ترمى إليه النيابة).
(٤) العلم- ٣ أبريل سنة ١٩١٢.

لأمة وبذلك يكون المرء حرا فى تكوين معتقدة السياسى والاجتماعى وحرا فى الانضمام إلى من يشاركه فى هذا المعتقد ليؤلفوا هيئة تناضل عما يرونه المصلحة.[١]

وتساءلت الصحيفة «اليست الديمقراطية هى النظام الذى يستلزم المساواة فى الحقوق وأمام القانون فهل هذا النظام من شأنه أن يقيد أفكار الناس فلا يخالف بعضهم بعضا فيما يأخذون من آراء؟ هل هذا النظام الذى يمنع الأغلبية من الاستبداد بالأغلبية أو بالفرد..يكون من مستلزماته أن يسلب المجموع حرية الانقسام إلى فرق تأخذ كل واحدة بما تراه صائبا من الارادة ثم أجابت الصحيفة على كل هذه التساؤلات مؤكدة أن «النظام الديمقراطى هو الذى اذا وجد وجدت الأحزاب واذا محى لم يكن للفكرة الحزبية بقاء.. وليست هذه حقيقة نظرية.. وإنما هى حقيقة واقعية أيضا يؤيدها التاريخ كذلك أكدت الصحيفة أن نظام وجود الأحزاب «لايتفق مع غير الديموقراطية التى تنادى باحترام آراء الغير ومساواتهم ببعضهم».

وقد كانت صحيفة العلم من اليوم الأول لاصدارها شديدة اللهجة على الحكومة وعلى سلطات الاحتلال. بحيث لم تطق الحكومة يومئذ طريقتها فى تحدى السلطة فاضطرت لوقفها شهرين كاملين فى سنتها الأولى (سنة ١٩١٠) فعمد الحزب الوطنى إلى اصدار صحيفة جديدة باسم (الاعتدال المصرى) ثم سرعان ماالغيت هذه الاخيرة وحلت محلها صحيفة جديدة باسم الحزب الوطنى هى(الشعب)[٢]. الذى تولى تحريرها (أمين الرافعى) وقد استمرت (الشعب) فى الصدور بعد ذلك حتى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ حين احتجبت احتجابا على قرار الحكومة الانجليزية باعلان الحماية على مصر- وحتى لاتضطر إلى نشر الخبر.[٣]

ولم تكن «اللواء»و«العلم» و«الشعب» هى الصحف الوحيدة الناطقة بلسان الحزب الوطنى فقد شهدت تلك الفترة مولد صحف أخرى تشايع هذا الحزب وتنطق باسمه وتدافع عن مبادئه[٤].. ففى أواخر عام ١٩٠٧ ظهرت(الدستور) التى كان يملكها ويحررها (محمد فريد وجدى) ومنذ البداية كانت ميول تلك الصحيفة واضحة نحو الحزب الوطنى ولكن تأكدت هذه الميول. عقب وفاة مصطفى كامل فقد ظلت تكرس أعدادها الاسبوعية بعد الوفاة لمقالات عن مناقب وحياة مصطفى كامل ثم أعلنت بعد ذلك التزامها بالمبادىء العشرة للحزب الوطنى وأخذت تهتم اهتماما كبيرا بأخبار الحزب التى أصبحت بابا ثانيا فى الجريدة.. وفى أوائل مايو من العام التالى سنة١٩٠٨ صدرت صحيفتان أخرتان للحزب احداهما فى القاهرة باسم (ضياء الشرق) يملكها ويحررها محمد حسيب بك[٥] وقد جاء فى أول اعدادها انها «الخادمة المخلصة لمبادىء الحزب الوطنى التى هى أطهر وأشرف مبادىء يخدمها خادم لبلاده وتؤسس عليها دعائم جريدة

---

(١) العلم- ١٤ يونيو سنة ١٩١٢ مقال بعنوان (هل الديمقراطية تنافى وجود الاحزاب؟).

(٢) د. عبداللطيف حمزه- آدب المقالة الصحفية فى مصر- الجزء السابع- أمين الرافعى- ص٩٤.

(٣) عبدالرحمن الرافعى- محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية- الطبعه الأولى- مطبعة مصطفى البابلى الحلبى- القاهرة- ١٩٤١-ص٣٨٧.

(٤) د. خليل صابات وآخرون- حرية الصحافة فى مصر- ص١٤٩-١٥٠.

(٥) المرجع السابق- ص١٥٠-١٥١.

وطنيه[1] ويحكى محمود حسيب قصة انشاء تلك الصحيفة فيذكر أنه «بعد عودة المغفور له صديقى المرحوم مصطفى كامل باشا من اوربا فى المرة الأخيرة استدعانى وعرض علىّ أمر اصدار جريدة يومية تدافع مع اللواء عن مصلحة الأمة وتعبر معه فى المطالبة باستقلالها يدا بيد».. ثم قص اقتراح مصطفى كامل بتشكيل شركة تؤسس الجريدة ولكن حسيب بك رفض الاقتراح مؤكدا أنه لايريد أن يكون تابعا فى عمله ورايه لأحد وإنما يعبر عن جهده واستقلال فكره ولذلك أصدر الصحيفة باسمه وماله فقط ثم ذكر محمود حسيب أن صحيفة المؤيد قالت خطأ أو عمدا عندما وصلته نشرتنا عن ضياء الشرق أنه سيكون لسان حال الحزب الوطنى فى حين أنى لم أقل ذلك وشتان مابين القول بأنها ستكون الخادمة المخلصة لمبادىء الحزب الوطنى التى هى أشرف وأطهر وأجل مبادىء يخدمها خادم لبلاده وتؤسس عليها دعائم جريدة وطنية وبين القول بأنها ستكون لسان حاله لاتكتب إلا بوحى منه لأن الأحزاب لها مركز سياسى خاص يمنعها من الخوض فى بعض المسائل وإنا لانريد ان يؤخذ الحزب الوطنى بما نكتبه لأن الجريدة ربما خاضت فى مواضيع لايسمح مركز الحزب بتبنيها».

أما الصحيفة الأخرى فقد صدرت فى الاسكندرية وهى جريدة «وادى النيل» التى كان يملكها ويحررها (محمد افندى الكلزة) وقد سافر محمد فريد إلى الاسكندرية خصيصا للاحتفال بافتتاح هذه الجريدة وجاء فى خطبته فى هذا الاحتفال «إنه أصبح للحزب بذلك أربع جرائد يومية هى اللواء والدستور ووادى النيل وضياء الشرق[2] وقبل أن ينتهى عام ١٩٠٨ تظهر الجريدة الخامسة من جرائد الحزب الوطنى وهى جريدة (مصر الفتاه) التى قال (سيد على) رئيس تحريرها عن مبادئها «هى المبادىء التى قامت على دعامتها الشعوب القاعدة وارتفعت على سلمها الامم المنحطة ونال بفضلها المتمدنون ماهم فيه من مجد وسؤدد وسعادة واستقلال وهى مبادىء الوطن من مبادىء فقيد الوطن من مبادىء حزب الوطن[3] ويضاف إلى تلك الصحف صحيفة (القطر المصرى) التى ظهرت على شكل مجلة اسبوعية فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٨ وتحولت إلى جريدة وإن ظلت أسبوعية اعتبارا من ١٦ أكتوبر من العام نفسه وكان يحررها احمد حلمى.[4]

والمتتبع لاعداد صحيفة (القطر المصرى) يلاحظ أنها كانت تعبر عن أحد الأجنحة المتطرفة للحزب الوطنى- فقد كانت الصحيفة تمثل موقف الرفض (للسلطة القائمة) الخديو والاحتلال كذلك يلاحظ أن (القطر المصرى) رغم أنها لم تحمل عبارة (لسان حال الحزب الوطنى) إلا أنها كانت تتخذ مواقف عنيفة ضد الاحزاب الأخرى المنافسة للحزب الوطنى- فترى أحمد حلمى يشن هجوما عنيفا ضد حزب النبلاء وحزب الأحرار.. فقال عن الحزب الاخير:«تلك الطائفة التى لعبت المقطم على قفاها اياما ثم تركها ولقد سموا انفسهم أصحاب المصلحة الحقيقة والفوا

(١) ضياء الشرق- ٢ مايو سنة ١٩٠٨.

(٢) اللواء- ٢ مايو سنة ١٩٠٨.

(٣) مصر الفتاه-٢ ديسمبر سنة ١٩٠٨.

(٤) د. خليل أصابات وآخرون- حرية الصحافة فى مصر- ص١٥٠- ١٥١.

حزبا عدد أعضائه من أربعة وسموه بحزب الأحرار»[1].. وهاجم حزب النبلاء فقال عنه ثم لما انقسم هذا الحزب (يقصد حزب الأحرار) على نفسه بعد أن صار أضحوكة البلد وسخرية السوقة والعمد قام احد المنشقين عنه فدعا نفسه(حزب للنبلاء) ولو انصف لدعا نفسه(حزب العطلاء).

ثم تعرض أحمد حلمى.. لحسن حلمى زادة رئيس حزب النبلاء فقال عنه:«ولما كان القراء يجلهون من هو (حسن حلمى) النبيل نقول أنه شخص جاءت به الصدف فى بيت رجل كريم طيب من المصريين هو سعادة على باشا حلمى وهو من الذين قيل فيهم(فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) أما صناعته فهى اقتراض النقود من خرستو وخرلامبو وكوهين وصبيح على ميعاد يحل بعد وفاة سعادة على باشا حلمى فلما رأى الرجل اعوجاج سير هذا الشخص طرده من داره وأعلن براءته منه وسننشر اعلان البراءة فى عدد تال. فما زال اعوجاجه يشتد وسيرته تسوء وحالته تضمحل حتى ساقته مفاسده إلى المحكمة فحكمت عليه بالحبس سته أشهر ونفذ الحكم فعلا(وسنأتى على صورته بعد العثور عليه) وما زال سجينا حتى أصابه دخل فى عقله فصدر أمر بمعافاته من بقية العقوبة مراعاة لقواه العقلية ومازالت حالته تظهر وتختفى بمظاهر متعددة حتى كان آخر مظهر لها هو ذلك الذى قرأناه فى الصحف عما سموه حزب النبلاء».

كذلك هاجم أحمد حلمى الشيخ على يوسف وصحيفة المؤيد وحزب الاصلاح واتهمه بمحاولة الايقاع «بالقطر المصرى» انتقاما من الحزب الوطنى فذكر أن الشيخ على يوسف رفع قضية على صاحب (القطر المصرى)- وهو أحمد حلمى نفسه- وعلى الشاعر أحمد أفندى نسيم أمام النائب العام بسبب نشر«القطر المصرى» لقصيدة الشاعر نسيم فى هجاء الشيخ على يوسف وكان مما قاله أحمد حلمى تعليقا على هذه القصة وقد اثبتنا فى محضر التحقيق أن لاخصومة شخصية بيننا وبين الشيخ على يوسف ولكن الخصومة السياسية قائمة بيننا وبين صاحب المؤيد ورئيس حزب الاصلاح الذى يسير على مبدأ فاسد ضار بالوطن ويتمسك بسياسة عرجاء هى التى يسميها سياسة الاعتدال.[2]

وكان للحزب الوطنى أيضا صحيفة (البلاغ المصرى) التى صدرت فى ٩ يوليو ١٩١٠ وكان يملكها المسيوجاك دار جيلا- وهو أسبانى- ويرأس تحريرها المسيوالبان ديروجا وهو كاتب فرنسى وكانت الصحيفة تصدر فى قسمين أحدهما بالعربية باسم (البلاغ المصرى) والثانى بالفرنسية تحت اسم (La Depeche Egyptienne) وقد التزم القسمان بالتعبير عن موقف الحزب الوطنى سواء من الاحتلال أو الخديو أو نشر خطب وتصريحات محمد فريد زعيم الحزب الوطنى.. كذلك كان يكتب فى القسم العربى عدد من كبار كتاب الحزب وزعماؤه من أمثال (على فهمى كامل) و(اسماعيل شيمى)- وأحيانا (الشيخ عبدالعزيز جاويش) ممن وجدوا فى هذه الصحيفة متنفسا لبعض أرائهم التى لونشروها فى الجرائد المرتبطة بالحزب لعادت عليها بأوخم

---

(١) القطر المصرى- ١٦ أكتوبر سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (يا ارض ابلعى حزب النبلاء ويا سماء اقلعى حزب الأحرار».

(٢) القطر المصرى- ٢٢ يناير سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (صاحب المؤيد بغض الحزب الوطنى فى شخص صاحب القطر المصرى).

العواقب فى ظل التهديد بتطبيق قانون المطبوعات، اما (البلاغ المصرى) المتمتعه بالحماية التى وفرتها لها اداراتها الأجنبية فقد كانت ميدانا فسيحا لنشر هذه الأراء[١]. ورغم ذلك فقد تمكنت سلطات الاحتلال من اغلاق هذه الجريدة فى مطلع عام ١٩١١ وذلك بعد اتصالات دولية معقدة تمكنت فى نهايتها من نفى دار جيلا وديروجا من الأراضى المصرية بعد أن نشر الأخير مقالا طعن فيه على الخديو.[٢]

كذلك فقد أصدر الحزب الوطنى عام ١٩٠٧ جريدتين احداهما باللغة الفرنسية (ليتندار اجبسيان) والثانية باللغة الانجليزية (ذى اجبشيان ستاندرد) وذلك لمخاطبة الرأى العام الأوربى من ناحية والأجانب الذين يعيشون فى مصر من ناحية ثانية.. ولكن هاتين الصحيفتين لم تعمرا طويلا فقد تم تصفية (لتندار) فى أوائل عام ١٩٠٩ بعد أن كان قد تم تصفية الصحيفة الانجليزية قبل ذلك نتيجة للمتاعب المالية.

ورغم أن حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية أعلن فى أكتوبر سنة ١٩٠٧ إلا أن المؤيد أخذت تمهد الرأى العام لاستقبال الحزب الجديد منذ مدة طويلة- فقد نشرت مقالين متتاليين (لكرد على) فى(آداب الأحزاب) شرح فيها الكاتب مفهوم الحزب حيث قرر«إن علماء اللغة عرفوا الحزب بأنه الصنف من الناس وحزب الرجل أصحابه الذين على رأيه وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب وان لم يلق بعضهم بعضا.. وقال علماء اللغة من الأفرنج أن ألحزب هو أجتماع عدة أشخاص على غيرهم تجمعهم مصلحة واحدة ورأى واحد[٣].. وأكد الكاتب أن «الأحزاب فى الأمم طبيعية مثل تصير الأمصار وقيام الحكومات وهى اذا راعى القائمون بها سنة االأدب والاعتدال كانت من موجبات نهوض البلاد.[٤]

وعندما أعلن عن قيام حزب الأمة كتب الشيخ على يوسف مقالا انتقد فيه خطة الحزب حيث أخذ عليه الملاحظات التالية:

أولا: «لقد ترك هذا الحزب من المبادىء الأساسية للأحزاب أهم قاعدة تبنى عليها الأحزاب عملها وأعنى به الحرية الشخصية فقد ذكر سعادة الخطيب مبادىء الحزب ستة أشياء فى جدول مرقوم ولم يذكر فى مقدمتها ولا من بينها الحرية الشخصية.[٥]

ثانيا: «وترك الحزب مطلب التعليم بالعربية فى مدارس الحكومة وهو الأمر الذى قررته الجمعية العمومية بأغلبية تكاد تكون اجماعا فالتعليم بلغة البلاد من المطالب الوطنية الأولى ولايوجد حزب من الأحزاب بين الأمم التى وصلت إلى درجة تشكيل الأحزاب السياسية لا يفديه بالنفس والمال لأن اضاعة اللغه تسليم للذات».

---

(١) د. يونان لبيب رزق- الحياة الحزبية فى مصر - ص١٤- ١٤٣.
(٢) المصدر السابق- ص١٤٤.
(٣) المؤيد- ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (آداب الأحزاب)
(٤) المؤيد- ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٧.
(٥) المؤيد- ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (المطالب الوطنية والأحزاب).

ثالثا: ذكر الحزب بين المبادىء التى قررها ان الاشتراك مع الحكومة فى وضع القوانين والمشروعات العامة حق طبيعى للأمة ولكنه بين ذلك بأن يسعى أولا فى توسيع اختصاص مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجميعة العمومية حتى يكون للوطنيين رأى معدود فى القوانين التى يعاملون بها حتى تصل بالتدريج الى المجلس النيابى الذى يوافق حالتنا السياسية.. فناقض آخر الكلام أوله أو أضعفه لأن من مقتضى كون المشاركة حقا طبيعيا ان نكون مستحقين أول وهلة للحكم الذاتى بكل معاونه بينما مقتضى قوله (ان نصل بالتدريج إلى المجلس النيابى الذى يوافق حالتنا السياسية) أننا لسنا الان مستحقين لهذا المجلس مع تقييده بقيد(الذى يوافق حالتنا السياسية) وبهذا القول يخالف (حزب الأمة) ماقررته الجميعة العمومية فى أوائل هذا العام من أنها تطالب مجلس النواب طلبا اصليا ذاتيا ولكنها تطلب توسيع اختصاصات الهيئات النيابية الحاضرة طلبا احتياطيا».

رابعاً: تلاحظ على الحزب فى تشكيله ودعواه أنه يمثل الأمة من كل جهاتها مع تقصيره فى الدعوة للاجتماع وقصده نفسه على المشتركين فى (الجريدة) من أول الأمر- وكان خيرا لهم أن يعمموا الدعوة ولم يجعلوا انفسهم شركة فيها كثيرون من الشركاء لايدرون من الأعمال السياسية».

ثم اشتدت حملة المؤيد على حزب الأمة اذ نشرت مقالا للسيد حسن موسى العقاد هاجم فيه حزب الأمة وصحيفة(الجريدة) لسان حاله وقال إنها ممالئة للاحتلال وظهرت بوحى منه فهو يعلن انه«قد ذاع قبل صدور الجريدة أنها احتلالية فى صورة وطنيه.. فتكون المقطم الثانى أو تحل محله لعدم تأثيره».(١)

كذلك فتح(المؤيد) صفحاته لكل من (عثمان بك سليط) و(محمد بك الاتربى) اللذين كانا من أعضاء شركة الجريدة لينشرا كتابا مفتوحا يتهمان فيه مدير الجريدة بالاستبداد وينكران فيه تسمية شركة الجريدة بحزب الأمة..(٢)ولقد وصل هذا النزاع إلى القضاء وفيما يتعلق بموقف صحيفة المؤيد من اعلان الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل.. فقد تجاهلت الأمر فى البداية وهى عكس مافعلته مع حزب الأمه ولكن الشيخ على يوسف لم يستطع أن يخفى غيرته من شعبية الحزب الوطنى فكتب يعلن أن قيمة أى حزب «إنما بما فيه من العقلاء والنصحاء لابكثرة مافيه من المهرجين والغوغاء».(٣)

كذلك هاجم الشيخ على يوسف محاولة الحزب الوطنى استقطاب طلبة المدارس وطالب بابعاد «التلاميذ عن السياسة حتى لاينصرفوا عن دروسهم».(٤)

---

(١) المؤيد- ٤ يناير سنة ١٩٠٨.
(٢) المؤيد- ٤ يناير سنة ١٩٠٨.
(٣) المؤيد- ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٧.
(٤) المؤيد- ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٧.

ولكن المعركة بين الشيخ على يوسف ورجال الحزب الوطنى مالبثت أن انفجرت عنيفة بعد أشهر قليلة من وفاة مصطفى كامل وكان سبب الخلاف هو تباين وجهة نظر الاثنين حول قضية الدستور والمجلس النيابى وكيفية الحصول عليهما.(١)

ولقد وصل النزاع بين الشيخ على يوسف واللواء حدا جعل الشيخ يرفع قضية ضد اللواء ورئيس تحريرها الشيخ عبدالعزيز جاويش وقد كتب الشيخ على يوسف مقالا يكشف فيه عن السر فى رفعه هذه القضية ضد اللواء فقال«لقد تجاوز اللواء الحد فى سبابنا إلى قذفنا باسناد جريمة فظيعة لو كانت صدرت منا لأوجبت عقابنا فعلا ولحرمتنا من حقوقنا المدنية- كما زعم - ذلك هو الذى اضطرنا إلى رفع الدعوى ولقد كنا نرخي العنان لرئيس تحرير اللواء فيما يتعلق بسياسة الجريدة فينسبنا إلى المروق من الوطنية وخيانة الوطن فقلنا هى الفاظ اعتادها قلمه فى مثل هذه المباحث ولكن وصوله إلى درجة اننا سرقنا قبل الآن وأننا حوكمنا على هذه السرقة وان انتخابنا سقط لمثل هذا بجعل لنا عذرا كافيا فى أن ندعوه إلى القضاء فهو الذى يحكم بيننا وبينه وهو خير الحاكمين».(٢)

ولكن الشيخ على يوسف تنازل عن هذه القضية عندما بدأت محاكمة الشيخ عبدالعزيز جاويش بمناسبة نشره مقالا عن ذكرى دنشواى رأت فيه النيابة قذفا فى بطرس باشا غالى فقال الشيخ على يوسف نظرا للظروف التى يمر بها الشيخ عبدالعزيز جاويش (بعد محاكمته لمقال ذكرى دنشواى) قررنا التنازل عن القضية التى كنا رفعناها ضده.(٣)

كذلك أبدى بعد ذلك الشيخ على يوسف استنكاره للحكم على محمد فريد زعيم الحزب الوطنى فى قضية ديوان(وطنيتى) لعلى الغاياتى فقال «ونحن نأسف أشد الاسف على صدور هذا الحكم الذى نعتبره شديدا عما كان ينتظر لمثله فى هذه القضية».(٤)

وبجانب هذه المعارك الفكرية والصحفية التى خاضتها المؤيد وخاصة للدفاع عن حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ضد هجوم الاحزاب المنافسة- فقد كانت الصحيفة تفرد صفحاتها لأخبار الحزب واجتماعاته وندواته وخطب أعضائه.

ويكتب الشيخ على يوسف المقالات مدافعا عن الأحزاب وأهميتها فى الحماية السياسية للأمم فيؤكد فى أحدها أن «وظيفة الأحزاب السياسية فى الأمم هى أن تحصر الأفكار المتشعبة وأن تلم شعث الراء فى تيارات محددة تجرى فى مجاريها لتكون كل طائفة منها متجانسة فى المبادىء والأميال قائمة بذاتها حيال الطائفة التى تخالفها غالبا فى الجوهر ونادرا فى العرض.. ولكن هذه

---

(١) انظر الفصل الخاص بالصحافة والحياة النيابية والصحافة والدستور.

(٢) المؤيد- ١٠ يوليو سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (قضايا اللواء).

(٣) المؤيد- ٧ سبتمبر سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (المؤيد واللواء).

(٤) المؤيد- ٢٣ يناير سنة ١٩١١.

التيارات المختلفة انما تروى غرائس أقطار الوطن وتنشر الثمر النافع له اذا كانت فى البلاد هيئات نيابية تتصل بها اتصال السالب بالموجب فى القوى الكهربائية الفعالة».(١)

وهو يرى أن الأحزاب «اذا لم تكن بجانب هيئات نيابية كانت وظيفتها قاصرة على توسيع الحركة الفكرية وفى هذه الحالة قد يروج الخطأ فى أفكار بعض الأحزاب ويطول أمده لأن المحكمة الفاصلة التى تصدر القرارات فى الآراء والمبادىء المختلفة غير موجوده وأعنى تلك المحكمة الهيئة النيابية- «فالهيئات النيابية اذن أول ماتثمر فى الوسط التى تشاد فيه هو ان تصلح فساد الأفكار والآراء وبعد ذلك تقوم النظام المعوج».

ويرد الشيخ على يوسف على البعض القائل بأن فائدة الأحزاب المصرية» محدودة لعدم وجود حياة نيابية بل قد يكون من وراء بعضها الضرر الكثير». فيقول بأنه يكفى لنا «تلك الفائدة المحدودة للأحزاب المصرية.. ويجب أن نتذكر أنها كانت معدومة من قبل ثم وجدت وأما ضرر بعضها على فرض وجوده فليس هو من طبيعة وجود الاحزاب ولكن من طبيعة وجود الافكار الفاسدة مع السعى فى ترويجها من أى طريق كانت دائما الواجب على المحق من هذه الأحزاب أن يكون أقوى جهادا فى العمل من المبطل لتكون كلمة الصواب هى العليا وكلمة الخطأ هى السفلى».

أما «الجديدة» فقد كانت لسان حال الأمة ولقد سبقت (الجريدة) حزب الأمة فى الصدور تماما كما حدث بالنسبة للواء والمؤيد ولكنها تميزت عنهما بانها لم تكن ملكا لفرد- فقد صدرت عن طريق شركة ضمت ٧٣ مساهما».(٢)

ورغم أن الجريدة كانت تعبر عن حزب الأمة إلا أن المتتبع لسياستها يلاحظ أنها كانت قبل كل شىء لسانا ناطقا بفلسفة محررها أحمد لطفى السيد وأفكاره واتجاهاته أكثر مما كانت لسانا ناطقا بلسان الحزب الذى تحمل اسمه. لم يكن رجال حزب الأمة يتفقون فى كثير من الاحيان مع احمد لطفى السيد فى أفكاره واتجاهاته(٣).. مثلما حدث فى الحرب التركية الايطالية فى طرابلس حيث كانت غالبية أعضاء حزب الأمة لايتوافق على خطة لطفى السيد المعارضة لحركة جمع الترعات لمساعدة المقاومة الطرابلسية ضد الغزو الايطالى.

ويلاحظ أن الجريدة قد استغلت الفترة مابين صدورها فى (٩ مارس سنة ١٩٠٧) واعلان حزب الأمة فى (٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧) فى تمهيد الرأى العام لإعلان الحزب والدعوة للحياة الحزبية بشكل عام وكتب أحمد لطفى السيد أكثر من مقال فى هذا الشأن ولعل أهم هذه المقالات هو ماتحدث فيه عن حقيقة الاتجاهات السياسية فى مصر وموقفها من الاحتلال وتعرض لمفهوم الأحزاب السياسية وتساءل هل هذه الاحزاب موجودة

(١) المؤيد- ٧ يناير سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان و(وظيفة الاحزب).
(٢) الجريدة- ٩ مارس سنة١٩٠٧.
(٣) د. حسين فوزى النجار- الجريدة- تاريخ وفن- ص١٢.

فى مصر أم لا رغم أنها غير معلنة؟ وقد بدأ مقالته بتعريف مفهوم الحزب فقال إن «كل حزب سياسى إنما يتكون من مجموع افراد يعرف بعضهم بعضا فى حال التكوين على الأقل ثم يتبادلون أفكارهم ويتفاوضون فيها ثم يكون من ذلك الاتفاق على مبدأ معين ترسم غايته والوسائل الواجب استخدامها لبلوغ هذه الغاية أى الاتفاق على اللائحة التى يسير عليها عمل ذلك الحزب.(١)

ثم طبق هذا المفهوم على الواقع السياسى فى مصر وخرج من ذلك بنتيجة أكد فيها انه «ليس فى مصر على مانعلم شيء من هذا القبيل .. فلم يكن من جماعة انهم افتكروا شأن ترقى بلادهم وتفاوضوا فى الوسائل الممكنه التى تؤدى إلى هذا الرقى ووضعوا لها لائحة معروفة».. ورغم ذلك فلطفى السيد يؤكد أن الأرض ممهدة فى مصر لقيام أحزاب سياسية لأنه يوجد فى البلاد «طبقة مستنيرة من بين الموظفين فى الحكومة والمتشغلين بالأشغال الحرة والأعيأن يشعرون بحاجة البلاد إلى رأى عام يتكون من الافكار الصحيحة وهؤلاء يزيد عددهم يوما فيوما».

وبعد اعلان حزب الأمة أخذ أحمد لطفى السيد يتصدى للرد على انتقادات الصحف الأخرى لخطة الحزب وبرنامجه ومن ذلك رده على انتقادات الشيخ على يوسف وبالذات فيما يتعلق بما لاحظه عن غياب مبدأ الحرية الشخصية من برنامج الحزب فقال فى رده «الحرية الشخصية فى مصر موجودة بقوة القانون موجودة بالعمل واصبحت معروفة ومحترمة عند جميع طبقات الناس فما مثل الذى يجعل الحرية الشخصية ونحن على هذه الحال مطلبا يسعى إليه إلا كمثل الذى يطلب لنا أن نكون مصريين تابعين لسيادة الدولة العلية محتلة بلادنا بالانجليز.. فأن ذلك كله هو الواقع من أمرنا».(٢)

ويكشف أحمد لطفى السيد عن سبب هجوم صاحب المؤيد على حزب الأمة فيذكر أن «صاحب المؤيد غاضب لأنه سبق له أن طلب الانضمام إلى شركة الجريدة وإلى الحزب فى اول عام تاليفه عند انشاء الجريدة فقد قال له محمود باشا سليمأن انه سوف يسأل أعضاء الشركة الذين رفضوا قبول على يوسف فى حزبهم لانه لايسير ولايكتب بما يعبر عن رايهم وعلى حد قولهم.. «لو انا راضون عن خطة المؤيد لما كان بنا من حاجة إلى انشاء جريدة جديدة بل كنا نتخذ المؤيد لسانا لنا فكيف يكون سعادة صاحب المؤيد عضوا منا ونحن لانوافقه على خطته ومبادئه المتعلقة بعلاقة الحاكم بالمحكوم ولا فى سياسته ولم يكن هناك داع اخر لاسمح الله لعدم قبوله عضوا فى شركة الجريدة المصرية أى فى حزب الأمة إلا ماذكرنا من المخالفة فى السياسة».

وعندما أعلن الشيخ على يوسف عن قيام حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ناقشت الجريدة برنامج الحزب الجديد وأكدت أنه «لم ينل عناية الجمهور ماكأن للحزبين السابقين حزب الأمة والحزب الوطنى».(٣)

---

(١) الجريدة- ١٨ مايو سنة ١٩٠٧.

(٢) الجريدة- ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٧.

(٣) الجريدة- ١١ ديسمبر سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان «حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية».

وانتقدت الجريدة خلو برنامج حزب الاصلاح من مبدأ (الحرية الشخصية) وهو المبدأ الذى سبق وعاب خلو برنامج حزب الأمة منه «فأين مبدأ الحرية الشخصية الذى تشدق به سعادة رئيس حزب الاصلاح».

ولقد شنت الجريده هجوما شديدا أيضا على الحزب الوطنى حين اعلانه ولكن لابد أن نلفت النظر إلى أن هذا الهجوم كان رد فعل للهجوم العنيف الذى شنه الحزب الوطنى ومصطفى كامل ضد حزب الأمة- وكان من أبرز القضايا التى ركزت الجريدة الهجوم عليها هى دعوة مصطفى كامل الأحزاب إلى حل نفسها والاكتفاء بالحزب الوطنى كحزب واحد يعبر عن ارادة الأمة فقالت الجريدة «أن الكاتب الذى يريد أن يجمع الأمة كلها فى حزب واحد ويقضى على الاثنى عشر مليونا بأن يفكروا على منوال واحد ويتخذوا وسائل متشابهة للبلوغ إلى الغاية.. انما هو جاهل بطبائع البشر غافل عن التباين الغريزى بين الأفراد.(١)

ويلاحظ أن عام ١٩٠٨ قد شهد بداية تقارب بين حزب الأمة والحزب الوطنى وقد حدث ذلك بفعل عاملين هامين: الأول: أن هذا العام شهد بداية التقارب بين السلطتين الفعلية والشرعية بعد عزل كرومر وتعيين جورست معتمدا لبريطانيا فى مصر وقد أدى ذلك إلى وقوع الخلاف بين الحزب الوطنى وبين الخديو من ناحية.. بينما زادت عوامل الشك من جانب حزب الأمة فى سلطات الاحتلال من ناحية ثانية مما خلق موقفا وأرضا مشتركة بين كلا الحزبين.. والعامل الثانى وهو تلك الوفاة الفجائية لمصطفى كامل فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ عن ٣٤ عاما وقد أثرت هذه الوفاة الدرامية فى الكثير من قيادات حزب الأمة وبالذات فى أحمد لطفى السيد الذى وصل به الامر أن تبنى الدعوة للاكتتاب لإقامة تمثال لمصطفى كامل.

لذلك لم يكن غريبا أن يكتب أحمد لطفى السيد عن مصطفى كامل قائلا انه «الوطنية.. فقد كأن شعاره الوطنية ووسيلته الوطنية وغرضه الوطنية وكلماته الوطنية وحياته الوطنية حتى لبسها ولبسته فصار بينهما التلازم فإذا ذكرت مصطفى كامل باشا بخير فإنما تطرى الوطنية واذا قلت الوطنية فأن اول مايمثل فى خيالك شخص مصطفى كامل كأنما هو الوطنية والوطنية هو».(٢)

وعندما صدر الحكم على الشيخ جاويش بالسجن ثلاثة شهور وانذار جريدة اللواء لنشرها مقالات عن الثائر الهندى (دنجرا) الذى اعدم لاغتياله (السيركرزون ويلى) علق حين عبدالرازق على الحكم والانذار فقال «أن لصدور الحكم والانذار فى يوم واحد معنى يشير إلى أن الحكومة تريد باللواء سوءا وهى فى نظرى سياسة عنف تشف عن شىء من دلالة الضعف.(٣)

(١) الجريدة- ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (هل الامة حزب واحد؟).
(٢) الجريدة- ١٣ فبراير سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (تمثال مصطفى كامل - تمثال الوطنية).
(٣) الجريدة- ٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (حكم وانذار).

ولكن هذا التقارب بين حزب الأمة والحزب الوطنى لم يكن يحول دون اختلافهما فى كثير من الحالات والمواقف ولعل أعنفها تلك المعركة الصحفية العنيفة التى نشبت بين الشيخ عبدالعزيز جاويش وبين أحمد لطفى السيد حول الحرب الطرابلسية.. حيث كان الحزب الوطنى يقود حملة الدعاية للاكتتاب لاعانة الجيش العثمانى فى حربه ضد الايطاليين الذين غزوا طرابلس.. بينما كان لطفى السيد يرى أنه لاعلاقة لمصر بهذا الامر وأن الواجب عليها أن توجه جهدها لشئون مصر وحدها.. مما دفع الشيخ جاويش إلى اتهام لطفى السيد بانه عدو الاسلام.

ويلاحظ أن بقية الأحزاب الأخرى الصغيرة فشلت أو عجزت عن أن يكون لها صحف دائمة تعبر عن سياستها أو تنطق باسمها فعندما فكر (ادريس راغب) فى أن يعثر على صحيفة للحزب الدستورى حاول أن يتخذ من صحيفة (مصر الفتاة) التى كانت تنتمى إلى الحزب الوطنى لسان حاله وعلى الرغم من اتفاقه مع (يوسف المويلحى) ممول الجريدة إلا أن محرريها من رجال الحزب الوطنى رفضوا تحويل جريدتهم إلى النطق باسم حزب آخر.. كذلك فشل(اخنوخ فانوس) مؤسس الحزب المصرى فى ايجاد صحيفة له رغم اعلانه عن نيته فى اصدار جريدة باسم (الرأى المصرى)ولكنها لم تصدر مطلقا ونفس الفشل واجهه (محمد غانم) رئيس الحزب الجمهورى.

أما الحزب الوحيد الذى استطاع أن ينشىء جريدة تعبر عنه فهو حزب الأحرار الذى بدأ نشاطه على صفحات المقطم ثم تمكن مؤسسة محمد وحيد من اصدار صحيفة (الاحرار).

ومن أهم الصحف الحزبية إلى صدرت بعد ثورة ١٩١٩ صحيفة السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين. . ويشرح الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحريرها.. فى أول مقال له فيها طبيعة العلاقة بين الصحيفة والحزب فيقول«إن جريدة السياسة تظهر إليوم لاذاعة رأى حزب الأحرار الدستوريين وهى تنشر إليوم مبادىء الحزب وخطاب رئيسه. وهى بذلك تقوم بواجبها فى الحياة الحزبية حيث يقتضى الأمر تنظيم جهود الأمة ولن يكون ذلك إلا اذا نشرت الأحزاب اراءها وقام كل بنصرة مبادئه الخاصة وتضامنت جميعا فى سبيل تحقيق الأغراض القومية.(١)

وقد تصدت السياسة للرد على مهاجمة الصحف الأخرى لحزب الاحرار الدستوريين عقب اعلانه وخاصة الصحف المناصرة لسعد زغلول فكتب(محمد توفيق دياب) يفند حجة الذين يقولون أن انشاء حزب الاحرار الدستوريين يفرق وحدة الأمة فقال«كيف يزعم زاعم أن فى تاليف حزبنا اضعافا لوحدة الأمة أو عملا على تفريقها. اليست الاحزاب على تعدادها خدمة للامة ومن ذا يقول أن كثرة الخدم تنقص من سعادة المخدوم.(٢)

كذلك تصدى الدكتور هيكل لهذا الهجوم وأعلن أن هجوم الوفد على حزب الاحرار الدستوريين ليس له من سبب سوى «رغبة سعد زغلول فى احتكار زعامة البلاد رغم أنه ليس كفئا له».(١)

---

(١) السياسة- ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (السياسة)

(٢) السياسة- ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢- مقال بعنوان (حزبنا يدعو إلى الاتحاد)

(٣) السياسة- ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (أينا أهدى سبيلا؟)

وعندما اغتيل حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدى قطبى الاحرار الدستوريين اثناء خروجهما من مقر الحزب كتب الدكتور طه حسين مقالا افتتاحيا حمل فيه الوفد والصحف المناصرة له مسؤلية الحادث بعمليات التهييج التى مارسها ضد حزب الاحرار الدستوريين فقال«لم نكن نعلم إلى اليوم أن الخلاف فى الرأى يسبب القتل.. وهذا النظام الجديد الذى وصلنا إليه نظام الارهاب والقتل.. وهذا النظام الجديد الذى وصلنا إليه نظام الارهاب والقتل السياسى مقدمة لأسوأ النتائج التى يمكن أن تحيق بالبلاد لأنه يدل على حكم المجرمين والبله والسفلة والادنياء منها.(١)

وبعد اعلان الدستور وبدأ الاستعداد لأول انتخابات برلمانية فى مصر هاجم الدكتور هيكل الوفد واتهمه بأنه حزب لابرنامج له فقال :«لابد من برنامج لكل فرد أو حزب يريد أن يرشح نفسه ولاسيما للبرلمان المقبل.. فما رأى الوفد فى التحفظات الاربعة- وفى تصريح ٢٨ فبراير وفى مسألة السودان وفى مسالة الجيش المحتل(٢). وتحدى الكاتب أن يقدم الوفد «أجوبة صريحة تستريح إليها الأمة».

وبعد تولى سعد زغلول رئاسة الوزارة المصرية بعد فوز الوفد الكاسح فى الانتخابات تصدى الدكتور هيكل فى «السياسة لنقد خطبة العرش التى تشرح برنامج الوزارة فى الحكم فكتب عدة مقالات مبينا أوجه انتقاده. وكأن من أهم هذه الانتقادات التى نسوقها على لسانه:

أولا: «أن الوزارة أقرت فى ثلاثة أسطر سياسة انجلترا قبل مصر على صورة لاتتفق مع مايقتضيه الدستور- فهى أقرب تصريح ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٢ وأقرته بدون تحفظ ولااحتياط .. أقرته وهى التى طالما قالت قبل ولاية الحكم أنه نكبة على الوطن».(٣)

ثانيا: «كيف انقلب فى رأس الحكومة الدستور الرجعى دستورا عصريا فهل هذه عهودكم للامة ومواثيقكم امام ضمائركم».(٤)

ثالثا: «لقد قدمت الوزارة تنازلا شنيعا حين تكلمت عن مهمة النواب فقصرتها على تحقيق استقلال مصر.. دون السودان».(٥)

كما هاجم الدكتور هيكل الوزارة الوفديه لانها «تعزل من العمل رجالا ذوى كفاءة لا لشىء إلا أنهم مغايرون لها فى الرأى السياسى ومن أجل الشرة فى مكافأة المحاسيب والأنصار بالوظائف.(٦)

---

(١) السياسة- ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (القتل السياسى).
(٢) السياسة- ١٩ مايو سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (مابرنامج الوفد؟)
(٣) السياسة-١٦ مارس سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (خطبة العرش).
(٤) السياسة- ١٧ مارس سنة ١٩٢٤مقال بعنوان (خطبة العرش).
(٥) السياسة- ١٨ مارس سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (خطبة العرش).
(٦) السياسة- ١١أبريل سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (وزارة الشهوات لاوزارة الشعب).

وبعد استقالة وزارة سعد زغلول عقب حادث مقتل السردار تم حمل البرلمان والاستعداد لانتخابات جديدة شنت صحيفة السياسة هجوما عنيفا على الوفد وعلى زعيمه سعد زغلول بالذات وقد تعدى الهجوم النقد الموضوعى إلى الشتائم الشخصية وهى اشياء لم تشهدها الحملة الانتخابية السابقة. فتحت عنوان (عاد إلى التضليل.. حول نداء سعد الأخير) تكتب السياسة قائلة: «ومتى انقطع سعد عن التضليل؟ ومتى برئت حياته من التضليل؟ كان مضللا قبل أن يلى الحكم وكان مضللا حين ولى الحكم وهو مضلل بعد أن انزل عن الحكم.. كتب الله عليه أن يكون مضللا وهو إن انقطع برهة عن التضليل إلا ليتورط فى اشر منه وهو الجبن وخور العزيمة والتسليم فى حقوق الوطن.(١)

ومع أنه كان يوجد عدد غير قليل من الصحف المناصرة (للوفد) ولسعد زغلول والمدافعه عنه ضد معارضيه كصحيفة (النظام) و(الافكار) و(المحروسة) و(مصر) و(الأهالى) فى سنواتها الاخيرة إلا أن هذه الصحف كلها كانت تعبر عن مواقف أصحابها أكثر مما كانت تعبر عن (الوفد) كتنظيم سياسى وحزبى.. وكثيرا ماكانت تتغير مواقف أوقناعات اصحابها.. مثلما حدث بالنسبة لصحيفة (الاخبار) التى اصدرها امين الرافعى لتدافع عن الوفد حتى حدث الخلاف حول اساس المفاوضات بين امين الرافعى وسعد زغلول فتحولت الصحيفة إلى صف المعارضة لسعد وللوفد.

لذلك يمكن القول أن صحافة الوفد الحزبية لم تبدأ إلا باصدار (البلاغ) (لعبد القادر حمزه)فى ٢٨ يناير ١٩٢٣ وكوكب الشرق (أحمد حافظ عوض) فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٤ والصحيفتان كانتا لسان حال الوفد وتصدران على مبادئه.

واذا مابدأنا حديثنا (بالبلاغ) سوف نلاحظ مساهمة عباس محمود العقاد فى كتابه المقالات السياسية بها بجانب رئيس تحريرها عبدالقادر حمزة ولقد تسببت مقالاته فى تعطيل الصحيفة أكثر من مرة كان أولها فى ٦مارس ١٩٢٣ بعد ثلاثة اشهر من صدورها وقد اعتقل صاحبه فى معتقل قصر النيل ثم عاود البلاغ الصدور فى ١٨ يونيه سنة ١٩٢٣ ثم عطل بعد ذلك أكثر من مرة.

ومن المقالات الهامة التى تناولت مناقشة الحياة الحزبية.. مقال نشرته البلاغ للعقاد بعنوان«تعدد الأحزاب فى المجالس النيابية وهل فيه خطر على حرية الأمة؟ «ذكر فيه الكاتب أنه يسهل على رئيس الدولة أن يعبث بارادة الأمة» اذا كثر عدد الاحزاب وتشعبت مآربها وتفرقت اهواؤها فيؤلف الوزارة على هواه ووفق رضاه ولايتقيد بمشيئة الأمة ولابمشيئة الأحزاب المتفوقة بل يسهل على رئيس الدولة ماهو أعظم من ذلك.. يسهل عليه أن يسيطر على الانتخابات فلا يفوز بالأكثرية غير الحزب الذى ينتمى إليه وينصره فيلعب بالأمة لعب المالك المستعبد المتعسف وهو يمتن عليها فى ظاهر الأمر بالحرية والأنظمة الديموقراطية.(٢)

---

(١) السياسة- ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (عاد الى التضليل).

(٢) البلاغ- ٤ يوليو سنة ١٩٢٣ مقال بعنوان (تعدد الاحزاب فى المجالس النيابية هل فيه خطر على حرية الامة).

وللعقاد ايضا جولات عنيفة ضد المعارضة وصحفها.. فهو يتصدى للرد على هجوم قامت به أثناء الحملة الانتخابية جريدة السياسة على المرشح الوفدى(سينوت بك حنا) حيث اتهمته الصحيفة بأنه لايعرف الخطابة.. فوجدها العقاد فرصة للنيل والسخرية من زعيم الأحرار الدستوريين عدلى يكن فقال:«ألا تذكرون يوم عاد صاحبكم من لندن بعد أن رفع فيها رأس البلاد ألاتذكرونه ناكس الرأس خافض الطرف متلعثم اللسان متعثرا فى موقفه لايكاد يسمعه.. أقرب الناس إليه ويوشك ألايبلغ كلامه إلى اذنيه.. ألاتذكرون كيف شل لسانه وخانه ؟ فى أربعة اسطر مكتوبة له فلم يقول على التلفظ بها وهو الذى ذهب إلى لندن ليغلب كرزون بخلابة لسانه وبراعة البيان؟ إليس هذا هو عدلى يكن ام قد نسيتموه؟ ثم أن سينوت بك لم يدع الزعامة على الأمة ولاهو يطلبها وانما هو نائب عن اقليم يجله ويثق به ويعتقد فيه الكفاءة للنيابة عنه».(١)

كذلك تصدى العقاد للدفاع عن حكومة سعد زغلول بعد ذلك ومن أهم هذه المقالات مارد فيه على أمين الرافعى محرر الأخبار الذى هاجم مفاوضات سعد ؟ فقال العقاد :والابله امين الرافعى ماذا يقول؟ يقول أن سعدا أخطأ بمحادثاته التى أسفرت عن تصريح انجليزى أسوأ أثرا من تصريح ٢٩ فبراير فسياسة الانجليز التى بسطوها فى الكتاب الأبيض هى اذن نتيجة المحادثات التى طالب فيها سعد بجميع حقوق البلاد.. فهل هناك احد يقف على قدميه لاعلى رأسه يفوه بمثل هذا الهراء؟ وهل يلام سعد لأنه أعلم الانجليز بمطالب أمته وبين لهم ماتريده وما لايمكن أن نعدل عنه.. أليس هذا ماكان يطلبه هذا الابله ليل نهار ويتهم وزارة سعد بالضعف والاستسلام لأنها كما كان يتوهم لم تجابه الانجليز بهذه المطالب ولم تتمسك أمامهم بحقوق مصر!!

ثم أنهى العقاد مقاله قائلا«هذه هى المعارضة فى مصر فحواها كلمة واحدة وهى أنهم لايريدون من سعد أن يطالب بحقوق مصر وينضح عن حوزتها ولكنهم يريدون منه أن يكون عرضة للوم على كل حال».(٢)

وبعد مقتل السردار واستقالة وزارة الوفد رفعت أحزاب المعارضة شعار اتحاد الاحزاب فهاجم العقاد هذه الدعوة وقال«كان يفكر هؤلاء المناكيد المناحيس فى إليوم الذى قالوا فيه أن موقف مصر لم يصل إلى مثل هذا الجرح فى تاريخنا الحديث.. بالوزارة كانوا يفكرون والسيف مصلت على رأس مصر بالوزارة لاباستقلال مصر ولامستقبل السودان ولابشىء مما يكرب الأمة وريجثم على صدرها جثوم الكابوس المخيف».. ثم أضاف «هؤلاء هم الأحرار الدستوريون وهذه هى الوجوه التى يظهرون بها للناس لكل يوم فى صحيفة معروضة للتداول والانتشار ولو بقيت لها بقية من الحياء لاتخذوا من ورق تلك الصحيفة براقع يتوارون خلفها من الأنظار».(٣)

---

(١) البلاغ- ٦ يوليو سنة ١٦٢٣ -مقال بعنوان (معرض الأسبوع)

(٢) البلاغ- ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ - مقال بعنوان (ماذا يقولون؟).

(٣) البلاغ- ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (دعوتهم إلى الاتحاد)

ولقد بلغ الصراع الحزبى حدا جعل العقاد يتهم الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين بالعمل على تحقيق هدف الانجليز فى هدم سعد زغلول والوفد فقال «ليس من شك فى أن الانجليز والأحرار الدستوريين وبقايا الحزب الوطنى يعملون الأن فى اتجاه واحد يقصدون إلى نتيجة واحدة هى هدم سعد والتشهير بسياسته.(١)

أما «كوكب الشرق» لأحمد حافظ عوض فقد سارت هى أيضا مع (البلاغ) فى الهجوم على المعارضة للوفد ولسعد وافهمت المعارضين بانهم الخوارج على الأمة.. وهم الوزراء والمستوزرون وعباد المناصب ومنفذو مشيئات الاحتلال وخادمو غاياته .. وهم داعاة الهزيمة والتردد».(٢)

وكانت كوكب الشرق.. أميل إلى أسلوب السخرية من المعارضة فهى تشهر بهم قائلة إنهم«فرشوا الملاية كما يقول العوام ياسيدى.. واعوزتهم الحجة على كتاب الأمة فلجأوا إلى سلاح الضعفاء والمهمشين إلى (الردح) والسب والغمز واللمز والقذف والطعن.(٣)

ولايسلم الدكتور هيكل من سخرية أحمد حافظ عوض الذى يهاجمه فيقول:«للشيخ (سلطة) اسلوب خاص هو نفاسة (التعاسة) لخلوه من الذوق والكياسه».

وتدافع كوكب الشرق عن سعد زغلول ضد هجوم المعارضة فتقول إن سعدا ليقف كل ساعة أمام الأمة وكتابة منشور غير مطوى قائلا: هاؤم اقرأوا كتابى مقدما بشجاعته المعروفة على كل تضحية فى سبيل الوطن وحمل كل ألم من أجل حريته واستقلاله».(٤)

ثم هاجم الكاتب الاحرار الدستوريين فيسميهم «بالأحرار الوصوليين»..«فهم اذا استن النضال واحتدم القتال ليسوا إلاكحمر مستنفرة فرت من قسوره».

***

ويقدم لنا (الأهرام) نموذجا للصحيفة المستقلة غير الحزبية..

والحقيقة إن موقف الأهرام من الحياة الحزبية كان يتحكم فيه عاملان:

الاول: الوقوف بعيدا عن الخلافات والمعارك بين الاحزاب حرصا منه على عدم الدخول تحت لواء حزب معين.

الثانى: التعاطف دائما مع الاتجاه السائد فى الحركة الوطنية المصرية..

ومع أكثر الأحزاب تمثيلا وتعبيرا عن هذه الحركة. لذلك لم يكن غريبا أن نجدها تميل فى المرحلة الأولى من الحياة الحزبية إلى الحزب الوطنى بينا تتعاطف فى المرحلة الثانية أى التى تلت ثورة ١٩١٩ مع حزب الوفد.

---

(١) البلاغ- ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤- مقال بعنوان (الحلفاء الثلاثة يظهرون).

(٢) كوكب الشرق- ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (من هم المعارضون؟).

(٣) كوكب الشرق- ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان(خواطر).

(٤) كوكب الشرق- ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ (هاؤم اقرأو كتابى.. السعديون وخصومهم فى المعركة الانتخابية).

ورغم ذلك الميل والتعاطف فقد ظلت الأهرام محافظة على استقلالها عن الأحزاب حتى أن ترشيح الوفد (لجبرائيل ؟) صاحب الأهرام عن دائرة مصر القديمة فى الانتخابات الثانية لمجلس النواب فى نهاية عام ١٩٢٤.. لم تخرج الأهرام على استقلالها عن الأحزاب مع استمرار تعاطفها مع الوفد طبقا للمنهج الذى بيناه فى أول حديثنا عنها.

وأبلغ تعبير عن سياسة الأهرام ماجاء فى افتتاحية لها تعلن فيها «إنا فى هذا البلد لانتبع ولايجواز أن نتبع سياسة حزبية قبل أن نتخلص ونتملص ممن ينتقص استقلالنا من جوانبه وهو لنا بالمرصاد- فقوام سياستنا اذن «القومية» حتى نصل إلى الاستقلال الكامل».(١)

وانطلاقا من هذا الموقف المستقل من الأحزاب تفسح الاهرام صفحاتها لأخبار ونشاطات وبيانات مختلف الأحزاب العاملة فى الحياة السياسية المصرية. وعلى سبيل المثال فإنها تنشر بيانات الحزب الاشتراكى المصرى وكثيرا من مقالات أعضائه كسلامة موسى وحسنى العرابى وفى الوقت نفسه الذى تفتح فيه صفحاتها لمعارضى هذا الحزب من الكتاب والقراء.

وتقدم لنا صحيفة (الأخبار) لأمين الرافعى نموذجا آخر للصحيفة المستقلة غير الحزبية ولكنها كانت على النقيض من الأهرام تعارض الوفد وتميل إلى الحزب الوطنى.. ولقد بدأت الأخبار حياتها اصلا كصحيفة تعبر عن الوفد المصرى عندما كان لايزال تجمعا وطنيا غير حزبى ولكن هذا الموقف سرعان ماتغير بعد أن عاد سعد زغلول من أوربا فى أبريل سنة ١٩٢١ واختلاف أمين الرافعى معه حول دخول المفاوضات فقد طالب الرافعى (بتعديل الاساس) مستهدفا وضع أساس صالح للمفاوضات قبل دخوله على أن يكون هذا الاساس هو الغاء الحماية البريطانية ورفع الاحكام العرفية والغاء التحفظات الأربعة كلها أمور قال بها سعد زغلول قبل تولى الحكم.. غير أن سعد زغلول رفض رأى أمين الرافعى وحمل عليه حملة عنيفة اثارت الجماهير فقامت المظاهرات تهاجم دار الاخبار وتقذفها بالحجارة. وعندما أعلن سعد فى جموع الشعب أنه يقرأ الأخبار بدلا منهم هوى توزيعها وهبط هبوطا كبيرا- غير أن أمين الرافعى لم يتحول عن رأيه وصمد فى مواجهة الحملة العاصفة.(٢)

ولقد تكررت هذه المواجهة بين أمين الرافعى وسعد زغلول بعد تولى سعد الوزارة فقد انتقد أمين الرافعى خطبة العرش(٣).. وطالب بأن يتحول البرلمان إلى جمعية وطنية تقوم بتعديل النصوص الرجعية فى الدستور(٤) ورفض سعد زغلول رأى الرافعى مرة أخرى فقامت

(١) الأهرام- ٣٠ مارس سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (النظام الدستورى فى البلاد).
(٢) أنور الجندى- الصحافة السياسية فى مصر- ص٢٣٢.
(٣) الأخبار- ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان(حول خطبة العرش).
(٤) الأخبار- ١٧ مارس سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (حول خطبة العرش).

المظاهرات الوفدية تهاجم دار الأخبار وتقذفه بالحجارة[1].. بل كانت المظاهرات تحول دون توزيع الاخبار. ويعبر امين الرافعى عن ذلك الخلاف ويصفه فيقول«لقد عجزوا عن الدفاع عن خطبة العرش فأخذوا يبحثون عن وسائل أخرى يصلون بها إلى أغراضهم ولو كان فى اتباع هذه الوسائل القضاء على الروح الدستورية وتعطيل الوظيفة وشل لضمائر النواب والشيوخ- لقد ذهبوا يهددون النواب والشيوخ بأن الوزارة تستقبل اذا عدلت خطبة العرش.. بل إن روح التهديد والتظاهر العدائى لم تقف عند النواب وحدهم بل يراد بها نشر الارهاب فى الجو كله لذلك فقد وجهت المظاهرات إلى الصحف المطالبة بالتعديل ومنها الأخبار ولم يكن عمل المتظاهرين مقصورا على الهتاف وحده وإنما تعداه إلى محاولة الايذاء المادى».

***

وفى ختام هذ الفصل عن الصحافة والحياة الحزبية فى مصر لابد لنا من أن نسجل الملاحظتين التاليتين:-

الملاحظة الأولى: أنه اذا كانت الأحزاب السياسية فى مصر ثمرة من ثمرات الصحافة فإن العكس صحيح أيضا بمعنى أن الصحافة المصرية وانتعشت فى ظل الحياة الحزبية .. ذلك أن وجود الاحزاب ساعد على نمو الصحف واتساع حجم قرائها بما خلفته من نشاط سياسى فى المجتمع المصرى أدى إلى ازدياد عدد المتابعين ؟ كذلك يرجع إلى النشاط السياسى الذى خلفته الاحزب الفضل فى تعدد الصحف السياسية لزيادة الاهتمام بصحافة الرأى وتبلور الكثير من الاتجاهات السياسية والفكرية والاجتماعية لدى الجماهير كما أن المناقشات الحزبية بين الصحف قد هيأت الفرصة لظهور جيل كامل من الكتاب والمعلقين السياسيين.

الملاحظة الثانية: إن أى محاولة معاصرة لادانة أو انتقاد التجربة الحزبية السابقة فى مصر تصير محاولة بعيدة عن الموضوعية اذا ماتجاهلت بأن تلك التجربة كانت محكومة باعتبارين هامين كانا يعوقان نموها وأول هذين الاعتبارين: يتمثل خلال المرحلة الأولى من التجربة الحزبية(١٩٠٧ -١٩١٤) فى انعدام الحياة النيابية التى هى المتنفس الطبيعى للأحزاب السياسية. أما ثانى هذين الاعتبارين فيتمثل فى وجود سلطات الاحتلال التى كانت تعمل بلا هوادة على افساد الحياة الحزبية أما عن طريق الارهاب والقمع وإما عن طريق الترغيب وشراء الضمائر والنفوس الضعيفة.. واذا كانت قد توفرت للتجربة الحزبية فى مرحلتها الثانية (١٩١٩-١٩٥٢) الحياة النيابية إلا أنهاظلت- سواء التجربة الحزبية أو الحياة النيابية- محكومة بالاعتبار الثانى وهو وجود احتلال اجنبى يستخدم الترهيب والترغيب لافساد الحياة الحزبية فى مصر بالقدر الذى يتلاءم مع مصالحه.

* * *

(١) الأخبار- ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (تعديل خطبة العرش تهديد النواب والصحف بالمظاهرات).

الباب السادس

الصحافة المصرية..
وقضايا الحريات

الفصل الحادى والعشرين

الصحافة المصرية - وحرية الفكر والتعبير

لم تكن حرية الفكر والتعبير - مجرد قضية من القضايا الهامة التى تعرضت لها الصحافة المصرية فى فترة البحث - وإنما كانت بمثابة معركة تخوضها الصحافة المصرية يوميًا من أجل الدفاع عن النفس ضد عمليات التعطيل والمصادرة والإلغاء وإذا كانت حرية الفكر والتعبير تتضمن حرية الكتابة والنشر والقول والخطابة والاجتماع - فإن حرية الصحافة كانت فى حقيقة الأمر المقياس والمحك الفعلى لسائر الحريات التى تمتع بها المجتمع المصرى كله فى فترة البحث.

وتتأكد هذه الحقيقة عندما نعرف أن الحرية النسبية التى تمتعت بها الصحافة المصرية فى تلك الفترة - هى التى أتاحت للصحافة المصرية فرصة أداء الدور القيادى الذى قامت به فى المجتمع المصرى - بحيث جاءت أوقات أدت فيها الصحافة دور الأحزاب السياسية - ودور المجالس النيابية لذلك لم يكن غريبًا أن يتفق أكثر الكتاب والمفكرين والصحفيين الذين عملوا فى هذه الفترة - رغم تباين اتجاهاتهم السياسية والفكرية - على تقدير خطورة الدور الذى تلعبه حرية الفكر.. وبالذات حرية الصحافة - فى تقدم المجتمع المصرى فهذا عبدالله النديم يؤكد أن حرية الفكر هى السبب فى تقدم شعوب أوروبا وأن غيابها هو السبب فى تخلف شعوب الشرق ويرى «إن إطلاق حرية الكتاب فى نشر أفكارهم بين الأمم لحياة أفكار العامة باحتكاكها بأفكار العقلاء وبهذه الواسطة ربى الكتاب الأمم وهذبوها ونقلوها من حضيض الجهل والخمول إلى ذروة العلم والظهور ووجدت الدول رجالاً مدربين لم تنفق فى تربيتهم درهمًا ولا دينارًا وإنما رباهم المحررون والعلماء[1].»

ويعتقد النديم أن الشرق تخلف عندما (أخطأ هذا الطريق فخاف ملوكه من الكتاب والعقلاء فضغطوا على أفكارهم حتى أماتوها فى أذهانهم»

وكان الشيخ على يوسف يرى ان الله ميز الإنسان عن باقى الحيوانات بأمور كثيرة... أجلها حرية الفكر... وعلى هذا الأساس (فليس فى استطاعة أية قوة أن تحجر على الإنسان أن يفتكر فى أى شئ كان مهما عظمت تلك القوة[2]» وهو يرى أن حرية الفكر هى التى تجعل الإنسان (مستقلاً أى ليس منقادًا لعامل آخر وهو من أجل حق طبيعى منحته الحكمة الإلهية لأفراد هذا النوع لما يترتب عليه من حرية التصرف فى جميع الأحوال).

وكان الشيخ على يوسف يهتم كثيرًا بقضية حرية الصحافة لذلك نراه يخصص المقال الثانى من سلسلة مقالاته عن (قصر الدوبارة فى يوم الأربعاء) للحديث عن حرية الصحافة وقد بدأ المقال بأن ذكر أن (فى القطر المصرى الآن سلطة قوية قادرة هى الصحافة الوطنية لا أدعى لها الكمال ولكنى أقول ولا أخشى لومة لائم أنها قوة قادرة وكلمة نافذة وصوت يخترق الأسماع ويؤثر على القلوب - قد تخطئ أحيانًا ولكنها تصيب غالبًا وللأمة تعلق بها وميل إليها وثقة بأدائها واعتماد على صحة وطنيتها[3]» وقرر الشيخ على يوسف أن الصحافة المصرية - على

(١) الأستاذ - ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ مقال بعنوان (لم تقدموا وتأخرنا والخلق واحد).

(٢) المؤيد - ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٥ مقال بعنوان (توحيد السلطة)

(٣) المؤيد - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٦ مقال بعنوان (حرية مراقبة - تقييد)

علاتها وهى (السلاح الوحيد الذى سمح به الاحتلال أو أوجده فى يد الوطن لدفع المكروه بإعلان استيائه فالاحتلال استولى على كل نفوذ فى كل دائرة من دوائر الأحكام بواسطة المستشارين ولم يبق حراً فى مصر غير الصحافة فهى موضع أمل المصرى فى شدته وكربه ينقل بواستطها شكواه أو يعلن رضاه) وذكر الكاتب أنه لما حدثت حادثة دنشواى والعقبة من قبلها (رأى جناب اللورد كرومر إن تلك القوة الصحافية قد عظمت وتفاقم أمرها فأراد أن يسكتها واتهمها أولاً بأنها كاذبة وأنها أبرع جرائد العالم فى اختراع الأراجيف، ثم اتهمها وكيله بأنها إنما صاحت صيحتها التى أزعجت كل موظف انجليزى فى مصر بعامل الرشوة ثم قام اللورد يتهدد الصحافة المصرية من طرف خفى»... وذكر الكاتب أن بعض الذين خيل لهم أن اللورد كرومر (ربما اهتم بأمر الصحافة الوطنية عند رجوعه وذهبوا مذاهب كثيرة فيما عسى أن يفعله إذا أراد أن يفعل شيئًا- هل يبقى لها حريتها الحالية؟ هل يهتدى إلى طريقة لمراقبتها؟ هل يقيدها؟«ثم أكد الشيخ على يوسف مبدأين هامين: الأول: أنه: «لا يجوز معاقبة الصحافة المصرية عمومًا بجريرة صحيفة واحدة متطرفة» والثانى: أنه: (إذا كانت جريدة مصرية قد تطرقت فى احداثها لوطنها ومصلحته ورأى جنابة أنها تستحق العقاب فما حال جريدة تطرقت أيضًا فى حديثها ضد مصلحة مصر والمصريين؟... وكان الشيخ على يوسف يقصد بذلك جريدة (المقطم) .. وقد أكد الشيخ على يوسف أيضًا أن الحكمة تقضى على من يريد أن يكسب (قلوب مصر لا طوبها فقط أن يخفف من عنت سلطته القاهرة... وإننا نضمن له إذا فعل وأبقى للأمة المصرية حرية الصحافة تعزية لها على مصابها باحتلال أجنبى أن لا يرى فى الصحافة المصرية ما يراه الآن. ويومئذ يكون التطرف فى بعض جرائد الوطنية مؤذيًا لها لا مروجًا»... وحذر الكاتب اللورد كرومر أنه إذا راقب الجرائد أو قيدها «فإنه لا ينال الغاية التى يرمى إليها لأن الامتيازات الأجنبية تساعد من أراد على الاحتماء بأجنبى لإبراز تراثه وإذا احتاط جنابة لذلك من باب ... فقد لا يمكنه سد أبواب كثيرة من هذا القبيل...» كذلك أشار الكاتب إلى أن «أحب شئ إلى الإنسان ما منع... وأن حجز حرية الجرائد يزيد الأهالى تعلقًا بالمتطرفة منها وينشئ فى النفوس ربما وفى الناشئة نزوعًا إلى أعمال منكرة قد لا تخطر له الآن على بال) ثم اقترح الشيخ على يوسف على اللورد كرومر أن .. (لا يراقب ولا يقيد ولكن من الحكمة أن يسهل للجرائد على الإطلاق الاعتدال فى كتابتها وذلك إنما يكون لو اهتم وعنى بمطالبها وأنفذ الحق العادل منها ومتى رأت الأمة استثمار شجرة الحرية من هذه الطريقة ألفتها وقضت على الشذوذ فيها القضاء الذى يحاول بعضهم الوصول إليه من غير طريقة الحقيقة).

وبعد عزل اللورد كرومر من مصر - شاع بين المصريين عن مساع بذلها اللورد فى العاصمة البريطانية للإطاحة بحرية الصحافة فى مصر.. فتصدى الشيخ على يوسف لهذه المحاولة وكتب مقالاً ذكر فيه (أن اللورد كرومر يسعى فى انجلترا لمصادرة حرية الصحافة فى مصر وقد أعلن رأيه

فى مجلس العموم فى الأسبوع الماضى إن هذه الحرية أعطيت تسامحًا فى مصر والهند كتجربة طال زمنها ولكنها أنتجت فى آخر الأمر رأيًا عامًا ملفقًا... ويعنى ذلك أن الرأى العام الذى أوجدته هذه الحرية فى مصر أو الهند هو خليط من الحق والباطل[١].

وأشار الشيخ على يوسف إلى عكس هذا الكلام الذى كان يقوله اللورد كرومر وهو فى مصر... من أن (حرية الصحافة أفادت ولم تضر.... فيرى القراء من هذا أن اللورد يريد أن يثأر لنفسه من الصحافة المصرية)... وذكر الكاتب أن هناك (فارقًا كبيرًا بين مصر والهند أولاً فى حرية الصحف وثانيًا فى استعداد الشعب للهياج وثالثًا بالنسبة لوجود الامتيازات فى مصر وعدم وجودها فى الهند»... وحذر الشيخ على يوسف من النتائج التى يمكن أن تترتب على أضطهاد الصحافة المصرية وأشار إلى أن (الاضطهاد الصحفى بهذا المعنى يعنى تحويل الصحافة المصرية من قوة وطنية إلى قوة أجنبية وأنهم يحرجون صدور الوطنيين حتى يفسدوا أفكارهم وأميالهم على حكومتهم.»

وعندما بدأت تروج الإشاعات عن نية الحكومة إلى إحياء قانون المطبوعات الصادر فى عام ١٨٨١ [٢]. وهو قانون يقيد حرية النشر ويعطى للسلطات الإدارية حق تعطيل الصحف بدعوى المحافظة على النظام العام أو الدين أو الآداب.. وهى أسباب يمكن لكل حاكم أن يتذرع بها إذا أراد القضاء على صحيفة تعارض سياسته[٣] ونشرت المؤيد نص هذا القانون ثم علق الشيخ على يوسف على الإشاعات قائلاً: «أن هذه خطة دبرتها انجلترا منذ زمن طويل ولكنها كانت تتربص بها الفرص فلما كانت الحوادث الأخيرة التى لعب فيها المتطرفون (يلاحظ أن الشيخ على يوسف يريد أن يحمل الحزب الوطنى مسئولية إعادة العمل بقانون المطبوعات) على أفكار العامة كما شاءوا حتى كادوا أن يحدثوا ثورة داخلية بلا سبب ولا موجب..... رأت أن تتجرد هذه الحملة لتقضى بها على حرية الصحافة المصرية فلم تجد الوزارة المصرية لها من دافع[٤]».

ثم انتقد الشيخ على يوسف قانون المطبوعات... وقال أنه يفتح الباب واسعًا لتحكم الإدارة فى الصحافة وعلى ذلك فقد أكد أنه (إذا أصبحت حياة الصحافة المصرية فى أيدى من تنقد أعمالهم وتشهر عيوبهم فقدت وظيفتها أو معظمها لا محالة لأن ولاة الأمور يغضبون لأنفسهم ككل الناس.. فإذا كان فى استطاعتهم أن يكموا أفواه الجرائد حتى لا تشهر عيوب أعمالهم

---

(١) المؤيد - ٥ يوليو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (حرية الصحافة فى مصر)

(٢) صدر قانون المطبوعات فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ وهو أول تشريع للصحافة فى مصر يرتب شئونها ويحدد واجباتها وقد صدر فى ٢٣ مادة نص فيها على وجود طلب الترخيص قبل إصدار أية صحيفة كما فرض وضع تأمين قدره مائة جنيه لكل صحيفة وأعطى الحكومة حق تعطيل أو مصادرة أو غلق الصحيفة بأمر من ناظر الداخلية بعد إنذارها وبقرار من مجلس النظار بدون إنذار كذلك نص القانون علي أن لوزير الداخلية أن يمنع دخول أية صحيفة أجنبية إلى البلاد (المؤيد- ٢٤ مارس سنة ١٩٠٩ ـ قانون المطبوعات العام سنة ١٨٨١).

(٣) د. خليل صابات - الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم- دار المعارف القاهرة الطبعة الأولى- ١٩٥٩ - صفحة ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٤) المؤيد- ٢٤ مارس سنة ١٩٠٩ تقييد حرية المطبوعات المصرية.

فعلوا ذلك فى الغالب) وأعلن الكاتب أن الصحافة المصرية (ستصاب فى مجموعها وفى وظيفتها على كل حال ومصيبتها فيها مصيبة الأمة فى أعظم وسائل رقيها وسعادتها واستقلالها المنشود».

وبعد أيام صدقت الإشاعات وصدر قرار مجلس الوزراء بإعادة العمل بقانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ ونشرت المؤيد نص القرار ثم علقت عليه قائلة: (من هذا القرار يرى أن الحكومة بنت عملها على سببين:

الأول: طلب الجمعية العمومية لقانون المطبوعات فى عام ١٩٠٢ ومجلس شورى القوانين عام ١٩٠٤ بناء عن أن الجرائد تجاوزت كل حد فى التطرف ونهش الأعراض وهتك حرية الآداب والسبب الثانى : تمادى هذه الصحف الآن فى تطرفها وإغراقها فى التهور[١] وأكدت الصحيفة أنه «مهما يكن من الأمر فإن الأمة قابلت هذا العمل بالاستياء العظيم حتى أن جماعة من الذين طلبوا تقييد حرية الصحافة قبل أربع سنوات كأصحاب السعادة محمود سليمان باشا وطلبة سعودى باشا ومحمود عبدالغفار بك لم يسعهم الآن أن يكونوا فى مقدمة المعترضين فأرسلوا التلغرافات تترى إلى ولاة الأمور يعترضون اعتراضًا شديدًا على عمل الحكومة ويقولون أن قانون المطبوعات جاء ضربة قاسية على تلك الحرية الشخصية التى هى حق طبيعى للأمة كنا ننتظر دوامه والمزيد عليه). ثم أعلنت الصحيفة (أما نحن معاشر الصحفيين فيجب أن نؤدى وظيفتنا المطلوبة منا مهما أقيمت فى طريقنا العوائق- نعم أن العوائق التى توضع بين أيدينا مضرة بنا ولكن الواجب يزداد حكمه على الأشخاص قدر ما توجد الصعوبات فى سبيل أدائه» وبجانب هذا المقال أخذت المؤيد تنشر فى أعدادها التالية خطابات وتلغرافات الاحتجاج من الأمة على عودة قانون المطبوعات.

ومما يلفت النظر أن أول مقال لمصطفى كامل عن حرية الصحافة كان ضد هذه الحرية رافضًا لها.. مطالبًا الحكومة بالحد منها.. ولكن وجه الغرابة فى هذا الموقف يزول عندما نكتشف أن مصطفى كامل كان يعبر بهذا المقال عن استنكاره لسماح الوزارة المصرية للصحفيين والكتاب الهاربين من وجه الدولة العثمانية بحق إصدار الصحف والمجلات التى تطعن فى الدولة العلية وتهاجم السلطان العثمانى فهو يقول (والطامة الكبرى أن الحكومة بالغت فى مبدأ حرية الجرائد مبالغة كلها وبال عليها وعلى الأمة حيث أغضت البصر عن المتشردين الذين جاءوا إلى مصر تخلصًا من حكم صدر عليهم فى بلاد الدولة أو هروبًا من محاكمة وأصدروا وريقات إليها ينتمى السباب ومنها يخجل كل ذى شعور شريف)[٢].

وتساءل مصطفى كامل: (فإلى متى تسكت الحكومة عن المطاعن السافلة التى توجه كل يوم إلى مقام جلالة مولانا السلطان الأعظم وإلى متى تبقى مصر مأوى للخوارج والفوضويين وأى

---

(١) المؤيد- ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ م

(٢) اللواء- ١٣ مايو سنة ١٩٠٠ (الحكومة والصحافة فى مصر)..

شرف للحكومة فى هذه الفوضى التى عمت البلاد وأصبحت عاراً عليها وشنارا بل كيف تحترم الأمة حكومتها وهى لم تعمل على احترام سلطاتها وخليفتها وصاحب البلاد الشرعى... وأى فخار لأصحاب الجرائد الحرة وأرباب الآراء السديدة وقد سارت الحكومة بينهم وبين صعاليك يتاجرون بالقبائح والدنايا). ثم . طالب مصطفى كامل بوضع حد لهذه الفوضى وتشريف مقام الكتابة والكتاب)

ولم يمر أكثر من عامين على هذا المقال الرافض لحرية الصحافة... حتى تغير موقف مصطفى كامل... حيث صار من أكثر المتحمسين لهذه الحرية مهما نتج عنها من أخطاء أو رافقها من ثغرات.. فعندما تقدم عدد من أعضاء الجمعية العمومية باقتراح يطالب الحكومة بوضع قانون « يوقف فوضى المطبوعات عند حد يأمن معه الناس فوضى السفهاء فى أعراضهم»[1]. تصدى مصطفى كامل لهذه المحاولة حيث أعلن أنه لما كانت الجرائد فى جميع الأمم هى المقياس الذى لا يختل مقاسة (فلذلك نقول أن حريتها دليل على إنصاف الحكومة وتمسكها بالدستور واعتدال تحريرها دليل على ارتقاء الأمة وآدابها.. وإذا قيل أن الغاية التى يرمى إليها صاحب الاقتراح هى إلجام السفهاء- قلنا أن هذه الغاية حاصلة الآن ضمن دفتى القانون- والمحاكم لا ترد من يسألها نصاب العدل فما على الذين يلحقهم شئ من سفاهة السفهاء إلا الالتجاء إلى العدل والقانون فهو المنصف لهم وحدهم من المعتدين عليهم الذين إليه إيابهم ثم إن عليه حسابهم» وعندما بدأت فى مجلس شورى القوانين عام ١٩٠٤ محاولة مماثلة لما حدث فى الجمعية العمومية عام ١٩٠٢ لتقييد حرية الصحافة من جانب بعض أعضاء المجلس- تصدى مصطفى كامل للمحاولة الثانية أيضًا ولكن بعنف شديد فهو يذكر أنه (كلما) قام صعلوك من رعاع الناس بإصدار وريقة للاتجار بالمطاعن فيها اهتز بعض ذوى العقول الضعيفة.. وأعلنوا سخطهم على الصحافة وتذمرهم منها كأن أشرف المهن وأسمى الوظائف لطخ بتحكك الأسافل والأوباش بها أو كان أمة عالية المنار رفيعة الشأن تنزل فى مصاف الأمم الساقطة بوجود بعض لصوص وقطاع للطريق بين أبنائها)[2] وقال مصطفى كامل أنه يغيب عن أنظار أولئك المتذمرين الساخطين أن الذى يطالب الحرية بأن تكون مصدر الخيرات والحسنات (وليس إلا مطالبا بالمحال لأنها كما تسعد الشعوب بالسياسى المحنك الذى يخدمها ويناضل عن حقوقها... ويعلى مقامها...يبتليها بالفوضوى الذى يهدد أغنياءها وكبراءها وعظماءها وقادة أمورها- وكما تمنحها الكتاب القادرين الذين سيرشدونها إلى الصراط المستقيم والطريق السوى ويملأون أرجاء بلادها علمًا ونوراً... تسلط الأوباش على ذوى المقامات السامية لتظهر الرذيلة والفضيلة متنافرتين أمام الأبصار...» وأكد الكاتب أنه غنى عن البيان (أننا أول من ينفر من أولئك السياسيين الطاعنين ويطلب محاكمتهم بكل قسوة وشدة... ولكننا لا نذهب مع الذاهبين إلى القول بأن مصر وحدها التى امتازت لهذه البلية وأن صحف الممالك الأخرى منزهة عن نقائص صحافتنا... فهذه

(١) اللواء - ١٦ مارس سنة ١٩٠٢ مقال بعنوان (الجمعية العمومية والجرائد)

(٢) اللواء- ٢٧ يناير سنة ١٩٠٤ مقال بعنوان (الصحافة فى مصر).

انجلترا وفرنسا تأمل للجرائد فيها تجد بينها وريقات مثلت التناهى فى الدناءة والسباب بل اذهب إلى مراسحها وأسمع الأناشيد التى يسخر فيها من الرؤساء والحكام لتعلم أن الخروج عن الحد من لوازم الحرية فى كل مملكة... وإنه مهما أستاء العقلاء من هذه الحالة وشدد القانون فى معاقبة الآثمين لا يمكن محوها إلا بهدم ركن من أركان الحرية وتضييق نطاقها وأضعاف سلطاتها) وأشار مصطفى كامل إلى إحدى الجرائد الملتصقة بالاحتلال- ويقصد المقطم التى بحثت فى (سبب ظهور الوريقات السافلة بذلك المظهر البذئ وادعت أن مطاعن الصحف الحرة على الاحتلال وسياسته وخدامه من المصريين هى التى حركت أقلام السفهاء للاعتداء على كل مقام عال فى البلاد) وأكد الكاتب أن صحيفة المقطم لو كانت (تكتب ما يمليه عليها ضميرها ويعرفه الخاص والعام لقالت إن جرائد الاحتلال هى التى حرضت الرعاع وفاسدى الأخلاق على التعرض للجناب العالى والطعن عليه.. ومنها تعلموا كل ألفاظ السباب- ولو ناقشت فى ذلك لسهل علينا تذكيرها بما كتبت لتعلم أنها المسئولة وحدها عن الفوضى التى صارت إليها الصحافة الساقطة فى مصرفإن المحتلين شجعوا ويشجعون كل متجاوز للحدود وأكد الكاتب أن انتقاد الجرائد الحرة على رجال الحكومة والاحتلال واستعمال الشدة فى التعبير عن أعمالهم ووصف أحوالهم هى (أمر مشروع فى كل زمان ومكان.. بل معدود من الأدوات الفعالة فى حياة الشعوب وارتقائها وهذه صحف العالم المتمدين أغلبها يسلق الوزراء بألسنة حداد ويصفهم بما لم يوصف به وزراء مصر مع مابين هؤلاء وأولئك من فرق جسيم) وذكر الكاتب إن حزب المعارضة فى كل أمة (أفضل الأحزاب لاستقامة الحكومات لأنه المبينه لها على عوراتها وعيوبها المراقب لحركاتها وسكناتها وإذا كان هذا الحزب حيويًا للبلاد الأخرى فهو فى مصر فوق ذلك لأن من الهوس مطالبة أمة احتلت بلادها بالسكوت عن الاحتلال والرضاء بما يعمل... وكل ما يعمل هدم للسلطة الأصلية وقضاء على بقية الاستقلال) وأخيرًا يؤكد مصطفى كامل أن (وجود السفهاء بين العقلاء أمر قديم فى العالم.. والمحرضون على وجودهم فى مصرهم صنائع الاحتلال وعماله... ودواء هذا الداء هو قيام النيابة برفع الدعوى العمومية على كل طاعن على مقام أمير البلاد وعزيزها العلى الشأن ومشاركة كل واحد من الأهالى يسب ويقيم الدعوى لتأديب من اعتدى عليه) أما القائلون بمحاربة الصحافة فى حريتها فهم فى رأى مصطفى كامل (جاهلون بمزاياها وخدماتها وداعون لمحو الخير الكثير لوجود الشر القليل بجواره).

وفى اللواء أيضًا كتب محمد توفيق العطار المحامى... سلسلة مقالات عن (حرية الصحافة) أكد فيها أن (الصحافة والتأليف هما الضمانتان اللتان تكفلان لتهذيب كل نظام حكومى استبدادى وكذلك هما اللتان تندرجان بالناس من القبح إلى ومن الغفلة إلى التيقظ ومن الخمول إلى الحياة الحقيقية)[1].

كذلك كان يرى الكاتب أن (بحرية الصحافة والتأليف يتمكن ولى الأمر من الوقوف على رأى قومه فى حكومته لولا ذلك لعرض نفسه إلى قيام ثورة فجائية لا تبقى ولا تذر).... وذكر

(١) اللواء- ٩ فبراير سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (حرية الصحافة)

الكاتب أنه فى حالة ما إذا هم ملك أو أمير بتقييد حرية الصحافة والطباعة (فكأنما يريد أولاً أن يحرم الناس من أعظم وسائل الإصلاح ثم أنه فوق ذلك يثير فى قلوبهم سوء الظن به وبحكومته)... ويؤكد الكاتب أن (الكتابة- وخصوصًا بعد اختراع المطبعة- من أعظم أسباب تحرير الأمم ومن أقوى العوامل فى تقويض عروش الظلمة والمستبدين حيث بها انتبهت الشعوب إلى حقوقها وتبينت مناهج الرشاد).

وعندما فكرت الحكومة فى إعادة العمل بقانون المطبوعات.. تصدى الشيخ عبدالعزيز جاويش فى اللواء لهذه الفكرة حيث ذكر أنه (إلى مثل ذلك الحصن الضعيف تلجأ الحكومات الاستبدادية التى لا تدعى لرعاياها حرمة وتتخذ الحكومات الاستبدادية أمثال تلك القوانين سلاحًا تقتل به الباحثين المرشدين الأمرين بالمعروف والناهين عن المفكر[1]) .. ثم تساءل الكاتب ليت شعرى ماذا جنت الصحافة المصرية التى يقودها الاحتلال ويأمرها بالرغم من إعلانها يوم نصبت إنها حرة فى تصرفاتها السياسية وإنها تستهين الأمة فحذرتها تبدد الأموال سفها فأنذرتها وتسئ التدبير فأرشدتها ووقفت لها موقف الرقيب الحسيب المحب لخير البلاد الشغوف بسعادتها لا موقف العدو المبيد العامل على تدميرها وخرابها.. ولكنه الاستبداد الغشوم يتساوى أمامه العدو والصاحب والمرشد والناصح والمسهر الناضح) يهاجم الكاتب صحيفة المؤيد وكذلك الجرائد الاحتلالية مثل المقطم.. ومصر.. والوطن.. اللاتى أرادت أن تحمل اللواء مسئولية تفكير الحكومة فى العودة إلى قانون المطبوعات فقال (تقول جرائد المنافقين أنه مما حمل الحكومة على ذلك الا خطر اللواء وتهوره... فماذا عمل اللواء سوى جهره القول ورميه بالنقد غير كامح إلى حصانه ولا طامع فى رتبة أو مقابلة... فقد رأى الأمة فى حذر فنبهها أو فى سبات فأيقظها أو فى جهل فعلمها أو فى ضلال فهداها وأرشدها. تجنب السرف فى المدح والذم مما استطاع وكال للمسئ وللمحسن الصاع بالصاع لا تتفاضل أمامه أفراد الأمة إلا بمقدار ما يفيدون بلادهم وأمتهم فلا الإمارة بملجمته عن الجهر بالحق ولا الوزارة بمرهبته أن يقول الصدق ولا الاحتلال بمرهبة أن ينشر فى الآفاق مخازيه وسيئات تدبيره) وأكد الكاتب أنه (أليس على اللواء تبعة ما تفعل الحكومة وما تدبر ولكنها طبيعة الإستبداد تتخذ من خيوط العنكبوت حبالاً مثبتة تتمسك بها فى سبيل نيل مآربها الاستبدادية).

ولما صدر قرار العودة إلى العمل بقانون المطبوعات أبدت اللواء عجبها من خطة الحكومة التى اتخذتها إزاء الجمعية العمومية من «احتقار مطالبها وفى مقدمتها الدستور وطرحها لها فى زوايا الإهمال مع إنها هذا العام قد اتخذت إحدى مطالب الجمعية العمومية- وهو العمل على وضع حد للجرائد السافلة- ذريعة لإعادة قانون المطبوعات ومتكأ للقضاء على الحرية الفكرية فى البلاد)[2].

---

(١) اللواء - ٢٤ مارس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (تقييد حرية الصحافة)

(٢) اللواء- ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ .

وقالت الصحيفة قد (تذرعت بذلك لتوقع مسئولية هذا القضاء المبين على أعضاء الجمعية العمومية وتصمهم بوصمة الكارهين للحرية الجاهلين لفائدتها. وعلى ذلك فقد طالبت الصحيفة بأن (يبادر حضرات الأعضاء بالجمعية العمومية بالاحتجاج على هذا العمل ومطالبة الحكومة بإلغاء هذا القانون وإلا عدوا عضواً متممًا للحكومة لا ينطقون بلسان الأمة ولا يعبرون عن شعورها.

أما أحمد لطفى السيد فكان يطالب مدفوعًا بإيمانه بأن حرية الفكر هى الركن الأساسى فى (مذهب الحريين)[1]. وهى الصياغة العربية التى ابتكرها لطفى السيد للتعبير عن إتباع المذهب الفردى الحرأو المذهب الليبرالى بأن «تكون حرية التفكير وحرية الكناية والخطابة والاجتماع غير محدودة إلا بحدود القانون العام[2].

وكان ينادى بأن حرية الأفراد لن تتحقق (بدون حرية الفكر والكتاب وحرية الاجتماع والخطابة وحرية العمل الفكرى فى داخل منطقة القانون العام[3].

ولقد احتلت قضية حرية الصحافة ركنًا هامًا من اهتمام لطفى السيد وكان هذا يرجع إلى اعتقاده بأن الصحافة قوة هائلة لا سيما فى الدول الدستورية التى تجرى على قاعدة الانتخاب العام فهى (تزعزع أركان الحكومة ما بين شروق وغروب فأبقوا لها تهيج الشعب فيدفع نواية إلى إسقاط الوزراء عن كراسيهم وإقامة وزارة جديدة [4]ويؤكد الكاتب أن الصحافة فى الامة (برلمان غير منظم وكل صحافى يشبه نائبا عن قسم من الأقسام الانتخابية فى البلاد وكل صحيفة تختلف لهجتها عن لهجة الأخرى كاختلاف الفئة التى تمثل أميالها وآرائها.. ثم اكد الكاتب أن هذا الاختلاف طبيعى بل هو واجب لمصلحة البلاد ولقد وقف احمد لطفى السيد ضد عودة العمل بقانون مطبوعات عام ١٨٨١ منذ جاءت الاخبار عن نية الحكومة فى اصداره وكتب فى ذلك عدة مقالات هاجم فيها هذا القانون... اذ كان يعتقد ان فكرة العمل بهذا القانون جاءت نتيجة اتفاق السلطتين (يقصد سلطة الخديوى وسلطة الاحتلال) وبعد ان لم يبق من احدهما على الاخرى رقيب يذبع عنها اعمالها فى انحاء التمدن الاوروبى وامنت كلتاهما ايقاع الاخرى

(١) إن مذهب الحريين كما يراه لطفى السيد يقضى فى أصله (بألا يسمح للمجموع فى البلاد الحرة أو للحكومة فى بلاد كمصر خاصة أن تضحى بحرية الأفراد لحرية المجموع أو الحكومة فى التصرف فى الشئون العامة وهذا المذهب يقضى فى أصل وضعه بألا يكون للحكومة سلطان إلا على ما ولتها الضرورة إياه وهو ثلاث: ولاية البوليس وولاية القضاء وولاية الدفاع عن الوطن وأما فيما عدا ذلك من المرافق والمنافع فالولاية فيه للأفراد أو المجاميع الحرة إذ الحكومة بأصل نظامها مهما كان شكلها ليس لوجودها علة إلا الضرورة فيجب أن يقف سلطانها داخل حدود الضرورة ولا يتعداها إلى غيرها من سلطة الأفراد فى دائرة أعمالهم لأن كل حق تضيفه الحكومة إلى ذاتها إنما هو من حقوق الأفراد وكل سلطة تسندها إلى نفسها إنما تضغط بها على حرية الأفراد.. (الجريدة- ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ مقال بعنوان الحرية ومذاهب الحكم).

(٢) الجريدة - أول يناير ستة ١٩١٤ مقال بعنوان (حدود الحرية وحدود مذهب الحريين).

(٣) الجريدة - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ مقال بعنوان (الحرية ومذاهب الحكم).

(٤) الجريدة - ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (الصحافة سلاح رهيب).

بها... لما اتفقنا على ما تسميه سياسة الوفاق جاءتا الان تطرحان على بساط البحث رجوع قانون المطبوعات الصادر فى عام ١٨٨١ ذلك القانون الذى انقطع العمل به من زمان بعيد ذلك من أجل أن ترجع الصحافة إلى عهدها الاول فتستظل بجناح السلطان وتقف حياتها عليها)[١].

ويؤكد أحمد لطفى السيد ان هذا القانون لم يعد ملائما لمصر لأن "الزمن قد غير الاشياء والافكار ولم تعد الصحافة مجرد باب يرتزق منه بل الصحافة اصبحت رقابة حقيقية من جانب الامة والرأى العام على عمل الحكومة.. فاذا تعرضت الحكومة بالمناوأة فليس تعرضها إلى أشخاص قد يخرجون فى كتاباتهم عما تشتهى.. ولكن تعرضها سيكون لحرية الامة بأسرها ويعتبر مصادرة للرأى العام وحقوق امة فقدت كل شىء على حكومة بيدها كل شىء"

وفى مقال اخر يتساءل أحمد لطفى السيد قائلا.. "يا عجبا كل العجب لماذا يحيون قانون ٨١ ولا يحيون دستور سنة ٨٢ اكل مالنا فيه غرم محبوب لديهم وكل مالنا فيه غنم هم عنه يحيدون"[٢].

وفى مقال ثالث يؤكد احمد لطفى السيد انه (لن يستفيد فرد من افراد الامة من هذا القانون وليس فى هذا القانون فائدة للامة ولا لبعض الافراد حتى ولا للحكومة المطلقة.. بل هو ضار بالحكومة لأنه اكبر العلامات على استهانتها بالحرية الشخصية وادل الاعمال على انها تزيد فى الهاوية من هاوية الجفاء التى حفرتها الحكومة بينها وبين الامة بتصرفاتها لاغية ضارية بالامة فى الحال وفى الاستقبال"[٣].

وبعد صدور القانون اعلن أحمد لطفى السيد ان الهدف من هذا القانون ما هو الا (قتل للحرية المقصودة من حياة الامم... وما السكوت على نقده وحمل الحكومة على الرجوع إلى نفسها فى امره مرة اخرى إلا سكوت عن البدعة الضارة والداء المعدى يأكل اسباب التقدم ويذهب بالشح الضئيل او الرمق القليل الباقى لنا من سلطة الامة [٤].

ثم بدأ أحمد لطفى السيد يطالب بإلغاء القانون على اساس "ان - قانون المطبوعات غير ضرورى وكل قانون غير ضرورى لاحق له من الوجود وانه قانون غير مقيد وكل قانون غير مقيد يقتطع حقه فى البقاء بانقطاع فائدته وانه قانون ضار وكل ضار يجب أن يزال من غير قيد ولا شرط"[٥].

ولقد ظل أحمد لطفى السيد يهاجم قانون المطبوعات فى كل مناسبة يأتى فيها الحديث عنه.. لذلك نراه يكتب بعد مرور ثلاث سنوات من اصدار القانون مطالبا بإلغائه (لا نذكر ان عملا من اعمال الحكومة المصرية قوبل بالاحتجاج العام كما قوبل قانون المطبوعات فان هذا القنون من

---

(١) الجريدة - ٢٣ مارس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (تقييد الصحافة)

(٢) الجريدة - ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (تقتل الحرية فى وزارة الاحرار).

(٣) الجريدة - ٢٧ مارس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (قانون المطبوعات غير ضرورى وغير مقيد).

(٢) الجريدة - ٣٠ مارس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (من هو المسئول).

(٥) الجريدة - ٣١ مارس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (قانون المطبوعات).

يوم بعثه إلى إليوم وهو موضع الاحتجاج ومثار الانتقاد والتنديد من جميع طبقات الامة سواء فى ذلك النواب او الصحف التى هى مرآة الرأى العام [١].

ثم طالب الكاتب بضرورة إلغاء قانون المطبوعات حتى تطوى صفحة سوداء من تاريخ الحرية فى بلادنا.

وفى صحيفة (مصر الفتاة) هاجم (ابو بكر لطفى المنفلوطى) الحكومة لتفكيرها فى اصدار قانون المطبوعات الصادر فى عام ١٨٨١ حيث اكد ان الحكومة بهذا القانون (انما تنتقم فيه من نفسها قبل ان تنتقم من فئة من الصحافيين[٢]" كذلك اشار الكتاب إلى ان هذا القانون سوف يقف "حاجزا بين الحكومة وبين الامة التى نشطت من عقالها فى السنين الاخيرة".. ويعتقد الكاتب ان الهدف من اصدار هذا القانون هو ان "لا ترى الامة ما يراد بها مما يقع وراء جدران مصالح الحكومة ودواوينها.. وقصد به حجب نور الحرية والاستقلال عن أعين المصريين وحتى لا يتعدى صوت الامة البحار والقفار بحيث يصل إلى مسامع الاوروبيين فيقف العالم الغربى على ما يجرى هنا من التلاعب بأموال الحكومة المصرية الممتصة من دماء المصريين غنيهم وفقيرهم".

وفى صحيفة (مصر الفتاة) ايضا كتب (سيد على) رئيس تحريرها يعلق فيه على اصدار قانون المطبوعات فقال (قضى الامر وقيدت الاقلام ثم قرر ان الحكومة بهذا القانون قد (اوقفت النواب المصريين فى مجلس شورى القوانين وفى الجمعية العمومية فى موقف من احرج المواقف اذا يؤخذ من معنى القرار الوزارى المنشور فى الجريدة الرسمية انها لم تعد لتنفيذ قانون المطبوعات إلا إجابة لطلب من مطالب النواب ولا شك انها ارادت - بهذا القول ان تتخلص من تبعة تقييد الحرية وان تلقيها على كواهل النواب وحدهم[٣].

وحمل الكاتب النواب مسئولية الغاء قانون المطبوعات (فنوابنا الآن هم المسئولون امام الامة التى انتخبتهم ليمثلوها بجانب الحكومة ويدافعوا عن حقوقهم وينظرفى مصلحتها. فاذا سكتوا وصمتوا ولم يرتفع لهم صوت كان سكوتهم دليلا على رضائهم بالتقيد وصحة ما عزته الوزارة إليهم من انهم السبب فيه "... ثم ذكر الكاتب ان الامة المصرية تنتظر من نوابها (ان يزيلوا الوصمة التى وصموا بها وان يسعوا بصفتهم وكلاء الامة وألسنة الدفاع عنها فى الاحالة بينها وبين تقييد الاقلام الناطقة بالحق الداعية إلى العدل الجارية فى أنهر الوطنية والاخلاص فان تقييدها تقييد للحسنات وكريم الخلال والفعال واطلاق للسيئات والعيوبات.

وبمناسبة مرور ثلاثة اعوام على اصدار قانون المطبوعات نشرت صحيفة (العلم) مقالا تصف الحال التى وصلت إليها حرية الفكر فى مصر بعد ثلاث سنوات من اصدار قانون المطبوعات فاعلنت أن حرية الفكر اصبحت هى وحرية القول والخطابة فى خطر شديد واصبح الذى يتوخى

---

(١) الجريدة - ٢٨ مارس سنة ١٩١٢ مقال بعنوان (الغاء قانون المطبوعات).

(٢) مصر الفتاة - ٢٦ مارس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (لماذا تقيدون حرية الصحافة).

(٣) مصر الفتاة - ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (موقفنا ازاء القانون الجديد).

الصدق فيما يسطر عرضة لان يحل به ما يحل باللصوص المجرمين [1].... "وذكرت الصحيفة ان (القابض على قلمه اصبح مخيراً بين امرين فإما ان يسدل على الحقائق ستارا كثيفا او يقلب هذه الحقائق رأسا على عقب فيمتدح - الاعمال الضارة ويذم الاعمال الناقصة واما ان يعد نفسه لكل أذى يتنزل به "واكدت الصحيفة ان" الكاتب الذى يقول الحق فى مصر مثله كمثل الذى يقدم على خطر متوقع فلا يدرى ان كان سينجو منه اويقع تحت طائلة اثقاله.. واصبح الصحافى وهو نخط الكلمات على الورق يتوقع ان يكون فى كل كلمة مما ينشره مجال لسوفة إلى حيث يلاقس صنوف الهوان.

واخيرا تلخص صحيفة العلم الوضع فى مصر فتعلق أنه لم يعد فى مصر لا حرية كتابة ولا حرية صحافة ولا حرية قول ولا حرية خطابة بل يريد الاحتلال ان يخيم على مصر السكوت وان ينشر السكون فوق البلاد".

وفى (الشعب) كتب (محمد رضا) مقالا عن (الحرية الفكرية) اعلن فيه ان الانسان لا يكون حرا (الا اذا كان له حق اختيار نوع الحياة التى يريدها - ولا يكون كذلك الا اذا كان حرا فى تفكيره"[2].. وهو يرى ان الحرية (لا تكون حرية حقيقية الا اذا شيدت على دعائم حرية الفكر) اما عبد القادر حمزة فقد كان يعتقد ان (حرية القول هى ان يقول الانسان ما يعن له الا ما جرح عاطفة او احدث فتنة..... وحرية الفكرهى ان يبدى المرء من ارائه ما يشاء الا ما كان سقيما غير ناضج ضمنا بعقله ان تتناوله تخطئة المخطئين"[3].

ولقد هاجم الكاتب قانون المطبوعات حيث اكد انه (سيئة من سيئات القرن الماضى فلا يجب ان يتمشى على اهل العصر الحاضر نظر لتغاير الطباع والاخلاق وتطور الشعب من الاستبداد إلى الحرية".

ومع قيام ثورة ١٩١٩ يضاف عامل جديد إلى قضية حرية الفكر والتعبير فبعد ان كانت هذه القضية فى الفترة قاصرة على مجرد تأكيد لحق الامة المصرية فى التعبير عن رأيها وارادتها فى مواجهة سلطات الاحتلال البريطانى والسلطة الاستبدادية للخديوية... صارت فى فترة ما بعد ثورة ١٩١٩م وبداية العهد الدستورى تؤكد إلى جانب ذلك حق الاقلية السياسية فى التعبير عن رأيها ولو كان معارضا لرأى الاغلبية، وبذلك اكتمل مفهوم حرية الفكر والتعبير بمعناه الليبرإلى اى حق الاقلية فى التعبير عن نفسها وارادتها بحرية كاملة ولكن التسليم بهذا المفهوم لم يتم بسهولة وتكشف عن ذلك المعركة التى نشبت بين أمين الرافعى محرر (الاخبار) وبين سعد زغلول زعيم الاغلبية الشعبية فعندما اختلف امين الرافعى مع سعد زغلول حول ضرورة تعديل اساس المفاوضات بين الوفد وانجلترا اعلن سعد زغلول فى احدى خطبه انه يقرأ صحيفة الاخبار بالنيابة عن الجماهير..... وطالب الشعب بعدم قراءة الصحيفة... وكان ذلك يعنى انهيار توزيع

---

(١) العلم - ٢٧ مارس سنة ١٩١٢ مقال بعنوان (ان منعتم القول فلن تمنعوا العمل).

(٢) الشعب - ٨ يونيو سنة ١٩١٢ - مقال بعنوان (الحرية الفكرية).

(٣) الاهالى - ٢٣ يناير سنة ١٩١١ مقال بعنوان (حرية القول والفكر).

الصحيفة على النحو الذى بيناه فى فصل سابق .. لذلك فقد تصدى أمين الرافعى لسعد زغلول واعلن رفضه لأسلوب سعد فى مواجهة الافكار المعارضة وقرر ان (سعد باشا لا يريد ان يظهر فى البلاد سوى رأيه فاذا اخطأ وجب على الناس يعتبروا خطأه صوابا[١] واعلن الرافعى ان (صحيفة الاخبار التى طالما تغنى الزعيم بمدحها هى اول صحيفة من ضحايا مذهب سعد باشا الذى يقضى بخنق حرية الراى ويقتل كل معارضة بإرغام الاقلام ان تكتب فى دائرة واحدة هى تحبيذ اعمالة سواء كانت صالحة ام غير صالحة..".

ثم اتهم الرافعى سعد باشا بانه كثير التناقض (فإنه كان فى مقدمة العاملين على قانون المطبوعات سنة ١٩٠٩ ولكنه لما وجد الآن ان هذا القانون ينفذ ضد بعض جرائده اخذ يستنكره مع إنه هو الذى بعثه وهو لا يفتأ الآن يطالب بإلغائه... واذا كان هذا التناقض غريبا فأغرب منه ان يضع سعد باشا بنفسه قانونا آخر للمطبوعات يطبق على الصحف التى لا تسبح بحمده فهو يأمر الناس بعدم قراءة اية صحيفة تخالفه فكأن سعد باشا يريد ابدال قانون المطبوعات الحكومى بقانون مطبوعات آخر يكون تنفيذه فى (بيت الامة) ثم يقول بعد ذلك إنه نصير الحرية وعدو الاستبداد). وللرافعى موقف آخر يدافع فيه عن حرية الصحافة وكان ذلك تعليقا على ما جاء فى مشروع الدستور عن حرية الصحافة حيث هاجم الرافعى الزيادة التى ادخلتها الحكومة على مشروع لجنة الدستور الخاص بالصحافة عندما اعطت للادارة حق تعطيل الصحف اذا ما خالفت النظام الاجتماعى.. واعلن ان ذلك يتناقض لمبدأ حرية الصحافة[٢].

وقد تعرض الدكتور محمد حسين هيكل ايضا لقضية حرية الصحافة فى مصر حيث اعلن ان الصحافة فى مصر (ليست حرة وإنها مقيدة بأثقل القيود واشدها - هى مقيدة بقانون المطبوعات. وهى لذلك عرضة للانذار والتعطيل والقفل كلما رأت الحكومة ذلك من غير اى مسئولية عليها وهى خاضعة بالاحكام العرفية فيمكن مراقبتها قبل طبعها ويمكن اصدار الاوامر لها بالعمل فى حدود معينة لا تتخطاها هذا فضلا عن قيود القانون العام[٣].

وهاجم الدكتور هيكل الزيادة التى ادخلت على النص الخاص بحرية الصحافة فى مشروع الدستور والخاص بحماية النظام الاجتماعى واعلن إنه يقتل حرية الصحافة فى مصر قبل ان تبدأ[٤]".

وعندما قامت وزارة سعد زغلول بمنع جريدة (السياسة) من حضور حفل افتتاح الدورة الاولى للبرلمان هاجم الدكتور هيكل استبداد الوزارة الوفدية واعلن ان النبوغ السياسى الديمقراطى وصل برئيس الوزراء إلى ان يهين الحرية فى يوم عيد الحرية والا فهل يستطيع رئيس الوزراء

---

(١) الاخبار - ٧ اكتوبر سنة ١٩٢١ مقال بعنوان (حرية الرأى فى نظر سعد باشا زغلول).

(٢) انظر فصل (الصحافة المصرية والدستور)

(٣) السياسة - ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (حرية الصحافة).

(٤) انظر فصل (الصحافة المصرية والدستور)

والوزراء واصحابه ان يفسروا لنا والناس منع (السياسة) من ان تشهد افتتاح البرلمان[1]. وذكر الدكتور هيكل ان بعض الصحفيين تحدثوا إلى سعد زغلول فى منع السياسة فاجاب "ويا خير ما اجاب- اجاب بإنه منع السياسة عمدا ولم يتورط فيه لخطأ أو نسيان وقصد لكى يؤذى الحرية ويسئ إلى الصحافة فلما سئل عن ذلك اجاب ويا خير ما اجاب اتريدون ان تدعون من يهينوننا؟ نعم يا صاحب الدولة كنا نريد ان تدعو من اهانك لتكون حرا حقا ولتكون ديمقراطيا حقا ولتكون كريما - كنا نريد ان تدعو من اهانك اذا كنت ترى النقد والارشاد اهانة ولكنك لست حرا فى ان تحتكم فيما لا تملك او تذود الناس عما يملكون وثق انك كنت مقيدا يوم افتتاح البرلمان وثق انك اسأت إلى الحرية يوم عيد الحرية .. وانك احتكرت هذا إليوم يوم الامة واحتكرت محضر الملك وهو حق للناس جميعا".

واعلن الدكتور هيكل ان موقف رئيس الوزراء إزاء خصومه السياسيين وإزاء الصحافة لينذر بشيء غير قليل من الخطر فهو يفهم الدستور على نحو خاص ويشعر بالحرية وحقوقها شعورا خاصا ولئن كان لنا أمل نحرص عليه فهو ان يكون النواب والشيوخ اصدق فهما واحسن تصورا للحرية والدستور.

ولسلامة موسى مقال هام نشره فى صحيفة (البلاغ) عن (الحرية الفكرية) ذكر فيه أن الآنسان مهما ظن نفسه حرا فهواسير الوسط الذى يعيش فيه... فحريته فى احسن اوقاتها هى حرية مشوبة بالرمد لما تركب فى النفس البشرية من الآنطباع والتأثر بالبيئة الاجتماعية وبالتاريخ الماضى وبحدود اللغة واثر المناخ وما إلى ذلك "[2].

ويؤكد سلامة موسى إنه (مهما ادعى احدنا إنه حر الضمير طليق الفكر نزيه الراى فهو فى الواقع وفى اغلب افعاله قد اوعز إلى ضميره واوحى إلى فكره قد تشرب الغرض على غير وعى منه إلى جميع اغراضه.

ثم يطالب الكاتب بالعمل على "ان لا تزيد هذه القيود التى تقيد حرية الآنسان عفوا وعلى الرغم منه بقيود اخرى نضعها عمدا او توكل المحاكم فى تنفيذها وامضائها ونثير عواطف الناس عن كل مخالفة لهم فى الرأى او - العادة ويقول سلامة فى ختام مقاله ان التقدم منوط بنزاهة الرأى والجرأة على ارتياد الآراء فما لم نفعل ذلك وننظر إلى الآداب والعلوم - الاجتماعية والسياسية والدينية كما ننظر إلى الكيمياء فلن نتقدم إلى مدارج الرقى الفكرى خطوة.

وهكذا تناولت الصحافة المصرية قضية حرية الفكر والتعبير - لا كمجرد قضية من القضايا الهامة ولكن - كما قدمنا - كمعركة يومية من اجل الدفاع عن النفس وعن الحقوق الديمقراطية - للامة.

* * *

(١) السياسة - ١٦ مارس سنة ١٩١٤ مقال بعنوان (عبثت بالحرية يوم عيد الحرية).
(٢) البلاغ - ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٤ مقال بعنوان (الحرية الفكرية).

الفصل الثانى والعشرون

الصحافة المصرية ...
والاقتصـــاد الحـــر

كان اهتمام الصحافة المصرية - فى الفترة التى يتناولها البحث =بالاقتصاد الحر تعبيرا عن رغبة البورجوازية المصرية فى متابعة السير فى الطريق الرأسمإلى الذى بدأ قبل الاحتلال بفترة يصل البعض بها إلى ما قبل الفتح العثمانى لمصر[١] ... بينما يصل بها آخرون إلى عصر على بك الكبير[٢].. او الحملة الفرنسية[٣].. او عصر محمد على [٤]..

فمن المؤكد ان تحطيم المماليك - كطبقة - فى عصر محمد على[٥] وزوال الالتزام[٦].. وتحول الآنتاج الزراعى من انتاج للاستهلاك المحلى إلى انتاج السلع المصدرة مثل القطن[٧].. قد فتح الباب واسعا نحو تحول مصر من الاقطاع إلى الرأسمإلية.. وقد دعم هذا التحول بعد ذلك انتقال علاقة الفرد بالارض من حق الآنتفاع إلى حق التصرف[٨].. ثم ظهور الملكية الفردية للارض[٩]..مما زعزع مبدأ نظام ملكية الدولة للارض وفتح الطريق امام الاستغلال الرأسمالى للارض[١٠].

ولا شك أن طموح إلبورجوازية المصرية إلى التوسع والنمو قد اصطدم بالمنافسة الرأسمإلية الاوربية ومحاولتها السيطرة على السوق المصرية وربط الاقتصاد المصرى بالنظام الرأسمإلى الاستثمارى[١١].. العالمى. وبوقوع مصر تحت سيطرة الاحتلال الآنجليزى.. استقر الامر للرأسمإلية الاوربية فى مصر وجرى تحويل البلاد إلى سوق للرأسمإلية الاوربية عامة وللرأسمالية الآنجليزية خاصة.. تستورد منه المواد الاولية.. وخاصة القطن بأرخص الاسعار وتصدر إليه منتجاتها الصناعية بأعلى الاسعار.. فقد استهدفت خطة الاحتلال الصناعة المصرية القائمة.. فأغلقت أو بيعت المصانع الحكومية مثل مصنع الورق ببولاق ودار سك النقود ومغازل القطن ومصانع النسيج التى كانت باقية منذ عهد محمد على وعطلت الترسانة التى كانت تعمل فى صب المدافع وصنع البنادق والذخائر وبيعت البواخر النيلية بأرخص الاثمان وعطل الحوض البحرى لإصلاح السفن.

---

(١) صبحى وحيدة - فى اصول المسألة المصرية - ص ٨٥ وفوزى جرجس - دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ص ٩ ود. سعيد عاشور - مصر في دولة المماليك البحرية ص ١٦٠.

(٢) د. محمد أنيس - المجتمع المصرى فى ظل الاقطاع ص ١٢ - ومحمد رفعت رمضان - على بك الكبير ص ١٢٨، ٢١٨.

(٣) د. لويس عوض - تاريخ الفكر المصرى الحديث - الجزء الاول - ص ٧٨.
والدكتور أمين مصطفى عفيفى - تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ص٢٦.

(٤) ابراهيم عامر - الارض والفلاح ص ٨٠ - ٨٢ وعبد المنعم الغزالى تاريخ الحركة النقابية المصرية - ص ٢-٤.

(٥) الدكتور محمد انيس - المجتمع المصرى في ظل الاقطاع ص ٩-١٠.

(٦) د. امين مصطفى عفيفى عبد الله - تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث - ٢٦- ٢٧.

(٧) تيودور رتشتين - فصول من المسألة المصرية - ص ١٦٣.

(٨) ابراهيم عامر - الارض والفلاح - المسألة الزراعية فى مصر ص ٧٥- ٧٦.

(٩) د. محمد انيس - المجتمع المصرى من الاقطاع الى الرأسمالية - ص ١٢.

(١٠) ابراهيم عامر - ثورة مصر القومية - دار النديم - القاهرة ١٩٥٧ - ص ٤٣ - ٤٤.

(١١) أمين عز الدين - تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى عام ١٩١٩ - دار الكاتب العربى - القاهرة ص ٣٨ - ٣٩).

أما الهدف الثانى لسلطة الاحتلال فكان: تحطيم الحرف الصغيرة حتى تحل السلع الآنجليزية محل المصنوعات المحلية حتى بين افراد الجماهير الفقيرة[١].. ويؤكد ذلك ما حدث لصناعة غزل القطن التى كانت تبشر بمستقبل كبير لقرب المادة الخام وانخفاض اجور العمال. الا ان اللورد كرومر اكراما لخواطر لوردات القطن فى لنكشير قد فرض رسما قدره ٨ ٪ على جميع المصنوعات القطنية المصرية وبذلك اندثرت تلك الصناعة من مصر[٢].

لذلك كله كان من الطبيعى ان تسير الدعوة إلى الاقتصاد الحر فى مصر فى مواجهة الاستعمار القائم فى خطين متلازمين:-

اولا : تشجيع النشاط الفردى الحر والدفاع عن الملكية الفردية وحرية النشاط التجارى والصناعى والزراعى والاهتمام بكل ألوان النشاط الاقتصادى القائم على المبادرة الفردية.

ثانيا: الهجوم المستمر - الذى قادته الصحافة المصرية على اختلاف اتجاهاتها فى تلك الفترة على تسلل الرأسمالية الاوربية وخاصة الآنجليزية إلى الاقتصاد المصرى.. فقد رفعت الصحف شعار.. الاستقلال المالى تارة او الاستقلال الاقتصادى تارة اخرى.. أو ما سمته فى السنوات الاخيرة التى تناولها البحث "بالتحرر الاقتصادى" على أساس ان الاستقلال السياسى لا قيمة له بدون الاستقلال الاقتصادى .. وعلى هذا الاساس ظهرت افكار مثل انشاء بنك وطنى مصرى بأموال وطنية.. وانشاء شركات مساهمة مصرية.. وذلك من أجل حماية المصريين من استغلال الاجانب.

فهذا (ميخائيل عبد السيد) يطالب الحكومة بانشاء "بنك وطنى يكون تحت نظارتها وادارتها وتكون له أفرع فى جميع الجهات الريفية لتعرض على الفلاحين السلف بفوائد مناسبة فإنهم مزارعون وفلاحون وكثيرا ما تطرأ عليهم اوقات يحتاجون فيها إلى الاقتراض فيقترض الواحد ما يحتاج بفوائد باهظة[٣]..

كذلك دعا ميخائيل عبد السيد سراة المصريين واغنياءهم للعمل على تأليف الشركات التجارية ذلك ان "قوة الممالك المتمدنة بشركاتها وجمعياتها فإنه لو كانت الدولة مقتصرة على همة موظيفها فقط لما اتسع نطاق تجارتها ولما اتسعت بلادها وممالكها ولكننا نرى الجمعيات والشركات التى تقطع البلاد والفيافى والقفار والبحار وترسل بضائعها وتجارتها وتستخرج بالتجارة التبر من الحجارة".

---

(١) شهدى عطية الشافعى - تطور الحركة الوطنية المصرية الطبعة الاولى - دار المطبعة المصرية - القاهرة - ١٩٥٧ ص ٧-٨.

(٢) تيودور رتشتين - فصول من المسألة المصرية - ص ١٦٧.

(٣) الوطن - ٣٠ يوليو سنة ١٨٩٢ مقال بعنوان (البنك المصرى).

أما عبد الله النديم فإنه يحيى مبادرة عدد من الشبان المصريين الذين أخذوا يعتمدون فى حياتهم على مصنوعات بلادهم المحلية ويطالب ابناء الامة المصرية وبالذات اغنياءها بالاقتداء بهؤلاء "الوطنيين فى تزيين بيوتهم بمصنوع بلادهم وبذلك يحيون ألوفا من الصناع ويفتحون بيوتا قفلها موت صناعة اهلها بترويج صناعة الغير"(١).

كما اهتم النديم بالدعوة إلى تشجيع التجارة وطالب "بفتح مجال التجارة وإقامة شركات وطنية تجمع من سهام قليلة فتربح كثيرا وتفتح بيوتا اغلقت ابوابها او كادت"(٢).

وخاطب الكاتب اغنياء مصر قائلا "ألا تقدرون على عقد شركات تشترى اجزاء من أطيان الدومين او الدائرة لتربحوا منها وتستخدموا فيها أخاكم الفلاح وتعوضوا بعض ما أضاعه الاسراف فى الملاهى والخروج عن الحد وصبره فى يد الاجنبى".

وفى صحيفة مصر طالب (تادرس المنقبادى) بالعمل على تصنيع البلاد حيث اكد ان "الصناعة ركن مهم يتمم أسس العمران فى هذا الوجود(٣)..." ويقرر الكاتب ان بلادنا المصرية وان كانت غنية بأرزاقها الطبيعية الناتجة عن الزراعة" الا ان عصر الترقى المالى واحتياجاته الجديدة فضلا عن احتياجات الزراعة نفسها كل هذا يقضى علينا ان نسعى فى تحسين طرق الصناعة وترقية شأنها".

ثم يقرر ان ذلك سوف يوفر على مصر استيراد "المصنوعات الغربية حيث ان جميع هذه المصنوعات مع ان عنصرها الاصلى الاكثر جودة تجود به علينا الطبيعة ببلادنا ولكننا نبتاعه من أردأ انواع وبافحش الاثمان.

ويستطرد تادرس المنقبادى مؤكدا أن الصناعة يمكن ان تستوعب أعدادا من الشبان المصريين المتعلمين الذين تضيق بهم وظائف الحكومة فيقول: "وكذلك لا يسعنا أن نذكر مع الاسف وجود الالوف من شبابنا العطل الذين بعد مزاولتهم المدارس والتعليم يتهافتون على طلب الاستخدام بالدوائر الاميرية ومع ذلك يستخدم الواحد وألف لا يكون لهم نصيب فى الخدمة".

ويبدى الكاتب خجله من ان "بلادا كبلادنا خصتها الطبيعة بكل لوازمها الضرورية للحياة ومع ذلك لا تستطيع صناعتها وكل صناعها أن يصنعوا ثوبا واحدا من البفتة لستر العورة ولا من صوف أغنامها طربوشا يوضع على الرأس" ويتساءل قائلا: "أليس عجيبا ان بلادنا فضلا عن توفر وجود القطن والتيل والكتان والجلود وغيرها فيها فان كثيرين من شبابنا يقتلون الاوقات فى العطل أو يرتضون بأقل الاجور.. فكيف مع توفر هذه الضروريات الاساسية وصعوبة نفقات النقل وعظم مصاريف الجمارك من وإلى بلادنا والبلدان الغربية لا يكون الضعف الصناعى بيننا شبيها بضريبة او بضربة تشتد اوجاعها فى جسم الوطن كلما ازدادت احتياجاتنا بالنسبة لأمالنا لمباراة الغريب فى استعمالها دون عملها".

---

(١) الاستاذ - ٤ أكتوبر سنة ١٨٩٢ ومقال بعنوان (بضاعتنا ردت الينا).

(٢) الاستاذ - ١٧ يناير سنة ١٨٩٣ مقال بعنوان (لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا).

(٣) مصر - ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٥ مقال بعنوان (الامة والصناعة).

ويشيد المنقبادى بمحمد على باشا الذى شغلته نفس هذه الأفكار "فباشر فعلا فى تأسيس جملة من المعامل والمصانع الوطنية فى كافة انحاء البلاد المصرية حيث لا تزال آثارها الباقية تَشى بسمو مدارك ذلك الرجل العظيم وحسن أمياله الموجهة لترقية وتحسين شئون رعاياه".

ويؤكد المنقبادى أنه يكفى أن توجه الأنظار مليا "إلى تلك الأشباح الأثرية الكائنة بين ظهرانينا التى تناطح السماء علوا المخلفة عن آبائنا المصريين الأقدمين فإنها وحدها برهان على مجد وعظمة مصر حين كانت مجتهدة فى ترقية الصناعة".

وأخيرا يطالب الكاتب الحكومة وسراة البلاد بالاهتمام بالصناعة وبإنشاء الشركات الصناعية فيقول "ونحن لسنا ممن يعذرون الحكومة بالنظر لضيق ميزانيتها دون القيام بإحياء مثل هذه المشروعات النافعة بل بالعكس نرى حياتها وحياة رعاياها الماليتين تتوقفان على إحياء وسائط المعيشة المضمونة بها ماليتنا سيما وإننا طالما رأينا بين أرقام الميزانية ألوفا من الجنيهات تنفق فى أمور ليست ذات أهمية للأمة بقدر اهمية الصناعة لها".

وينشر قاسم أمين فى صحيفة (المؤيد) عدة مقالات يطرح فيها عددا من الأفكار الاقتصادية الهامة.. وقد بدأ هذه المقالات بأن وصف الحالة الاقتصادية فى مصر.. وتندر على "ما تقول به العامة أن مصر أم الدنيا.. والأصح إذا قورن بينها وبين مدن الممالك الأخرى مثل لندن وباريس وهامبرج وبروكسل وأمثالها أن تسمى خادمة الدنيا لأنها لو وضعت فى جانب هاته المدن لظهرت فى حالة فقر محزنه كما لو وضعت سائلة مكدية ذات أطمار بالية قذرة فى جانب عروس متحليه بأفخر الملابس وأثمن الحلى وأبهاها"(١).

ثم يذكر قاسم أمين القراء بأن مصر "بلد فقير جدا نصف أهليها وهم الفلاحون يعيشون بالشىء الذى يقى الحى من الموت جوعا - والنصف الآخر ينقسم قسمين الأول يشمل التجار والصناع وهؤلاء ليس فيهم شخص واحد يقال إنه "مالى" والآخر يحتوى على الموظفين وأرباب المعاشات وهم الطبقة المتظاهرة بحالة اليسار نوعا ما فى معيشتهم ولكن أغلبهم إن حيل بينه وبين مرتب المعاش شهر واحد وقعوا فى العسرة والضنك الشديد.. أما أرباب الأطيان من الذوات "والعمد والمشايخ والأعيان فى البلاد فحالهم يحال (رابيل) المؤلف الفرنساوى المشهور إذ قال فى وصيته "إنى لا أملك شيئا وعلىّ ديون كثيرة وأوصى ببقية ما أملك للفقراء".

ثم يؤكد قاسم أمين أن "المملكة لا تكون غنية إلا إذا كان أهلها أغنياء ولذلك قال أحد السواسى المشهورين اعطنى مالية حسنة اعطك سياسة حسنة".. وعملا بهذه القاعدة ينبه قاسم أمين قراءه إلى أن أمم أوربا وجهت التفاتها "إلى المسائل الاقتصادية فانشأت نظارة للتجارة وللصناعة وللمستعمرات وأكثرت من إنشاء المدارس التجارية والصناعية وتهافتت على وسائل الاستعمار وصارت كل أمة تزاحم الأخرى فى هذا السبيل والتنافس بينها شديد بالغ حد الكفاح

---

(١) المؤيد - ١١ أكتوبر سنة ١٨٩٧ مقال بعنوان:
(الحالة الاقتصادية فى مصر.. اعطنى مالية حسنة - اعطك سياسة حسنة).

والجهاد - حتى إن رجال السياسة صاروا يعتبرون أنه لابد وأن تقوم الحرب يوما ما بين انجلترا وألمانيا لأن المنافسة بين الأمتين فى جميع أنحاء الدنيا أوصلتهما إلى درجة اعتقاد أن احداهما لا يمكن أن تستمر فى طريقها إلا إذا سحقت الأخرى"... ثم يؤكد قاسم أمين أننا "نحن معاشر المصريين لا شغل لنا إلا الإشراف على ميدان هذا التنافس للتفرج على المتنافسين والإعجاب بهذه الأمة والاستهزاء بتلك.. كأننا عالم من كوكب آخر حضرنا إلى هذه الدنيا للتفرج على أهليها أياما معدوده ثم العودة إلى أوطاننا بعد ذلك بسلام.. والحقيقة أننا نحن موضع تنازعهن وسبب مشاكلهم.. نحن اللقمة الدسمة التى يريد كل منهم ان يبتلعها فى جوفه".

ويقرر الكاتب أن كل ثروة هى نتيجة عمل صاحبها "ترى الرجل مثلا فى أمريكا يبتدئ فى تجارة أو صناعة حقيرة فيصل بعد بضع سنين إلى مصاف المالئين الذين يحرزون الملايين فلماذا؟.. لأنه يشتغل ليكسب فالواحد منهم يشتغل دائما.. يشتغل بالنهار ويفكر فى شغله بالليل.. وهو قد تربى على أن يشتغل وتربى على ان يعتمد على نفسه.. فالتربية والعادة قد أوجدتا فيه الإقدام على الشغل والعمل.. أما فى مصر.. فالعكس هو الذى يحدث .. إذ يرى قاسم أمين ان "الواحد منا معاشر المصريين أو الشرقيين كافه.. فهو كالبهيم الذى يعلق فى الساقية يمشى الهوينا خطوة خطوة حتى يسمع صوت الفرقلة فيجاهد نفسه بخطوه.. ثم يقف وهكذا حتى المساء حيث يقدم له علفه فيأكله طيبا أو رديئا ثم يهوى بجسمه كالشبح المرضوض على الأرض فينام تعبا كسولا.. بل مكسرا مهشما حتى الصباح..

وفى إحدى هذه المقالات يتساءل قاسم أمين: لماذا لا يوجد فى مصر أغنياء؟ وقبل أن يجيب على التساؤل يؤكد أن الاوربيين لم يصيروا أغنياء إلا بسببين: "احتقار الاستخدام فى وظائف الحكومة وعدم الالتجاء إليها إليها عند الحاجة [1]" والثانى "احترام التجارة والإقبال عليها أكثر من إقبالهم على بقية العلوم الأخرى".. ثم قرر الكاتب إننا فى مصر على عكس ذلك "نحترم الوظائف الأميرية ونعدها منتهى الفخار والشرف ونحتقر التجارة ولا نقبل عليها حتى عند الحاجة المطلقة فكان نصينا الفقر الأسود".

ثم يذكر قاسم أمين أن الأوربيين يجمعون الأموال الهائلة "لا لأن الله خلقهم أشد منا عضلا وأتم تركيبا ولا لأنهم أوتوا مفاتيح كنوز خفية لا يمكن أن نصل إليها نحن.. بل لأنهم فهموا أن التجارة هى علم الثروة الحقيقى وهى علم حقيقى لا يقل فى الفضل عن أشرف العلوم".

ونشرت (المؤيد)[2] أيضا مقالا وقع باسم رمزى (م.ر) أكد فيه كاتبه أن ثروة الأمراء وأغنياء البلاد يتبعثر معظمها فى ضروب السفه والإسراف "فهم ينفقون الالآف وعشرات الألوف فى سبيل الشهوات والترف الذى يتوهمونه من الشرف"... ويذكر الكاتب ان كل عاقل فى مصر" يتأسف من صميم قلبه عندما يرى هذه الثروة الهائلة تنصب فى أحواض الأجانب فيمتلكون فيها مادة حياة البلاد ويقبضون على أزمة مصالحها ومنافعها".

---

(١) المؤيد - ١٦ أكتوبر سنة ١٨٩٧ مقال بعنوان: (لماذا لا يوجد فى مصر أغنياء؟).
(٢) المؤيد - ١٩ يوليو سنة ١٨٩٩ مقال بعنوان: (السياسة والسياسيون فى مصر).

ويقرر الكاتب "إن من يعمل عملا ماليا كبيرا يعود بالمنفعة على الأجانب هو أشر من يشايع الأجنبى على عمل سياسى مخالف لمصلحة الوطن لأن الموظف الذى يشايع الأجنبى له شبه عذر فى استيلاء الأجنبى بقوته عليه ولكن الغنى ليس لأحد عليه سيطرة إلا ما يجنيه على نفسه.. وأقول أيضا إن من يشترى من أجنبى متاعا يستغنى عنه أو يجد مثله عند الوطنيين فإن خيانته لوطنه لا تقل عن خيانة الموظف الصغير الذى تحركه فى عمله عوامل السياسة الاجنبية لما ذكرنا من شبه العذر الذى يمكن التعلل به".

ثم يبدى الكاتب عجبه لاحتقار أغنياء المصريين للتجارة بينما هى "ينبوع الثروة الاكبر؟ لماذا يفضلون عليها الوظائف وهم يعلمون ان الموظف عبد مأمور والتاجر سيد أو أمير؟ جواب هذا هو ما أشرنا إليه فى الخطأ فى معنى الشرف".

ويتساءل الكاتب: "لماذا لا يؤسس أغنياؤنا شركات وطنيه للأعمال النافعة للبلاد؟ ولماذا لا يثقون إلا بالأجنبى فى جميع معاملاتهم فيساعدون الشركات الأجنبية ويخذلون كل عمل وطنى؟ لماذا لا ينشئون مدارس للعلم والصناعة تحيا بها البلاد والعباد وتكون لهم مورد رزق.. ولبلادهم مورد سعادة وارتقاء؟"..

وقد أرجع الكاتب الأمور السابقة كلها إلى أمرين هما:

"الجهل وفساد التربية اللذين هما علة كل بلاء وشقاء لأبناء البلاد".

وبتوقع رمزى (ص.ش) تنشر المؤيد مقالا بعنوان (الصناعة الوطنية) يذكر فيه كاتبه أن الاستقلال أمنية كل وطنى وأنشوده كل أمة تتطلع إلى الرقى ولكنه مع ذلك نتيجة لأعمال وثمرة لجهاد ومن ذلك "الآخذ بيد الصناعة الوطنية والعمل لتحسينها بتشجيع الصناع الوطنيين بكل الوسائل من الإقبال عليها وتفضيلها على وارد الخارج مهما كان[1]"

ويطالب الكاتب بضرورة "مزاحمة الأجانب فى كل مرافق الحياة الاقتصادية بشرط أن يتصف المتاجرون بالصدق والإخلاص والأمانة" ويطالب الكاتب أيضا بإنشاء مدرسة تجارية وأبدى أسفه لأنه "لا توجد فى بلادنا على سعتها وكثرة غنى أهلها مدرسة واحدة لتعلم هذا الفن الحيوى الجليل".

ولعل مما يلفت النظر فى صحيفة اللواء أن (أحمد حلمى) المحرر الثانى فى الجريدة بعد مصطفى كامل كاد يتخصص فى كتابة معظم المقالات الاقتصادية فى الصحيفة بحيث يمكن أن تعتبره أول محرر اقتصادى متخصص عرفته الصحافة المصرية.. وكان أحمد حلمى يرى أن الثروة هى "المال الذى تتداوله أيدى الأمة فردا بعد فرد[2]".. وإنه بقدر ما يكون هذا المال محفوظا فى دائرة أهل الوطن "تكون سعادة الأمة وهناء الأفراد والمال كيفما انتقل بين طبقات الأمة فلا يضر بمجموعها". كما كان يرى أن الضرر البالغ للاقتصاد الوطنى يأتى عندما "تنفتح

(١) المؤيد – ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٠ مقال بعنوان : (الصناعة الوطنية تستيقظ .. خذوا بيدها ايها الوطنيون).

(٢) اللواء – ٢٨ أبريل سنة ١٩٠٠ مقال بعنوان : (طاعون الثروة المصرية).

لذلك المال ثغور ينفلت منها إلى يد الأجنبى".. ويعرض أحمد حلمى لاحوال الصناعة والزراعه والتجارة فى مصر فيذكر أن الزراعة فى تقدم ولكن "يا حسرتاه عليها فإنها فى يد غيرنا.. فالزارع المصرى يتأخر والأجنبى يتقدم "أما عن الصناعة فإن الكاتب يصفها بأنها تعانى "نزاع الروح ان لم تكن أسلمتها.. فالبضائع الأجنبية أقل من البضائع المحليه ثمنا وأحسن رونقا ظاهريا لأنها مصنوعة بيد العلم ومركبة بأفكار العلم "ويتناول أوضاع التجارة فيقول أحمد حلمى: إن "التاجر المصرى لا يكاد يتجاوز رأس ماله خمسين جنيها وهو كل ما يملك إن اتسع عمله ففى أموال الغير التى تزيد فى كل لحظه عليه لفداحة فوائظها وهو مع ذلك يندب كساد السوق ووقوف حركة البيع لأن الشركات العظيمة الأجنبية برأسمالها العظيم تبيع بأقل منه بكثير وهو لو جاراها لذهب ما فى يديه أدراج الرياح لكثرة ما فيه من الخسائر وقلة الأرباح".

وفى مقال آخر يهاجم أحمد حلمى "انتقال قسم كبير من أراضى الوطنيين إلى الأجانب[1] "ويطالب كل ذى قلم ولسان أن يجاهر بتخطئتها".

ويكشف أحمد حلمى عن سياسة الاحتلال المالية فى مصر فيذكر أن الاستعمار البريطانى رأى أن يدخل مصر "من باب الماديات ويختطف أبصارها بوهج الذهب وعلى هذه القاعدة بنى سياسته المالية.. مكان من سوء حظ مصر أن صار معظم الفائدة الناتجه عن هذه السياسة المالية (للشطار) من النازحين إلى القطر المصرى الذين أدركوا النتيجة وصلوا لها ما استطاعوا[2].

ويقرر الكاتب أن اللورد كرومر قد أوعز إلى "القابضين على زمام الأمور فى مصر أن لا يبيعوا أملاك الحكومة من الأراضى الزراعية التى فى إصلاحها أكبر الفوائد إلا لغير المصريين من أصحاب الأموال الأجانب ومما يزيد هذا الرأى تأييداً أن الأجانب الذين يشتغلون بأعمال يحتمل أن يستفيد منها المصرى رأوا منه كل صد وصلف إن لم تكن المعارضة أو الحماقة كما أصاب شركة الغزل والنسيج التى حاق بها الضيق والدمار وما ذلكألا لأنها لو شجعت من الحكومة المصرية راجت أعمالها واتسعت أشغالها فربح منها الوطنيون وتلقوا عنها درسا عمليا يجعلهم أهلا للانتفاع باقطان بلادهم".

ويدعو أحمد حلمى للتخلص من سيطرة السماسرة الأجانب على أسعار القطن المصرى فيطالب بأن "تؤلف نقابة من كبار الأعيان وأرباب الأطيان والمشتغلين بزراعة الأقطان وتنتخب هذه النقابة وفدا من أعضائها للسفر إلى أوربا والطواف على المعامل ومخاطبة كبار التجار والاتفاق معهم رأسا بعد مساومة عدد كبير منهم على ثمن القطن المصرى المناسب للحالة العمومية وعقد الاتفاقات هناك وإبلاغ مضامينها تلغرافيا للصحف الوطنيه فى مصر ليعرف اللاعبون بمصر أن زمان الخطف والتضليل مضى وانقضى وأن عصر اليوم فى دور النهوض والحياة[3]".

---

(١) اللواء - ١٥ يوليو سنة ١٩٠٢ مقال بعنوان (هذه شدتكم ألا تذكرونها يوم رخائكم.. نظرة اقتصادية).
(٢) اللواء - ٢٨ يوليو سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان (يقظة الأمة).
(٣) اللواء- ٢٠ يوليو سنة ١٩٠٧.

والجدير بالذكر أنه بعد بضعة أيام من نشر هذا المقال انهالت الرسائل على اللواء من رجال المال المصريين وعلى رأسهم كبير تجار القاهرة السيد حسن موسى العقاد يعلنون موافقتهم على فكرة أحمد حلمى بتأليف نقابة لتسويق القطن المصرى فى أوربا(١)".

وعلى صفحات اللواء أيضا يطالب (عمر بك لطفى بإنشاء بنك مصرى وطنى" يدفع عن البلاد غوائل الضائقات(٢)".

وكتب (على فهمى كامل) يؤيد أهمية دعوة عمر لطفى ومؤكدا أنه إذا لم ينشأ هذا المصرف الضرورى حالا "تحقق لبلادنا الخراب.. والذى يجد الآن مائة جنيه لن يجد غدا مائة قرش فليتدبر ذلك الوطنيون ويؤسسون البنك الوطنى ليقصد التجار فى الأسواق ويأمن معه الناس شر أزمات كثيرة مفتعلة(٣)".

ويؤيد (الدكتور عبد العزيز بك نظمى) فكرة البنك الوطنى مؤكداً فى مقال له باللواء ان "هذا البنك برأس ماله المصرى سيسهل على المصريين ويلات الأزمة المالية الحالية والمستقبلة ويساعدهم على إنجاز أعمالهم الزراعية والتجارية بإعطائهم ما يحتاجون إليه من المال بشروط عادلة فضلا عن أن مثل هذا البنك مما يزيد من الثروة الحقيقة للأمة.. ويعلمها طريق الاعتماد على نفسها(٤)"

ثم يقترح الكاتب أيضا "تأسيس بنك رهونات مصرى لتسليف نقود للفقراء والبؤساء مجانا برهن حلى أو أمتعة أو ملابس وذلك للقضاء على محلات الرهونات التى تحتسب فوائد لا تقل عن ستين فى المائة وأصحابها من اليونانيين والإسرائيليين والأرمن".

ويكتب عبد الرحمن الرافعى (فى اللواء) أيضا فيحصر مصادر ثلاثة للخطر على اقتصاد مصر الوطنى هى فى رأيه:

المصدر الأول:.

" إن مصر قد انتحلت أطوار المدنية الغربية مند قرن من الزمان فتبدلت فيها مرافق الحياة وتغيرت العادات والأزياء فشعرت الأمة بحاجة مستحدثة اقتضاها تبدل معالم العمران. ولما كانت هذه الحاجات آتية عن طريقة الغرب تنذر على الأمة أن تقوم بها لجدتها وغرابتها فرأت نفسها مدفوعة إلى الاستعانة بالأجانب للحصول عليها وبذلك فتحت لهم مورداً سائغا للكسب وأخذ جزء عظيم من ثروة البلاد يذهب إلى العنصر الأجنبى وتحرم منه الأمة(٥)"

---

(١) اللواء - ١٠ اغسطس سنة ١٩٠٧.

(٢) اللواء ٢٣ أبريل ١٩٠٩ مقال بعنوان : (البنك الوطنى المصرى)

(٣) اللواء - ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (بنك وطنى).

(٤) اللواء - ٣ مايو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (بنك رهن مصرى بالمجان).

(٥) اللواء - ١٤ يناير سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (حياتنا الاقتصادية فى خطر - مصادر الخطر).

المصـــدر الثانى:

" إننا لم نعرف إلى الآن كيف نسير فى حياتنا الشخصية باستقلال وإرادة وكيف نصنع لأنفسنا خطه متفقه مع مصلحتنا فتضمن لنا المستقبل.. بينما الأجنبى واقف بالمرصاد يجمع كل ما يتساقط من أيدينا ويستغله على حسابنا فيأخذ ما تقدر عليه مهارته من الثروة وبذلك لا تمر علينا سنة إلا وتقل ثروة البلاد وتنتقل شيئا فشيئا إلى يد الأجانب".

المصدر الثالث:

فهو "أشد خطورة من الأولين.. وهو أن مصر أصبحت ميدانا لحرب اقتصادية اشتبكت فيها العناصر المختلفة من اهلية وأجنبية تتنافس كلها فى استغلال موارد الثروة المصرية والاستئثار بخيراتها .. فاذا نحن نظرنا إلى العنصر المصرى رأيناه أقل العناصر وسيلة وأضعفها سلاحا فى الميدان.. لذلك نراه يضطر إلى التقهقر أمام خصمه الأجنبى القوى ينزل له ما كان بيده من مال".

ويقرر الرافعى انه لو كانت لنا وطنية حقا.. "لجعلت من أهم مراميها اتقاء ذلك الخطر الذى يتهدد الأمة فى أكبر مقوماتها ولأحاطت ثروة البلاد بسياج يحميها من غائلة التيار الأجنبى ولعنيت بتربية الناشئة تربية اقتصادية صحيحة".

وتنشر "الجريدة" العديد من المقالات الاقتصادية لكاتب يوقع باسم رمزى هو (سهيل) ولعل من اهم تلك المقالات سلسلة بعنوان (الكفاءة المالية) أكد الكاتب فى أولاها أن الكفاءة المالية لا تنال بمجرد وجود المال بين أيدينا بل "بمعرفة استثماره.. واستثماره يكون بإنشاء المصارف والشركات والاشتغال بأشغال البورصة المشروعة[1].. ويكرر الكاتب المطالبة بإنشاء بنك وطنى مصرى اذ انه فى رأيه "قبيح لنا أن لا يكون لنا نصيب من حركة القطر المالية إلا كوننا زبائن وعملاء للبنوك والشركات الأجنبية ورغبتنا فى أن تكون مدينين لا دائنين... وهذه الرغبة ناشئة عن الجبن المالى وخوف الاعتماد على أنفسنا والثقة بها".

ويتعرض الكاتب لادعاء عدد من الأجانب أن مصر يستحيل أن تكون أمة صناعية.. فذكر أنهم يقولون أن البلاد لا يمكن أن تكون زراعية وصناعية معا فاما الأولى وإما الثانية "وأعظم حجة لهم فى ذلك أن إتقان الزراعة والصناعة يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة فما ينفق منها على الزراعة لتقويتها يضعف الصناعة وبالعكس.. ومهما يكن فى هذه الحجة النظرية من القوة لم تخرج عن كونها سفسطة فى نظرنا لأن الشواهد الحسية تنقضها[2]".. ويضرب الكاتب مثلا بالولايات المتحدة الأمريكية فهى "أعظم البلاد زراعة وهى أعظمها صناعة أيضا".

---

(١) الجريدة - ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان: "الكفاءة المالية".

(٢) الجريدة - ٢٩ أبريل سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان: (الكفاءة الصناعية).

ويؤكد الكاتب أننا متى استطعنا "إنشاء المعامل لنسج قطننا لم يقف ذلك فى سبيل تقدم زراعتنا البتة".. ثم يشير الكاتب إلى ضرورة البدء أولا بعمل الصناعات التى تعتمد على الزراعة كصناعة الألبان "حتى يمكن توفير ما تدفعه فى استيراد هذه الاشياء من الخارج ومن أوربا بالذات والجزر اليونانيه خاصة".. كما يطالب بزراعة التوت فى مصر" حتى يمكن صناعة الحرير.. وهناك أحد الوجهاء السوريين طلب من الحكومة أرضا تحت شروط معلومه لتجربة زراعة التوت نحو عشر سنوات فجاءت التجربة بالمرام على ما نذكر ".. كذلك يطالب الكاتب بعمل مصانع" لتقديد الثمار وعمل العجوة بدلا من استيرادها من العراق والجزائر وطرابلس الغرب.. ثم تصديرها بعد ذلك.. فإن أشجار النخيل منتشرة فى مصر ومن نوع جيد يستطيع مزاحمة بلح الدول الأخرى فى السوق الخارجى "كما يدعو الكاتب إلى زراعة الكروم والتين فى مصر وكذلك زراعة العنب والزبيب لتقطير الخمور"..

ويناقش الكاتب بعض ما أثير حول موضوع فتح البنوك والمصارف فيقول: "اذا كان يمنع مانع دينى منه فليس ثمة مانع يمنع المصريين المسيحيين من إنشائها فلم يستأثر الغريب بها".. وأخيرا يؤكد الكاتب أنه إذا تحقق كل ذلك "فنحن حينئذ مستقلون فعلا إن لم نكن مستقلين اسما وإذا نلنا الاستقلال الفعلى فلا أهون من نيل الاسمى".

وتطالعنا الجريدة أيضا بمقال هام لحضرة الكاتب الفاضل طلعت بك حرب تحت عنوان (حقيقة مرة) يقول فيه إن مصر تطلب الاستقلال التام وتطلب أن تكون مصر للمصريين وهذه أمنية كل مصرى ولكن "ما لنا لا نعمل للوصول اليها؟ وهل يمكننا أن نصل إلى ذلك إلا إذا زاحم طبيبنا الطبيب الأوربى ومهندسنا المهندس الأوربى والتاجر منا التاجر الأجنبى والصانع منا الصانع الأوربى(١)"..

ثم يتساءل طلعت حرب قائلا: "هل يمكننا أن نصل إلى ما نطلبه ونتمناه إلا إذا وجدت عندنا تجارة وصناعة نستغنى بهما عن تجارة أوربا وصناعتها أو على الأقل نقلل من احتياجنا إليها فيهما".

ويحذر الكاتب من مغبة استمرار الوضع على ما هو عليه فى البلاد ببقائنا "تابعين لغيرنا فى جميع مرافقنا الحيوية ومحتاجين لسوانا فى ملبسنا ومأكلنا ومشربنا فماذا تكون حالنا ولا كبريتة يمكننا صنعها نوقد بها نارنا ولا إبرة لنخيط بها ملبسنا ولا فابريقة ننسج بها غزلنا.. ولا ولا بل ولا مركب أو سفينة نستحضر عليها ما يلزمنا من البلاد الأجنبية فما بالنا من ذلك لاهون ولا نفكر فيما يجب علينا عمله تمهيدا لاستقلالنا إن كنا له حقيقة طالبين وفيه راغبين".

ثم يدعو طلعت حرب أبناء الأمة المصرية لإحياء فكرة وملكة الصناعة فى أبنائنا "علينا أن نعلم التاجر من أهلنا كيف يتقن عمله والصانع كيف يحسن صناعته علينا أن ندعم بعضنا فى عمل تجارى أو فى صناعة صغيرة فتنمو وتروج".

---

(١) الجريدة - أول أكتوبر سنة ١٩٠٧ مقال بعنوان : (حقيقة مرة).

ويقترح طلعت حرب أن تشكل لجنة عمل يكون من وظائفها "طرق جميع أبواب الترقى العلمى وليقم من بيننا من يبارى الغير فى جميع ما تحتاج إليه البلاد فقد أصبحنا فى أزمة من جميع الوجوه وفى كل الأشياء". ويؤكد أنه فى اليوم الذى يكون "عندنا فيه الطبيب والتاجر والمهندس العالمون بفنونهم وصناعتهم والعاملون بها والمتقنون لها يحق لنا أن نقول إننا مع الأجنبى فى العمل سواء "وأنه فى اليوم الذى يصبح (فيه المصرى عاملا فى الشركات التى تستنفد ينابيع ثروات البلاد.. وله نصيب وافر فى إدارة بنوكها ورأس مالها وله رأى معدود فى جميع المشروعات المالية.. والمال هو أس كل الأعمال فى هذا العصر وقوام كل ملك.. فى ذلك اليوم يحق للأمة أن تطلب الاستقلال بقوة المال وبقوة العلم الذى يجب أن توجه إليه جميع قواها وأريد هنا العلم العملى الذى يخرج رجالا أكفاء لتلك الغايات التى أوضحتها".

وأخيرا يحذر طلعت حرب أبناء وطنه أنه إذا ما بقينا على ما نحن فيه من جمود وخمود وتهاون وتقاطع وتحاسد. (فقد سجلنا على أنفسنا عدم الكفاءة وعدم الأهلية إلى الأبد جنينا جناية كبرى على أولادنا".

ويسهم أحمد لطفى السيد فى الدعوة إلى إنشاء البنوك والشركات الوطنية.. إذ يرى أن "بعد المصريين عن مجاراة الأجانب فى فتح البنوك وتأليف الشركات المالية كل ذلك يبعد المصريين عن الاستقلال الفعلى[١]".. ويطالب أحمد لطفى السيد ان "نجتهد فى تأليف البنوك والشركات والبيوتات التجارية حتى لا نكون فى بلدنا غرباء أو عيالاً على الأجانب فى المسألة المالية".

كما يطالب أحمد لطفى السيد بتشجيع الصناعة الوطنية حتى تستطيع أن تقف على قدميها فى مواجهة المنافسة الأجنبية فيقول: "فمن أراد تعضيد الصناعة المصرية وإنماء الكفاءة الصناعية فأول واجب عليه.. لا أقول أن يهب المصانع المصرية أو يقف ماله على المصانع المصرية.. بل يكفيه أن يشترى من المصانع المصرية بالثمن الذى يشترى به من المصانع الأجنبية وهو بذلك يحمى الصناعة المصرية ومن أحيا الصناعة فانما دفع البلاد إلى الاستقلال[٢]".. وفى مقال تال - ومع اشتداد حماسة لطفى السيد لتشجيع الصناعة المصرية نراه يخاطب الأمة مطالبا إياها بأن تنفضل مصنوعات البلاد عن المصنوعات الواردة من الخارج ولو كانت اقل منها ثمنا أو أقل بهجة لانها دائماً أكثر متانة. ولانها بضاعة مصرية قبل كل شىء ويكفى أن تكون الصناعة مصرية لتكون موضع التفضيل للمصريين[٣]".

وفى صحيفة وادى النيل يكتب "سيد على" مقالا هاما عن الاحتلال المالى لمصر يذكر فيه "أن احتلال انجلترا العسكرى والإدارى واللغوى لمصر لم يكن كافيا.. ورأت أن هذا الثالوث الاحتلالى يحتاج إلى رابع لا يسهل زواله وهو الاحتلال المالى وبه تثبت القدم الانجليزية فلا تتزعزع فأنشأت تستهوى الماليين على يد طاغيتها اللورد كرومر وتسهل لهم أسباب الانتفاع فملأت الشركات كل شىء فى مصر وكاد الإنسان يحسب نفسه أنه تابع لشركة وأن ما يحركه شركة»[٤].

---

(١) الجريدة - ١٨ مايو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (الحالة الحاضرة).
(٢) الجريدة- ٢٦ فبراير سنة ١٩١٢ مقال بعنوان (صناعتنا).
(٣) الجريدة - ٢٧ فبراير سنة ١٩١٢.
(٤) وادى النيل - ١٠ مايو سنة ١٩٠٨ مقال بعنوان (لا احتلال إلا بالمال).

ثم يقرر الكاتب أن الاحتلال العسكرى والإدارى واللغوى لا ينال من الحماية شيئا إلا إن كانت بالقوة وهى فى غالب الأحيان تكون بعيدة عن العدل «ولكن الاحتلال المالى تحميه شرائع البلاد وهو احتلال لا تصل إليه إنتقادات المنتقدين ولا تشوهه أيدى العاملين بل يكون فى حمى من كل إنسان وفى معزل عن الأحزاب ولكنه يعمل للسياسة الانجليزية فى طريق خفى وبذلك ما بقى ممنعا فى مصر للانجليز.

وفى صحيفة (الأهالى) يسهم (عبدالقادر حمزة) فى الدعوة إلى إنشاء بنك وطنى إذ كان يرى أنه «لابد للمصريين من باب يطرقونه غير أبواب البنوك الحالية التى إن أعطت راحمة أخذت فوائد بمقدار المحصول فأخذت رأس المال المقترض وإن أعطت غير راحمة أسرعت فى خراب المقترض وعجلت بإفلاسه.. وذلك الباب هو إنشاء بنك وطنى مصرى[١].

ويؤكد عبد القادر حمزة أنه من الضرورى "إنشاء البنك الوطنى إما عاجلا أو آجلا.. أقول إما عاجلا أو آجالا لأن الحالة التى عليها الفلاح الآن وإجحاف البنوك به لابد أن يضطر فريق من غيورى المصريين وذوى اليسار منه إلى إنشائه".

وتشارك صحيفة (العلم) فى الدعوة إلى تصنيع مصر وعدم اقتصار البلاد على الزراعة.. فتسائل فى إحدى المقالات قائلة: "كيف تبقى أمة ليس لها من أنواع الاقتصاد إلا نوع واحد هو الزراعة فى مصر.. بل وصنف واحد من أصناف الزراعة وهو القطن[٢]"

ثم تطالب الصحيفة ولاة الأمور فى البلاد بأن "يعيدوا زراعة الدخان والبحث فى أنواع زراعية أخرى".

كما تدعو الصحيفة أيضا إلى ضرورة "إنشاء المصانع ولو اللازمة منها للزراعة وحدها.. إذ اإه إذا وجدت المصانع بجوار الزراعة فإن هذا مما يفيد الزراعة فائدة عظيمة".

والحقيقة أن إنشاء بنك مصر - كان تعبيرا عن هذه الرغبة الإجماعية للمصريين فى إنشاء بنك وطنى لذلك كان طبيعيا أن يواجه إنشاء البنك بحملة هجوم وتشكيك واسعة من جانب الصحافة الأوربية وخاصة الصحافة الإنجليزية وعدد من أغنياء الأجانب فى مصر المستفيدين من غياب البنك الوطنى المصرى.. ولقد تصدت صحيفة الأخبار لمواجهة هذه الحملة فنشرت مقالا هاما (لطلعت حرب) يرد فيه على انتقادات الصحف الأوربية والاحتلالية ويذكرها أن فكرة تأسيس البنك المصرى" الذى يعمل لمصلحة مصر قبل أية أمة أخرى ليست بالحديثة.. بل فكرة قديمة قد أراد الله تحقيقها الآن[٣]..."

ثم يأخذ طلعت حرب فى الرد على الانتقادات الموجهة لبنك مصر بعد أن يحصرها فى ثلاثة اعتراضات رئيسية فيقول "ما كاد يظهر نبأ تأسيس البنك حتى وجهت إلينا الاعتراضات الآتية:

أولا: أننا أردنا لبنك مصر ورأسماله صبغة مصرية فأثبتنا تعصبنا وتأخرنا فى المدنية..

ثانيا: أنه ليس فى مصر من يصلح لأعمال البنوك..

---

(١) الأهالى - ٩ فبراير سنة ١٩١١ مقال بعنوان (حاجتنا إلى بنك وطنى).

(٢) العلم - ١٧ أغسطس سنة ١٩١٢ مقال بعنوان (حالتنا الاقتصادية).

(٣) الاخبار ٩ مايو سنة ١٩٢٠ مقال بعنوان (استقلال مصر الاقتصادى)

ثالثا: أن الأمة مع كل الطبل والزمر اللذين احاطا بالمشروع لم يجمع منها سوى ٨٠٠٠٠ جنيها من أسماء كثيرين اكتتب كل منهم بمبلغ زهيد مما يدل على أن الأمة غير مستعدة للأعمال الاقتصادية"

ويتناول طلعت حرب الانتقاد الاول فيرد عليه مؤكدا "أن البنوك الأجنبية كثيرة فى البلاد انما يعوز مصر حقيقة بنك برأسمال أهلى يعمل لمصر ولمصلحة مصر لضمان ذلك لم يجد من فكروا فى تأسيس البنك سوى جعل الأسهم اسمية واشتراط بقائها بيد مصرية ولهم أسوة حسنة بما يحصل فى البلاد الأخرى فى كل الأحوال التى يريدون فيها أن لا يتسلط الأجنبى على مرافق البلاد الحيوية.. يصلح ذلك كل متتبع لما هو جار فى البلاد الأجنبية ولما تقرره فرضها التجارية وحكوماتها لحماية هذه المرافق الاقتصادية والمالية .. وليرنا المعترضون صاحب حصة فى مال بنك انجلترا غير انجليزى فلماذا لا يعاب مثل هذا على الأمم الراقية.. ويعاب علينا ان تشبهنا بهم وأردنا ان نحفظ لنفسنا وبلادنا بنكا واحدا يحترم مصالحنا.. وأى ضرر على غيرنا".

وفى رده على الانتقاد الثانى يقول طلعت حرب:

"يقولون ليس فى مصر من يصلح لأعمال البنوك وأن مجال الكلام فى هذه الكلام واسع نرى الأنسب عدم التوسع فى الخوض فيه. غاية ما نقوله أنه إن كان الرجال الصالحون للاعمال المالية بمصر قليلين فليس الذنب عليها ولذلك ظروف معلومة.. لن تحول دون البدء فى خلق الجيل الذى يصلح فمن لم تخرجه المدرسة.. العمل كفيل بإيجاده والوظيفة تخلق العضو.. قيل لنابليون حينما وضع نظام بنك فرنسا الحالى إنه ليس فى فرنسا رجال ماليون خبيرون بأعمال البنوك فقال لهم.. هذه طائفة يجب خلقها.. وقد خلقت .. وأصبحت فرنسا بعد قرن يضرب المثل بخيرة رجالها الماليين وعلمهم.. فلماذا لا يصدق على مصر ما صدق على غيرها"..

ويفند طلعت حرب الانتقاد الثالث قائلا:

"فيما يتعلق بقولهم عدم استعداد الأمة للأعمال الاقتصادية.. فلا ننكر أن الأمة طفلة فى المشروعات الاقتصادية وما هى الأمة التى ولدت عالمة مستعدة بفطرتها لمثل هذه الأعمال؟ وهل الذنب كما قلنا على الأمة المصرية إذا لم يعلمها أو يعودها احد.. سلوا التاريخ أيضا ينبئكم عما قاست كل أمة فى بداية نهضتها.. وهل لكون الأمة غير مستعدة ان تبقى على عدم استعدادها إلى ما شاء الله".

وفى صحيفة الأخبار أيضا يكتب عبد الرحمن الرافعى مقالا يقارن فيه بين بنك مصر وبنك بولونيا.. وينتهى من هذه المقارنة إلى التأكيد بأن "بنك مصر سيكون كبنك بولونيا أساس استقلالنا الاقتصادى والمالى والمنقذ للبلاد من تلك التبعية المالية لرؤوس الأموال الأجنبية تلك التبعية التى تجعل حياتنا الاقتصادية فى يد أصحاب البنوك الأجنبية فى مصر وأوربا[1]".

---

(١) الاخبار - ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ مقال بعنوان (بنك مصر).

ويمضى الرافعى فى حديثه مؤكدا أن تأسيس بنك مصر "هو تجربة عملية لكفاءة الأمة المصرية ومبلغ جهادها للمحافظة على كيانها بين الأمم وعنايتها بالمشاريع والأعمال الحيوية .. فعسى أن تسفر هذه التجربة عن أننا قوم نقرن القول بالعمل وأننا لا نقل وطنيه وكفاءة عن غيرنا من الشعوب والأمم الناهضة الراقية".

وتسهم صحيفة (الأهرام) أيضا فى الدعوة إلى إنشاء بنك وطنى.. فتكرر الدعوة تلو المرة التوسع فى إنشاء الشركات الوطنية المصرية... ولا تمل ترديد أن الاستقلال الاقتصادى هو الطريق الطبيعى للاستقلال السياسى ذلك انه "لا يمكن الفصل بين الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى والصناعى وقد دل الاختبار على أنه ليس بالمستطاع صيانة الواحد دون الاستناد إلى الآخر(١).

ثم تضيف الأهرام فى مجال دعوتها للاستزادة من تنمية الثروة القومية قولها إن : "الخصوم عابوا علينا بأنا لانملك الصناعة ولا التجارة ولا نواحى الحياة الاقتصادية فى هذه البلاد وغاب عنهم أن مصر خطت خطوات واسعة فى ٥٠ سنة مضت وأن كل شعب من الشعوب اذا استنفد ثروة الأرض عاد إلى المصادر الأخرى".

أما نحن فقد ضاعفنا بإصلاح الأرض ثروتنا ثم بدأت عندنا الصناعة والتجارة - وكان تطورها الوطنى سريعا لا يعرفه من نظر إليها الآن - بل يعرفه من نظر إليها منذ عشرين سنة فالدعوة إلى الاستزادة حتى نستغنى بما عندنا عما عند سوانا لهن ثمرة الثورة الفكرية أو هى بالأحرى ثمرة النهضة الحديثة".

لقد صدقت الأهرام التعبير حينما ربطت بين الثورة الصناعية والثورة الفكرية فى مصر فالنهضة الاقتصادية لم يكن يقدر لها النمو والتطور الا في ظل ثورة فكرية مهدت لها الطريق.

* * *

(١) الأهرام - ٥ يناير سنة ١٩٢٢ مقال بعنوان (أوله كلام).

الفصل الثالث والعشرون

الصحافة المصرية - وتحرير المرأة

أحتلت قضية تحرير المرأة مكانا بارزا من اهتمام الصحافة المصرية فى الفترة التى تناولها البحث.. وذلك بفعل عاملين أساسيين:

العامل الأول:

بداية ظهور حركة نسائية مصرية تسعى إلى اعطاء المرأة حقوقها فى التعليم والعمل.. وقد تمثلت الحركة الجديدة فى التزايد المطرد فى إنشاء مدارس البنات.. والإقبال - النسبى - على تعليمهن والإقدام على تشكيل عدد من الجمعيات النسائية التى استهدفت تجميع جهود المرأة المصرية من أجل نيل حقوقها.. أضف إلى ذلك محاولات الأحزاب المصرية فى بداية نشأتها الانتشار فى صفوف النساء وإقامتها للعديد من الندوات النسائية فى مقار هذه الأحزاب.

ولقد كشفت هذه الحركة النسائية عن فاعليتها بمساهمة المرأة المصرية فى الحركة الوطنية عام ١٩١٩ ومشاركتها للرجل فى التظاهر والعمل ضد قوات الاحتلال والمطالبة بالاستقلال والدستور.

ومما ساعد على تغيير نظرة جانب كبير من المصريين إلى المرأة.. انتشار التعليم وتزايد احتكاك المصريين بالأجانب وخاصة الأوربيين، ذلك الاحتكاك الذى بدأ فى حقيقة الأمر بالحملة الفرنسية ثم بالبعثات العلمية إلى أوربا.. ولعل تجربة الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى فى باريس أكبر دليل على تأثير هذا الاحتكاك فى تغيير نظرة المصريين إلى المرأة حيث كان رفاعة الطهطاوى أول من نادى بحق المرأة فى التعليم والعلم فى الفكر المصرى الحديث ولقد لعبت تجربة السان سمونيين فى مصر دورا مماثلا فى هذا التطور إذ يرجع إليهم الفضل فى إنشاء أول مدرسة للبنات فى الجيزة فى عصر محمد على ... وليس من شك أن احتكاك المصريين بالأوربيين قد تعاظم بعد الاحتلال البريطانى وخاصة بعد أن صارت مصر هدفا لهجرة مكثفة من جانب عدد كبير منهم.

العامل الثانى:

أما العامل الثانى الذى دعم قضية تحرير المرأة المصرية فيتمثل فى أن كثيرا من الكتاب والمفكرين والصحفيين نظروا إلى قضية تحرير المرأة - فى تلك الفترة - باعتبارها جزءا لا يتجزأ من دعوتهم لتوفير الحريات الديمقراطية بالمفهوم الليبرالى.

فعبد الله النديم يرد فى صحيفة "الاستاذ" على سؤال جاءه من إحدى القارئات المصريات تسأله الرأى فى دعوى البعض بالمساواة بين الرجل والمرأة.. فذكر فى رده أنه ليست هناك امرأة مصرية واحدة فيما يتعلق بموضوع المساواة بين الرجل والمرأة.. اذ لابد - فى رأيه - أن نفرق بين المرأة فى القرية.. والمرأة فى المدينة وحتى المدينة ليست المرأة أيضا واحدة فهناك فقيرة المدن... ومتوسطة المدن.. ثم أجرى مقارنة بين طبيعة عمل الرجل وطبيعة عمل المرأة على ضوء تقسيمه السابق لنوعيات المرأ ةالمصرية وانتهى من ذلك إلى تقرير أن "الفلاحة أكثر تعبا من الرجل فى الأعمال، وأن فقيرة المدن تساوى الرجل المشتغل بعمل لطيف .. لا النجار والحداد والبناء مثلا،

والمرأة المتوسطة أقلهن عملا.. والمرأة الغنية لاشغل لها إلا ذاتها اللطيفة ولا عمل لها إلا فيما يختص بالزينة والقلع واللبس والنوم واليقظة وعارض الولادة قصير المدة ينسى أمره بعد أسبوع غالبا.. فاذا تأملت السائلة هذا التقسيم والتفصيل علمت أن المرأة الريفية لافرق بينها وبين الرجل ولا تعانى من مشكلة ما.. أما تحايل ربات الرفاهة على مساواة الرجل بدعاويهن غير مقبول عند ذوى الاختيار.. فنحن نقول أن غير الفلاحة والفقيرة من النساء لايساوين الرجال فى شىء من الاتعاب، وعلى الخصوص الفتيات اللاتى يشتغلن بغير ذاتهن فانهن على فراش الراحة فى الليل والنهار(١).

ومن الواضح أن النديم يعتقد أن مساواة المرأة للرجل رهن بقدرة المرأة على مقاومة عمل يساوى أو يوازن عمل الرجل فالعمل فى رأى النديم هو الشرط الذى يعطى للمرأة حق التمتع بالحرية والمساواة التى يتمتع بها الرجل وعلى هذا نراه يعتبر المرأة الفقيرة فى المدن والمرأة الريفية مساوية تماما للرجل ولا تقل عنه فى التمتع بحقوق الحرية بينما لا يرى مبررا لطلب المرأة الغنية بالمدن هذه الحرية أو المساواة مادامت لا تملك شرط التمتع بهذه الحرية وهذه المساواة وهو شرط العمل.

ويكتب "أحد أدباء الثغر السكندرى" فى صحيفة مصر مقالا عن تأثير المرأة فى المجتمع الانسانى فيؤكد أن للمراة شأنا مهما إذ هى القائمة بحاجات الأسرة وهى تعيين الرجل فى أعماله وشريكته فى أتعابه وأشغاله وعليها يتوقف نمو الحياة الأدبية عند الأولاد"(٢).

"ويذكر الكاتب أن الاوربيين أدركوا هذه الحقيقة لذلك نراهم قد شيدوا لها المدارس العلمية والصناعية وعملوا على حسن سيرها وانتظامها.. وقد نتج عن اهتمام الاوربيين بالمرأة أن "نبغ منهن الكاتبات الفاضلات والطبيبات الحاذقات والأستاذات الماهرات وبرهن على حسن استعدادهن للتحلى بحلى العلوم والآداب بما نشاهد بمرأى العين يوميا من جميل منشر أعمالهن".. ثم يطالب الكاتب الأمة المصرية أن تهتم بتعليم البنات ويؤكد أننا إذا بذلنا فى سبيل تشييد مدارس البنات قدر نصف ما نبذله على مدارس الصبيان فى كل مدينة وقرية لتغير حالنا إلى ما نحب.. فإلى متى نستخف بأمر تهذيب الفتيات وقد عرفنا أن على تهذيبهن تتوقف سعادة أولادنا ومستقبلنا".

ويبدأ قاسم أمين فى النصف الأولى من عام ١٨٩٩ فى نشر سلسلة مقالات فى صحيفة "المؤيد" تحت عنوان (تحرير المرأة). استهلها بدعوة "كل محب للحقيقة أن يبحث معى فى حالة النساء المصريات وأنا على يقين من أنه سوف يصل وحده إلى النتيجة التى وصلت إليها وهى ضرورة الإصلاح فيها"(٣).

---

(١) الاستاذ - ٤ أكتوبر سنة ١٨٩٢ مقال بعنوان (المساواة بين الرجل والمرأة).

(٢) مصر - ٢٨ يناير ١٨٩٦ مقال بعنوان (تأثير المرأة فى المجتمع الإنسانى).

(٣) المؤيد - ٢٠ مايو ١٨٩٩ مقال بعنوان (حالة المرأة فى الهيئة الاجتماعية تابعة لحالة الأداب فى الأمة).

وكان قاسم أمين كان يتوقع ما سوف تثيره هذه المقالات من ردود فعل عنيفة فى المجتمع المصرى المحافظ.. إذ نراه ينبه منذ البداية إلى ان البعض سيقولون "إن ما أنشره اليوم بدعة فأقول نعم أتيت ببدعة.. ولكنها ليست فى الإسلام.. بل فى العوائد وطرق المعاملة التى يحمد طلب الكمال فيها".

ثم يقرر قاسم أمين أن وضع النساء فى كل أمة يختلف باختلاف درجة رقى وتمدن المجتمع الذى نعيش فيه "ففى البلاد التى ارتفعت إلى درجة عظيمة من التوسع فإنا نرى النساء أخذن يرتقين شيئا فشيئا من الانحطاط السابق وصرن يقطعن المسافات التى كانت تبعدهن عن الرجال.. هذه تحبو وتلك تخطو وهذه تمشى وتلك تعدو كل ذلك بحسب حال الجمعية التى تنتسب إليها ودرجة المدينة فيها. فالمرأة الأمريكية فى أول صف ثم تتلوها الانجليزية، وتأتى بعدها الالمانية وتليها الفرنسية ثم النمساوية ثم التلبانية ثم الروسية.. إلخ".

وفى مقال آخر يؤكد قاسم أمين أنه "لا شىء يمنع المرأة المصرية من أن تشتغل مثل الغربية بالعلوم والآداب والفنون والتجارة والصناعة إلا جهلها وإهمال تربيتها"(١). ويعترف قاسم أمين أنه ليس "ممن يطلب المساواة بين الرجل والمرأة فى التعليم فذلك غير ضرورى وانما أطلب الان ولا أتردد فى الطلب أن توجد هذه المساواة فى التعليم الابتدائى على الاقل على الأقل وان يعتنى بتعلمهن إلى هذا الحد مثل ما يعتنى بتعليم البنين"(٢).

ويعتقد قاسم أمين أن لتعليم المرأة وظيفة أخرى هامة غير رفع مداركها وحسن إدارتها لبيتها وهى إعدادها للعمل فى الظروف التى تفرض فيها ضرورة العمل للمرأة فالنساء فى هذه الحالة "يحتجن إلى التعليم ليمكنهن القيام بسد حاجتهن وحاجات أولادهن إن كان لهن أولاد أما تجريدهن عن العلم فيلجئهن إلى طلب الرزق بالوسائل المخالفة للآداب أو إلى التطفل على بعض العائلات الكريمة(٣).

وفى مقال آخر يعلن قاسم أمين أنه على عكس ما يتوهم الكثيرون - بالنسبة لحجاب المرأة ويقول: "إننى لا أزال أدافع عن الحجاب وأعتبره أصلا من الأصول التى يلزم التمسك بها غير أنى أطلب أن يكون مطيقا على ما جاء فى الشريعة الاسلامية"(٤). ويؤكد أن الشريعة الاسلامية "أباحت للمرأة أن تظهر بعض أعضاء من جسمها أمام الأجنبى عنها غير أنها لم تسم تلك المواضع وقال العلماء أنها وكلت مهمة تسميتها إلى ما كان معروفا فى العادة وقت الخطاب واتفق الأئمة على أن الوجه والكفين مما شمله الاستثناء فى الآية ووقع الخلاف فى أعضاء أخرى كالذراعين والقدمين".

---

(١) المؤيد - ٢٨ مايو ١٨٩٩ مقال بعنوان (تربية المرأة.. الوظيفة الاجتماعية للمرأة).
(٢) المؤيد - ٢٩ مايو ١٨٩٩ مقال بعنوان (الوظيفة العائلية للمرأة).
(٣) المؤيد - ٢٨ مايو ١٨٩٩.
(٤) المؤيد- ٣ يونيو ١٨٩٩.

وهاجم قاسم أمين تعدد الزوجات حيث اعتبره يشكل "احتقاراً شديدا للمرأة لأنك لاتجد امرأة ترضى أن تشاركها فى زوجها، امرأة أخرى كما أنك لاتجد رجلا يقبل أن يشاركه غيره فى حبه امرأته"(١).

ويعرض الكاتب أيضا لقضية الطلاق فيقترح أن تصنع الحكومة نظاما للطلاق ينص على أن لايتم الطلاق إلا أمام القاضى(٢).

ولقد قوبلت مقالات قاسم أمين برد فعل عنيف من الرأى العام المصرى من رجال الدين بصفة خاصة الذين تعصبوا للرد على أفكار قاسم أمين وخاصة بعد أن جمعها وأصدرها فى كتاب. ومن أبرز هذه الردود سلسلة المقالات التى نشرها - فى المؤيد أيضا- "الشيخ محمد حسنين البولاقى" من علماء الأزهر الشريف تحت عنوان "أنيس الجليس فى التحذير عما فى تحرير المرأة من التلبيس".. وكان أبرز ما جاء فى هذه المقالات اتهام الشيخ البولاقى لقاسم أمين بأنه "ليست له دراية بالعلوم الشرعية ولا إلمام بالكتب الفقهية، لهذا لا يستغرب منه صدور مثل هذا الكلام"(٣).

واستنكر الشيخ البولاقى دعوة قاسم أمين لمخالطة الخطيب لخطيبته قبل أن يقترن بها فيقول: "لقد كتب صاحب تحرير المرأة كلاما طويلا محصله أن الرجل لا ينبغى أن يقوم على تزوج امرأة إلا بعد أن يتأكد من ميلها له بأن يخالطها مدة يتحقق بها أنها تألفه ويألفها ويختلى بها ويلاطفها وتلاطفه على حسب العادة الجارية بين أهل أوربا وجعل الحديث الوارد عن النبى صلى الله عليه وسلم وهو «انظر إليها فإنه أحرى أن يئيم بينكما» وسيلة لذلك وأقول أن الحديث المذكور لايدل على جواز النظر لاغير وقد اتفق علماء المذاهب على أنه لايجوز للخاطب أن ينظر إلى المرأة المخطوبة إلا إلى وجهها وكفيها اقتصارا على مورد النص ودرءاً للمفاسد فإن المرأة لما كانت محلا للشهوات ويخشى من اجتماعها مع الرجل بدون عقد والخلوة بها حصول مالا تحمد عقباه فإن الشيطان حينئذ ثالثهما كما فى الحديث الوارد عن النبى ﷺ ومن عرف الأحوال والشواهد وعلم ماعليه الناس وجد أنه قد وقع ما لا تحمد عقباه من كثير ممن يستحسن هذا الأمر، بل أن البعض منهم عقد عليها بعد أن خلفت منه أولاد فقصر الشارع الرخصة على نظر الوجه واليدين من الخاطب عند إرادة الخطبة لأن الوجه مظهر الجمال فيعرف به جمالها والكفين دليل خصوبة البدن فيعرف بها خصوبته وما زالت الناس قديما وحديثا على هذا العمل ولم يحدث خراب، بل العار موجود وحصول النفور فى بعض الأفراد لايقدح فى ذلك وكم وقع النفور بين من وقع بينهما اختلاط قبل عقد الزواج" كما ينتقد الشيخ البولاقى ما جاء فى مقالات قاسم أمين ضد تعدد الزوجات قائلا: " إن من عرف غرض الشارع الإسلامى من جواز تعدد الزوجات إنما هو تكثير النسل وعمار البلاد بالموحدين وأهل العبادة عرف انه لا عيب فى تعدد الزوجات ولا طعن بذلك على الدين القويم، فمن كان قادراً على النفقات ووفق من نفسه بالعدل بين الزوجات فلا حرج فى ذلك ولا إثم ولا لوم عليه ولا يرغب عنه فإنه قسم المباح وما

(١) المؤيد - ٥ يونيو ١٨٩٩ مقال بعنوان (تعدد الزوجات).

(٢) المؤيد - ٧ يونيو ١٨٩٩ مقال بعنوان (الطلاق).

(٣) المؤيد - ١٦ أكتوبر ١٨٩٩ مقال بعنوان (رد على كتاب تحرير المرأة).

على المباح من جناح.. وأما الوفاق بين الاشقاء والشقاق بين أولاد الأب.. فأمر موهوم وكم وقع بين الاشقاء من شقاق وأولاد الأب من وفاق والله الموفق فى جميع الأحوال".

ويفند الشيخ البولاقى دعوة قاسم أمين إلى السفور وإزالة الحجاب مستشهدا على فساد رأى قاسم أمين بعدد من آيات القرآن والاحاديث النبوية التى تؤكد ضرورة وجود الحجاب" "فهذه الآيات دلت دلالة صريحة واضحة لا ينكرها إلا مكابر على أنه يجب على المرأة أن تحتجب عن غير محارمها ولا يجوز لهاأن تكشف شيئا من بدنها للأجنبى"[1]. ويقرر الشيخ البولاقى أن "هذه الآيات تدل دلالة واضحة على وجوب احتجاب المرأة وستر جميع بدنها إلا مارخص فيه عند الحاجة وهما الوجه والكفان وعلى منع الرجال من النظر إلى النساء ومنع النساء من النظر للرجال"... وأخيراً يصنف الشيخ البولاقى الحجاب تحت ثلاثة أقسام الاول" ستر جميع أجزاء البدن عن كل من ليس محرما" والثانى "لزوم البيوت وعدم الخروج الا لحاجة " والثالث " ارخاء الحجاب بينهن وبين غير المحارم".

وعندما يصدر قاسم أمين كتابه الثانى (المرأة الجديدة) فى عام ١٩٠١ تبادر المؤيد بنشر مقتطفات من الكتاب الجديد داعية الكتاب إلى مناقشته والتعليق عليه.. ولكن يلاحظ أن الكتاب الجديد لم ينل من الرأى العام الاهتمام الذى ناله كتابه الاول (تحرير المرأة) ولقد كان من أبرز ما نشرته المؤيد فى التعليق على كتاب قاسم أمين سالف الذكر مقال "لأحد أفاضل أساتذة المدارس بعنوان «تربية المرأة» هاجم فيه كتاب «المرأة الجديدة» وخاصة ما جاء به من الدعوة إلى تشجيع تعليم البنات ذاكراً أن «الناظر إلى حالة الشبيبة المصرية يجدها وإن تقدمت فى معرفة القضايا العلمية تأخرت كثيراً فى آدابها فكأنه كلما تقدمت العلوم تأخرت الآداب وانحطت وهذا التأخر مشاهد بين ظهرانينا يزداد كل عام فمجالس الفجور انتشرت وملاعب اللهو عمرت وكاد يختفى من الصغير احترام الكبير إلى غير ذلك من المضار التى ركبها القوم فساءت الحال وذلك نتيجة للمدنية الحديثة الأوربية ونزوع الأمة إلى الارتداء بثوبها، وقد ضلوا.. وكان ذلك نتيجة انتشار المدارس فهى لا تفيد من المنافع أكثر مماتصيبه من الأضرار وقد ضلوا ولذلك يخشى أن الناشئة من الأنثى متى عمها التعليم لا تلبث أن يؤول إلى ما آل إليه أمر الناشئة من البنين فنكون قد جنينا على أنفسنا جناية تجهز على ما بقى من حياتنا فيعم اليأس كل طبيب»[2].

وتطالعنا المؤيد بمقال هام عن مضار الحجاب: يؤكد فيه كاتبه الدكتور محمد توفيق صدقى أن الحجاب «يفسد صحة النساء ويمنعهن من الرياضة البدنية ومن استنشاق الأهوية لإتمام التربية والتعليم والتهذيب وعائق لتثقيف عقل المرأة وتوسيعه وتكبيره بالتجربة وممارسة الأعمال ومخالطة الرجال فى بعض الأحيان فى اجتماعاتهم الصالحة» والحجاب أيضاً «يكثر من حوادث التزوير فى سائر العقود وفى الشهادة والمحاكمة» وهو أيضاً «يحول دون انتخاب الرجال لأزواجهم فيجعل الزواج تابعاً من الصدفة والاتفاق بدلا من الاختبار والانتخاب».

وهو «يمنع الفقيرات أو غير المتزوجات من الحصول على أقواتهن إلا بشق الأنفس ويعسر عليهن الأعمال أو الاشتغال بأى شىء يكتسبن منه رزقهن من نحو خدمة أو صناعة أو زراعة أو تجارة». كذلك فالحجاب كثيراً ما يحرم الرجل لذة الخروج مع زوجه وأولاده.

---

(١) المؤيد - ١٨ أكتوبر ١٨٩٩.

(٢) المؤيد - ٢٨ يناير ١٩٠١ مقال بعنوان (تربية المرزة).

وثمة اتهام لمصطفى كامل ولبقية كتاب الحزب الوطنى ولصحيفته بأنهم «كانوا يقفون من دعوة تحرير المرأة موقفاً رجعياً وظل اللواء كذلك فى شأن الاصلاحات الاجتماعية رجعيا مستمسكا بالقديم أشد الاستمساك»[١]. ويؤيد أصحاب هذه الدعاوى أقوالهم بأنه «حين أصدر قاسم أمين كتابه عن تحرير المرأة تزعمت صحف الحزب الوطنى الحملة على سفور المرأة وتحريرها واتهمت قاسم أمين بأفظع الاتهامات»[٢].

والحقيقة التى وضعنا يدنا عليها من تتبعنا لأعداد صحيفة اللواء ولبقية الصحف التى أصدرها الحزب الوطنى أو التى أصدرها أنصاره، والمؤمنون بمبادئه، تؤكد مجانبة هذه الادعاءات للحق ويكفى للتدليل على بعد هذه الادعاءات عن الصواب أن قاسم أمين قد نشر مقالاته عن تحرير المرأة وجمعها وأصدرها فى كتاب عام ١٨٩٩ بينما لم تصدر اللواء إلا فى عام ١٩٠٠، كذلك فإن أغلب صحف الحزب الوطنى الأخرى لم تصدر إلا بعد إعلان الحزب فى أواخر عام ١٩٠٧ أى بعد صدور كتاب قاسم أمين بأكثر من ثمانى سنوات.

ومن ناحية أخرى فإن المتتبع لصحيفة اللواء لن يعثر على مقال واحد لمصطفى كامل فى هذا الموضوع لا بالتأييد ولا بالمعارضة.

فالملاحظ مثلا أنه عندما أصدر قاسم أمين كتابه الثانى (المرأة الجديدة) فى عام ١٩٠١ أفسحت المؤيد لبعض المقالات المتفرقة - منها ما كان ينتقد الكتاب ومنها ما كان يؤيده.. هذا بينما اتخذت صحيفة اللواء من الكتاب أو صاحبه «موقفاً أقرب إلى الحياد منه إلى المعارضة وكل ما قد يؤخذ على اللواء فى هذا المجال نشرها لخبر رفض الخديو عباس حلمى الثانى: قبول كتاب قاسم أمين وقولها إن فى هذا دليلاً على رفضه لما احتواه»[٣].

والحقيقة أن الخط العام لصحيفة اللواء ولبقية صحف الحزب الوطنى كان يقف مع حرية المرأة لا مع تقييدها. فهذا (مصطفى صبرى) يكتب فى عدد اللواء الصادر فى ٩ يوليو سنة ١٩٠٧ (أى فى حياة مصطفى كامل وفى ظل توليه رئاسة تحرير اللواء) مقالاًبعنوان (مرجع تأخر الشرق)، كان مما جاء فيه قوله إن : «الشرق لن يتقدم إلا إذا تعلمت نساؤه وتهذبت فتياته وعرفن مركزهن فى الهيئة الاجتماعية وانهن لم يخلقن ليكن بائسات بهيمات مهضومات الحقوق المدنية.. ها هى مصرنا نصف عددها نساء كتب عليهن الشقاء فأين أفكارهن وأين العالمة منهم والمرشدة والواعظة الفاضلة»[٤]. ويتساءل الكاتب «هل يظن أبناؤهن وأزواجهن أنهن أنعام يتحكمون فى رقابها بلا إنصاف حتى صدأت أفكارهن وذبلت أزهارهن الفكرية».

أما الشيخ عبدالعزيز جاويش فإنه يكتب فى اللواء مطالباً بالاهتمام بتعليم المرأة مؤكدا «ان الزمن الذى كان الناس فيه مختلفين فى مسألة تعليم المرأة قد مضى وأصبح الكل تقريباً متفقين

(١) د. عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية المصرية - ص ٣٥.
(٢) أحمد بهاء الدين - أيام لها تاريخ - ص ٨٤.
(٣) اللواء - ٢٣ أبريل ١٩٠١ مقال بعنوان (الاحتجاب).
(٤) اللواء: ٩ يوليو ١٩٠٧ مقال بعنوان (مرجع تأخر الشرق).

فى ضرورة تعليمها للضرر الذى بدا لهم من فرط تفريطها فيه ولم يبعد بينهم خلاف إلا فى اختيار التعليم المناسب لحالتها كيلا تتعدى الدائرة الطبيعية التى خلقت لتعمل فيها»[١].ثم يشبه الشيخ عبدالعزيز جاويش المرأة فى هذا الوجود «كمثل معلم فى مدرسة الرجل صاحبها والنشء تلاميذها ومتى عرفنا ذلك هان علينا أن ندرك تمام الإدراك مقدار ما يجب علينا أن يكون عليه ذلك المعلم من الرقى الأدبى والخبرة الفنية والإلمام التام بشئون وظيفته مع ما تستلزمه من حسن الأداة لاحسان الأداء» وأخيراً يؤكد الشيخ جاويش أنه «إذا تم تعليم المرأة وتربيتها فأنا الضمين بتطهير الهيئة النسائية المصرية من جميع صنوف الزركشة والكشكة».

ويكتب محمد فريد وجدى - أحد كبار كتاب الحزب الوطنى - فى صحيفة الدستور - إحدى صحف الحزب - مطالبا بإصلاح حال المرأة مؤكدا أن «من أقدس واجبات المصرى أن يعمل على انتشال المرأة المصرية من وهدة جهالتها الحالية والعمل على ترقيتها وتعريفها قدر نفسها ليتسنى للأمة أن تنتفع بما يزيد عن نصف مجموعها عدد [٢]. وهو يرى أن سبيل ذلك هو «تعليمها وتربيتها التربية الصحيحة وأن ننمى فى روحها أنها مساوية للرجل لا تقل عنه فى شىء».

ويكتب الدكتور نجيب قناوى فى صحيفة وادى النيل وهى إحدى صحف الحزب الوطنى مهاجما الحجاب مفنداً أقوال أنصار الحجاب من كونه يصون شرف المرأة ويمنعها من الزلل مشيرا إلى أن عندنا ألوفا من النساء يلبسن ذلك النقاب «البرقع الأسود مثلا) وهن مع ذلك أحط نوعهن وأجهلهن ولم يجدهن هذا النقاب الكثيف نفعا سوى بقائهن مسلوبات حقوقهن الإنسانية ولاحظ لهن من الحياة إلا النظر إلى حيطان بيوتهن التى لا يبارحنها إلا إلى الرحلة الأخيرة فهن أكثر شبها بالأطفال من حيث الجهل بما يتعلق بأمور الحياة»[٣]. ثم يؤكد الكاتب إنه «ليس صحيحا أن بإزالة الحجاب يؤول الحياء فإن المرأة إذا أرادت التهتك فربما كان الحجاب مساعدا لها.

ويكتب (أحمد حلمى) - الكاتب الثانى بعد مصطفى كامل فى اللواء - مقالا فى صحيفة (القطر المصرى) التى أصدرها على مبادىء - الحزب الوطنى يدافع فيه عن حقوق المرأة فيؤكد أنه «ما رأى أمة أخذت قسطا من المدنية كبر أو صغر وضاع فيها حظ البنات فى الحقوق العامة إلا هذه الأمة المصرية من مبتدىء حياة البنات منذ كن أجنة فى بطون أمهاتهن، فإذا حملت المرأة وثبت حملها رأيت الآباء والأقرباء داعين ضارعين بأن يكون الحمل ولداً لا بنتاً كأن البنات عالة لا نفع منها فى الوجود.. فإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه أسود وركبه هم عظيم ويتوارى من القوم كأنه رمى بسهم من سهام الحياة .. ومن هذا الحين يبقى مقام البنت منحطا فلا عناية

(١) اللواء : ٣ يونيو ١٩٠٨ مقال بعنوان (حول تعليم المرأة).
(٢) الدستور - ٢٠ يونيو ١٩٠٨ مقال بعنوان (إصلاح حال المرأة).
(٣) وادى النيل - ٣٠ مايو سنة ١٩٨ مقال بعنوان (المرأة المصرية).

بتربيتها ولا اهتمام بتعليمها، وكل هم أهلها ينصرف إلى تمنى أن تكون محسوبة فى عداد ذوات الجمال كأن الجمال وحده هو قوام الحياة»(١).

ويرى أحمد حلمى أن جمال المرأة الحقيقى «هو فى كمال عقلها وتربيتها وتعليمها».

أما أمين الرافعى فإنه يدافع فى صحيفة (الشعب) - لسان حال الحزب الوطنى - عن حقوق المرأة السياسية مؤكدا ان «الإنسان يستطيع أن يتنبأ بأن حقوق المرأة السياسية لابد أن تتسع وذلك بلا شك مما يعود على الهيئة الاجتماعية بالإصلاح والتقدم لأن المرأة إذا دخلت واشتركت مع الرجال فى شئون السياسة والإدارة العامة تلطفت الحالة كثيراً عما نراه فى الزمن الحاضر لأن المرأة كما يقول شكسبير خلاصة الخير الإنسانى»(٢).

ونترك الحزب الوطنى وكتابه جانبا - بعد أن دفعنا عنهم ادعاء باطلا وموقفا وهميا من قضية تحرير المرأة كى نقف بعض الوقت عند مدافع آخر صلد عن حقوق المرأة هو أحمد لطفى السيد، فلقد كان أحمد لطفى السيد يرى أن «تعليم البنات أساس لتمدين الأمة وتمدين الأمة أساس استقلالها، فالذى يضع حجراً فى بناء مدرسة للبنات إنما يضع حجراً فى بناء الاستقلال»(٣).

ويتابع أحمد لطفى السيد تطور الحركة النسائية المصرية الآخذة فى النمو ويرجع سبب هذا النمو إلى عدة عوامل وفرت لتلك الحركة الانتصار على معارض حرية المرأة وهذه العوامل هى:

أولا: أنه كان من نصرائها الدين الحنيف الذى لم يحظر على المرأة من مقتضيات الحرية إلا ما يضر بكمالها الذاتى ولاشك أن حركة تتسلح بالشريعة إنما تتسلح بسيف يقطع حجج المحافظين وألسنته السوء وتغطرس الجاهلين»(٤).

ثانيا: هبوب الأمة من نومها العميق للمطالبة بالحرية، على أن الحرية حق طبيعى لكل مخلوق فما استمجه حين يدعى هذه الدعوى ويمنع الحرية عن أمه وأخته وزوجته».

ثالثاً: سيل التمدن الجارف الذى جاءنا من الغرب بمبادئه الفاضلة ورذائله ونحن مكروهون على قبوله دفعة واحدة من غير أن نستطيع أن نقف فى وجه بنائه السريع ذلك التيار المدنى قد جاء أيضاً لمصلحة المرأة وحريتها.

أما عن حصول المرأة على حقوقها السياسية فقد كان أحمد لطفى يلقى عبء التقصير فى المطالبة بذلك على المرأة نفسها فيقول أنه: وإن كنا لا نعرف بوجود نص شرعى من نصوص الشريعة الإسلامية يحرمهم هذا الحق كما حرمه إخوانهن الغربيات بنصوص القوانين إلا ان السيدات المصريات لا يظهر أنهن يردن الاعتراف لأنفسهن لهذا الحق المدنى لأنهن لم يظهرن إلى الآن رغبتهن فى أن يتحللن من ربقة الاستعباد العملى إلى الحرية المخولة لهن شرعا بنصوص الشريعة الإسلامية ولم يبرهن إلى الآن على حبهن للاستقلال الذاتى فى القول والعمل.. فلنتركهن وشأنهن الآن»(٥).

---

(١) القطر المصرى - ١٣ نوفمبر ١٩٠٨ مقال بعنوان (حظ البنات من الحقوق العامة).
(٢) الشعب - ٢٤ فبراير ١٩١٢ مقال بعنوان (حق انتخاب النساء).
(٣) الجريدة - ١٦ مايو ١٩٠٨ (تعليم البنات).
(٤) الجريدة - ٢٧ يناير ١٩١١ مقال بعنوان (الحركة النسائية فى مصر).
(٥) الجريدة - ٢١ مايو ١٩٠٧ مقال بعنوان (مجلس شورى القوانين).

والجدير بالذكر أن محمد حسين هيكل قد بدأ حياته الصحفية فى (الجريدة) بالكتابة فى موضوع المرأة والاهتمام بقضاياها وكان حماسه شديدا فى الدفاع عن حقوق المرأة وحرياتها فهو يعلن «أن حالة المرأة الطبيعية. .حالة كونها ستصير يوما أما تربى أبناءها تحملنا على الإذعان بوجوب تعليمها.. وأما القول بإيقاف علمها عند حد محدود .. ليس إلا تعبيرا عن ما تكنه كل نفس من حب الاستبداد[1].

وهو يرى أن قول الرجل باقتصار تعليم المرأة على قشور من العلم ليس إلا كقول المستعمر أن الدولة التى استعمروها لا تحتاج إلى جيش ما دام هو قد يرأ على المحافظة عليها».

وكان هيكل من أنصار السفور وأعداء الحجاب، فكتب فى الجريدة يهاجم الحجاب ويقول أنه «عادة تسكن في الشرق وقوى تمكنها إلى حد عظيم حتى عدها قوم من الدين»[2]. ثم يصفه بأنه «داء التحكم فى الأمة فجعل يهدم من بنائها الشامخ ويقضى فيها على كل فضيلة ويقتل كل عاطفة».

وينتقد عبدالقادر حمزة فى صحيفة (الأهالى) ظاهرة تعدد الزوجات فيؤكد أنها «مسألة اجتماعية اقتصادية أكثر منها دينية وآية ذلك أن المعدد صاحب الاثنتين أو الثلاث أو الأربع أما أن يكون فقيرا أو غنيا فإذا كان الأول فهو غافل ممرور لا يدرى كم ينتج له التعدد من نكد العيش وبؤس الحياة وكم يشغله عن كسبه وانتجاع رزقه وأن كان الثانى فهو مسرف متلاف لا قيمة لصحته وماله فى نظره أراد أن يسكن نزوة واحدة من نزوات نفسه الأمارة بالسوء فخلق لها من الآلام والمتاعب ما لا قبل لها به»[3].

ويؤكد عبدالقادر حمزة أن الحكمة من تعدد الزوجات كانت رغبة المسلمين الأوائل فى تكاثر النسل ولكن هذا السبب توارى بتوالى الأعوام فأصبح المسلمون يتخذونه سبيلا للمتعة وارضاء للنفوس فما هو إلا زمن وزمن حتى فقدوا الرباط العائلى ففقدوا بفقده القرابة ونما التضاغن فى صدورهم فتغيرت العائلات وركب كل مسلم رأسه فكان ما كان مما نندبه الآن ونبكى على زمنه الغابر ويطالب عبدالقادر حمزة الكتاب وذوى الآراء أن لا يقللوا من البحث فى تعدد الزوجات وأن ينشروا آراءهم ما استطاعوا وبكل وسيلة حتى يخفقوا عن كواهل أبناء الأمة وطأة الجهل بالسعادة المنزلية».

ومن الصحف الهامة التى لعبت دوراً كبيراً فى قضية تحرير المرأة صحيفة (السفور) التى كان يصدرها (عبدالحميد حمدى) فقد كانت الصحيفة تخصص نسبة كبيرة من صفحاتها للدفاع عن حرية المرأة وحقوقها.. إذ يكتب عبدالحميد حمدى مؤكدا حق المرأة فى المساواة بالرجال ومدللا على ذلك باشتراك المرأة مع الرجل فى النضال السياسى أثناء ثورة ١٩١٩ فيقول «منذ أعوام ثلاثة

---

(١) الجريدة -- ١٦ يونيو ١٩٠٨ مقال بعنوان (المرأة المصرية).

(٢) الجريدة : ٢٩ سبتمبر ١٩٠٨ مقال بعنوان (حجاب المرأة).

(٣) الأهالى : ١٦ يناير ١٩١١ مقال بعنوان (تعدد الزوجات).

تعمل نساء مصر إلى جانب رجالها للقضية العامة قضية الاستقلال التام يعملن بجد لا يعرفن الملل يعملن بنشاط واستمرار كذب ما طالما رميت به نساؤنا من الخمول وعدم الثبات»[١].

ويعنف عبدالحميد حمدى العناصر الرجعية التى تقف دون ممارسة المرأة المصرية لحقوقها وحرياتها قائلاً : «عيب وأى عيب أن ترتفع من جانب الرجال فى هذه الأيام أصوات تنكر على المرأة حقها فى الحرية فهذا دليل عن أن هؤلاء الرجال سبة ونقص فى فهمنا لمعنى الحرية»[١]. ويعلن الكاتب أن «تقاليد الأيام الغابرة قد تركت فى نفوسنا أثراً يميل بنا إلى التحكم فى المرأة بقدر ما تسمح لنا ظروف الزمان ولو أننا فكرنا بقليل من الروية لأدركنا أن وسائل ذلك التحكم المادية قد زالت بالفعل ولم يبق فى يدنا غير الوهم ولو أن المرأة نادت علينا مجدة فى ثورتها لما وجدنا من سلاح نقاوم به ثورتها لنسترد ما كان لنا عليها من سلطان عند ذلك يسقط فى أيدينا ونصبح ضحكة المستبدين «وينصح الكاتب الرجال قائلا «فخير لنا وألف خير أن ننزل من تلقاء أنفسنا عن ذلك السلاح فنبقى على مودة أخواتنا ونثبت للعالم كله أننا ونحن نطالب بحريتنا المغصوبة نلقى راضين مختارين ذلك السلاح الذى لم نسع إليه سعيا ولكن ظروف الزمان هى التى تركته عفوا بين أيدينا. وإلا فالويل لنا يوم أن تثور النساء».[٢].

ومما يجدر ذكره أن صحيفة (السياسة) كانت أول صحيفة تخصص صفحة كاملة أسبوعيا للسيدات سمتها (صحيفة السيدات) وكانت تحتل دائما الصفحة الثالثة من الجريدة وتظهر يوم الجمعة من كل أسبوع وكانت تتضمن مقالات متعددة تدافع عن المرأة وحقها فى التعليم والعمل وتدعو إلى الارتفاع بمستواها الثقافى والفكرى. بل ان تلك الصفحة كثيراً ما قدمت أفكارا جريئة -بمقياس ذلك العصر- مثل الدعوة إلى رفع سن زواج الفتيات حيث أكدت الصحيفة «أن تزويج الفتاة قبل بلوغها السن المعقولة عمل وخيم العوائق يؤذى صحتها ويضعف نسلها إلى حد خطير ويحرمها فرصة التعلم والاستنارة فتكون أما جاهلة لا تقدر على تربية أطفالها»[٣].

ولقد شهدت تلك الفترة أيضاً ظهور عدد من الكاتبات المصريات اللائى لعبن دوراً هاما فى الدعوة لتحرير المرأة.. وقد اتخذت مساهمة الكاتبات المصريات فى قضية تحرير المرأة طريقين:

الأول: الكتابة فى الصحف الكبيرة مثل اللواء والمؤيد والجريدة والأخبار والسياسة والأهرام وغيرها.

الثانى: إصدار الصحف والمجلات النسائية مثل مجلة (الفتاة) الشهرية التى أصدرتها هند نوفل فى الإسكندرية عام ١٨٩٢ ومجلة (مرآة الحسناء) نصف الشهرية التى أصدرتها بالقاهرة (مريم مرهم) فى عام ١٨٩٦ ومجلة (السيدات والبنات) الشهرية التى أصدرتها (روزا انطون) بالإسكندرية عام ١٩٠٢ ومجلة (فتاة الشرق) الشهرية التى أصدرتها بالقاهرة (جميلة حافظ) عام ١٩٠٧ ومجلة (ترقية المرأة) الشهرية التى أصدرتها (فاطمة راشد)

---

(١) السفور - ٢٢ يناير ١٩٢٢ مقال بعنوان (المرأة فى ميدان العمل).

(٢) السفور - ٣ فبراير ١٩٢٢.

(٣) السياسية : ٤ يونيو ١٩٢٣ مقال بعنوان (الفتاة المصرية وسن الزواج).

عام ١٩٠٨ ومجلة (الجنس اللطيف) الشهرية التى أصدرتها بالقاهرة ملكة سعد ومجلة (فتاة النيل) الشهرية التى أصدرتها بالقاهرة (سارة الميهية) فى عام ١٩١٣ ومجلة (المرأة المصرية) الشهرية التى أصدرتها بلسم عبدالملك بالقاهرة في عام ١٩٢٠ ومجلة (النهضة النسائية) الشهرية التى أصدرتها لبيبة هاشم بالقاهرة عام ١٩٢١ ومجلة (السيدات) الشهرية التى أصدرتها بالاسكندرية روزا أنطون حداد، وصحيفة (الرجاء) الأسبوعية التى أصدرتها ليلى عبدالحميد الشريف بالقاهرة عام ١٩٢٢.

وتكتب سلمى طنوس فى (المقتطف) تطالب بتعليم المرأة لإتاحة الفرصة أمامها للعمل إذا ما اضطرتها الظروف لذلك فتقول «وما هو ضرورى للبنات أيضاً أن تتقن البنت علما من العلوم أو فنا من الفنون أو حرفة من الحرف تحذرا من نوائب الزمان وتقلب الأيام»[١].

أما (باحثة البادية) فإنها تكتب فى صحيفة (الجريدة) العديد من المقالات تحت عنوان (نسائيات) جمعتهما بعد ذلك فى كتاب ولقد كانت قضية تعدد الزوجات من أهم القضايا التى تعرضت لها حيث ذكرت أن المرأة إذا ابتليت بالضرة انطفأ سراج بهجتها وحل مكانه نار حقدها وذوى غصن قدها وزرعت محله بذور شرورها»[٢].

وتعلم الكاتبة أنها لا تعذر الرجل الذى يتزوج مرتين إلا إذا تعذر عيشه هنيئا مع زوجته الأولى لسبب ما شرعيا كان أو غير شرعى، وهى ترى أن «الطلاق على كرهه أسهل وقعا وأخف ألما من الضرة فالأول - شقاء وحرية والثانى شقاء وتقييد».

وتكتب لبيبة هاشم فى (الجريدة أيضاً) تؤكد أن «المرأة خلقت مساوية للرجل فى كل شىء بدليل أنها متممة له لا يمكن الاستغناء عنها لحفظ نوعه فكلاهما لازم للآخر على نسبة متساوية وبعبارة أصح كليهما شخص واحد فى جسمين ومتى سلمنا بهذه النظرية لا يسعنا إلا التسليم بها فلا يمكننا تفضيل شطر على شطر فى ذلك الإنسان الكامل»[٣].

وهى ترى أنه «لظلم بين أن لا تتعلم المرأة وتفهم أنها مخلوق حى كالرجل مماثلة له فى الخلق والتركيب ولها حقوق كما عليها واجبات عظيمة الأهمية ثم ترى من جهة أخرى حقوقها مهضومة وشخصيتها مداسة ومنزلتها منحطة.. ولعمرى فإنه لأفضل لها ألف مرة أن تظل عمياء جاهلة محاسن الوجود من أن تعالج عينيها حتى تبصر النور ثم تجبر على وضع عصابة تحول دون انطلاق بصرها فى الكون».. ورغم ذلك تعلن لبيبة هاشم أنه «أما وقد أخذت المرأة تسير فى سلم الارتقاء فصار يستحيل على الرجل أن يستمر على الوقوف فى سبيل حريتها».

وتكتب (نبوية موسى) فى صحيفة الأهالى تطالب بحق المرأة فى العمل.. قائلة ان اقتصار المرأة على تعلم أعمال المنزل وما يتعلق به يخفى كثيراً من مواهبها العقلية والجسمية لعدم

(١) المقتطف - أول ابريل ١٨٨٤ مقال بعنوان (تعليم النساء وتربيتهن).

(٢) الجريدة : ٢٢ ديسمبر ١٩٠٨ مقال بعنوان (تعدد الزوجات والضرائر).

(٣) الجريدة : ٦ يونيه سنة ١٩١٠.

استعمالها»[١]. ومؤكدة أن الله سبحانه وتعالى لم يخلق المرأة عاجزة كما يزعمون بل خلقها كالرجل جسما وذكاء واستعدادا فقد خلق لها عينين ولسانا وقدمين وغير ذلك من الأعضاء الناقصة ولم يميز الرجل عليها فى شىء من هذا ولم يكتب على هذه الأعضاء أنها إنما خلقت لطهو الطعام وتنظيف الأوانى والمشى على البساط بل هى صالحة لذلك إذا وجد وهى فوق ذلك صالحة للأعمال الأخرى إن دعت الحاجة».

وترى (فاطمة راشد) أن أول سبب لانحطاط المرأة فى الديار المصرية هو (الجهل وفساد التعليم.. أما الجهل فأمره أشهر من أن يذكر وأما فساد التعليم فيكفى دليلا عليه أن البنت المتعلمة لا تزيد عن الجاهلة شيئا يذكر بل ربما تكون الجاهلية أكمل منها فى بعض الأحيان وذلك راجع إلى عدم اعتناء الحكومة بأمر تربيتها وإلى تهاون الآباء بذلك أيضاً»[٢]. ثم تطالب فاطمة راشد الحكومة «بالصرف على البنات كما تصرف على الذكور بالمساواة لأنهن نصف هذه الهيئة ولهن الحق فى المطالبة بنصف ما تصرفه الحكومة لتعليم الذكور وحث الآباء والأمهات على عدم أخذ بناتهن من المدارس بمجرد القراءة والكتابة لأنها ليست الغاية المقصودة بل هي وسيلة توصلهن إلى الغاية».

وتطالب (ملكة سعد) فى إحدى افتتاحيات مجلة (الجنس اللطيف) التى كانت تصدرها وترأس تحريرها بالعمل على «ترقية شعور المرأة - المصرية وإعدادها بالوسائط الأدبية أن تكون فى يوم ما فى مستوى واحد مع المرأة الغربية»[٣].

ثم تؤكد الكاتبة أن «انحطاط المرأة المصرية قد أدى إلى انحطاط الشئون العامة فى مصر وهوى بها إلى أحط درجات الانحطاط»[٤]. وهى ترى أن الغرض من تعليم المرأة لا يجب أن يكون هدفه فقط الاختصار على القراءة والكتابة بل أن يعدها لمزاولة بعض الأعمال تحسبا لظروف الحياة والزمن فهى تعتقد أن النساء إذا تعلمن تعليما صحيحا يمكنهن حينئذ أن يقمن بما يقوم به الرجال من الأعمال - بل يمكنهن مزاحمتهن فى الأعمال ولو أن العناية وجهت لتعليم المرأة فى العصور الخوالى واهتم المصلحون بكسر قيود التقاليد القديمة والعادات الرثة التى كانت مقيدة بها لأصبحت حالتها اليوم غير حالتها بالأمس ولكان لها فى الهيئة الاجتماعية مقام غير هذا المقام»[٥].

أما (سارة الميهية) رئيسة تحرير مجلة (فتاة النيل) فإنها تعتقد أنه لا توجد بمصر نهضة نسائية كما يدعى البعض فالذى يمكننا أن نقوله إزاء هذه النهضة إن كان ثمة نهضة أنها نهضة وهمية ولا وجود لها إلا فى عالم الصحف والنشر فقط»[٦].

---

(١) الأهالى : ٢٣ مارس ١٩١١ مقال بعنوان (الرجل والمرأة واحتياجها إلى الرجل).

(٢) ترقية المرأة - صفر ١٢٢٦ هـ مقال بعنوان (أسباب انحطاط المرأة المصرية).

(٣) الجنس اللطيف - ٤ يوليو ١٩٠٨.

(٤) الجنس اللطيف : أغسطس ١٩٠٨ مقال بعنوان (المرأة فى مصر).

(٥) الجنس اللطيف : فبراير ١٩٠٩ مقال بعنوان (هل يمكن للنساء أن يقمن بما يقوم به الرجال من أعمال).

(٦) فتاة النيل : أول محرم الحرام سنة ١٣٣٢.

لذلك تطالب الكاتبة بضرورة أن تقوم النهضة النسائية أولاً على أساس متين وأن تكون لها مبادىء صحيحة الغرض ثم يجب أن يقوم بها نساء يعقلن ويفهمن لكى يكون لهن رأى مقبول يدعم النهضة النسائية المأمولة فكل بناء يقوم على أساس غير متين يتداعى قبل أن يتم .. بل لا يتم».

وترى (لبيبة أحمد) رئيسة تحرير مجلة (النهضة النسائية) أن «المرأة والرجل عاملان قويان على رقى الأمة وبلوغها غاية من الكمال لا يستهان بها»[١] .وهى تعتقد أنه «إذا شق الرجل عصا الطاعة وخرج على زوجته فلم يحترم لها إرادة ولم يستشرها فى أمر من أمور بيتها .. فهنا تكون الطامة الكبرى».

وتؤكد الكاتبة أن تجاهل الرجل للمرأة دليل على أن الرجل المصرى «ما زال ينظر إلى المرأة نظرته إلى الحريم فى العصور البائدة» وتطالب الكاتبة أخيراً بضرورة الاهتمام بتعليم المرأة لتقريب المسافة بينها وبين الرجل.

وفى مقال لليلى عبدالحميد الشريف رئيسة تحرير صحيفة (الرجاء) تذكر الكاتبة أن المرأة فى الزمن الماضى «كانت كمية مهملة ولا رأى لها ولا حياة ذات تأثير فى الأحوال الاجتماعية بل لقد تطرف بعض الهمجيين إلى أن عدوها عاراً على أبيها فوأدوها حية شنع الله عليهم فى محكم تنزيله»[٢] .. ثم تؤكد صاحبة الرجاء أن المرأة مساوية للرجل وأن التاريخ يؤيد ذلك» فهذه بلقيس أتت بالعجب العجاب من السياسة الناضجة التى رجحت كفتها على عظماء الرجال.. ولقد اعتلى عرش مصر فى أزمان عريقة فى القدم بعض السيدات المصريات وهذه حتشبسوت فإنها أدخلت الاصلاحات فى الديار المصرية ما سطره التاريخ من نور .. وبالجملة فتأثير المرأة فى التاريخ الإنسانى أعظم من أن يتجاهله أحد»[٣].

وهكذا يتبين صحة ما ذهبنا إليه فى بداية هذا الفصل - من أن الدعوة إلى تحرير المرأة كانت تسير جنبا إلى جنب مع الدعوة إلي الحرية بشكل عام. فلم يكن طبيعيا ولا منطقيا أن يدعو المجتمع المصرى إلى الحرية بينما ينكرها على المرأة المصرية ، التى تشكل نصف هذا المجتمع.

* * *

(١) النهضة النسائية : آخر يوليو ١٩٢١ مقال بعنوان (السعادة الزوجية).
(٢) الرجاء : ٩ فبراير ١٩٢٢.
(٣) الرجاء : ١٦فبراير سنة ١٩٢٢.

الخاتمة

لقد أكدت هذه الدراسة صحة الفرض الذى طرحناه فى بداية البحث .. والذى يقول ان الفكر الليبرالى فى مصر كان نتيجة للتحولات البرجوازية التى حدثت فى بنية المجتمع المصرى والتغير الذى أصاب تركيبه الاجتماعى والاقتصادى.. وحركة القوى الاجتماعية فيه خلال فترة الدراسة.

فالفكر الليبرالى فى مصر كان نتاج حركة اجتماعية وصراع طبقى بين الاقطاع والبرجوازية حين عجزت علاقات الإنتاج الإقطاعية المتخلفة عن التلاؤم مع قوى الإنتاج الجديدة.. وأنه قد ظهرت فى مصر أشكال اقتصادية رأسمالية دخلت بالتدريج فى صراع مع الأشكال الاقتصادية الإقطاعية.. وأنه بنمو الرأسمالية فى مصر تكونت أفكار ليبرالية بدأت تخوض صراعا ضد الأفكار الإقطاعية القديمة حتى نجحت فى أحوال كثيرة أن تهزمها وتحل محلها وبذلك يمكن فهم حركة الترجمة والبعثات العلمية إلى أوربا.. ليس باعتبارها أدوات لاستيراد الفكر الليبرالى وإنما باعتبارها مظاهر لبعض جوانب الصراع الذى كان دائرا داخل المجتمع المصرى بين البرجوازية والإقطاع.

فالليبرالية المصرية هى إذن انعكاس للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حركة الفكر المصرى. وإن كان هذا لا ينفى تأثير الفكر الأوربى على الفكر المصرى.

كما كشفت هذه الدراسة عن الدور البارز الذى لعبته الصحافة المصرية فى وضع الأساس الأيديولوجى للفكر الليبرالى فى مصر سواء فى مجال الفكر القومى أو الفكر الديمقراطى أو فيما يتعلق بقضايا الحريات.

وفيما يتعلق بالفكر القومى فقد لاحظنا خلال دراستنا لصحافة تلك الفترة ان الفكر المصرى قد تصارعته ثلاثة تيارات رئيسية: تيار الوطنية المصرية.. وتيار العروبة وتيار القومية الإسلامي أو ما كان يسمى وقتها (الجامعة الإسلامية).

وفيما يتعلق بالتيار الأول.. فقد لوحظ أن فكرة «الوطنية المصرية» قد بدأت غامضة غير محددة .. ثم أخذت تتطور وتتكامل حتى أخذت شكل الاتجاه أو التيار الرئيسى فى الحياة الفكرية والسياسية فى مصر.. وقد تم ذلك عندما أخذت الفكرة طابعا علمانيا وتخلصت من أى ارتباط أو تأثر أو انفعال بدولة الخلافة العثمانية.

وقد كانت فكرة الوطنية تنطلق فى الصحافة المصرية من اعتبار أن الشعب المصرى (أمة) متكاملة له (قومية) متميزة عن غيرها من القوميات تماما كالقومية الفرنسية أو الإنجليزية.. وكانت الصحف المصرية ترى أن مقومات هذه الأمة وتلك القومية قائمة فى مصر منذ آلاف السنين.. إذ كانت فكرة العروبة ما تزال تنمو حتى نهاية فترة البحث . على استحياء شديد.

ولقد تكونت (الوطنية المصرية) فى الصحافة المصرية من خلال طرح عدة قضايا هامة فى مقدمتها قضايا: الوحدة الوطنية.. وإيقاظ الشعور الوطنى.. وبعث المجد المصرى القديم وطرح شعار مصر للمصريين. وقد ساعد على نمو فكرة الوطنية المصرية تحدى الاحتلال للشعور الوطنى عند الشعب المصرى .. لذلك فإن الدعوة للاستقلال ومحاربة الاحتلال الأجنبى كانت دائماً الخلفية القائمة وراء أية قضية من قضايا الوطنية المصرية.

كذلك فإن سيادة فكرة (الوطنية المصرية) على الفكر القومى فى مصر فى الفترة التى تناولها البحث لا تعنى عدم تداول أفكار قومية أخرى فى ساحة العمل الصحفى والسياسى فى مصر مثل فكرة العروبة أو فكرة الجامعة الإسلامية.

ففى صحافة تلك الفترة (أفكار وآراء تدعو للوحدة العربية وأفكار أخرى تدعو للوحدة الإسلامية ورغم أن فكرة (الجامعة الإسلامية) كان لها نفوذ كبير فى الصحافة المصرية فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى.. إلا أن السيادة ظلت لفكرة (الوطنية المصرية) ومن أجلها نشبت العديد من المعارك الفكرية بين دعاة الوطنية المصرية ودعاة العروبة ودعاة الوحدة الإسلامية.

وفى مجال الفكر الديمقراطى فقد لاحظنا أن الصحافة المصرية قليلا ما كانت تستخدم كلمة (ديمقراطية) كان يستعاض عنها بأحد الاصطلاحين التاليين: «سلطة الشعب» أو «حكم الشعب».

كذلك فإن مفهوم الديمقراطية الليبرالية أى التى تقف عند حدود الديمقراطية السياسية ظل هو المفهوم السائد على الفكر المصرى والغالب على كتابات الصحفيين والكتاب المصريين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ثم بدأت تظهر بعد الحرب وبالذات بعد ثورة ١٩١٩. ارهاصات للمفهوم الاجتماعى أو الاشتراكى للديمقراطية عند بعض الكتاب ذوى الميول الاشتراكية مثل عزيز ميرهم أو عند بعض الكتاب الليبراليين من الذين كانوا يتميزون بنزعة إنسانية مثالية مثل الدكتور طه حسين.

وفى مجال الفكر الديمقراطى أيضاً لعبت الصحافة المصرية دوراً كبيراً فى الدعوة إلى الحكم المقيد عن طريق شن هجموم عنيف ودائم على أنظمة الحكم الاستبدادية والمطلقة.

كذلك فقد اهتمت صحف تلك الفترة بالحياة النيابية فى مصر بحيث يرجع إلى الصحافة المصرية الفضل الأول فى رفع مطلب المجلس النيابى ليحتل مكانه فى مقدمة أهداف الحركة الوطنية المصرية وبحيث صار هذا المطلب يتلو مباشرة مطلب الاستقلال والجلاء.

وفيما يتعلق بإنشاء مجلس نيابى مصرى فقد تنازع الصحف المصرية تياران رئيسين:

التيار الأول: وهو التيار الرئيسى والغالب على الصحافة المصرية.. وقد كان يطالب بإنشاء مجلس نيابى مصرى وإقامة حياة نيابية حقيقية.

التيار الثانى : وهو تيار لا يرفض مبدأ إقامة حياة نيابية ولا إنشاء مجلس نيابى ولكنه يعتقد أن الظروف السياسية فى مصر لم تنضج إلي الحد الذى يمكن معه إعطاء الشعب

المصرى مثل هذه الحقوق لذلك كانت مطالب أكثر المندرجين تحت لواء هذه التيار تنحصر فى مجرد العمل على تطوير وتوسيع اختصاصات المجالس شبه النيابية القائمة حتى تصل البلاد بالتدريج إلى المجلس النيابى..

كذلك فقد طرحت الصحافة المصرية قضية الدستور بصفتها جزءا عضويا من مطلب المجلس النيابى.. وكان الاصطلاح المستخدم فى ذلك الوقت للتعبير عن مطلب الدستور هو «الدستور النيابى».

لذلك يلاحظ أن كثيرا من القضايا التى أثيرت حول المجلس النيابى .. أثير مثلها عند طرح قضية الدستور مثل القضايا المتعلقة بمدى أهلية المصريين للدستور؟ وممن يطلب الدستور.. من الخديو صاحب السلطة الشرعية أم من الاحتلال صاحب السلطة الفعلية؟

كذلك يلاحظ أن قضية الدستور لم تطرح كقضية حية ومطلب شعبى - فى الصحافة المصرية إلا بعد عام ١٩٠٤ عندما تقدمت الجمعية العمومية بطلب إنشاء المجلس النيابى.. فقد جر الحديث عن المجلس النيابى إلى طرح مطلب الدستور على أساس أن المجلس النيابى لا يقوم بدون وجود الدستور الذى يحدد شكل النظام السياسى للدولة وحقوق المصريين وواجباتهم ومن بينها المجلس النيابى.

وعندما صدر دستور ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ اهتمت الصحافة المصرية بمناقشته وانتقاد بعض نصوصه وهاجمت المبادىء الرجعية فيه وطالبت بتعديله، كذلك قامت الصحف المصرية بالدفاع عن الدستور عندما بدأت محاولات القصر وسلطات الاحتلال للاعتداء على الدستور بعد مقتل السردار واستقالة وزارة سعد زغلول.. وحول الدستور وبسببه جرت كثير من المعارك الفكرية بين مختلف الصحف المصرية وإليها يرجع الفضل فى بلورة الكثير من المبادى الدستورية فى البلاد.

وأخيراً فإن تطور الفكر الديمقراطى فى مصر.. تجسد فى ظهور الأحزاب عام ١٩٠٧ وما بعدها ، وفى هذا المجال كشف البحث عن حقيقتين هامتين:

الحقيقة الأولى: أنه إذا كانت الأحزاب السياسية فى مصر ثمرة من ثمرات الصحافة .. (فقد تشأت الأحزاب من قلب الصحف المصرية: الحزب الوطنى من صحيفة اللواء وحزب الأمة من الجريدة وحزب الاصلاح من المؤيد).

فإن العكس صحيح أيضاً بمعنى أن الصحافة المصرية قد استفادت فوائد جمة وانتعشت فى ظل الحياة الحزبية فى مصر.. ذلك أن وجود الأحزاب ساعد على نمو الصحف المصرية.. واتساع حجم القراء بما خلقته من نشاط سياسى فى المجتمع المصرى أدى إلى ازدياد عدد المتابعين والمهتمين بتطور الأحداث والقضايا السياسية.. كذلك يرجع إلى النشاط السياسى الذى خلقته الأحزاب الفضل فى تعدد الصحف السياسية لزيادة الاهتمام بصحافة الرأى وتبلور

الكثير من الاتجاهات السياسية والفكرية والاجتماعية لدى الجماهير.. كما أن المناقشات الحزبية بين الصحف قد هيأت الفرصة لظهور جيل كامل من الكتاب والمعلقين السياسيين.

الحقيقة الثانية: أن أى محاولة معاصرة لإدانة أو انتقاد التجربة السابقة فى مصر تصير محاولة بعيدة عن الموضوعية إذا ما تجاهلت أن تلك التجربة كانت محكومة باعتبارين هامين كانا يعوقان نموها وأولها:

انعدام الحياة النيابية التى هى المتنفس الطبيعى للأحزاب السياسية خلال المرحلة الأولى من التجربة الحزبية (١٩٠٧ - ١٩١٤).

أما ثانى هذين الاعتبارين فيتمثل فى وجود سلطات الاحتلال التى كانت تعمل بلا هوادة على إفساد الحياة الحزبية إما عن طريق الإرهاب والقمع وإما عن طريق البذل والترغيب وشراء الضمائر والنفوس الضعيفة.. وإذا كانت قد توفرت للتجربة الحزبية فى مرحلتها الثانية (١٩١٩ - ١٩٥٢) الحياة النيابية إلا أنها ظلت (سواء التجربة أو الحياة النيابية) محكومة بالاعتبار الثانى وهو وجود احتلال أجنبى يستخدم الترهيب والترغيب لإفساد الحياة الحزبية فى مصر بالقدر الذى يتلاءم مع مصالحه.

وأما فيما يتعلق بقضايا الحريات فقد لعبت الصحافة المصرية دوراً بالغ الأهمية فى الدعوة إلى حرية الفكر وما يرتبط بها من حرية الصحافة والكتابة وحرية النشر والقول والخطابة وحرية الاجتماع.

وقد خاضت الصحافة المصرية الكثير من المعارك الفكرية والسياسية من أجل تثبيت هذه الحريات فى الفترة التى تناولناها بالبحث وكانت الصحافة تعتبر دفاعها عن هذه الحريات وبالذات حرية الصحافة بمثابة دفاع - فى الوقت نفسه - عن وجودها واستمرارها فى مواجهة عمليات التعطيل والمصادرة التى تعرضت لها من قبل السلطة الاستبدادية للاحتلال والخديوية.. ثم القصر بعد ذلك.

كذلك فقد لاقت فكرة الحرية الاقتصادية أو الاقتصاد الحر باعتبارها الجانب الاقتصادى لليبرالية اهتماما ملحوظا من الصحافة المصرية وخاصة أن الفترة التى تناولها البحث قد شهدت تطورا ملموسا فى عملية انتقال المجتمع المصرى من الإقطاع إلى الرأسمالية.. وبداية غزو الرأسمالية الأوربية وخاصة الرأسمالية الإنجليزية لمصر ومحاولتها ربط الاقتصاد المصرى بالنظام الرأسمالى الاستعمارى العالمى.. لذلك كان من الطبيعى أن تسير الدعوة إلى الاقتصاد الحر فى مصر فى مواجهة الاستعمار القائم فى خطين متلازمين:

أولا: تشجيع الصحف للنشاط الفردى الحر والدفاع عن الملكية الفردية وحرية النشاط التجارى والصناعى والزراعى والاهتمام بكل ألوان النشاط الاقتصادى القائم على المبادىء الفردية.

ثانيا: الهجوم المستمر الذى قادته الصحافة المصرية على اختلاف اتجاهاتها فى تلك الفترة.. على تسلل الرأسمالية الأوربية وخاصة الإنجليزية إلى الاقتصاد المصرى.. فقد رفعت الصحف شعار «الاستقلال المالى» تارة أو «الاستقلال الاقتصادى» تارة أخرى أو ما كانت تطلق عليه فى السنوات التى نتناولها بالبحث (بالتحرر الاقتصادى على أساس الاستقلال

السياسى لا قيمة له بدون الاستقلال الاقتصادى.. وعلى هذا الأساس ظهرت أفكار مثل إنشاء مجلس وطنى مصرى بأموال وطنية.. وإنشاء شركات مساهمة مصرية من أجل حماية المصريين من استغلال الأجانب.

أما فيما يتعلق بالفرض الثانى: الذى افترضناه فى بداية هذا البحث فما لاشك فيه أن هذه الدراسة قد أتاحت الفرصة لنا لكى نضع أيدينا على كثير من الآثار الفكرية الهامة لعدد من كبار المفكرين والكتاب والصحفيين المصريين التى لم يسبق كشفها من قبل وبالتالى لم يسبق تناولها بالتحليل أو الدراسة.. وقدألقى الكشف عن هذه الآثار أضواء جديدة على اتجاهات ومواقف هؤلاء الكتاب تجاه بعض القضايا الهامة التى شغلت العقل المصرى فى الفترة التى تناولها البحث مما يدفعنا إلى المطالبة بتصحيح كثير من الأفكار والمعلومات التى كشفت نتائج هذا البحث عن خطئها. مثال ذلك القول بأن الحركة الوطنية لم تنشأ إلا على يد مصطفى كامل والقول بأن الشعور الوطنى فى مصر قد انهار بعد الاحتلال البريطانى)..

والقول بأن مصطفى كامل وكتاب الحزب الوطنى قد اتخذوا موقفا رجعيا من حركة تحرير المرأة.. والقول بأن الحياة الحزبية قد أدت إلى إفساد الحياة السياسية فى مصر.. فقد كشفت هذه الدراسة عن أن الحركة الوطنية المصرية قد بدأت منذ اليوم الأول للاحتلال البريطانى وأن الشعور الوطنى فى مصر لم ينهر وإنما ظلت المقاومة المصرية للاحتلال الإنجليزى قائمة طوال الفترة التى تناولناها بالبحث.

كذلك كشفت هذه الدراسة عن أن مصطفى كامل وكتاب الحزب الوطنى قد وقفوا مع حرية المرأة ونادوا بحقها فى التعليم والعمل.. بل والمشاركة فى الحياة السياسية للبلاد.

كما أكد هذا البحث أيضا أن الأحزاب المصرية قد لعبت دورا هاما فى مقاومة نفوذ الاحتلال الأجنبى فى مصر.. والسلطة الاستبدادية للخديوية ثم القصر بعد ذلك.. وإليها يرجع الفضل فى تدعيم صحافة الرأى وبلورة الكثير من المذاهب والتيارات الفكرية التى ساهمت بدورها فى تطوير المجتمع المصرى كذلك فقد لعبت الأحزاب المصرية دوراً كبيراً فى تدعيم الحياة النيابية فى مصر وحمايتها من تدخل القصر أ وسلطات الاحتلال البريطانى.

وبالإضافة إلى ذلك كله فقد كشفت هذه الدراسة عن الكثير من الحقائق الجديدة عن المعارك الفكرية التى خاضتها الصحافة المصرية ضد الحكم المطلق واستبداد الخديوية بعد ذلك وتدخل سلطات الاحتلال البريطانى فى شئون البلاد وتسلل النفوذ الأجنبى السياسى والاقتصادى.

وأخيرا فلعل هذه الدراسة أن تؤكد أنه ما زال فى تاريخ مصر الحديث وفى تاريخ الصحافة المصرية الكثير من الصفحات المجهولة التى تحتاج إلى مزيد من البحث والاستقصاء ولعل ذلك أن يكون حافزا أمام الجيل الجديد من الدارسين والباحثين للتنقيب بين صفحات هذه الفترة الهامة من تاريخ الصحافة المصرية ومن تاريخ مصر الحديث.. لإعادة اكتشافها من جديد بل إعادة اكتشاف أنفسنا وإلقاء الضوء على مزيد من الحقائق المجهولة فى حياتنا الفكرية والثقافية المعاصرة.

مصادر البحث ومراجعه

أولاً : الصحف

(١) الوقائع المصرية ٣/ ١٢/ ١٨٢٨

(٢) روضة الأخبار ٢٩/ ١١/ ١٨٧٤

(٣)الأهرام ٥/ ٨/ ١٨٧٦

(٤)مصر ٤/ ١٨٧٧

(٥)الوطن ١٧/ ١١/ ١٨٧٧

(٦)التجارة ١٣/ ٥/ ١٨٧٨

(٧)الاسكندرية ١١/ ٧/ ١٨٧٨

(٨)مرآة الشرق ٢٤/ ٢/ ١٨٧٩

(٩)الكوكب المصرى ١٥/ ٥/ ١٨٧٩

(١٠) الوقت ١٦/ ٥/ ١٨٧٩

(١١)المحروسة ٥/ ١/ ١٨٨٠

(١٢) العصر الجديد ٨/ ١/ ١٨٨٠

(١٣) النجاح / ١٨٨١

(١٤) الاتحاد المصرى ٢/ ١/ ١٨٨١

(١٥)البرهان ٥/ ٥/ ١٨٨١

(١٦)الطائف ١٠/ ٧/ ١٨٨١

(١٧) المفيد ٥/ ١٠/ ١٨٨١

(١٨)مصر (الثانية) ٣/ ١٢/ ١٨٨١

(١٩)الزمان ٦/ ٣/ ١٨٨٢

(٢٠) مرآة الشرق ٦/ ٤/ ١٨٨٢

(٢١) الأحوال ٢/ ٦/ ١٨٨٢

(٢٢) الاعتدال ٢١/ ٧/ ١٨٨٢

(٢٣) السفير ٢١/ ٨/ ١٨٨٢

(٢٤) المقتطف ١٨٨٤

(٢٥) القاهرة ٢٣/ ١١/ ١٨٨٥

(٢٦)الصادق	٢/ ٩/ ١٨٨٦
(٢٧)الآداب	٣/ ٢/ ١٨٨٧
(٢٨) المقطم	١٤/ ٢/ ١٨٨٩
(٢٩) المؤيد	١/ ١٢/ ١٨٨٩
(٣٠) الأستاذ	٢٣/ ٨/ ١٨٩٢
(٣١) الهلال	/ ٩/ ١٨٩٢
(٣٢) الفتاة	٢٠/ ١١/ ١٨٩٢
(٣٣) المدرسة	١٨/ ٢/ ١٨٩٣
(٣٤) مصر	٢٢/ ١١/ ١٨٩٥
(٣٥) مرأة الحسناء	١/ ١١/ ١٨٩٦
(٣٦) المنار	١٥/ ٣/ ١٨٩٨
(٣٧)مصباح الشرق	١٤/ ٤/ ١٨٩٨
(٣٨) عزل البنات	٢٧/ ٢/ ١٨٩٩
(٣٩) اللواء	٢/ ١/ ١٩٠٠
(٤٠) الهوانم	١٥/ ٤/ ١٩٠٠
(٤١) المرأة فى الإسلام	٢٥/ ٣/ ١٩٠١
(٤٢) السيدات والبنات	١/ ٤/ ١٩٠٣
(٤٣) فتاة الشرق	١٥/ ١٠/ ١٩٠٦
(٤٤) الريحانة	٢٧/ ٢/ ١٩٠٧
(٤٥) الجريدة	٩/ ٣/ ١٩٠٧
(٤٦) المؤيد الأسبوعى	٢٥/ ٤/ ١٩٠٧
(٤٧) الدستور	١٦/ ١١/ ١٩٠٧
(٤٨) ترقية المرأة	٣/ ٣/ ١٩٠٨
(٤٩) الأحرار	١٥/ ٣/ ١٩٠٨
(٥٠) القطر المصرى	٢٤/ ٤/ ١٩٠٨
(٥١) وادى النيل	٢/ ٥/ ١٩٠٨
(٥٢) ضياء الشرق	٢/ ٥/ ١٩٠٨
(٥٣) الجنس اللطيف	٥/ ٧/ ١٩٠٨

(٥٤) مصر الفتاة	١/ ١٢/ ١٩٠٨
(٥٥) الشعب	٥/ ٢/ ١٩٠٩
(٥٦) العلم	٧/ ٣/ ١٩١٠
(٥٧) البلاغ المصرى	٩/ ٧/ ١٩١٠
(٥٨) الأهالى	١٩/ ١٠/ ١٩١٠
(٥٩) فتاة النيل	٣٠/ ١١/ ١٩١٣
(٦٠) الكشكول	٥/ ٦/ ١٩١٤
(٦١) السفور	٢١/ ٥/ ١٩١٥
(٦٢) النظام	٣٠/ ٧/ ١٩١٩
(٦٣) المرأة المصرية	/ ١/ ١٩٢٠
(٦٤) الأخبار	٢٢/ ٢/ ١٩٢٠
(٦٥) السيدات	١٩٢١
(٦٦) النهضة النسائية	/ ٧/ ١٩٢١
(٦٧) اللواء المصرى	٢٣/ ٨/ ١٩٢١
(٦٨) الرجاء	٩/ ٢/ ١٩٢٢
(٦٩) السياسة	٣٠/ ١٠/ ١٩٢٢
(٧٠) البلاغ	٢٥/ ١/ ١٩٢٣
(٧١) المرأة الجديدة	١١/ ٩/ ١٩٢٤
(٧٢) كوكب الشرق	٢١/ ٩/ ١٩٢٤

ثانياً : الكتب: والدراسات العربية

٧٣ - إبراهيم عبده - تطور الصحافة المصرية - مطبعة الآداب - القاهرة ١٩٥١.

٧٤ - إبراهيم عبده - جريدة الأهرام - تاريخ وفن - مؤسسة سجل العرب - القاهرة - ١٩٦٤.

٧٥- ابراهيم عامر - الأر ض والفلاح - المسألة الزراعية فى مصر - مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٥٨.

٧٦- ابراهيم عامر - ثورة مصر القومية - دار النديم - القاهرة - ١٩٥٧.

٧٧- أحمد جامع - الرأسمالية الناشئة - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٨.

٧٨- أحمد بهاء الدين - أيام لها تاريخ - كتاب اليوم - القاهرة.

٧٩ - أحمد رشاد - مصطفى كامل - مطبعة دار السعادة - القاهرة - ١٩٥٨.

٨٠ - أحمد لطفى السيد - حياتى - كتاب الهلال - القاهرة.

٨١ - أحمد عبدالرحيم مصطفى - علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديو اسماعيل - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٧.

٨٢ -أحمد عبد الرحيم مصطفى - تاريخ مصر السياسى من الاحتلال حتى المعاهدة - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٧.

٨٣ - أحمد شفيق باشا - مذكراتى فى نصف قرن - مطبعة مصر - القاهرة - ١٩٣٤.

٨٤ -أحمد شفيق باشا - حوليات مصر السياسية - مطبعة شفيق باشا - القاهرة - ١٩٢٨.

٨٥ - أحمد طربين - الوحدة العربية - معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة - ١٩٥٧.

٨٦ - أحمد سويلم العمرى - المجتمع العربى وتطوراته الاجتماعية والسياسية - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٦٥.

٨٧ - أمين مصطفى عفيفى عبدالله - تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٥٤.

٨٨ - أمين عز الدين - تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى عام ١٩١٩ - دار الكاتب العربى - القاهرة.

٨٩ - أنطون سعادة - نشوء الأمم - دار الثقافة - بيروت - ١٩٥٧.

٩٠ -أنور الجندى - القومية العربية والوحدة الكبرى - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٢.

٩١ - أنور الجندي - الصحافة السياسية في مصر - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٦٢.

٩٢ - أنيس صايغ - الهاشميون والثورة العربية الكبرى - دار الطليعة - بيروت.

٩٣ - أنيس صايغ - الفكر ة العربية في مصر - دار الطليعة - بيروت.

٩٤ - بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى - المدخل فى علم السياسة - الطبعة الأولى - مكتبة الأنجلو - القاهرة - ١٩٥٩.

٩٥ - بيلينا / جينسكايا - مسألة الأمة - ترجمة رفعت السعيد - مكتبة يوليو للترجمة والنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٦٦.

٩٦ - تشارلز آدمز - الإسلام والتجديد فى مصر - ترجمة عباس محمود - لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية - القاهرة - ١٩٣٥.

٩٧ - تيودور رتشتين - فصول من المسألة المصرية - ترجمة عبدالحميد العبادى - ومحمد بدران - لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٥٩.

٩٨ - تيودور مايرغرين - الليبرالية والموقف الليبرالى - ترجمة جورج زيناتى وفوزى قبلاوى - المؤسسة الشرقية للترجمة والنشر - بيروت.

٩٩ - تشارلز فرنكل - أزمة الإنسان الحديث - ترجمة نقولا زيادة - مكتبة الحياة - بيروت - ١٩٥٩.

١٠٠ - جورجى زيدان - تراجم مشاهير الشرق فى القرن ١٩ - الجزء الأول والثاني - مطبعة الهلال - القاهرة - ١٩٢٢.

١٠١ - جورج سول - المذاهب الاقتصادية الكبرى - ترجمة راشد البراوى - مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الرابعة - القاهرة ١٩٦٥.

١٠٢ - جاكوب لانداو - الحياة النيابية والأحزاب فى مصر - ترجمة سامى الليثى - المؤسسة العربية للدراسات والنشر ومكتبة مدبولى - بيروت - ١٩٧٣.

١٠٣ - جمال حمدان - شخصية مصر - دراسة فى عبقرية المكان - كتاب الهلال - القاهرة - ١٩٦٧.

١٠٤ - جمال حمدان - استراتيجية الاستعمار والتحرير - كتاب الهلال - القاهرة - ١٩٦٨.

١٠٥ - حازم نسيبة - القومية العربية - ترجمة عبداللطيف شرارة - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت - ١٩٥٩.

١٠٦ - حسين فوزى النجار - الجريدة - تاريخ وفن - رسالة دكتوراة-غير منشورة مقدمة لقسم الصحافة بآداب القاهرة.

١٠٧ - خليل صابات وسامى عزيز ويونان لبيب رزق - حرية الصحافة فى مصر - القاهرة - ١٩٧٣.

١٠٨ - خليل صابات - الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم - دار المعارف الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٥٩.

١٠٩ - ذوقان قرقوط - الفكرة العربية فى مصر - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - ١٩٧٣.

١١٠ - رئيف خورى - معالم الوعى القومى - منشورات المكشوف - بيروت - ١٩٤١.

١١١ - ساطع الحصرى - محاضرات فى نشوء الفكرة القومية - الطبعة الرابعة - دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٥٩.

١١٢ - ساطع الحصرى - أبحاث مختارة فى القومية العربية - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٤.

١١٣ - ساطع الحصرى - آراء وأحاديث فى الوطنية والقومية - مطبعة الرسالة - القاهرة - ١٩٤٤.

١١٤ - ساطع الحصرى - العروبة أولا - دار العلم للملايين - الطبعة الرابعة - بيروت - ١٩٦١.

١١٥ - ساطع الحصرى - ما هى القومية ؟! - دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٥٩.

١١٦ - سامى عزيز - الصحافة وموقفها من الاحتلال البريطانى - دار الكاتب العربى - القاهرة - ١٩٦٨.

١١٧ - ستالين - أسس اللينينية - دار الفارابى - بيروت - ١٩٥٧.

١١٨ - ستالين - اللينينية والمسألة القومية - دار الفارابى - بيروت - ١٩٥٧.

١١٩ - ستالين - الماركسية والمسألة القومية - دار الفارابى - بيروت - ١٩٥٧.

١٢٠ - سعيد عاشور - مصر فى دولة المماليك البحرية - مكتبة الأنجلو - القاهرة.

١٢١ - سعيد عاشور - ومحمد أنيس - النهضات الأوربية فى العصور الوسطى وبداية الحديثة - الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٥٦.

١٢٢ - سليم خليل النقاش - مصر للمصريين - الجزء السادس - مطبعة المحروسة - القاهرة - ١٨٨٤.

١٢٣ - شهدى عطية الشافعى - تطور الحركة الوطنية المصرية - (١٨٨٢ - ١٩٥٦) - الدار المصرية للكتب - القاهرة - ١٩٥٧.

١٢٤ - صبحى وحيدة - فى أصول المسألة المصرية - مطبعة مصر - القاهرة - ١٩٥٠.

١٢٥ - صلاح عيسى - الثورة العرابية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - ١٩٧٢.

١٢٦ - صول . ك . بادوفر - معنى الديموقراطية - ترجمة جورج عزيز - دار الكرنك للنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٦٧.

١٢٧ - طه حسين - مستقبل الثقافة فى مصر - الجزء الأول والثانى - دار المعارف - القاهرة - ١٩٣٨.

١٢٨ - عبدالرحمن الرافعى - تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر الجزءالأول - الطبعة الرابعة - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٥٥.

١٢٩ - عبدالرحمن الرافعى - عصر إسماعيل - الجزء الأول - الطبعة الثانية - مطبعة النهضة المصرية.

١٣٠ - عبدالرحمن الرافعى - الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٤٩.

١٣١ - عبدالرحمن الرافعى - عصر محمد على الطبعة الثالثة - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٥١.

١٣٢ - عبدالرحمن الرافعى - مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال - مطبعة النهضة - الطبعة الثالثة - القاهرة - ١٩٤٨.

١٣٣ - عبدالرحمن الرافعى - محمد فريد - رمز الاخلاص والتضحية - الطبعة الأولى - مطبعة مصطفى البابلى الحلبى - القاهرة - ١٩٤١.

١٣٤ - عبدالرحمن الرافعى - ثورة ١٩١٩ - دار الشعب - القاهرة - ١٩٦٩.

١٣٥ - عبدالرحمن الرافعى - فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة ١٩١٩) الجزء الأول - دار الشعب - القاهرة - ١٩٦٩.

١٣٦ - عبدالعزيز الرفاعى - ثورة مصر ١٩١٩ - الطبعة الأولى - دار الكاتب العربى - القاهرة - ١٩٦٦.

١٣٧ - عبدالعزيز الرفاعى - فجر الحياة النيابية فى مصر الجديدة - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة - ١٩٦٤.

١٣٨ - عبداللطيف حمزة - أدب المقالة الصحفية فى مصر (ثمانى أجزاء) - دار الفكر العربى - القاهرة.

١٣٩ - عبداللطيف حمزة - الحركة الفكرية فى مصر فى العهد الأيوبى والمملوكى الأول - الطبعة الأولى - دار الفكر العربى - القاهرة.

١٤٠ - عبدالرحمن البزاز - بحوث فى القومية العربية - معهد الدراسات العربية - القاهرة - ١٩٦٢.

١٤١ - عبدالحميد متولى - القانون الدستورى والأنظمة السياسية - الجزء الأول - الطبعة الخامسة - منشأة المعارف - الاسكندرية.

١٤٢ - عبد العزيز الدورى - الجذور التاريخية للقومية العربية - دار العلم للملايين - الطبعة الأولى - بيروت - ١٩٦٠.

١٤٣- عبد الفتاح حسنين العدوى - الديموقراطية وفكرة الدولة - الألف كتاب - القاهرة - ١٩٦٤.

١٤٤- عبد المنجى رجب - المثل الديموقراطية والنظام النيابى فى مصر- الطبعة الأولى - دار الفكر الحديث.

١٤٥- عبد الكريم أحمد - القومية والمذاهب السياسية - دار الكاتب العربى القاهرة - ١٩٧٠.

١٤٦- عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية المصرية - دار الكاتب العربى - القاهرة ١٩٦٨.

١٤٧- عبد المنعم الغزالى - تاريخ الحركة النقابية المصرية - الطبعة الأولى - الشركة المصرية للطباعة - القاهرة - ١٩٦٨.

١٤٨- عبد الله عبد الدايم - القومية والانسانية - منشورات دار الآداب - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٥٩.

١٤٩- عباس محمود العقاد - سعد زغلول سيرة وتحية - مطبعة حجازى - القاهرة-١٩٣٦.

١٥٠- عمر الدسوقى - فى الأدب الحديث - الجزء الثانى - لجنة البيان العربى - القاهرة ١٩٥٠.

١٥١- فتحى رضوان - مصطفى كامل - دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٥.

١٥٢- فتحى رضوان - أخى المواطن - دار المعارف - القاهرة - ١٩٥٥.

١٥٣- فردريك هرتز - القومية فى التاريخ والسياسة - ترجمة عبد الكريم أحمد - دار الكاتب العربى - القاهرة - ١٩٦٨.

١٥٤- فؤاد محمد شبل - دور مصر في تكوين الحضارة - الهيئة العامة للتأليف والطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٧١.

١٥٥- فوزى جرجس - دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى مطبعة الدار المصرية - القاهرة - ١٩٥٨.

١٥٦ - فيليب حنا داود وجرجس وجبرائيل غبور - تاريخ العرب - الجزء الثالث - دار الكشاف - بيروت - ١٩٥١.

١٥٧- قسطاكى الحلبى - تاريخ تكوين الصحف المصرية - مطبعة التقدم - القاهرة ١٩٢٨.

١٥٨- كارل ماركس - الحرب الأهلية فى فرنسا - دار التقدم - موسكو - ١٩٦٣.

١٥٩- لويس عوض - تاريخ الفكر المصرى الحديث - جزئين - دار الهلال القاهرة - ١٩٦٩.

١٦٠- لينين - المختارات - الجزء الأول - المجلد الثالث- دار التقدم موسكو - ١٩٦٧.

١٦١- لينين- المختارات- المجلد الأول - الجزء الثانى - دار التقدم - موسكو ١٩٦٦.

١٦٢- لينين - المختارات- المجلد الأولى - الجزء الثانى - دار التقدم - موسكو ١٩٦٦.

١٦٣- محمد أنيس - المجتمع المصرى فى ظل الاقطاع - من محاضرات المعهد العالى للدراسات الاشتراكية (محاضرات مطبوعة).

١٦٤- محمد أنيس - المجتمع المصرى من الاقطاع إلى الرأسمالية - من محاضرات المعهد العالى للدراسات الاشتراكية - (محاضرات مطبوعة).

١٦٥- محمد أنيس - محاضرات فى تاريخ الشرق الأوسط الحديث - (١٥١٦- ١٩١٤) الجزء الأول - مكتبة دار العالم العربى - القاهرة.

١٦٦- محمد أنيس وآخرون - دراسات فى العالم العربى - مطبعة مخيمر - القاهرة ١٩٥٨.

١٦٧- محمد انيس والسيد رجب حراز - التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث دار النهضة العربية - القاهرة.

١٦٨- محمد انيس - الدولة العثمانية والشرق العربى - مكتبة الانجلو المصرية القاهرة.

١٦٩- محمد حسين هيكل - مذكرات فى السياسة المصرية - الجزء الأول - مطبعة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٥١.

١٧٠- محمد حسين هيكل - شخصيات مصرية وغربية - كتاب روز اليوسف- القاهرة ١٩٥٥.

١٧١- محمد زكى عبد القادر - محنة الدستور - الجزء الأول - كتاب روز اليوسف القاهرة - ١٩٥٥.

١٧٢- محمد خليل صبحى - تاريخ الحياة النيابية فى مصر - الجزء الخامس - مطبعة دار الكتب - القاهرة - ١٩٣٩.

١٧٣- محمد رفعت رمضان - على بك الكبير - دار الفكر العربى - القاهرة - ١٩٥٠.

١٧٤- محمد عمارة - الأعمال الكاملة لجمال الدين الافغانى - دار الكاتب العربى- القاهرة - ١٩٦٨.

١٧٥- محمد عمارة - العروبة فى العصر الحديث - دار الكاتب العربى- القاهرة - ١٩٦٧.

١٧٦- محمد عزيز الحبابى - من الحريات إلى التحرر - دار المعارف - القاهرة.

١٧٧- محمد رشيد رضا - تاريخ الاستاذ الامام - الجزء الأول مطبعة المنار القاهرة - ١٩٣٠.

١٧٨- محمد شفيق غربال - تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية - الجزء الأول- مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٥٢.

١٧٩- محمود سليمان غنام - أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ - دار الفكر الحديث القاهرة - ١٩٧١.

١٨٠- محسن خليل - النظام الدستورى - منشأة المعارف - الاسكندرية ١٩٥٩.

١٨١- مريت بطرس غالى - سياسة الغدر - مطبعة الرسالة - القاهرة - ١٩٣٨.

١٨٢- مصطفى كامل - المسألة الشرقية - الجزء الأول - مطبعة اللواء - الطبعة الثانية - القاهرة - ١٩٠٩.

١٨٣- مصطفى أبوزيد فهمي - الدستور المصرى - الطبعة الثانية - منشأة المعارف - اسكندرية - ١٩٥٨.

١٨٤- موسوعة الهلال الاشتراكى - دار الهلال - الطبعة الأولى القاهرة - ١٩٦٨.

١٨٥- ميشيل عفلق - فى سبيل البعث - دار الطليعة - بيروت - ١٩٥٩.

١٨٦- وحيد رأفت ووايت ابراهيم - القانون الدستورى - المطبعة العصرية - القاهرة - ١٩٣٧.

ثالثاً: المراجع الأجنبية :

أ- الكتب الاجنبية (٣٧)

187- **Ahmed. Jamal. Mohammed:** The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, Oxford University Press, London, 1966.

188- **Aron. Raymond:** An Essay on Freedom. The World Publishing Company U.S.A., 1970.

189- **Bailey P. M.:** What is Democracy. The Comstock Publishing U.S.A. 1918.

190- **Benes. Edward:** Democracy - The Macmillan Company - New York, 1939.

191- **Bowle. John:** Politic and Opinion in The Nineteenth Century A Leden Press, London, 1954.

192- **Can Casters Lane W:** Masters of Political Thought (Hegel to Dewey) Volume 3, George G Harrap and Co. Ltd, London 1959.

193- **Closs. Felix :** European Ideologies Philosophical Library, New York, 1948.

194- **Deatsch. W. Karl:** Nationalism & Its Alternatives. Alfred M. KnoPhinc, U.S.A., 1961.

195- **Duner. Joseph :** Dictionary of Political Science, Philosophical Library, New York, 1964.

196- **Edward. William & Lecky. Martpole:** Democracy and Liberty. Longmans Green and Company, London, 1916.

197- **Emelson. Rupert:** From Empire to Nation. Harvard University Press, 1960.

198- **Jones. W.J.:** Masters of Political Thought, Volume 2, George V Mallap and Co. Ltd, London, 1959.

199- **Hourani Albert,:** Arabic Thougt in The Liberal Age. Oxford University Press, London, 1970.

200- **Hoselits F. Bert,:** Theories of Economic Growth. The Free Press U. S. A., 1960.

201- **Kedourie. Elie:** Nationalism, Mutchins University Library, London, 1966.

202- **Kgalber. Fugene and Clossett. M. John :** Liberal and Conservative. Scott Foresman and Company, U. S. A., 1968.

203- **Kohn. Kans:** The Idea of Nationalism. Macmillan Copany, U.S.A., 1958.

204- **Laski. Harold J.:** Democracy in Crisis. George Allen and Unwin, London, 1933.

205- **Laski. J. Harold :** The Rise of European Liberalism. Unwin Books, London, 1962.

206- **Macconnell W. John,:** The Basic Teachings of Great Economists, The New Home Library, U.S.A., 1943.

207- **Maciver P.M.:** The Mcdern State. Unwin Books, London, 1968.

208- **Mill. John Stuart,:** On Liberty Macmillan, Oxford, U.S.A., 1925.

209- **Mill, John Stuart,:** Considerations on Representatives Government, The Liberal Arts Press, U.S.A., 1958.

210- **Minojue K.R.:** Nationalism Rekleen and Co. Ltd. London, 1967.

211- **Niebuhr. Reinhold and Sigmund, Paulo E.:** The Democratic Experience Frederick and A Praeber Publishers, U.S.A., 1962.

212- **Osborn, Annie Marion: Rousseau and Burke,:** Oxford University Press, London, 1940.

213- **Palmer. Monte (Editer):** The Human Factor in Political Development, Ginn and Company, U.S.A., 1970.

214- **Pennouk. Roland,:** Liberal Democracy. Rinehart and Company, U.S.A., 1950.

215- **Plamenats. John,:** Democracy and Illusion, Clarke Deble and Brendon M. d, London, 1973.

216- **Sabine. George H.:** A History of Political Theory Library of Congress, U.S. A., 1961.

217- **Smith D. Anthony,:** Theories of Nationalism. Herbert and Publishers U.S.A., 1969.

218- **Toynbee. Arnold J.:** Democracy in The Atomic Age. Oxford University Press, London, 1956.

219- **Wheeler. Harvey.** Democracy in a Pevolutionary Era. Pelican Books, London, 1971.

220- **Encyclopedia American,:** American Corporation, U.S.A., Volume 12, 1963.

221- **Encyclopedia Britanica,** Volume 16- William Benton Publisher, London, 1973.

222- Encyclopedia International Crobior Limited Volume 12, London, 1973.

223- Encyclopedia of The Social Science, Volume 9, The Macmillan Co., New York, U.S.A., 1959.

224- International Encyclopedia of The Social Sciences Vol. 4, The Free Press, U.S.A., 1968.

❊ ❊ ❊

الفهـــــرست

مقدمة: ٣

الجزء الأول: الفكر الليبرالى فى الصحافة - المصرية (٨ ٨٢ ١- ٨٨٢ ١م). ٥

تمهيد: أولاً: مفهوم الليبرالية ٧

ثانياً: الاساس الاجتماعى للفكر الليبرالى فى مصر. ١٧

الباب الأول: الفكر القومى فى الصحافة المصرية. ٢٥

نشأة الفكرة القومية فى مصر. ٢٧

الفصل الأول: الوطنية المصرية فى الصحافة المصرية. ٣١

الفصل الثانى: العروبة فى الصحافة المصرية. ٥٣

الفصل الثالث: القومية الاسلامية فى الصحافة المصرية. ٦٥

الباب الثانى: الفكر الديموقراطى فى الصحافة المصرية. ٧٧

تنشأة الفكر الديموقراطية فى مصر. ٧٩

الفصل الرابع: الصحافة المصرية بين الدعوة للحكم المطلق والدعوة للحكم المقيد. ٨٧

الفصل الخامس: الصحافة المصرية والحياة النيابية. ١٠٧

الفصل السادس: أول يوتوبيا فى الفكر المصرى الحديث. ١٢٧

الباب الثالث: الصحافة المصرية وقضايا الحريات. ١٣٥

الفصل السابع: الصحافة المصرية ومفهوم الحرية. ١٣٧

الفصل الثامن: الصحافة المصرية وحرية الفكر والتعبير. ١٤٥

الفصل التاسع: الصحافة المصرية وسيادة القانون. ١٥٥

الفصل العاشر: الصحافة المصرية والحرية الاقتصادية. ١٦٥

الفصل الحادى عشر: الصحافة المصرية وحرية المرأة. ١٧٧

الجزء الثانى: الفكر الليبرالى فى الصحافة المصرية (٨٨٢ ١- ٩٢٤ ١م). ١٩٣

الباب الرابع: الفكر القومى فى الصحافة المصرية... ١٩٥

الفصل الثانى عشر: القومية والوطنية ومفهومها فى الصحافة المصرية. ١٩٧

الفصل الثالث عشـــر: الوطنية المصرية فى الصحافة المصرية. ٢٠٩
الفصـــــل الرابع عشر: العروبة فى الصحافة المصرية.... ٢٥٩
الفصل الخـامس عشر: القوميـة الاسلامية فى الصحـافة المصرية ٢٧٣
الباب الخامس: الفكر الديموقراطى فى الصحافة المصرية..... ٢٩٣
الفـصل السـادس عشـر: الديموقراطيـة ومفهـومها في الصحـافة المصرية..... ٢٩٥
الفصل السابع عشـــــر: الصحافة المصرية والدعوة للحكم المقيد ٣١١
الفصـــــل الـثامن عشر: الصحافة المصرية والحياة النيابية. ٣٣١
الفصـــــل التاسع عشر: الصحافة المصرية والدستور. ٣٦٧
الفصـــــــل العشرون: الصحافة المصرية والحياة الحزبية. ٣٩١
الباب السادس: الصحافة المصرية وقضايا الحريات. ٤١٩
الفـصل الحـادى والعشـرون: الصـحافـة المصرية وحـرية الفكر والتعبير. ٤٢١
الفصـل الثـــانى والعشرون: الصحافة المصرية والاقتصاد الحر. ٤٣٧
الفصـل الثـــالث والعشرون: الصحافة المصرية وتحرير المرأة. ٤٥٣
الخاتمة: ٤٦٨
مصادر البحث ومراجعه. ٤٧٣